

اسم المشروع:

مترو الاسكندرية الإقليمي - ابو قير الى محطة مصر



عنوان العطاء:

EPC-1: الهندسة/ التصميم التفصيلي، المشتريات، البناء، الاختبار والتكليف بالأعمال

العقد 1: الأعمال المدنية، الكهربائية، الميكانيكية، التشوير، التحكم المركزي، الاتصالات السلكية واللاسلكية، جمع الأجرة الآلي، إمدادات الطاقة، معدات الورش، أعمال المسارات وتحويل مسارات السكة الحديد.

عطاء رقم: 13768597 (عقد 1)

| | | | |
|----------------|--------------------------------------|----------|-----------|
| القسم | VI | - | المتطلبات |
| عنوان الوثيقة: | خطة إعادة التوطين - النسخة العربي | | |
| رقم الوثيقة: | 99M-L1-SEC6-79 (رقم مرجعي للاستخدام) | | |
| النسخة: | B | التاريخ: | 2023/3/19 |

السرية

كل الحقوق محفوظة

هذا العطاء هو ملك الهيئة القومية للإنفاق. المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مقدمة إلى المناقصين بسرية تامة. لا يجوز الإفصاح عن هذا المستند أو أي استخدام آخر له دون الحصول على إذن مسبق من الهيئة القومية للإنفاق.

قائمة المحتويات

| | | |
|----|--|-------|
| 12 | مقدمة | 1 |
| 12 | المشروع | 1.1 |
| 12 | احتياجات المشروع | 1.2 |
| 12 | أهداف المشروع | 1.3 |
| 13 | إعداد المشروع | 1.4 |
| 14 | تصنيف المشروع | 1.5 |
| 15 | الهيئة القومية للإنفاق | 1.6 |
| 15 | الهدف من خطة إعادة التوطين | 1.7 |
| 17 | هيكل خطة عمل إعادة التوطين | 1.8 |
| 19 | توصيف المشروع | 2 |
| 19 | نظرة عامة على المشروع | 2.1 |
| 25 | بصمة المشروع | 2.2 |
| 26 | تحليل البدائل | 2.3 |
| 28 | البدائل التي تم النظر فيها للحد من إعادة التوطين | 2.4 |
| 28 | متطلبات أرض المشروع | 2.5 |
| 28 | الاستحواذ الدائم على الأراضي | 2.5.1 |
| 29 | الحياسة المؤقتة للأراضي | 2.5.2 |
| 29 | برنامج الإنشاء | 2.6 |
| 30 | اطار العمل التشريعي | 3 |
| 30 | مقدمة | 3.1 |
| 30 | المعايير الدولية المعمول بها | 3.2 |
| 30 | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية | 3.2.1 |
| 32 | معايير بنك الاستثمار الأوروبي البيئية والاجتماعية | 3.2.2 |
| 33 | إطار العمل البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الآسيوي لاستثمار في البنية التحتية | 3.2.3 |
| 34 | متطلبات الوكالة الفرنسية للتنمية | 3.2.4 |
| 34 | التشريعات المصرية المرتبطة بإعادة التوطين | 3.3 |
| 41 | تحليل الفجوة بين متطلبات الجهة المقرضة وقانون نزع الملكية المصري | 3.4 |
| 60 | عملية ومبادئ حيازة الأراضي | 4 |
| 60 | عملية حيازة الأراضي | 4.1 |
| 60 | حيازة الأراضي العامة | 4.1.1 |
| 61 | حيازة الأراضي الخاصة | 4.1.2 |
| 66 | تحديد أصحاب الحقوق | 4.2 |
| 67 | تحديد المستخدمين غير الرسميين والمجموعات الأكثر تأثراً | 4.3 |
| 67 | الموعد النهائي | 4.4 |
| 68 | تحديات حيازة الأرض | 4.5 |
| 70 | منهجية إعادة التوطين | 5 |
| 70 | منهجية حيازة الأرض وإعادة التوطين | 5.1 |
| 70 | الأهداف | 5.2 |
| 71 | المعدات والأدوات المستخدمة في جمع البيانات | 5.2.1 |

| | | |
|-----|---|-------|
| 72 | عدد/خبرة فريق المسح | 5.2.2 |
| 72 | منهجية المسح الاجتماعي الاقتصادي | 5.3 |
| 72 | الدراسة المكتنية | 5.3.1 |
| 73 | المرحلة الأولى | 5.3.2 |
| 73 | المرحلة الثانية | 5.3.3 |
| 76 | منهجية اختيار عينة المحلات التجارية والمنازل المجاورة خارجياً لمسار المشروع | 5.3.4 |
| 82 | مزيد من المعلومات | 5.4 |
| 83 | الأشخاص والأصول المتضررة | 6 |
| 83 | الخلفية الاجتماعية والاقتصادية | 6.1 |
| 85 | التقسيم الإداري وخصائص السكان | 6.2 |
| 95 | خصائص الأشخاص والشركات المتضررة | 6.3 |
| 95 | توزيع المتضررين على طول مسار المشروع | 6.3.1 |
| 96 | أصحاب قطع الأراضي الخاصة | 6.3.2 |
| 98 | مستأجري المحلات الموجودة في المحطات | 6.3.3 |
| 100 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع | 6.3.4 |
| 102 | المحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع | 6.3.5 |
| 104 | الأسر المتاخمة خارجياً لمسار المشروع | 6.3.6 |
| 106 | المجموعات الضعيفة | 6.4 |
| 108 | المساعدة الاجتماعية والدعم الحكومي | 6.5 |
| 108 | التصورات حول المشروع | 6.6 |
| 112 | تأثيرات المشروع | 7 |
| 112 | الأشخاص المتأثرون بالمشروع | 7.1 |
| 113 | الأعمال التجارية المتأثرة بالمشروع | 7.2 |
| 113 | مستأجري المحلات، الأكشاك، الكافيتريات الواقعة داخل المحطات | 7.2.1 |
| 114 | المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع | 7.2.2 |
| 114 | التأثيرات على استخدام الأراضي وسبل المعيشة | 7.3 |
| 116 | التأثير الدائم على استخدام الأرض | 7.3.1 |
| 117 | التأثير الدائم على سبل المعيشة | 7.3.2 |
| 117 | التأثير المؤقت على استخدام الأراضي الخاصة | 7.3.3 |
| 118 | التأثيرات على الأصول الأخرى | 7.4 |
| 118 | المساجد الموجودة على امتداد مسار المشروع | 7.4.1 |
| 118 | الأصول الحكومية الموجودة في محطتي باب شرق وسيورتنج | 7.4.2 |
| 118 | الأسر المجاورة لمسار المشروع خارجياً | 7.4.3 |
| 118 | فقدان الأشجار بشكل دائم | 7.4.4 |
| 119 | التأثير على المجموعات الأكثر تأثراً | 7.5 |
| 119 | المجموعات الأكثر تأثراً المرتبطة بالتأثيرات على سبل المعيشة نتيجة للاستحواذ على الأرض | 7.5.1 |
| 119 | المجموعات الأكثر تأثراً في المناطق السكنية المجاورة لمسار المشروع خارجياً | 7.5.2 |
| 120 | النوع الاجتماعي | 7.6 |
| 121 | الترتيبات المؤسسية | 8 |
| 121 | الهيكل التنظيمي | 8.1 |
| 123 | الترتيبات التنسيقية | 8.2 |
| 123 | الأدوار والمسئوليات الخاصة بالاستحواذ على الأراضي | 8.3 |

| | | |
|-----|---|--------|
| 130 | الاستحقاقات والتعويضات | 9 |
| 130 | فئات ومبادئ التأهل | 9.1 |
| 139 | منظومة استحقاق التعويضات | 9.2 |
| 148 | المساعدة من حيث التكاليف القانونية | 9.3 |
| 148 | تكاليف النقل | 9.4 |
| 148 | عملية التقييم (التممين) ومنهجيته | 9.5 |
| 149 | أشكال وحسابات التعويضات | 9.5.1 |
| 149 | تقييم (تتمين) قطع الأراضي | 9.5.2 |
| 151 | التقييم التكميلي للأرض غير النافعة | 9.5.3 |
| 151 | تقييم التعويض لاستخدام الأراضي المؤقتة | 9.5.4 |
| 151 | تقييم الأصول الأخرى (غير الأراضي) | 9.5.5 |
| 153 | تقييم الدخل وفقدان سبل المعيشة | 9.5.6 |
| 154 | تقييم أوجه الدعم والمساعدات الأخرى | 9.5.7 |
| 154 | تعويض المجموعات الأكثر تأثراً | 9.5.8 |
| 155 | صندوق خطة عمل إعادة التوطين | 9.6 |
| 156 | الكشف عن المعلومات والمشاورات | 10 |
| 156 | أنشطة المشاركة خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي | 10.1 |
| 157 | أنشطة المشاركة لخطة عمل إعادة التوطين | 10.2 |
| 158 | اجتماعات استشارية مع المنظمات غير الحكومية النشطة | 10.2.1 |
| 159 | اجتماعات مع الدوائر الحكومية | 10.2.2 |
| 160 | مجموعات النقاش المركزة للنساء | 10.2.3 |
| 166 | مجموعات تركيز النقاش مع المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع | 10.2.4 |
| 170 | استراتيجية التشاور للحصول على الأراضي | 10.3 |
| 170 | وسائل وأدوات الاتصال | 10.3.1 |
| 171 | المجموعات المعرضة للخطر | 10.3.2 |
| 171 | أنشطة المشاركة المخطط لها | 10.4 |
| 171 | الجدول الزمني للمشاركة في حيازة الأراضي | 10.4.1 |
| 178 | التشاور والإفصاح عن خطة عمل إعادة التوطين | 10.4.2 |
| 178 | آلية التظلم | 10.5 |
| 180 | دليل حيازة الأراضي والتعويضات | 10.6 |
| 181 | خطة استعادة سبل المعيشة | 11 |
| 181 | أهداف استعادة سبل المعيشة | 11.1 |
| 181 | مبادرات التنمية المستمرة على الصعيد الوطني والمؤسسات الرئيسية | 11.2 |
| 182 | تدابير استعادة سبل المعيشة | 11.3 |
| 188 | المراقبة وإعداد التقارير | 12 |
| 188 | الغرض | 12.1 |
| 188 | إطار عمل المراقبة والتقييم | 12.2 |
| 191 | مؤشرات المراقبة | 12.2.1 |
| 199 | المراقبة | 12.3 |
| 199 | المراقبة الداخلية | 12.3.1 |
| 200 | المراقبة الخارجية | 12.3.2 |
| 201 | تدقيق الإنجاز | 12.4 |

| | | |
|-----|---|--------|
| 202 | متطلبات تقديم التقارير | 12.5 |
| 204 | جدول التنفيذ والميزانية | 13 |
| 204 | جدول التنفيذ | 13.1 |
| 207 | ميزانية برنامج إعادة التوطين | 13.2 |
| 207 | ترتيبات التمويل | 13.2.1 |
| 208 | منهجية الميزانية | 13.2.2 |
| 209 | تكاليف التعويض المقدرة | 13.2.3 |
| 216 | ملخص التكاليف | 13.2.4 |
| 218 | تحديث تكاليف التنفيذ | 13.2.5 |
| 218 | إدارة خطة إعادة التوطين و التكاليف الإدارية | 13.2.6 |
| 220 | الملاحق | 14 |
| 220 | ملحق 1: خرائط مسار المشروع | |
| 226 | الملحق 2: القرار الوزاري بشأن حيازة الأراضي | |
| 226 | الملحق 2 أ: القرار الوزاري بشأن حيازة الأراضي | |
| 231 | الملحق 2 ب: القرار الوزاري بشأن اكتساب الأراضي | |
| 239 | ملحق 3: البيانات الديموجرافية، التوظيف، الدخل والبنية التحتية العامة | |
| 239 | الملف الديموجرافي | |
| | العمالة والدخل 243 | |
| 248 | البنية التحتية والخدمات العامة | |
| 249 | الملحق 4: المستندات المتعلقة بتعويضات المساجد | |
| 253 | الملحق 5: الإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها لتعويض المساجد | |
| 257 | ملحق 6: محاضر اجتماعات التشاور مع المنظمات غير الحكومية | |
| 264 | ملحق 7: الإدارات الحكومية - محاضر اجتماعات التشاور | |
| 286 | ملحق 8: المجموعات النقاشية مع السيدات من المناطق السكنية المجاورة لمسار المشروع | |
| 291 | ملحق 9: المجموعات النقاشية مع مستأجري المحلات التجارية الملاصقة لمسار المشروع | |

قائمة بالجدول

| | |
|----|---|
| 17 | جدول 1-1: هيكل خطة عمل إعادة التوطين |
| 23 | جدول 1-1: هيكل وعناصر المشروع (المرحلة 1) |
| 26 | جدول 1-2: منطقة التأثر لخطة عمل إعادة التوطين. |
| 35 | جدول 1-3: التشريعات المصرية الخاصة بمصادرة الأرض |
| 38 | جدول 2-3: التشريع المصري الإضافي المرتبط بنزع ملكية الأرض |
| 42 | جدول 3-3: تحليل الفجوة بين متطلبات الجهة المقرضة والقانون المصري |
| 77 | جدول 1-5: العدد التقريبي للمحلات والبنائات المجاورة لمسار المشروع |
| 78 | جدول 2-5: توزيع عينة محلات الدراسة |
| 79 | جدول 3-5: توزيع محطات المترو وفقاً للتقسيم الإداري لأحياء الإسكندرية |
| 85 | جدول 1-6: توزيع محطات المترو حسب التقسيم الإداري لمنطقة الإسكندرية |
| 87 | جدول 2-6: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية على طول مسار المشروع |
| 95 | جدول 3-6: الأشخاص المتأثرين بالمشروع |

- 96 جدول 4-6: استخدامات الأراضي الخاصة والمساحة
- 98 جدول 5-6: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمستأجري المحلات الموجودة في المحطات
- 100 جدول 6-6: خصائص المستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع
- 102 جدول 7-6: خصائص المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع
- 104 جدول 8-6: توزيع حالة الإيجار
- 107 جدول 9-6: المجموعات الضعيفة التي يحتمل أن تتأثر
- 108 جدول 10-6: تصورات الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن المشروع
- 112 جدول 1-7: الأشخاص المتأثرين بالمشروع
- 113 جدول 2-7: المحلات التجارية، والأكشاك، والكافيتريات المتضررة الواقعة داخل المحطات
- 114 جدول 3-7: استخدامات ومساحة الأراضي الخاصة
- 131 جدول 1-9: المستندات الداعمة لأهلية الحصول على التعويض وفقاً للتأثر وفئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
- 141 جدول 2-9: منظومة الاستحقاق للأشخاص المتضررين
- 149 جدول 3-9: أشكال وحسابات التعويضات
- 157 جدول 1-10: قنوات الإفصاح أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
- 158 جدول 2-10: اجتماعات المنظمات غير الحكومية
- 159 جدول 3-10: اجتماعات الدوائر الحكومية
- 160 جدول 4-10: مجموعات نقاشي سيدات فقط
- 162 جدول 5-10: ملخص لمناقشات مجموعة التركيز الخاصة بالنساء فقط
- 166 جدول 6-10: المجموعات النقاشية مع مستأجري المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع
- 167 جدول 7-10: ملخص المجموعات النقاشية مع المحلات المجاورة لمسار المشروع
- 172 جدول 8-10: أنشطة المشاركة المخططة للمشروع
- 183 جدول 1-11: تدابير استعادة سبل المعيشة
- 190 جدول 1-12: إطار عمل المتابعة والتقييم
- 192 جدول 2-12: مؤشرات المراقبة
- 202 جدول 3-12: متطلبات إعداد التقارير الخاصة بخطة عمل إعادة التوطين
- 204 جدول 1-13: الإطار الزمني لتنفيذ خطة إعادة التوطين
- 210 جدول 2-13: تكاليف التعويض عن الأرض (حيث لا يكون الاستبدال العيني ممكناً)
- 211 جدول 3-13: التعويض عن خسائر الدخل (الأعمال)
- 212 جدول 4-13: التعويض عن خسائر الدخل (الموظفين)
- 213 جدول 5-13: تعويض الأشجار
- 214 جدول 6-13: خطة استعادة سبل المعيشة
- 216 جدول 7-13: بدلات المساعدة الإضافية
- 217 جدول 8-13: ملخص التكاليف
- 218 جدول 9-13: إدارة خطة إعادة التوطين والتكاليف الإدارية

قائمة بالأشكال

- 14 شكل 1-1: مسار مشروع مترو الإسكندرية ومسار ترام الرمل
- 20 شكل 1-1: مسار المشروع بالكامل.
- 21 شكل 1-2: توصيف القسم (أ)
- 22 شكل 1-3: توصيف القسم (ب)
- 23 شكل 1-4: وصف القسم (ج)
- 79 شكل 1-5: المحلات الموجودة خارج مسار المشروع والمجاورة لسور السكة الحديد
- 86 شكل 1-6: خريطة توزيع محطات المترو حسب التقسيم الإداري لأحياء الإسكندرية.
- 87 شكل 2-6: الكافتيريا في محطة أبو قير.
- 88 شكل 3-6: بين محطة طوسون ومحطة أبو قير.
- 88 شكل 4-6: المقطع بين محطة المعمورة ومحطة المنتزه
- 88 شكل 5-6: المقطع بين محطة المعمورة ومحطة الإصلاح.
- 89 شكل 6-6: المقطع بين محطة ميامي الجديدة ومحطة العاصفة.
- 89 شكل 7-6: المقطع بين محطة سيدي بشر ومحطة محمد نجيب
- 90 شكل 8-6: منظر لمنطقة مجتمع العاصفة بالتوازي مع مسار المشروع.
- 91 شكل 9-6: منظر لمحطة فيكتوريا
- 91 شكل 10-6: بائع السمك في محطة السوق
- 92 شكل 11-6: المباني السكنية المتاخمة لمسار المشروع في منطقة غبريال
- 92 شكل 12-6: قطعة أرض مقترحة لموقع محطة كفر عبده الجديد والورشة
- 93 شكل 13-6: كشك في محطة سيدي جابر (أحد المتضررين)
- 93 شكل 14-6: قطعة أرض ستستخدم لتطوير محطة باب شرق المقترحة
- 94 شكل 15-6: قطعة الأرض التي ستستخدم لتطوير المحطة الرياضية المقترحة
- 94 شكل 16-6: منظر نهاية مسار المشروع بمحطة الإسكندرية / مصر
- 99 شكل 17-6: توزيع المحلات التجارية داخل المحطات القائمة حسب نوع العمل
- 99 شكل 18-6: الوضع القانوني للمحلات داخل المحطات القائمة.
- 99 شكل 19-6: النسبة المئوية للعقود السارية من مستأجري المحلات في المحطات القائمة.
- 101 شكل 20-6: توزيع المستخدمين غير الرسميين الواقعيين داخل مسار المشروع حسب نوع العمل.
- 101 شكل 21-6: المساحة التي يشغلها المستخدمون غير الرسميين.
- 104 شكل 22-6: النسبة المئوية لتفصيل حالة عقود / اتفاقيات المستأجرين للمحلات التجارية المتاخمة خارجيًا لمسار المشروع
- 106 شكل 23-6: توزيع عينة الأسرة على طول مواءمة المشروع
- 106 شكل 24-6: توزيع عينة المسح حسب ملكية العقار
- 122 شكل 1-8: الهيكل التنظيمي للهيئة القومية للإنفاق
- 123 شكل 2-8: الهيكل التنظيمي لإعادة التوطين

اختصارات

| الاختصار | التعريف |
|----------|--|
| AFD | الوكالة الفرنسية للتنمية |
| AIIB | البنك الآسيوي لاستثمار في البنية التحتية |
| EBRD | البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية |
| EEAA | جهاز شؤون البيئة |
| EIB | بنك الاستثمار الأوروبي |
| ENR | سكك حديد مصر |
| ESIA | تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية |
| HVS | المحطات الفرعية ذات الجهد العالي |
| LRP | خطة استعادة سبل المعيشة |
| MOT | وزارة النقل |
| NGO | المنظمات غير الحكومية |
| PAB | الأعمال المتأثرة بالمشروع |
| PAP | الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
| PMU | وحدة إدارة المشروع |
| RAP | خطة إعادة التوطين |
| RF | إطار عمل إعادة التوطين |
| SEP | خطة إشراك أصحاب المصلحة |

قاموس المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|--------------------------------------|--|
| التعويض | الدفع نقداً أو عينياً مقابل خسارة أصل أو مورد تم حيازته أو تأثره بالمشروع. |
| التعب من الاستشارة | الطلبات الكثيرة للحصول على الآراء، واجتماعات التشاور، والمجموعات المركزة، واستطلاع الرأي مما يؤدي إلى انسحاب الأشخاص المتأثرين عن المشاركة في العملية. |
| الموعد النهائي | التاريخ الذي بعد مروره لا يحق لأي شخص يدخل منطقة المشروع طلب تعويض أو مساعدة أو كليهما. من حيث الممارسة، فإن الموعد النهائي هو عادة تاريخ الانتهاء من تعداد الأشخاص وجرده الأصول في المنطقة المتأثرة بالمشروع، ما لم تكن هناك أحكام قانونية أخرى لترتيب آخر. لا يحق للأشخاص الذين يشغلون منطقة المشروع بعد الموعد النهائي الحصول على تعويض المشروع أو مزايا إعادة التوطين الأخرى. وبالمثل، الأصول الثابتة (مثل الهياكل المبنية أو المحاصيل) التي تم إنشاؤها بعد الموعد النهائي لن يتم تعويضها. |
| الأشخاص النازحين/ المتأثرين بالمشروع | أي شخص، نتيجة لنزع ملكية الأرض التي يتطلبها المشروع، يفقد الحق في ملكية هيكل مبني أو أرض (سواء كانت سكنية، أو زراعية، أو رعوية، أو غير مستخدمة، أو غير مستغلة) أو محاصيل وأشجار سنوية أو دائمة، أو أي أصول ثابتة أو منقولة، سواء بشكل كلي أو جزئي، أو بشكل دائم أو مؤقت. لن يحتاج جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى الانتقال بسبب المشروع. |
| النزوح الاقتصادي | فقد الأصول (بما في ذلك الأراضي) أو الوصول إلى الأصول الذي يؤدي إلى فقدان الدخل، وسبل المعيشة نتيجة لأعمال حيازة الأرض المرتبطة بالمشروع أو تقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية. قد يتعرض الأفراد أو المشروعات إلى النزوح اقتصادياً مع النزوح المادي أو عدمه. |
| نزع الملكية | هي العملية التي بموجبها تطلب جهة حكومية من شخص أو أسرة، أو مجتمع، في مقابل تعويض، التخلي عن الحقوق في الممتلكات (أرض ومباني) التي تشغلها أو تستخدمها بطريقة ما. |
| إعادة التوطين القسري | يعتبر إعادة التوطين قسرياً عندما لا يكون لدى الأفراد أو المجتمعات المتضررين الحق في رفض نزع ملكية الأرض ويحدث ذلك في حالة المصادرة القانونية أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي، وفي حالة التسوية التفاوضية التي يمكن للمشتري أن يلجأ فيها إلى نزع الملكية أو فرض قيود قانونية على استخدام الأرض إذا فشلت المفاوضات مع البائع. |

| المصطلح | التعريف |
|--------------------------------------|---|
| حيازة الأراضي | تضم حيازة الأراضي الشراء المباشر للممتلكات أو شراء حقوق الوصول، مثل حرم الطريق. |
| سبل المعيشة | تضم سبل المعيشة القدرات والأصول <ul style="list-style-type: none"> • رواتب التوظيف • الدخل النقدي المكتسب عن طريق خدمة المؤسسات • الدخل المكتسب عن تأجير قطعة أرض أو مبنى • الدخل المكتسب من م • حصول أو تربية الحيوانات • حصة في محصول (مثل حصة في محاصيل متنوعة) • السلع المنتجة ذاتياً أو المنتجات المستخدمة فيها • السلع المستهلكة أو المنتجة ذاتياً • الأغذية، المواد، الوقود، والسلع للموارد الشخصية المشتركة • المعاش • الأنواع المتعددة للبدلات الحكومية • التحويلات من الأسرة أو الأقارب |
| النزوح المادي | فقدان المنزل/الشقة، أو المسكن، أو المأوى نتيجة لمتطلبات المشروع للأشخاص المتضررين بالانتقال إلى موقع آخر. |
| قيمة الاستبدال | عادة ما يتم حساب ذلك وفقاً للقيمة السوقية للأصل بالإضافة إلى تكاليف المعاملات مثل الضرائب، ورسوم الدمغة، ورسوم التوثيق، ورسوم التسجيل، وتكاليف السفر، وأي تكاليف أخرى من هذا القبيل مثل التي قد يتم تكبدها نتيجة للمعاملة أو نقل الملكية. التعويض بقيمة الاستبدال الكاملة يكفي الشخص المتضرر لاستبدال الأراضي والمباني والأصول الأخرى بنفس المستوى أو بمستوى أفضل في موقع آخر. |
| خطة عمل إعادة التوطين | الوثيقة التي يحدد فيها العميل أو جهة أخرى مسؤولة الإجراءات التي سيتبعها والإجراءات التي سيتخذها لتخفيف التأثيرات السلبية، وتعويض الخسائر وتوفير مزايا التنمية للأشخاص والمجتمعات المتضررة من مشروع استثماري |
| الفئة الأكثر تأثراً أو المعرضة للخطر | تضم هذه الفئات الأشخاص الذين قد يتأثرون سلباً بحكم النوع الاجتماعي، أو العرق، أو السن، أو الإعاقة البدنية أو الذهنية، أو الحرمان الاقتصادي، أو الوضع الاجتماعي، بسبب |

| المصطلح | التعريف |
|---------|---|
| | <p>النزوح مقارنةً بغيرهم والذين قد تكون قدراتهم محدودة للاستفادة من المساعدة على إعادة التوطين ومزايا التنمية ذات الصلة.</p> <p>تضم الفئات المعرضة، في إطار سياق التوطين، أيضاً الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن لا يملكون أرضاً، وكبار السن، والأسر التي تعيلها السيدات والأطفال، والأقليات العرقية، والمجتمعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، أو الأشخاص النازحين الذين لا يتمتعون بالحماية من خلال التعويض عن الأراضي أو تشريعات تملك الأرض. هذه الفئات يجب تحديدها من خلال عملية التقييم البيئي والاجتماعي (انظر PR1)</p> |

المصدر: دليل إعادة التوطين والممارسات الجيدة، ملحق 1: قاموس المصطلحات

1 مقدمة

1.1 المشروع

يدرس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، إلى جانب بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) توفير التمويل لحكومة مصر لتمويل المرحلة الأولى من المراحل الثلاث لمشروع مترو الإسكندرية (يشار إليه فيما بعد باسم "المشروع") لتحديث وكهربة خط السكة الحديد الحالي الذي يربط منطقة وسط البلد بالإسكندرية وشمال شرق أبو قير في نظام مترو مرتفع السعة. المرحلة الأولى من المشروع المخطط له الذي يسير في المنطقة الواقعة بين أبو قير ومحطة مصر هي محور خطة عمل إعادة التوطين. لم تقوم الهيئة القومية للإنفاق بالتأكيد على المرحلة الثانية والثالثة.

من الناحية التاريخية، تم إنشاء خط أبو قير الأصلي كخط سكة حديد للضواحي يخضع لسلطة سكة حديد مصر (ENR). سيتم نقل الملكية إلى الهيئة القومية للإنفاق (NAT) بمجرد تحويل خط السكة الحديد إلى المترو عالي السعة.

1.2 احتياجات المشروع

سينتج عن تنفيذ تصميم المشروع حيازة للأرض مؤقتة أو دائمة أو كليهما فضلاً عن النزوح الاقتصادي. تضم المتطلبات البيئية والاجتماعية المنطبقة على المشروع (يشار إليها كمتطلبات الجهة المقرضة) ما يلي:

- مطلب الأداء رقم 5 الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: حيازة الأرض، وإعادة التوطين القسري، والنزوح الاقتصادي،
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم 6 الخاص ببنك الاستثمار الأوروبي: إعادة التوطين القسري،
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم 2 الخاص بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم 5 الخاص بالبنك الدولي: حيازة الأرض، وقيود استخدام الأراضي، وإعادة التوطين القسري (الذي تلتزم به الوكالة الفرنسية للتنمية)،
- مطلب الأداء رقم 10 الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: الإفصاح عن المعلومات ومشاركة الفئات المعنية،
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 الخاص ببنك الاستثمار الأوروبي: مشاركة الفئات المعنية،
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 الخاص بالبنك الدولي: مشاركة الفئات المعنية والإفصاح عن المعلومات

1.3 أهداف المشروع

وفقاً للخطة الموضوعية من قبل وزارة النقل، يهدف المشروع إلى الحد من الاختناقات المرورية في شوارع المدينة الساحلية، وتحسين البنية التحتية الحالية للمحافظة والتوافق مع الجهود الوطنية المصرية لدعم الطاقة النظيفة والعمل المناخي.

يعاني خط أبو قير الحالي من القصور في الصيانة اليومية والحالة السيئة للتشغيل التي تؤثر سلباً على سلامة التشغيل وكفاءة خط السكة الحديد. بالإضافة إلى الوضع السيئ للبنية التحتية والجرارات. تتكون جرارات خط السكة الحديد من 6

قطارات تعمل على امتداد خط السكة الحديد وتوفر للمستخدمين خدمة محدودة للنقل للعامل. أثناء فترات الذروة، تعمل خدمة القطار كل 10 دقائق ويستغرق حوالي 50 دقيقة من أبو قير إلى محطة مصر. في السنوات القليلة الماضية، انخفضت خدمة القطار بشكل كبير من 200 خدمة إلى ما يزيد قليلاً عن 100 خدمة يومياً، مما أثر بشكل كبير على عدد الركاب المقدر بنحو 71000 راكب يومياً.

1.4 إعداد المشروع

بدأ في مدينة الإسكندرية مشروعين للنقل، الأول هو تطوير خط ترام الرمل¹، مع الثاني وهو إنشاء خط للمetro لمسافة 43 كيلومتر ممتدة من أبي قير في شرق الإسكندرية إلى برج العرب غرباً (مشروع مترو الإسكندرية) بتكلفة قدرها 2.5 مليار دولار².

سيتم إنشاء المشروع على ثلاث مراحل، الأولى تعتمد على محور خط سكة حديد أبي قير الذي يمتد لمسافة 21.7 كم من أبي قير إلى محطة مصر (المشروع). ويتكون من خط سكة حديد إقليمي مزدوج المسار ويبدأ من أبي قير ويربط المناطق كثيفة السكان في المركز حول محطة مصر والأجزاء الشرقية في مدينة الإسكندرية.

تبدأ المرحلة الثانية في محطة مصر وتتجه إلى منطقة المكس بطول 8 كم، بينما تمتد المرحلة الثالثة والأخيرة من منطقة المكس إلى نهاية الخط بطول 15.5 كم.

يمر المشروع لمسافة 6 كم عبر كوبري علوي بينما يكون باقي المسار في مستوى سطح الأرض.

¹ مشروع تطوير ترام الرمل هو أحد مشروعات الهيئة القومية للإنفاق، ويجري حالياً إجراء الدراسات الخاصة به. وهو مشروع قائم بذاته، ليس جزءاً من مشروع مترو الإسكندرية.

² <https://egyptindependent.com/alexandria-to-launch-its-first-surface-metro-project-at-2-5-billion/>

| | | |
|---------------------------|----------------|-------------|
| RAP – ENGLISH VERSION | 99M-L1-SEC6-79 | Page 13/295 |
| SECTION VI – REQUIREMENTS | Rev. B | v7 |



شكل 1-1: مسار مشروع مترو الإسكندرية ومسار ترام الرمل

1.5 تصنيف المشروع

تم وضع المشروع ضمن مشروعات الفئة (أ) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لسنة 2019 ومتطلبات الأداء لسنة 2014 الخاصة ببنك إعادة الإعمار والتنمية. يعني تصنيف المشروع ضمن الفئة (أ) ضرورة إجراء تقييم شامل للتأثيرات البيئية والاجتماعية (ESIA) بما في ذلك مراجعة الوثائق ذات الصلة، ويتبع ذلك الإفصاح العام عن التقييم لمدة 120 يوم.

يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتصنيف مشروعاته بناءً على تطبيق التصنيف المنصوص عليه في الملحق 1 و2 الخاصة بتوجيهات تقييم التأثير البيئي الخاصة بالاتحاد الأوروبي أو تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي ذات الصلة المؤهلة للتقييم الاجتماعي. يندرج المشروع ضمن التصنيف الموضح في المادة رقم 10 في الملحق 2 البنية التحتية (h) من توجيهات الاتحاد الأوروبي "خطوط الترام، وخطوط السكة الحديد المرتفعة أو في مستوى الأرض، والخطوط المعلقة أو الخطوط المماثلة من نوع معين، المستخدمة بشكل أساسي لنقل الركاب". في هذه الحالة، على الهيئة القومية للإنفاق أن تقرر مدى الحاجة إلى إجراء تقييم التأثير البيئي. ويجري ذلك عن طريق "إجراءات الفرز" الذي يحدد تأثيرات المشروع على أساس الحدود/المعايير أو بدراسة حالة بحالة. ومع ذلك يجب على الهيئة القومية أن تأخذ في اعتبارها المعايير المحددة في الملحق 3 من توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويعتبر تقييم التأثير البيئي والاجتماعي للمشروع أحد المطالب للحصول على التراخيص في مصر.

بموجب متطلبات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، يصنف المشروع ضمن الفئة (أ) مما يتطلب إجراء دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ووضع خطة للإدارة البيئية والاجتماعية، ويلزم إجراء الإفصاح العام.

قامت وكالة التنمية الفرنسية بتصنيف المشروع ضمن الفئة (ب+ - مخاطر جوهريّة).

إلى جانب إجراء تقييم شامل للتأثير البيئي والاجتماعي، يتطلب مشروع الفئة (أ) أيضاً إعداد خطة لإعادة التوطين. ويرجع ذلك لمسار المشروع التي تفرض الاستحواذ على قطع أراضي من الملاك والنزوح المادي والاقتصادي للأشخاص المتأثرين بالمشروع³. تعرض تفاصيل عدد قطع الأراضي التي سيتم الاستحواذ عليها والأشخاص المتأثرين بالمشروع في الفصل 6: الأفراد والأصول المتأثرة.

1.6 الهيئة القومية للإنفاق

تتولى الهيئة القومية للإنفاق مسؤولية إنشاء المشروع والإشراف على التشغيل الذي ستقوم به جهة تشغيل متخصصة لم يتم تحديدها بعد.

ستقوم الحكومة المصرية، من خلال الهيئة القومية للإنفاق، بحيازة الأراضي اللازمة لإنشاء المشروع وتشغيله. إضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين تقع ضمن مسؤولية الجهة المالكة للمشروع، الهيئة القومية للإنفاق. وفقاً لاتفاقيات القرض التي سيتم توقيعها مع الجهات المقرضة، تتعهد الهيئة القومية للإنفاق بالتزام بمتطلبات الجهة المقرضة، إلى جانب القانون المصري بالنسبة لهذا المشروع.

1.7 الهدف من خطة إعادة التوطين

من الحقائق المقبولة على نطاق عريض، أنه إذا تركت تأثيرات المشروع دون تخفيفها، فإن إعادة التوطين القسري في ظل مشروعات التنمية قد يؤدي إلى ظهور المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تعتمد خطة إعادة التوطين على النتائج الأولية لإطار عمل إعادة التوطين الصادر والمدرج ضمن حزمة الإفصاح عن تقييم التأثير البيئي والاجتماعي في يوليو 2021.

الهدف من خطة عمل إعادة التوطين هو إرساء المبادئ والإجراءات اللازمة لتحديد تأثيرات المشروع المحتملة نتيجة للاستحواذ على الأراضي، وتخفيفها والتعويض عنها والتأكد من أن التزام الهيئة القومية للإنفاق فيما يخص الاستحواذ على الأرض يتم وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة إلى جانب متطلبات الجهات المقرضة. كما تضع خطة إعادة التوطين إجراءات التخفيف والتعويض لكل فئة من الفئات المتأثرة وتحدد الترتيبات المؤسسية التي قد تكون مطلوبة. خلال المراحل المختلفة للمشروع. أيضاً تعرض خطة إعادة التوطين خطة التنفيذ في الفصل 13: جدول وميزانية التنفيذ، بما في ذلك الجدول الزمني وميزانية التنفيذ. يعرض الفصل 12: المتابعة والتقرير التوجيهات الخاصة بكيفية متابعة تنفيذ خطة إعادة التوطين.

ستغطي إجراءات التخفيف والتعويض جميع الأفراد المتضررين من المشروع وكذلك الأعمال المتضررة بسبب فقدان الأراضي، الممتلكات، والأصول الثابتة الأخرى، بما في ذلك فقدان سبل المعيشة نتيجة للنزوح وإعادة التوطين، فضلاً

³الأفراد المتأثرين بالمشروع، هم جميع الأشخاص المتأثرين بإعادة التوطين القسري، بما في ذلك المجالات التجارية، والباعة الجائلين في حرم الطريق للمسار المقترح، بالإضافة إلى أصحاب الأملاك ومستخدمي الأراضي المرتبطة بالورشة ومحطات باب شرق وسبورتنج بشكل غير رسمي.

عن مساعدة الأفراد في إعادة التوطين وإعادة تأهيل سبل المعيشة حيثما أمكن. تأخذ خطة إعادة التوطين في اعتبارها الملاك الرسميين، إلى جانب المستأجرين الرسميين، وأصحاب الأعمال، والموظفين.

تماشياً مع هذا النطاق، فإن الأهداف العامة لخطة إعادة التوطين تتمثل في الآتي:

- تجنب إعادة التوطين القسري، والنزوح المادي والاقتصادي أو الحد منهم
 - النظر في تصميمات بديلة للمشروع لتجنب النزوح أو على الأقل الحد منه، مع تحقيق التوازن بين التكاليف وأوجه الاستفادة البيئية والاجتماعية والمالية
 - تخفيف التأثيرات السلبية لاستخدامات الأراضي والوصول إليها
 - التعويض عن فقدان الأصول بتكلفة الاستبدال
 - تحسين أو كحد أدنى استعادة سبل المعيشة ومعايير المعيشة للنازحين إلى مستوى ما قبل المشروع
- الأهداف المحددة لخطة إعادة التوطين:
- تحديد العملية القانونية والإجراءات الإدارية للحصول على تعويض فقدان الأصول وسبل المعيشة بسبب متطلبات الأراضي لأنشطة المشروع وتقديم التوجيهات للتأكد من توافقها مع أفضل الممارسات الدولية المنطبقة (متطلبات الجهات المقرضة)،
 - تعريف التأثيرات المحتملة المترتبة على الأراضي والأشخاص المتضررين، والمجموعات، والمجموعات
 - تحديد عملية تحديد وتقييم الأصول المتضررة، وفقدان سبل المعيشة
 - وضع معايير الأهلية ومصنوفة استحقاق التعويض وفقاً لنوع الخسارة المتوقعة في مرحلة الإعداد
 - وفقاً لخطة مشاركة الفئات المعنية في المشروع، يجب تحديد استراتيجية التواصل الخاصة بكل الأمور المتعلقة بحيازة الأرض ومشاركة الأشخاص والمجموعات المتضررة بالمشروع
 - تحديد منهجية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بحيازة الأرض وإدارة الشكاوى بما يتفق مع خطة مشاركة الفئات المعنية ومتطلبات الجهات المقرضة
 - تحديد المتطلبات الخاصة بالإفصاح العام، ومشاركة المجتمعات العامة والمحلية في عملية الاستحواذ على الأراضي، بما في ذلك وضع خطة إعادة التوطين
 - التأكد من مراعاة حقوق الفئات الأكثر تأثراً وتبني منهجية تراعي النوع الاجتماعي في أنشطة الاستحواذ على الأراضي لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات إضافية لتجنب معاناة المرأة أو أي فئات ضعيفة أخرى
 - التأكد من إجراء المتابعة الدورية للأنشطة المتعلقة بالاستحواذ على الأرض لإخطار العمليات الإدارية باتخاذ الإجراءات الفورية عند الضرورة
 - تقدير الجدول الزمني والميزانية اللازمة لتنفيذ عمليات الاستحواذ على الأراضي في ظل خطة إعادة التوطين بغض النظر عن ملكية الأراضي المتأثرة، تهدف خطة إعادة التوطين إلى تقديم إجراءات تعويضية لجميع الأشخاص والأعمال المتضررة. يضم نطاق خطة إعادة التوطين جميع أنشطة المشروع التي تتطلب حيازة الأرض وتطبق على الأشخاص والأعمال المتأثرة بصرف النظر عن عددها، وحساسيتها وحجم التأثير. ونظراً لأن إعادة التوطين تؤثر عادة على أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً)، ستركز الخطة بشكل خاص على التأثيرات المرتبطة بهذه المجموعات.

1.8 هيكل خطة عمل إعادة التوطين

ستتبع خطة إعادة التوطين الهيكل التالي:

جدول 1-1: هيكل خطة عمل إعادة التوطين

| | |
|---|--|
| 1. مقدمة | مقدمة عن المشروع وخطة عمل إعادة التوطين، مع عرض موجز للمشروع، والهدف والأسباب المنطقية للمشروع، وموقع المشروع، وتصنيف الجهة المقرضة، ووصف الجهة المالكة للمشروع والهيكل المقترح لخطة عمل إعادة التوطين. |
| 2. وصف المشروع | وصف المشروع والبدائل التي تم مراعاتها للحد من النزوح المادي والاقتصادي، وبصمة المشروع ومتطلبات الأراضي والجدول الزمني المقترح للإنشاءات. |
| 3. إطار العمل التشريعي | متطلبات الجهة المقرضة وتشريعات إعادة التوطين الوطنية والدولية ذات الصلة بالمشروع، بما في ذلك تقييم الفجوة والإجراءات اللازمة لسد أي فجوات. |
| 4. منهجية خطة إعادة التوطين | وصف منهجية إعداد خطة إعادة التوطين يليها المنهجية المعتمدة للمسح الاجتماعي الاقتصادي. |
| 5. الأشخاص والأصول المتضررة | الوضع الاجتماعي الراهن للأشخاص والمجتمعات المتضررة بالمشروع بما في ذلك الاستخدامات المختلفة للأراضي المتضررة من المشروع، وملخص للتصور العام للمشروع من خلال بحث وسائل الإعلام. |
| 6. تأثيرات المشروع | التأثيرات/ الخسائر المتوقعة المرتبطة بمكونات المشروع التي تغطيها خطة إعادة التوطين، وشرح لجميع الأنشطة، وتحديد التأثيرات على الفئات الأكثر تأثراً والمخاطر المحتملة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. |
| 7. عملية الاستحواذ على الأراضي ومبادئها | منهجية الاستحواذ على الأراضي التي سيتم تنفيذها للمشروع والإجراءات اللازمة لتسليم المستحقات. وآخر موعد للفئات المؤهلة من النازحين للحصول على التعويض أو أي مساعدات أخرى لإعادة التوطين. |
| 8. الترتيبات المؤسسية | أدوار ومسئوليات جميع الهيئات/المنظمات المعنية مثل الهيئة القومية للإنفاق، ومحافظة الإسكندرية، ولجنة التقييم، ولجنة التعويضات، والجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك ترتيبات التنسيق. |
| 9. الاستحقاقات والتعويضات | مصفوفة الاستحقاقات التي تتناول فئات الخسائر والاستحقاقات المرتبطة بمكونات/مراحل المشروع المعني. وصف لمنهجية تقييم الخسائر لتحديد تكلفة استبدالها والتعويض عنها وإجراءات المساعدة. وصف عملية تنفيذ التعويض والمساعدة. |
| 10. الإفصاح عن المعلومات والتشاور | وصف الجدول الزمني للمشاركة في الاستحواذ على الأرض، التشاور في خطة عمل إعادة التوطين والإفصاح عنها، وآلية الشكاوى، ودليل الاستحواذ على الأراضي والتعويض عنها. |

| | |
|---|-----------------------------|
| وصف الإجراءات المقترحة لاستعادة سبل المعيشة لتنفيذها كجزء من خطة إعادة التوطين وذلك لدعم الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتم نزوحهم بسبب أنشطة المشروع. ويضم ذلك الدعم للحفاظ على الأنشطة الاقتصادية الحالية وتحسينها، فضلاً عن تقديم فرص بديلة لسبل المعيشة. | 11. خطة استعادة سبل المعيشة |
| وصف لترتيبات المتابعة والتقييم الداخلية والخارجية وعرض مؤشرات المتابعة لقياس مدخلات، ومخرجات أنشطة إعادة التوطين/استعادة سبل المعيشة. | 12. المتابعة والتقرير |
| الجدول الزمني للتنفيذ الذي يغطي جميع الأنشطة بدءاً من الإعداد إلى خطة عمل إعادة التوطين مروراً بتنفيذها، بما في ذلك التقييم والمتابعة. الجداول التي تعرض التكاليف المتوقعة والميزانية اللازمة لأنشطة إعادة التوطين ومصادر التمويل. | 13. جدول التنفيذ والميزانية |

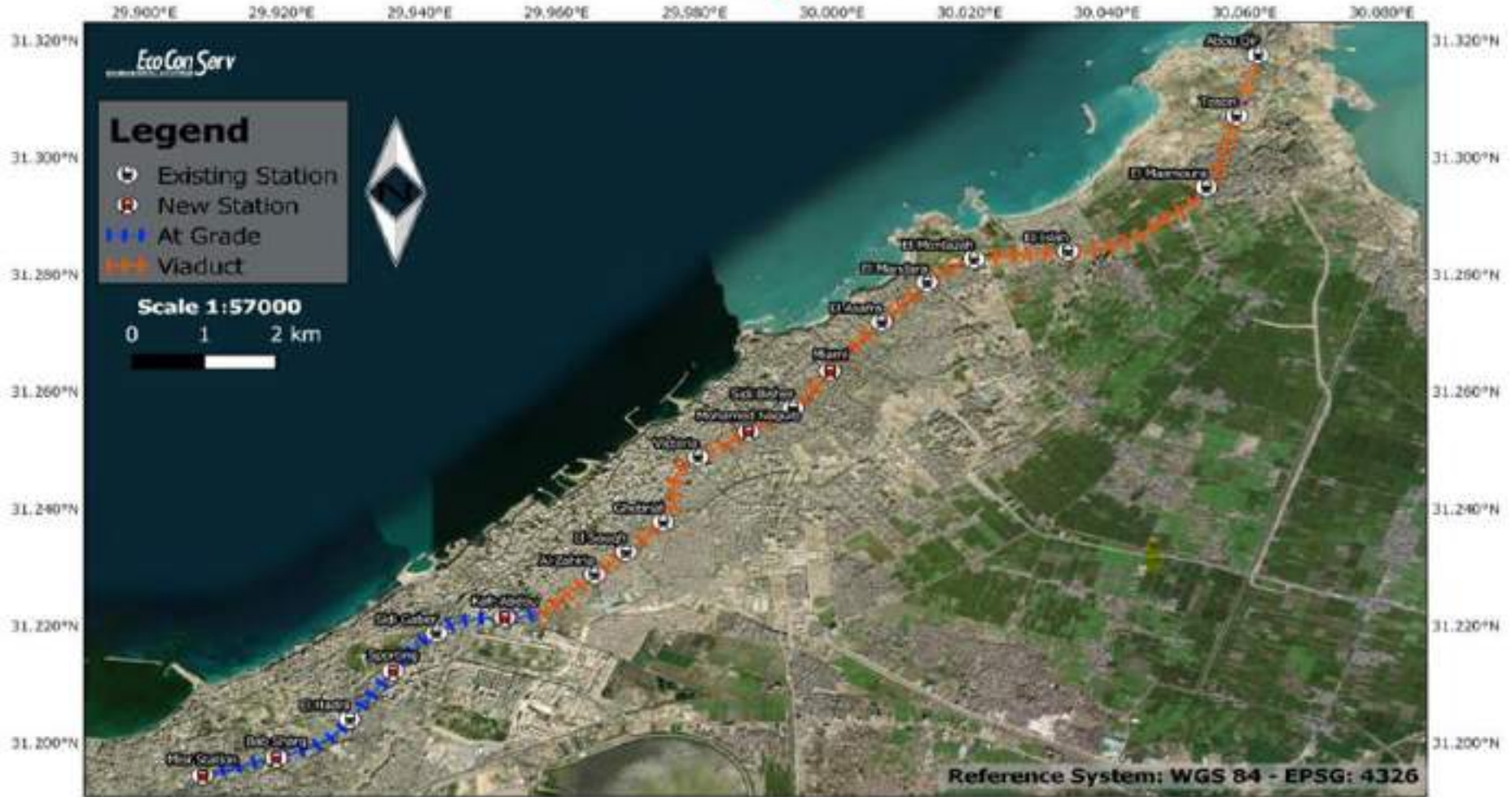
تستخدم خطة عمل إعادة التوطين، التي تم إعدادها بحيث تتوافق مع متطلبات الجهة المقرضة، المعلومات التي تم الحصول عليها من التعداد السكاني وجرى الأصول الذي قامت الهيئة القومية للإنفاق بإجرائه لهذا المشروع في 2021 وكذلك المعلومات التي تم الحصول عليها من الدراسات والتصميمات الإضافية التي تم إعدادها للمشروع. ستقوم الجهات المقرضة بالكشف عن خطة إعادة التوطين، المدعومة بدليل حيازة الأراضي والتعويضات، للجمهور. وسيتم مراجعة الوثائق عند الضرورة، استجابة لأي تعليقات تم تلقيها من الفئات المعنية.

2 توصيف المشروع

2.1 نظرة عامة على المشروع

يتكون المشروع من خط مترو ممتد لمسافة 21.7 كم يمر على خط القطار الحالي بين محطة مصر ومحطة أبو قير. ويضم ذلك إحلال قطار الديزل الحالي ومساره بمترو كهربائي. تضم المرحلة الأولى 20 محطة، منها 15 محطة قائمة و5 محطات جديدة سيتم إنشائها. يضم نطاق المشروع إيقاف وفك سكة حديد محطة الرمل. مسار الخط الحالي معروض في شكل 2-1. من بين العشرين محطة المقترحة، يوجد عدد 6 محطات على مستوى سطح الأرض و14 محطة مرتفعة على كباري علوية مقترحة. لن تتعدى مدة إنشاء المشروع 3 سنوات. سيتكون المشروع من مسار مزدوج دون انقطاع عبر معابر. الوصف المعروض في هذا الفصل مبني على التصميم النهائي⁴ للمشروع.

⁴ في حالة حدوث أي تغييرات غير متوقعة في التصميم تؤدي إلى تغييرات في متطلبات الأرض، فسيتم تناولها في تحديث خطة إعادة التوطين أو ملحقها.



شكل 1-2: مسار المشروع بالكامل.

| | | |
|---------------------------|----------------|-------------|
| RAP – ENGLISH VERSION | 99M-L1-SEC6-79 | Page 20/295 |
| SECTION VI – REQUIREMENTS | Rev. B | v7 |

أقسام المسار

يمكن تقسيم مسار المشروع إلى ثلاثة أقسام بناءً على المحطات القائمة والمقترحة كما يلي:

- القسم (أ) – من أبي قير إلى سيدي بشر
- القسم (ب) – من سيدي بشر إلى الظاهرية
- القسم (ج) – من الظاهرية إلى محطة مصر

يعتمد تقسيم مسار المشروع إلى ثلاثة أقسام على عدد من العوامل الهامة التالية:

- خصائص كل قسم من أقسام المسار فريدة. القسم (أ) من أبو قير إلى سيدي بشر يتميز بمسار متسق حيث أن عرضه متماثل نسبياً. على الرغم من أنه يغطي كوبري علوي، فإن القسم (ب) أكثر ازدحاماً (من حيث الكثافة السكانية والأرض) ويتكون من مسار أكثر ضيقاً مقارنةً بالقسم (أ). وأخيراً، القسم (ج) ويغطي القطاع الموجود على مستوى الأرض ويحد محور سكك حديد مصر حتى محطة مصر.
- تختلف تأثيرات كل قسم من الأقسام، من حيث التأثيرات البيئية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالهواء، والضوضاء، والمرور، والأراضي، وسبل المعيشة، والبنية التحتية، والمرافق الموجودة تحت الأرض، والسلامة الهيكلية للمباني... الخ.

القسم (أ)

القسم الأول، القسم (أ)، ويبدأ من محطة أبي قير ويضم 3 معابر ونفق واحد للمركبات. يضم هذا الجزء إجمالي 9 محطات (أبو قير، وطوسون، والمعمورة، والإصلاح، والمنتزه، والمندره، والعصافرة، وميامي، وسيدي بشر) كما هو موضح في شكل 2-2 وسيتم إقامتها جميعاً فوق كوبري علوي.



شكل 2-1: توصيف القسم (أ)

القسم (ب)

يبدأ القسم الثاني من محطة مترو سيدي بشر العلوية وينتهي عند محطة الظاهرية. ويضم 6 محطات (سيدي بشر، ومحمد نجيب، وفيكتوريا، وغبريال، والسوق، والظاهرية) كما هو موضح في شكل 2-3. على الكباري العلوية.



شكل 3-1: توصيف القسم (ب)

القسم (ج)

يبدأ القسم الأخير عند الانتقال بين الكوبري العلوي في القسم (ب) إلى القسم (ج) وينتهي في محطة الإسكندرية حديثة الإنشاء، والتي ستقع بالقرب من محطة مصر. ويضم 6 محطات (كفر عبده، وسيدي جابر، وسبورتنج، والحضرة، وباب شرق، ومحطة الإسكندرية) كما هو موضح في الشكل 2-4. هذا القسم موجود بالكامل على مستوى الأرض باستثناء الانتقال بين الكوبري العلوي إلى مستوى سطح الأرض.



شكل 1-4: وصف القسم (ج)

توجد خرائط أصغر حجماً لكل قسم من أقسام مسار المشروع، يمكن الرجوع إليها في الملحق 1. سيتم إنشاء المشروع بالكامل داخل محور خط قطار أبو قير الحالي ولن توجد أعمال توسعة أو مد كجزء من هذه المرحلة. الأراضي الدائمة والمؤقتة التي سيتم اتخاذها للمشروع موضحة في الفصل 7: تأثيرات المشروع. أعمال الإنشاء بالنسبة للمشروع سيتم توريدها كعقود مشتريات وإنشاءات هندسية. يضم التصميم الهياكل والعناصر التالية⁵:

جدول 1-1: هياكل وعناصر المشروع (المرحلة 1)

| التحديد/العدد | هياكل/عناصر المشروع |
|---|-----------------------|
| | الهياكل |
| 11 | تقاطع الطرق |
| 1 | ممر علوي لعبور الطريق |
| 8 | نفق عبور الطريق |
| سيتم إنشاء الكوبري العلوي باتباع منهجية العمود الأحادي لتخفيف الحاجة للمزيد من الأراضي خارج المحور الحالي لمسار المشروع. من المخطط رفع وإنشاء 14 محطة بالتزامن مع الكوبري العلوي. | كوبري علوي |

⁵ 21/10/2020 – (Ref.99M-ACE-T1-TPL-RPE-GEN-0020-Rev.C) تقرير المسار العلوي

| التحديد/العدد | هياكل/عناصر المشروع |
|--|--|
| | العناصر |
| 16 محطة قطار حالية مع البنية التحتية (مسار السكة الحديد، المباني الحالية...الخ) | إيقاف وفك خط سكة حديد أبي قير والبنية التحتية المرتبطة به بما في ذلك المحطات. |
| سعة 2500 راكب في حالة الوزن الإضافي AW^6 21 قطار | الجرارات (بما في ذلك الحصول على قطارات جديدة) |
| الورشة (1)، المحطات (20)، والكوبري العلوي مع مستودع/مرفق للتثبيت في أبي قير كأحد الخيارات. | الأعمال المدنية وأعمال الإنشاء: |
| إنشاء محطات فرعية عالية الجهد في المستودع. | الأعمال الكهربائية والميكانيكية للمسار والبنية التحتية التي سيتم إنشائها للمشروع، بما في ذلك تركيب إمدادات الكهرباء. |
| نظام التحكم المركزي الذي سيتم تركيبه داخل المستودع. | تركيب نظام الإشارات ونظام تحكم مركزي على امتداد خط المترو. |
| | نظام تحصيل الأجرة أوتوماتيكياً في المحطات. |
| | استبدال المسار وأعمال التشغيل. |
| | تحويل مسار السكة الحديد الحالي وعمل سور حول مسار المشروع من مسار السكة الحديد في القسم (ج). |
| | تحويل المرافق العامة أثناء أعمال الإنشاء، إذا لزم الأمر. |

تضم هذه المرحلة أيضاً المكونات الحالية:

• أنفاق وكباري عبور المشاة

لم يتم التخطيط للمشروع بحيث يكون له أي تقاطعات للقطاعات الموجودة على مستوى الأرض بمجرد الانتهاء من المشروع. سيتم تحويل جميع المعابر الحالية إلى كباري للمشاة. ومع ذلك، بالنسبة لقطاعات الكباري، ستكون معابر المشاة عبارة عن تقاطعات مستوية أسفل الكوبري

• أنفاق وكباري الطرق

سيعمل إنشاء الكباري العلوية على تخفيف تأثيرات إعادة رسم موقع الطرق الحالية وسيسمح للمشروع بتجنب المناطق الحضرية المزدهمة. ستظل جميع التقاطعات من أبي قير إلى محطة الظاهرية في اتباع الإنشاء أسفل

⁶ $AW2$ (وزن إضافي 2) – تضم حمولة الركاب الجالسين والواقفين منهم بواقع 4 ركاب في كل متر²

الكوبري العلوي. إضافة إلى ذلك فإن أنفاق المندررة الحالية ستصبح تقاطع في مستوى سطح الأرض أسفل الكوبري، مما يساعد على وضع حل لإدارة الطرق في المنطقة. ولا يخطط لإنشاء كباري استناداً إلى التصميم الأخير للمشروع.

- إقامة سياج حول المحور
- سيحتاج محور المشروع إلى تركيب سور، خاصة عند المحطات الأرضية وبالقرب من المستودع.
- الورشة (ورشة الصيانة)
- يضم المشروع إنشاء ورشة للصيانة، هذا بالإضافة إلى خطوط الترام المرتبطة بها ونقل منطقة السكة الحديد من محطة كفر عبده داخل القسم (ج)
- مبنى التحكم المركزي والإدارة، والمحطة الفرعية عالية الجهد
- في نفس قطعة الأرض المقترحة للورشة الصيانة، يضم المشروع إنشاء مبنى للتحكم المركزي في المشروع. هذا بالإضافة إلى، المبنى الإداري الأساسي الذي سيقع على نفس الأرض مع المحطة الفرعية عالية الجهد.

2.2 بصمة المشروع

تم تحديد النطاق المكاني للدراسة لتقييم منطقة التأثير التي تغطيها خطة عمل إعادة التوطين (المزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على الفصل 7: تأثيرات المشروع). تم أيضاً النظر في الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالمنطقة العازلة أو منطقة الأمان⁷ في منطقة التأثير وتغطي الآتي:

- المسار وحرم الطريق
 - أرض المحطات الجديدة والمستودع
 - المحلات التجارية المجاورة لمحور المشروع
 - المباني السكنية المجاورة لمحور المشروع
- يقتصر مجال تأثير الجوانب الاجتماعية على المنطقة المتأثرة بالاستحواذ على الأرض المؤقت والدائم وما يرتبط بها من نزوح اقتصادي كما هو موضح في الجدول 2-2.

⁷ يجب أن تظل المسافة بين الحافة الخارجية لحاجز الصوت الخاص بالكوبري وأي هياكل موجودة 5 متر كحد أدنى. يتشاور المقاول الهندسي مع الهيئة بخصوص أي قسم تقل فيه المسافة عن هذا الحد. هذا بالإضافة إلى استشارة الدفاع المدني مع الأخذ في الاعتبار كافة الإجراءات الاحترازية المطلوبة.

جدول 1-2 : منطقة التاثر لخطة عمل إعادة التوطين.

| منطقة التاثر | التاثير/المجال |
|---|-------------------------------|
| تقتصر الاحتياجات إلى الأرض على مناطق الاستحواذ على الأرض، التي تضم محور المشروع (من ممتلكات سكة حديد مصر)، وقطع الأراضي اللازمة للمحطات الجديدة، وأرض المستودع، و13 مسجد مبني على ممتلكات سكة حديد مصر. | استخدام الأراضي |
| تم النظر في كلاً من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية داخل المحطات القائمة ومسار المشروع. إضافة إلى ذلك، كما تم مراعاة المحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع في الأقسام (أ) و(ب). أجريت جلسات التشاور الاجتماعية الاقتصادية مع بعض المجموعات المتأثرة لتحديد التأثيرات المنظورة بسبب المشروع بما في ذلك فرص العمل، فقدان سبل المعيشة... الخ. لمزيد من التفاصيل انظر الفصل 6: الأشخاص والأصول المتضررة. | الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية |
| تم مراعاة المباني المجاورة لمسار المشروع في المنطقة الواقعة بين محطة الظاهرية ومحطة سيدي بشر قسم (ب) ⁸ . | السلامة الهيكلية للمباني |

2.3 تحليل البدائل

خضع المشروع لعدد من التغييرات على التصميم المقترح بعد إجراء العديد من التقييمات والتحليلات. يوجد عدد من العوامل الأساسية التي ساهمت في عملية صنع القرار بشأن بدائل المشروع. تم تقييم بعض البدائل المتاحة على أنها إما محدودة أو غير مجدية حتى لا تكون مجدية. يحلل هذا القسم البدائل من الجوانب البيئية، والفنية، والاجتماعية، والاقتصادية.

تم النظر في العديد من البدائل لهذا المشروع قبل القيام بدراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية وتم عرضها بالتفصيل ضمن دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية من أبي قير إلى محطة مصر. وتشمل هذه البدائل باختصار ما يلي:

- سيناريو خيار لا للمشروع

البديل الأول الذي يجب مراعاته هو عدم تطوير المشروع. يستخدم هذا البديل كنقطة مرجعية لمقارنة التأثيرات المحتملة التي قد تنشأ أثناء مرحلة ما قبل الإنشاء، والتشغيل، وإيقاف التشغيل. سينتج عن تحديث المشروع وتحويله إلى استخدام الكهرباء تحقيق مكاسب بيئية واجتماعية متنوعة. نظرًا لأن فوائد المشروع تفوق التأثيرات (التي تعتبر قابلة للإدارة)، لم يتم النظر في "خيار لا للمشروع".

⁸ لا يحتاج تصميم المشروع وكذلك قطع الأرض اللازمة التي تم تحديدها إلى إزالة أي مباني سكنية/تجارية. ومع ذلك، تم إضافة مباني إلى مصفوفة الاستحقاقات بسبب احتمالية تأثر الهياكل المجاورة للمشروع بأعمال الحفر في الجزء الخاص بالكباري العلوية في الظاهرية، والسوق، وغبريال، وسيدي بشر. التأكيد على مسؤولية مقاول الإنشاءات الهندسية عن سلامة الهياكل والمرافق المحيطة بمواقع الإنشاء أثناء القيام بأعمال الإنشاء. تتضمن اتفاقيات مقاول الإنشاءات الهندسية أحكام بشأن الأضرار التي تلحق بالهياكل بسبب أعمال الإنشاء لضمان تغطية المقاول المعني لمثل هذه الحوادث. يطلب من مقاول الإنشاءات الهندسية تقديم التعويض على النحو المحدد في خطة إعادة التوطين.

• بدائل الموقع

سيتم إنشاء مشروع مترو الإسكندرية المقترح ضمن مسار السكة الحديد القائمة ومحور سكة حديد مصر الحالي. في حالة تطوير المشروع في منطقة جديدة، سيتم تكبد تكاليف أعلى، وستكون هناك حاجة إلى بنية تحتية إضافية وستكون تأثيرات استخدام الأراضي أكثر أهمية. كما يسمح استخدام مسار خط السكة الحديد الحالي استخدام الأراضي المخصصة للنقل العام وتساعد على تجنب البناء في المناطق الحضرية كثيفة السكان شرق الإسكندرية. ومن ثم يعتبر الموقع الحالي مناسب، نظراً لأنه سيقبل من كمية الموارد المستخدمة وسيحد مما يرتبط به من نزوح مادي واقتصادي.

• بدائل المحطات

تم النظر في بديلين لمواقع محطة المترو على امتداد مسار المشروع: (1) محطات مرتفعة، (2) محطات على مستوى سطح الأرض. المنطق وراء المحطات المرتفعة هو تجنب المناطق المكتظة بالسكان والتي قد تؤدي أيضاً إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.

• موقع المستودع

تم النظر في خمسة بدائل مختلفة للورشة في إطار المرحلة الأولى. من بين البدائل المختلفة، تم تجنب البدائل التي تتطلب مد لمسار المشروع لضمان الحد من الأنشطة المتعلقة بإدارة حركة المرور والاستحواذ على الأراضي. كان البديل الذي تم اختياره للورشة هو أرض النحاس. الغالبية العظمى من الأراضي مملوكة ملكية عامة وكانت تستخدم سابقاً كمصنع، وهي حالياً قطعة أرض فضاء غير مستخدمة (لا توجد أنشطة اقتصادية غير رسمية) على حدود حرم الطريق بين محطة الظاهرية ومحطة كفر عبده الجديدة المقترحة. تتطلب هذه القطعة الاستحواذ عليها، كما هو الحال مع كل بديل آخر يتم النظر فيه، ومع ذلك فهي غير مستخدمة حالياً مما يجعلها البديل الأكثر جدوى. هذا بالإضافة إلى أن الموقع مثالي نظراً لأن التأثير على الحركة المرورية سيكون محدود خلال مرحلة الإنشاء والتشغيل مقارنة بالبدائل الأخرى المقترحة.

• الكباري العلوية

تستخدم طريقة الإنشاء الأحادي المتبعة في مشروع المونوريل وهي طريقة سريعة لإنشاء الكباري العلوية. توجد المكونات الهيكلية الأساسية للبنية التحتية للسكك الحديدية على سطح الكوبري الذي سيتم تثبيته بواسطة الأعمدة الأحادية التي تم إنشاؤها. ويساعد ذلك على تقليل المساحة اللازمة مقارنة بإنشاء المشروع على مستوى سطح الأرض، حيث ستحتاج إلى مساحة أكبر لدعم البنية التحتية مثل حواجز الضوضاء والمكونات الكهربائية عند مقارنتها بالمنهجية المتكاملة المستخدمة عند إنشاء كوبري علوي. عادةً ما يرجع العنصر الأساسي فيما يتعلق بالمساحة لتصميم الكوبري إلى الاختلاف في تصميم الأساس بين الأعمدة الأحادية والبنية التحتية للسكك الحديدية الموجودة على سطح الأرض. وبالتالي، يمكن إنشاء المشروع وتشغيله في مساحة أصغر. يكون الحد الأدنى لعرض مسار محور المشروع في حالة المحطات الأرضية 13 متر، بينما يحتاج مسار الكوبري إلى عرض يصل إلى 9.6 متر.

2.4 البدائل التي تم النظر فيها للحد من إعادة التوطين

سيتم بناء المشروع على امتداد خط السكة الحديد الحالي ومحور سكة حديد مصر. ويساعد هذا البديل على تقليل الحاجة إلى الاستحواذ على الأرض وإعادة التوطين. وفي حالة تنفيذ المشروع في موقع مختلف، فإن تأثيرات استخدام الأرض ستكون أكثر أهمية.

سيساعد دمج الكوبري في تصميم المشروع ضمن الأقسام (أ) و(ب) إلى تقليل الاستحواذ على الأراضي الإضافية وسيطلب فقط الاستحواذ الدائم على الأراضي التي تشغلها الأعمدة التي تحافظ على الوصول بين الأعمدة. يمر الكوبري عبر منطقة حضرية كثيفة السكان في الإسكندرية. إضافة إلى ذلك، سيتم بناء محطتين جديدتين على الجزء العلوي من مسار المشروع، مما سيقبل من تأثيرات الاستحواذ على الأراضي.

يقلل التصميم من الحاجة إلى مصادرة الأراضي الخاصة، كما يتم تجنب ملكية الأراضي الخاصة إلى أقصى حد ممكن عند اختيار قطع الأراضي. على سبيل المثال، يتم حالياً استخدام قطع الأراضي، التي تم اعتبارها لمحطتي باب شرق وسبورتنج، كمواقف مكشوفة للسيارات ومنطقة تخزين من قبل مالك الأرض. إضافة إلى ذلك، توجد فقط مساحة صغيرة من الأرض تستخدم لغسيل السيارات من قبل مستأجر رسمي على قطعة الأرض في محطة باب شرق. ويقلل هذا من تأثيرات النزوح المادي والاقتصادي في هذه المواقع.

2.5 متطلبات أرض المشروع

2.5.1 الاستحواذ الدائم على الأراضي

2.5.1.1 ملكية سكة حديد مصر لخط أبي قير للسكة الحديد

في الوقت الحالي، تمتلك سكة حديد مصر محور السكة الحديد الممتد لمسافة 21.7 كم (ويتراوح عرضه ما بين 15 إلى 50 متر أو ما يزيد على امتداد مسار المشروع) وكذلك كل المرافق الموجودة في نطاقه. ويجري التنسيق حالياً بين سكة حديد مصر والهيئة العامة للأنفاق لنقل ملكية مسار المشروع وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020 والذي يعتبر المشروع بجميع منشآته ومرافقه مشروعاً للمنفعة العامة. كما يضم القرار أيضاً الحق في الاستحواذ على الأراضي أو العقارات اللازمة للمشروع (انظر القرار الوزاري في شأن حيازة الأرض الموجود في الملحق 2).

يضم خط سكة حديد أبي قير، الذي تمتلكه سكة حديد مصر، مرافق مثل محطات القطار، التي تضم الأكشاك والكافيتريات داخل المحطات الحالية، والمحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع، والمساجد، والباعة الجائلين غير الرسميين. تأثيرات الاستحواذ على الأرض على سبل المعيشة معروضة في الفصل 7: تأثيرات المشروع.

2.5.1.2 الحيازة الدائمة للأراضي لمواقع إنشاء المحطات الجديدة والورشة

محطة كفر عبده وأرض الورشة: سيتم بناء محطة كفر عبده والورشة على أرض مصنع النحاس، تمتلك وزارة قطاع الأعمال العام الغالبية العظمى للأراضي. كانت تستخدم الأرض في السابق من قبل مصنع النحاس، ولكن حالياً هي أرض فضاء غير مستخدمة. أظهرت زيارات الموقع التي قام بها فريق عمل إعداد خطة إعادة التوطين لقطعتي الأرض أنها غير مستخدمة. يوجد مبنى يستخدم بانتظام كمركز تدريب تابع لهيئة التنمية الصناعية. تم إصدار القرار الوزاري في 19 نوفمبر 2020 في هذا الشأن. أرض مصنع النحاس خالية تقريباً مع وجود عدد من المصانع المتوقفة عن العمل

على مدار العقود القليلة الماضية. تقدر المساحة التي تشغلها أرض مصنع النحاس، اللازم لورشة المشروع، بنحو 204.436 متر².

محطة باب شرق: تحتاج الإنشاءات في محطة باب شرق إلى حيازة أرض إضافية من قطعتي الأراضي المجاورة.

1. أرض ذات ملكية خاصة تصل مساحتها إلى 632 متر² تقريباً، لا توجد بها أي هياكل، وتستخدم حالياً كساحة انتظار للسيارات.

2. أرض مساحتها 869 متر² تمتلكها سكة حديد مصر وتستخدم كمخزن.

3. أرض مساحتها 869 متر² تمتلكها محافظة الإسكندرية وتستخدم كجزء من منطقة كبيرة لانتظار السيارات

محطة سيورتنج: يتطلب إنشاء محطة سيورتنج أرض إضافية من قطعتين أرض مجاورتين:

1. قطعة مساحتها 852 متر² يشغلها مبنى إداري تمتلكه مديرية الصحة بالإسكندرية، وهي هيئة مملوكة للقطاع العام

2. قطعة مساحتها 887 متر² ذات ملكية خاصة، لا توجد بها أي مباني وتستخدم حالياً كساحة انتظار سيارات

صدر قرار وزاري بحيازة الأرض في 29 نوفمبر 2021 لمحطتي باب شرق وسيورتنج. أشارت زيارات الموقع لقطعتي الأرض إلى أنه لا يتم استخدامهما حالياً من قبل مستخدمين غير رسميين، ولا يوجد بها سكان، وتستخدم كمنطقة لانتظار السيارات.

2.5.2 الحيازة المؤقتة للأراضي

أفادت الهيئة القومية للإنفاق إلى أن المقاول سيحاول تجنب الاستحواذ على الأراضي باستخدام أراضي سكة حديد مصر المتاحة في المحطات قدر المستطاع لتخزين المعدات ومواد البناء.

في حالة عدم إمكانية تجنب ذلك، قد يحتاج المقاول إلى ايجار أرض إضافية لهذا الغرض. ويتم ذلك من خلال عقد ايجار مؤقت بين المقاول ومالك الأرض. ويتم الاتفاق على عقد رسمي لفترة زمنية محددة، قابلة للتجديد إذا لزم الأمر.

2.6 برنامج الإنشاء

من المقرر أن تبدأ مرحلة الإنشاء في 2023، مع تشغيل المشروع بالكامل في 2025. يسمح برنامج الإنشاء بأنشطة ما قبل الإنشاء وما بعده مثل التجهيز، وتمكين والأعمال، والاختبار، وبدء التشغيل.

يقوم المقاول المعين بإعداد برنامج تفصيلي للإنشاء.

3 اطار العمل التشريعي

3.1 مقدمة

الغرض من هذا الفصل هو تحديد سياسة الجهة المقرضة، والتشريعات الوطنية، والمتطلبات التشريعية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والتي تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين استناداً إليها لضمان توافق عملية مصادرة الأراضي مع هذه المتطلبات.

3.2 المعايير الدولية المعمول بها

3.2.1 متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

يطلب من المشروع الامتثال إلى متطلبات الأداء التالية: تغطي متطلبات الأداء القضايا البيئية والاجتماعية الأساسية لضمان تشغيل المشروع بالتوافق مع أعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بالقضايا المذكورة.

- مطلب الأداء 1: تقييم التأثيرات والقضايا البيئية والاجتماعية وإدارتها
 - مطلب الأداء 2: العمالة وظروف العمل
 - مطلب الأداء 3: منع التلوث والحد منه
 - مطلب الأداء 4: الصحة والسلامة
 - مطلب الأداء 5: الاستحواذ على الأرض، إعادة التوطين القسري والنزوح الاقتصادي
 - مطلب الأداء 6: الحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
 - مطلب الأداء 7: السكان الأصليين (لا ينطبق على هذا المشروع حيث لا يوجد سكان يتمتعون بخصائص السكان الأصليين على النحو المحدد في مطلب الأداء 7 في منطقة المشرع)
 - مطلب الأداء 8: التراث الثقافي
 - مطلب الأداء 10: الإفصاح عن المعلومات ومشاركة الفئات المعنية
- يحتاج المشروع إلى تلبية المتطلبات المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي، وإعادة التوطين القسري والنزوح الاقتصادي كما حددتها السياسة البيئية والاجتماعية (2019) ومتطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية. وقد تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين هذه، وفقاً لمطلب الأداء 5 فضلاً عن مطلب الأداء 10 المتعلق بالإفصاح عن المعلومات ومشاركة الفئات المعنية المتعلقة بإعداد خطة إعادة التوطين وتنفيذها.

مطلب الأداء 5

يحدد مطلب الأداء 5 متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية المتعلقة بإعادة التوطين القسري، والتي تشير إلى كلاً من النزوح المادي والاقتصادي نتيجة للاستحواذ على الأراضي المتعلق بالمشروع أو القيود على استخدام الأرض أو كليهما، المؤقت والمستمر. كما يلخص مطلب الأداء 5 المحتويات المطلوبة لخطة عمل تفصيلية لإعادة التوطين.

يمكن تصنيف الأشخاص النازحين إلى:

- الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق رسمية قانونية في الأرض (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب القوانين الوطنية)،
- الأشخاص الذين ليس لديهم حقوق رسمية قانونية في الأرض وقت إجراء التعداد السكاني، ولكن لديهم مطالبة بأرض معترف بها أو يمكن الاعتراف بها بموجب القوانين الوطنية،
- الأشخاص الذين ليس لديهم حقوق قانونية معترف بها أو مطالبات في الأرض التي يشغلونها يشجع مطلب الأداء 5 العملاء على الحصول على حقوق الأرض من خلال اتفاقيات التسوية، حتى لو توافرت لديهم الوسائل القانونية للوصول إلى الأرض دون موافقة البائع. تساعد مثل هذه التسويات في تجنب المصادرة ويمكن تحقيقها عادة من خلال تقديم تعويض عادل ومناسب وحوافز أو مزايا أخرى للأشخاص المتضررين. ومع ذلك، عندما لا يمكن الوصول إلى اتفاقيات التسوية ويكون الإخلاء القسري مطلوباً، يتم بدء إعادة التوطين القسري المحدد في مطلب الأداء 5. يلي المتطلبات ذات الصلة بالمشروع:
- النظر في تصميمات بديلة ومجدية للمشروع لتجنب أو على الأقل الحد من النزوح المادي أو الاقتصادي، مع تحقيق التوازن بين التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- منذ المراحل المبكرة وخلال جميع أنشطة إعادة التوطين، يشارك العميل الأشخاص المتضررين. يجب أن يقدم المشروع للمجتمعات المتضررة الفرصة للمشاركة في المفاوضات المبنية على الإجراءات المعمول بها.
- مراعاة الأفراد أو المجموعات التي قد تكون محرومة أو ضعيفة.
- عندما تصبح إعادة التوطين القسري أمراً لا مفر منه، سيتم إجراء تعداد سكاني، وجرى للأصول، وتقييم للوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن داخل منطقة متأثرة محددة.
- مع غياب إجراءات حكومية وطنية محددة، سيتم تحديد موعد نهائي للأهلية، وهو غالباً تاريخ الانتهاء من التعداد والمسح الاجتماعي والاقتصادي المذكور أعلاه.
- في حالة النزوح الاقتصادي (وليس المادي) يجب على المشروع وضع إجراءات تقدم لأشخاص والمجتمعات المتضررة تعويض ومساعدات لتحقيق أهداف مطلب الأداء 5.
- تحدد خطة عم إعادة التوطين استحقاقات الأشخاص أو المجتمعات المتأثرة بالمشروع والتأكد من تقديمها بطريقة تتسم بالشفافية، والاتساق، والإنصاف. يجب توثيق إجراءات تحديد التعويض ومنحه في خطة.
- يمنح جميع الأشخاص والمجتمعات النازحة تعويضاً عن فقدان الأصول بالتكلفة الكاملة لاستبداله والمساعدات الأخرى. وحيثما تكون سبل معيشة النازحين قائمة على الأرض، أو حيث تكون الأرض مملوكة بشكل جماعي، وحيثما يكون ذلك ممكناً، يتم تقديم التعويضات على أساس الأرض.
- يتعين على المشروع تليخيص المعلومات الواردة في إطار عمل إعادة توطين سبل المعيشة أو خطة الإفصاح العام للتأكد من أن الأشخاص المتضررين يفهمون إجراءات التعويض ويعرفون ما يمكن توقعه في المراحل المختلفة من المشروع (على سبيل المثال، متى سيتم تقديم عرض لهم، والمدة التي يتعين عليهم الرد خلالها، وإجراءات التظلم، والإجراءات القانونية التي يجب اتباعها في حالة فشل المفاوضات).

- يجب على المشروع وضع إجراءات للتظلم على مستوى المشروع، للتعامل مع المخاوف الخاصة بالتعويض ونقل المكان.
- إجراء عملية متابعة إعادة التوطين وسبل المعيشة وفقاً لمطلب الأداء ويجب مشاركة الفئات المعنية الأساسية مثل المجتمعات المتضررة.

تشارك دليل إرشادات إعادة التوطين وثيقة الممارسات الجيدة (2017) الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخبرات العملية والممارسات الجيدة المكتسبة حتى الآن بشأن تخطيط إعادة التوطين وتنفيذها، والدروس المستفادة والأدوات المفيدة. تستند المبادئ المستخدمة في الوثيقة إلى مطلب الأداء 5.

مطلب الأداء 10

يعرض مطلب الأداء 10 المنهجية التنظيمية للمشاركة الفعالة والهادفة للفئات المعنية، والتشاور والإفصاح عن معلومات المشروع لضمان الوصول إلى علاقات جيدة بين العميل والفئات المعنية (بما في ذلك المجتمعات المتأثرة بشكل مباشر)، ويعزز الأداء البيئي والاجتماعي المحسن من خلال المشاركة الفعالة للفئات المعنية في المشروع، ويقدم آلية للمشاركة مع المجتمعات المحلية حول تأثيرات المشروع على امتداد دورة حياة المشروع. تضم عملية مشاركة الفئات المعنية تحديد الفئات المعنية وتحليلها، وتخطيط مشاركة الفئات المعنية، والإفصاح عن المعلومات، والتشاور والمشاركة، وآلية التظلم، وتقديم التقارير الدورية للفئات المعنية ذات الصلة.

3.2.2 معايير بنك الاستثمار الأوروبي البيئية والاجتماعية

تقدم معايير بنك الاستثمار الأوروبي البيئية والاجتماعية ترجمة تشغيلية للسياسات والمبادئ المتضمنة في بيان المعايير والمبادئ البيئية والاجتماعية الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي لعام 2018.

المعيار البيئي والاجتماعي 6

يعرف المعيار البيئي والاجتماعي 6 "إعادة التوطين القسري" على أنه إعادة توطين قسري نظراً لحدوث النزوح المادي أو الاقتصادي أو كليهما نتيجة لاستحواذ على الأرض أو تقييد الوصول للموارد الطبيعية المرتبط بالمشروع. الهدف من هذا المعيار هو تجنب إعادة التوطين الذي يسببه المشروع والحد منه، ومنع عمليات الإخلاء القسري، واحترام حق الفرد في السكن اللائق، والتأكد من تصميم إجراءات التخفيف لإعادة التوطين وتنفيذها من خلال التشاور الهادف، ومشاركة الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

يعرض المعيار البيئي والاجتماعي 6 بالتفصيل كيفية التخطيط لإعادة التوطين، والأدوات والدراسات اللازمة (التعداد، ودراسات الوضع الاجتماعي الاقتصادي الراهن، والتواريخ النهائية، ومعايير الأهلية) واستراتيجيات التعويض لإعادة التوطين واستعادة الدخل (استراتيجيات تقييم الأصول الثابتة بتكلفة الاستبدال الكاملة بالإضافة إلى مصاريف تغيير موقع المنازل، وتكلفة الاستبدال الكاملة على أساس القيمة السوقية، أو الإمكانات الإنتاجية، أو ما يعادلها بنفس الجودة السكنية، بما في ذلك أي رسوم إدارية، أو رسوم ملكية أو غيرها من تكاليف المعاملات القانونية للأرض).

يتطلب تنفيذ المعيار البيئي والاجتماعي 6 المشاركة المستمرة للفئات المعنية خاصة الاهتمام الخاص بالمجموعات الأكثر تأثراً وفقاً لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 الخاص بمشاركة الفئات المعنية. يلزم المعيار البيئي

والاجتماعي 6 بتحسين أوضاع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين اعتادوا العيش في ظروف معيشية دون المستوى قبل النزوح الذي تسبب فيه المشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي 7

يحدد معيار بنك الاستثمار الأوروبي البيئي والاجتماعي 7 "حقوق المجموعات الأكثر تأثراً ومصالحهم" لتجنب التأثيرات الضارة المحتملة، على الأفراد أو المجموعات الأكثر تأثراً، أو الحد منها، أو تخفيفها، أو إصلاحها. يضمن المعيار البيئي والاجتماعي 7 تحديد المجموعات الأكثر تأثراً خلال مرحلة فرز المشروع، وإجراء التحليل التفصيلي أثناء مرحلة التقييم الاجتماعي للمشروع لضمان عدم تأثر الفئات الأكثر تأثراً سلباً بالمشروع. من الضروري تضمين الفئات الأكثر تأثراً في خطة المشروع لمشاركة الفئات المعنية تماشياً مع المعيار البيئي والاجتماعي 10.

المعيار البيئي والاجتماعي 10

يعزز معيار بنك الاستثمار الأوروبي البيئي والاجتماعي 10 "مشاركة الفئات المعنية" بشكل فعال الحق في الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن التشاور والمشاركة العامة؛ والحق في الوصول إلى طرق المعالجة، بما في ذلك حل التظلمات. كما يعزز الحوار المفتوح والشفاف والمسؤول مع جميع الفئات المعنية ذات الصلة على المستوى المحلي ويؤكد على قيمة المشاركة العامة في عملية صنع القرار طوال مراحل الإعداد للمشروع وتنفيذه ومتابعته.

الأهداف المحددة لهذا المعيار هي كالآتي:

- إقامة حوار بناء والحفاظ عليه بين مقدم الفكرة والمجتمعات المتضررة والأطراف الأخرى المهمة طوال دورة حياة المشروع.
- التأكد من أن جميع الفئات المعنية قد تم تحديدها ومشاركتها بشكل سليم.
- مشاركة الفئات المعنية في عملية الإفصاح، والمشاركة والتشاور بطريقة مناسبة وفعالة خلال دورة حياة المشروع، بما يتماشى مع مبادئ المشاركة العامة، وعدم التمييز، والشفافية.
- التأكد من حصول الفئات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات المهمشة على أساس النوع الاجتماعي، والفقير، والمستوى التعليمي وعناصر الضعف الاجتماعي الأخرى، على فرص متساوية وإمكانية التعبير عن آراءهم ومخاوفهم، واتخاذها في الاعتبار عند صناعة القرارات الخاصة بالمشروع.
- التحقق من وتقييم جودة عملية المشاركة التي تقوم بها أطراف ثالثة في المشروع تتوافق مع الأحكام المدرجة في هذا المعيار

3.2.3 إطار العمل البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الآسيوي لاستثمار في البنية التحتية

يمثل المشروع لإطار العمل البيئي والاجتماعي الصادر عن البنك الآسيوي لاستثمار في البنية التحتية لعام 2016 والمعدل في 2019. تحدد المعايير الاجتماعية الخاصة بالبنك الآسيوي لاستثمار في البنية التحتية التزام البنك بالتنمية المستدامة من خلال سياسة البنك وثلاث معايير بيئية واجتماعية. تضع هذه المعايير متطلبات بيئية واجتماعية إلزامية لدعم اتخاذ القرار من قبل البنك، وإدارة المخاطر التي قد تضر بسمعة البنك ومساهميه فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروعات، وتوفير الفحص البيئي والاجتماعي وتصنيف المشروعات وتحليل المخاطر والتأثيرات البيئية

والاجتماعية المحتملة لها. المطلب البيئي والاجتماعي المنطبق على المشروع هو المعيار البيئي والاجتماعي 2: حيازة الأرض وإعادة التوطين القسري.

3.2.4 متطلبات الوكالة الفرنسية للتنمية

يطلب من جميع المشروعات الممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية لتلبية اللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية وعدد من الممارسات الدولية الجيدة، وتشمل بشكل أساسي ما يلي:

- سياسات الحماية الخاصة بالبنك الدولي لتمويل القطاع الخاص
- مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول
- معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية
- أهم الاتفاقيات الدولية التي صدقت مصر عليها
- إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان
- الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن قانون العمل
- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

لا تملك مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية معايير بيئية واجتماعية محددة، ولكنها تتبع معايير مجموعة البنك الدولي.

3.3 التشريعات المصرية المرتبطة بإعادة التوطين

يلخص هذا الجزء التشريعات المصرية الرئيسية المنطبقة على خطة عمل إعادة التوطين هذه.

دستور جمهورية مصر العربية

دستور جمهورية مصر العربية هو القانون الأساسي في مصر. صدر الدستور المصري لعام 2014 في استفتاء في يناير 2014، ليحل محل الدستور المصري لعام 2012، ودخل حيز التنفيذ في 18 يناير 2014. وأجري استفتاء على التعديلات الدستورية في الفترة من 20 إلى 22 أبريل 2019. يوجد فصلين من دستور الجمهورية العربية مصر ذات صلة بمصادرة الأراضي:

الفصل الثاني الجزء الأول: المكونات الاجتماعية والأخلاقية – تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين والتنسيق بين واجبات المرأة تجاه أسرتها وعملها في المجتمع، مع مراعاة المساواة مع الرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بقواعد الفقه الإسلامي.

الفصل الثاني: المكونات الاقتصادية – تنص المادة 29 على أن ملكية الشعوب للأراضي محمية من قبل الدولة، وهي مقسمة إلى ثلاثة أنواع: الملكية العامة، والتعاونية، والخاصة.

الأراضي العامة/أراضي الدولة – الأراضي المملوكة للدولة. ويشمل ذلك أراضي الدولة العامة التي لا يمكن تحويلها، وأراضي الملكية الخاصة للدولة التي يمكن التصرف فيها بشكل عام من خلال البيع، أو الإيجار، أو التخصيص⁹، أو من خلال حق الانتفاع¹⁰. غالبية الأراضي في مصر هي أراض صحراوية مملوكة للدولة وهي إلى حد كبير غير مطورة (وتقدر بنحو 90 إلى 95% من الأراضي الوطنية).

الأرض التعاونية – طبقاً للمادة 37 من الدستور المصري، الملكية التعاونية مصنونة. ترعى الدولة التعاونيات. يكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها. ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي. يمتلك مالكو الملكية التعاونية أسهماً فيها بدلاً من امتلاك وحدتهم بالكامل. غالباً ما تكون التعاونيات أقل تكلفة لأنها تعمل على أساس التكلفة.

الأراضي الخاصة – هي الأراضي التي قد يتم نقلها بحرية. تنص المادة 24 من الدستور على أن "الملكية الخاصة مصنونة ولا يجوز نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة، وفي مقابل تعويض عادل يدفع مقدماً. كل هذا وفقاً للقانون.

تشريع إعادة التوطين

في حين أن نزع الملكية أمر لا مفر منه، يجب دفع رسوم المصادرة قبل دخول الأرض بموجب القانون. هذا بالإضافة إلى أنه يخضع مالك وشاغلي الأصول الثابتة للمصادرة، ولفئات المعنية الأخرى الحق في رفع دعوى قضائية أمام المحاكم القضائية ضد القيم المقدرة والأخطاء الواقعية. يتم شرح المواد ذات الصلة من القانون التي سيتم الرجوع إليها أثناء القيام بأنشطة حيازة الأراضي الخاصة بالمشروع المعروضة بإيجاز في الجدول التالي.

جدول 3-1: التشريعات المصرية الخاصة بمصادرة الأرض

| القانون ¹¹ | الوصف |
|-----------------------|---|
| الدستور المصري | نص الدستور المصري الجديد، الذي صدر نهاية عام 2014، في مادته 33 على أن "الدولة تكفل الملكية المشروعة لكافة أنواعها: العامة، والتعاونية، والخاصة، والأوقاف، وحمايتها وفقاً للقانون." كما تضمن الدستور المواد التالية المتعلقة بالملكية: تنص المادة 34 على أن الممتلكات العامة مصنونة ولا يجوز التعدي عليها، وحمايتها واجبة وفقاً للقانون. |

⁹ يعتمد النقل المشروط للأرض على تلبية معايير معينة، على سبيل المثال، الإبقاء على استخدام الأرض دون تغيير ودفع الأقساط المتبقية من ثمن الأرض.

¹⁰ "حق الانتفاع" في قانون حق الانتفاع المصري في المواد 985 إلى 995 من القانون المدني المصري مدرج في الجزء الخاص بالحقوق التابعة لحقوق الملكية. ممتلكات حق الانتفاع: حق الانتفاع هو حق تابع لحق الملكية الذي يمنح صاحبه سلطة استخدام الأصل دون الحاجة إلى وساطة شخص آخر. حق الانتفاع ليس دائماً كحق الملكية، بل هو مؤقت وينتهي بانتهاء الأجل المحدد له. إذا لم يتم تحديد وقت لانتهائه، فإنه ينتهي بوفاة المستفيد. وفي جميع الأحوال تنتهي بوفاة المستفيد، حتى لو لم ينته ميعاده. يحق للمنتفع استخدام الأصل واستغلاله، الأمر الذي يتطلب عدم تدمير أصل حق الانتفاع عن طريق الاستخدام.

¹¹ تعد هذه القوانين تعديلات على بعض مواد القانون رقم 10 لسنة 1990 في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة. وعليه فإنها تخضع جميعها لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتتميز برقم القانون وسنة الإصدار حسب ما ينشر في الجريدة الرسمية

| القانون ¹¹ | الوصف |
|-----------------------|---|
| | تنص المادة 35 على أن الملكية الخاصة مصنونة، وحق الميراث مكفول. ولا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقاً للقانون. |
| القانون 187 لسنة 2020 | ينص القانون على استبدال المادة 12 من القانون 10 لسنة 1990 في شأن نزع ملكية الأرض للمنفعة العامة بالمادة التالية: مادة (12): إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية، يعتبر القرار كما لو أنه لم يكن لنزع ملكية الأرض التي تتعلق بها النماذج أو القرار. يهدف التعديل المقترح إلى معالجة بعض السلبيات التي ظهرت بسبب تطبيق القانون 10 لسنة 1990 في شأن حيازة الأراضي للمنفعة العامة، مما أدى إلى عرقلة إجراءات النزاع على الملكية للمنفعة العامة. كما يأتي القانون في إطار وضع دستور جديد يهدف إلى حماية الملكية الخاصة، من خلال تعويض عادل يدفع مقدماً وفقاً للقانون. |
| القانون 24 لسنة 2018 | يستبدل أحكام المواد 2، 3، 5، 6، 7، 13، 15 من القانون 10 لسنة 1990 في شأن نوع ملكية العقارات للمنفعة العامة. يرفق تقرير المنفعة العامة بقرار رئيس الجمهورية أو الممثل المفوض عنه، مصحوباً بما يلي: مذكرة توضح المشروع الذي سيتم تنفيذه؛ ورسم للمخطط الشامل للمشروع والعقار اللازم له. تقدر قيمة التعويض وفقاً للأسعار السائدة وقت صدور قرار نزع الملكية، مضافاً إليها 20% من قيمة التقدير المتضمن في التعويض. ينشر قرار المنفعة العامة مع صورة من المذكرة المشار إليها في المادة 2 من هذا القانون في الجريدة الرسمية. هذا بالإضافة إلى، وضع المذكرة في المكان المعد للإعلان في المقر الرئيسي للوحدات المحلية، أو في البلدية، أو مقر الشرطة، وفي المحكمة الابتدائية الموجودة في إدارة الممتلكات، وفي واجهة العقار الخاضع لنزع الملكية بطريقة مرئية. قبل جرد الأصول، يتم الإعلان بشكل علني، وإخطار "الأطراف المعنية" كتابياً، ودعوة "جميع الملاك وأصحاب الحقوق" عن موعد للمثول أمام اللجنة المسؤولة عن إجراء الجرد في موقع المشروع لتحديد/توضيح الممتلكات وحقوق الملكية. |
| القانون 1 لسنة 2015 | تعديل بعض أحكام القانون 10 لسنة 1990 في شأن حيازة الأرض للمنفعة العامة. ينص التعديل في المادة 7 على أنه بعد إيداع التعويض، تقوم الجهة المسؤولة عن نزع الملكية بإعداد قوائم بالعقارات، والمساحات، والمواقع الخاضعة لنزع الملكية، وأسماء الملاك وأصحاب العقارات، وعناوينهم، وقيمة التعويضات المنصوص عليها. تُوضع هذه القوائم والخرائط ذات الصلة التي توضح مواقع جميع الممتلكات في المكتب الرئيسي للجهة المسؤولة. تنص المادة 8 أيضاً على أن الملاك وأصحاب الحقوق المعنيين لديهم حق الاعتراض على المعلومات الواردة في هذه القوائم خلال 15 يوم من تاريخ نشر القوائم والمعلومات الخاصة بالعقارات المصادرة. |

| القانون ¹¹ | الوصف |
|-----------------------|--|
| القانون 10 لسنة 1990 | <p>يحدد هذا القانون مشروعات النقل كأشطة للمنفعة العامة. ويصف إجراءات نزع الملكية كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تبدأ الإجراءات بإعلان المنفعة العامة بموجب المرسوم الرئاسي مصحوباً بمذكرة حول المشروع المطلوب والخطة الكاملة للمشروع وهياكله (القانون 1979/59، والقانون 1982/3، شريطة أن يصدر رئيس مجلس الوزراء المرسوم)، ينشر المرسوم والمذكرة المصاحبة له في الصحف الرسمية، ويتم وضع نسخة للجمهور في المكاتب الرئيسية للوحدة المحلية المعنية. <p>حدد هذا القانون، من خلال المادة 6، أعضاء لجنة تقييم التعويضات. تشكل اللجنة على مستوى المحافظة، وتتكون من مندوب من هيئة المساحة بالوزارة المعنية (رئيساً)، ومندوباً من مديرية الزراعة، ومندوباً من مديرية الإسكان والمرافق، ومندوباً من مديرية الضرائب العقارية في المحافظة. تقدر قيمة التعويض حسب أسعار السوق السائدة¹² وقت صدور مرسوم نزع الملكية.</p> <p>المادة 21 من القانون 10 لسنة 1990: إذا خضع جزء فقط من قطعة أرض للمصادرة، مع عدم إمكانية استخدام الأراضي المتبقية، يمكن للأطراف المعنية (الأشخاص المتضررين بالمشروع) تقديم طلب بموجب القانون لمصادرة قطعة الأرض كاملة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون. في حالة حدوث ذلك، يتم اتباع جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون دون الحاجة إلى إصدار القرار المحدد في المادة (2) من هذا القانون.</p> |
| القانون 577 لسنة 1954 | <p>يضع القانون 1954/577 المعدل بالقانون 1960/252 والقانون 1962/13 الأحكام المتعلقة بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتحسينها.</p> <p>تنص المادة 23 من هذا القانون على ما يلي: "إذا كان الغرض من نزع الملكية هو إنشاء ميادين، أو شوارع، أو توسعتها، أو تعديلها، أو ترسيمها، أو إنشاء منطقة جديدة، أو تحسينها/تطويرها، أو تجميلها، أو لأي أمر متعلق بالصحة، قد يشمل نزع ملكية الممتلكات، بالإضافة إلى العقارات اللازمة للمشروع، أي ممتلكات عقارية أخرى قد تبدو للإدارة المسؤولة أنها ضرورية لتحقيق هدف المشروع أو أي ممتلكات أخرى يكون وضعها الحالي (سواء في الحجم أو الشكل) لا يتوافق مع التحسين المطلوب".</p> <p>إضافة إلى ذلك، تسمح المادة الأولى من القانون رقم 27 لسنة 1956 بمصادرة مناطق لتحسينها، وتطويرها، وإعادة تخطيطها، وإعادة بنائها. وتنص المادة 24 من القانون 1954/577 أيضاً على أنه في حالة الحاجة إلى المصادرة الجزئية فقط للممتلكات العقارية، ولن يكون الجزء المتبقي غير المصدر ذو فائدة للمالك، يُمنح المالك الحق في تقديم طلب خلال 30 يوم (بدءاً من تاريخ الكشف النهائي عن قائمة الممتلكات المصادرة) لشراء المساحة بالكامل.</p> |

¹²تحدد أسعار السوق لكل أصل على النحو التالي:

المنزل: مديرية الإسكان والمرافق في المحافظة
المحاصيل والأشجار: حسب لائحة الأسعار الصادرة عن مديرية الزراعة بالمحافظة، يتم تحديثها واعتمادها كل عام
الأرض: المديرية/هيئة المساحة في كل محافظة

| القانون ¹¹ | الوصف |
|------------------------------|---|
| القانون 27 لسنة 1956 | ينص القانون رقم 27 لسنة 1956 على أحكام نزع ملكية الأحياء لإعادة التخطيط، والتطوير، والتحسين، والقانون المعدل والشامل رقم 10 لسنة 1990 في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة. تسمح المادة الأولى من القانون رقم 27 لسنة 1956 بمصادرة أحياء لتحسينها، وتطويرها، وإعادة تخطيطها، وإعادة بنائها. وتنص المادة 24 من القانون 1954/577 أيضاً على أنه في حالة الحاجة إلى مصادرة جزئية فقط للممتلكات العقارية، ولن يكون الجزء المتبقي غير المصادر مفيداً للمالك؛ يُمنح المالك الحق في تقديم طلب خلال 30 يوم (بدءاً من تاريخ الكشف النهائي عن قائمة الممتلكات المصادرة) لشراء المساحة بالكامل وتجدر الإشارة إلى أن القانون الجديد لم يقيد الحق في طلب شراء الجزء المتبقي غير المصادر من العقارات سواء كان مبنى أو أرض. |
| القانون المدني 131 لسنة 1948 | تحدد المواد 802-805 حقوق الملكية الخاصة على النحو التالي: • تنص المادة 802 على أن المالك، بموجب القانون، له وحده الحق في استخدام أو التصرف في ممتلكاته أو كليهما. • تحدد المادة 803 المقصود بملكية الأرض (الأصول الثابتة التي تندرج تحت هذه الفئة). • تنص المادة 805 على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته إلا في الحالات التي ينص عليها القانون على أن يتم ذلك مقابل تعويض عادل. تشمل المواد 168 إلى 171 الحق في التقاضي في حالة الضرر (بكل أنواعه: المادي، الاقتصادي، والمعنوي، والنفسي... الخ) ويقدر التعويض حسب نوع الضرر من خلال القاضي المختص. الشخص المسؤول عن التعويض هو الذي تسبب في الضرر. يشار إلى هذا القانون في شأن توضيح الحق في التعويض عن الممتلكات. |

تشريعات إضافية

تكميلاً للدستور المصري والقوانين الابتدائية المتعلقة بنزع الملكية المذكورة أعلاه، فإن التشريع المفصل في الجدول 3-2 ينطبق أيضاً على المشروع.

جدول 3-2: التشريع المصري الإضافي المرتبط بنزع ملكية الأرض

| القانون | الوصف |
|--------------------------------|--|
| قانون الغابات قانون المراعي | من أحد الركائز التشريعية الرئيسية لحماية الطبيعة في جمهورية مصر العربية القانون رقم 1983/102 في شأن المناطق المحمية. توجد علامات تحذيرية مع الصور التوضيحية للأنشطة المحظورة بما في ذلك اللافتة الكبيرة "بموجب القانون رقم 102 لسنة 1983" على كل شاطئ على طول البحر الأحمر. يلتزم الجميع باحترام القانون. يحظر بموجب القانون 1983/102 ما يلي: • صيد الحيوانات البرية، أو نقلها، أو قتلها، أو إزعاجها |

| القانون | الوصف |
|---------------------|---|
| | <ul style="list-style-type: none"> • إتلاف أو إزالة أي كائنات حية أو مظاهر أو موارد طبيعية مثل الأصداف، أو الشعاب المرجانية، أو الصخور، أو التربة، أو أي أغراض أخرى. • إتلاف النباتات أو إزالتها من المناطق المحمية. • إفساد أو تدمير الهياكل الجيولوجية (وغيرها من السمات) في المناطق التي تعمل كموائل طبيعية ومناطق لتكاثر النباتات والحيوانات التي تدخل أنواعًا أجنبية (غير أصلية) من الكائنات الحية إلى المنطقة المحمية. • تلويث تربة، أو مياه، أو هواء المناطق المحمية بأي صورة. <p>المادة 2 من القانون 102 لسنة 1983 التي تنص على حظر الصيد، واستغلال المحاجر، واضطراب الطبيعة في المناطق المحمية في جمهورية مصر العربية. مما يعني في الواقع أن جميع المناطق المحمية في مصر تعتبر برية.</p> <p>إضافة إلى ذلك، فإن القانون 102 لسنة 1983 الموجه للمناطق المحمية فقط، والتي تشمل الساحل المرجاني للبحر الأحمر بالكامل في مصر. وبشكل أكثر تحديدًا، يُسمح بأنشطة البناء خارج المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية، ولكن يجب أن تظل الشواطئ والسواحل الطبيعية القريبة كما هي</p> |
| قانون المساحة | <p>تأسست الهيئة العامة للمساحة عام 1898 للحفاظ على حقوق وممتلكات الشعب والحكومة من حيث عقاراتهم وأراضيهم، تحت مسمى الهيئة العامة للمساحة. كان الغرض من الهيئة العامة للمساحة في ذلك الوقت هو إعداد خرائط طبوغرافية لمصر، بما في ذلك إنتاج خرائط وسجلات ملكية الأراضي الزراعية والعقارات المقامة داخل المدن بهدف تحصيل الضرائب العقارية عليها، بالإضافة إلى، عمل سجلات لأولئك المكلفين بها.</p> <p>في عام 1971 تحولت الهيئة العامة للمساحة إلى هيئة عامة تابعة لوزارة الري، وتم تحديد مهامها بناءً على عدة قرارات جمهورية، كان آخرها القرار الجمهوري رقم 328 لسنة 1983. تم تحديد نظام إشرافها على أعمال المساحة التي يقوم بها آخرون بالمرسوم الجمهوري رقم 298 لسنة 1984، ثم تحولت إلى هيئة اقتصادية عام 2001.</p> |
| قانون تسجيل الأراضي | <p>قانون تسجيل ملكية الأراضي والعقارات، القانون 142 لسنة 1964: ينظم هذا القانون أعمال المسح العقاري، ورسم الخرائط وتسجيل الممتلكات في مصر. ويؤكد على تطبيق نظام السجل العيني لتسجيل الأراضي الزراعية كما ورد بالقانون 142/1964. تنص المادة 1 على السجل العقاري الذي يشير إلى سجل الأراضي الذي يوضح خصائص كل عقار، ووضعه القانوني، وحقوق والتزامات الأطراف المختلفة فيما يتعلق بالأرض، فضلاً عن جميع المعاملات التي تم إجراؤها. وفقاً للمادة 58، يحق لكل مالك الحصول على نسخة من الصحيفة العقارية والتي يشار إليها باسم "سند الملكية".</p> |
| قانون الإخطار | <p><i>إخطار إنهاء عقد العمالة</i></p> <p>يتم تنفيذه وفقاً لقانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003.</p> <p>توضح المواد من 111 إلى 118 شروط إخطار إنهاء عقود العمل وفقاً للقانون.</p> <p><i>الإخطار بإنهاء عقد الإيجار</i></p> |

| القانون | الوصف |
|---------|--|
| | <p>العلاقة بين المالك والمستأجر يحكمها قانون إيجار العقار رقم 49 لسنة 1977، والقانون رقم 4 لسنة 1996.</p> <p>يحظر القانون 49 لسنة 1977 على المالك استلام دفعة مقدمة من الإيجار ويعتبر عدم تحديد مدة الإيجار في عقد الإيجار استمراراً دائماً لهذا العقد.</p> <p>يسمح القانون 4 لسنة 1996 للمالك بالحصول على دفعة مقدمة من الإيجار، وكذلك تحديد مدة العقد بحيث لا تزيد عن 59 سنة. للمالك الحق في إنهاء العقد بعد انتهاء فترة سداد الإيجار، ويجوز للمالك زيادة الإيجار سنوياً.</p> <p>تنتهي جميع العقود (عقود العمل أو عقود الإيجار) بانتهاء مدة العقد المنصوص عليها في العقد أو بوفاء المقاول (باستثناء العقود القديمة التي أبرمت في عام 1996). كما أن العقد ساري المفعول وفقاً للشروط المحددة فيه والمتفق عليها بين الطرفين (سواء كانت تتضمن فترة إخطار أم لا).</p> |

إعلان قرار رئيس الوزراء

بعد إجراء دراسة مكتبية تمهيدية لتقييم نزع الملكية، قدمت وزارة النقل مذكرة إلى مجلس الوزراء لإصدار مرسوم يتعلق بالمنفعة العامة للمشروع.

قامت الهيئة القومية للإنفاق بإجراء مسح ميداني (عن طريق استشاري) للتأكيد على نتائج دراسة الجدوى الخاصة بالتصميم لطلب أرض للمشروع يتم تضمينها في المرسوم الوزاري. للمزيد من التفاصيل يمكنكم الرجوع إلى: الفصل 4: عملية ومبادئ نزع ملكية الأراضي. طلباً كلاً من وزارة النقل والهيئة القومية للإنفاق من رئيس الوزراء إصدار قرار نزع ملكية الأراضي المنفعة العامة استناداً إلى نتائج المسح.

وعليه صدر قرار رئيس الوزراء بشأن حيازة الأراضي للمنفعة العامة (القرار رقم 2360، في 19 نوفمبر 2020، والقرار الوزاري المعدل رقم 3301 في 29 نوفمبر 2021)، بمذكرة تغطي وصف المشروع والمساحة اللازمة لنزع ملكية الأرض. كما تم نشر القرار في الجريدة الرسمية المصرية (رقم 47 أ في 19 نوفمبر 2020، والقرار المعدل رقم 47 ف في 29 نوفمبر 2021)، وكذلك ديوان عام المحافظة، ومحكمة الدرجة الأولى في منطقة الاختصاص حيث التي سيتم فيها نزع الملكية.

بناءً على صدور القرار الوزاري، قامت الهيئة القومية للإنفاق بإيداع مبلغ التعويض المبدئي المقدر في حساب الضمان حتى يتم الانتهاء من التقديرات النهائية للتعويض. يتم إجراء هذا التقييم من قبل الهيئة المصرية العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية بموجب القانون الوطني.

الهيكل الإداري

وزارة النقل هي الجهة المسؤولة عن طلب إصدار القرارات ذات الصلة مثل قرار المنفعة العامة، وحيازة الأراضي، وتأسيس لجنة التعويضات داخل الهيئة القومية للإنفاق لمتطلبات حيازة الأراضي الخاصة بالمشروع. تعتبر الهيئة المصرية العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية الجهات المسؤولة عن تقييم قيمة التعويض عن الأراضي ونزع ملكياتها للمشروع. تغطي لجنة التعويضات التي تم تأسيسها داخل الهيئة القومية للإنفاق تعويض المستخدمين غير

الرسميين والتأثيرات على سبل المعيشة. الفصل 8: الترتيبات المؤسسية يعرض الترتيب المؤسسي الكامل لتنفيذ خطة إعادة التوطين هذه بما يتماشى مع متطلبات الجهة المقرضة.

3.4 تحليل الفجوة بين متطلبات الجهة المقرضة وقانون نزع الملكية المصري

يلخص جدول 3-3 التالي الفجوات الرئيسية بين التشريع المصري ومتطلبات الجهة المقرضة ذات الصلة بالمشروع.

جدول 3-3: تحليل الفجوة بين متطلبات الجهة المقرضة والقانون المصري

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---|---|--|---|--|---|
| التجنب والتقليل | يأخذ العميل في الاعتبار التصميمات البديلة الممكنة للمشروع لتجنب أو على الأقل تقليل النزوح المادي أو الاقتصادي أو كليهما مع تحقيق التوازن بين التكاليف والفوائد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. | يتجنب العميل إعادة التوطين القسري، أو تقليله في حالة عدم القدرة على تجنبه عن طريق استكشاف مشروعات، وتصميمات، ومواقع بديلة للمشروع، وتجنب أي عمليات للإخلاء القسري. | لا توجد أحكام تتعلق بتجنب أو تقليل إعادة التوطين أو الإخلاء القسري في التشريع المصري. | تجنب التأثيرات أو تقليلها غير مطلوبة من قبل التشريع الوطني، لكنها مطلوبة من قبل الجهات المقرضة. | تم بالفعل اتخاذ الإجراءات لتجنب أو تقليل إعادة التوطين، بالإضافة إلى الإخلاء القسري، وتم النظر في تصميمات بديلة للمشروع ¹³ . بدائل المشروع التي تم النظر فيها معروضة في الفصل 2: وصف المشروع 2.3. إضافة إلى ذلك، تتبع مسار الخط حرم الطريق لخط السكة الحديد الحالي، للحد من نزع ملكية الأرض والنزوح الاقتصادي. |
| تحديد التأثيرات السلبية المحتملة لنزع ملكية الأراضي | يجب تحديد التأثيرات والسكان المتضررين من خلال الخرائط الموضوعية وإجراء التعداد السكاني. يجب عمل جرد للأصول المتضررة وإجراء دراسات ومسح | إجراء تعداد سكاني ومسح للوضع الاجتماعي الاقتصادي الراهن لتحديد جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتم نزوحهم مدياً أو اقتصادياً والمؤهلين للحصول على تعويض أو | يتطلب القانون المصري فقط إجراء تعداد للملاك الرسميين وحصص للأصول. حياة الأراضي من خلال نزع ملكيتها تتطلب حصر للأصول الثابتة | لا يشترط القانون المصري إجراء دراسات، أو مسح، أو تشاور اجتماعي؛ فقط الأنشطة الاستشارية المتعلقة بإعداد دراسة | عمل جرد لأصول أصحاب الحقوق الرسمية (ملاك الأراضي/الأصول): مديرية المساحة بالإسكندرية هي المسؤولة عن تعداد ملاك الأراضي/الأصول المذكورة في القرار الوزاري في شأن حياة الأراضي وإصدار قائمة تتضمن اسم |

¹³قامت سيسترا، استشاري المشروع، بإعداد دراسات عديدة، تضم:

- المرحلة 1 - من أبي قير إلى محطة مصر. الإشغال على امتداد المحور
- المرحلة 1 - من أبي قير إلى محطة مصر. التوصيف الرأسي وأنواع المحطات
- التي تركز على وصف الوضع الحالي لمحور السكة الحديد وتوافق مع احتياجات المشروع للأراضي

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|---|--|---|--|---|
| | اجتماعي اقتصادي. كما يجب إجراء تحليل للمعلومات التي تم جمعها، وكذلك التشاور مع السكان المتضررين لوضع النتائج والتحقق منها | مساعدة أو كليهما. يجب أن يشمل المسح الاجتماعي الاقتصادي التوصيف الاجتماعي والاقتصادي الراهن للأشخاص المتأثرين بالمشروع، وتقييم قابلية تأثرهم، وأنواع وطبيعة التأثيرات. | المتضررة، وعمل قائمة بملاكها. تحدد لجنة التقييم الممتلكات المتأثرة بالمشروع، فضلاً عن تأكيد موقعها ووضعها القانوني مع المالك. | تقييم التأثير البيئي. لا يلزم إجراء تعداد للمستخدمين غير الرسميين. | مالك الأرض، ومساحتها، وقيمة التعويض (لم يتم إصدار قوائم بأسماء الملاك، ومن المتوقع إصدار قائمة بملك أرض الورشة في يونيو 2022). |
| | | | | | قامت الهيئة القومية للإنفاق في أكتوبر 2021 بعمل جرد لأصول أصحاب الحقوق الرسمية (أصحاب الأعمال) والمستخدمين غير الرسميين (الباعة غير الرسميين الثابتين، الباعة الجائلين غير الرسميين). قامت سكك حديد مصر بإجراء التعداد وجرّد الأصول كتحديث، وقامت لجنة التعويضات بجمع التعداد النهائي في مايو 2022 لتحديد نزع الملكية اللازم للمشروع. |
| | | | | | تم إجراء استطلاع مبدئي للمنطقة المتأثرة بالمشروع في أبريل 2022 لتحديد الأسر المتأثرة والأشخاص المتأثرين بالمشروع. شمل المسح تحديث للملكية، وكمية ونوعية الموارد/الأصول التي ستتأثر بالمشروع، بما في ذلك: فقدان الوصول إلى المسكن (النزوح المادي)، والأراضي، والموارد الطبيعية، والموارد الثقافية (النزوح الاقتصادي). |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|--|--|--|---|---|---|
| خطة عمل إعادة التوطين أو استعادة سبل المعيشة أو كليهما | يطلب إعداد خطة عمل إعادة التوطين عندما تكون حياة الأراضي المتعلقة بمشروع أو فرض قيود على استخدامها من المحتمل أن يتسبب في نزوح مادي أو اقتصادي أو كليهما لا مفر منه. | يتطلب إعداد خطة إعادة التوطين للمشروعات التي تؤدي إلى نزوح مادي كبير، وإعداد خطة استعادة سبل المعيشة للمشروعات التي تؤدي إلى النزوح الاقتصادي لتحسين، أو على الأقل استعادة الدخل أو سبل معيشة الأشخاص المتضررين. يمكن إعداد خطة استعادة سبل المعيشة كوثيقة قائمة بذاتها أو دمجها في خطة إعادة التوطين في الحالات التي يؤدي فيها المشروع إلى النزوح المادي والاقتصادي معاً. | لا يوجد شرط لإعداد خطة عمل رسمية لإعادة التوطين بموجب القانون المصري، ولا للقيام بأي من الأنشطة المكونة لخطة عمل إعادة التوطين مثل التعداد، أو المسح الاجتماعي الاقتصادي، أو التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، أو المتابعة، أو إعداد التقارير. هذا بالإضافة إلى، عدم وجود إشارات محددة في القانون المصري إلى "إعادة التوطين القسري"، أو أي متطلبات صريحة لإجراء التشاور. | لا يوجد أي شرط بموجب القانون المصري لإعداد خطة عمل إعادة التوطين. ومع ذلك، فهو شرط من قبل الجهات المقرضة. | تم إعداد خطة إعادة التوطين هذه لتقليل الفجوة بين المتطلبات الوطنية المصرية ومتطلبات الجهة المقرضة. سيتم اعتماد ميزانية إضافية لخطة عمل إعادة التوطين (صندوق خطة إعادة التوطين) بموجب القرار الوزاري لسد قيمة الاستبدال الكاملة والتكاليف الأخرى اللازمة لتعويض المستخدمين غير الرسميين وتقديم المساعدة والدعم لكسب سبل المعيشة. توضح مصفوفة الاستحقاقات في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات، استحقاقات الأشخاص المؤهلين المتأثرين بهذا المشروع. يضم الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة، الإجراءات اللازمة للهيئة القومية للإنفاق لإعداد برنامج استعادة سبل المعيشة، وتقديم المساعدة للأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتم نزوحهم اقتصادياً، بشكل دائم ومؤقت بسبب المشروع أثناء مرحلة الإنشاء. |
| تكلفة الاستبدال | يجب أن تفي التعويضات المدفوعة للأشخاص المتأثرين بالمشروع بالقيمة الكاملة للاستبدال | يجب أن تفي التعويضات المدفوعة للأشخاص المتأثرين بالمشروع بالقيمة الكاملة للاستبدال | بموجب القانون المصري، تم تضمين تكاليف الاستبدال بالفعل في الرسميين والمستخدمين | لا توجد تكاليف استبدال مدفوعة للمستأجرين الرسميين والمستخدمين | تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين هذه لتقديم تعويضات بتكلفة الاستبدال الكاملة للمستأجرين الرسميين والمستخدمين غير الرسميين للأراضي |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|-------------------------|--|--|---|--------------------------------|---|
| الأهلية والموعد النهائي | يمكن تقسم الأشخاص الذين قد يكونوا مؤهلين إلى: 1) أصحاب الحقوق الرسمية القانونية في الأرض (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب القوانين الوطنية)، (2) الذين ليس لديهم حقوق رسمية قانونية في الأرض وقت التعداد ولكن لديهم مطالب معترف بها بموجب القوانين الوطنية)، (أو 3) الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو مطالبة في الأرض التي يشغلونها. يجب تسجيل جميع هؤلاء الأشخاص قبل الموعد النهائي ليكونوا مؤهلين. | جميع الأشخاص النازحين مؤهلين لأنواع معينة من إجراءات التخفيف. ويمكن تقسيمها إلى: 1) الأشخاص الذين لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض أو الأصول (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب القوانين الوطنية) (2) الذين ليس لديهم حقوق رسمية قانونية في الأرض وقت التعداد ولكن لديهم مطالب معترف بها بموجب القوانين الوطنية)، (أو 3) الذين ليس لديهم يشعلون/يستخدمون الأرض/الأصول ولكن ليس لديهم حقون قانونية أو متطلبات | بموجب القانون المصري، فقط الأشخاص والكيانات الذين يحق لهم الحصول على تعويض هم أصحاب حقوق الملكية المسجلة - ملاك الأراضي المسجلين وشاغليها، والمستخدمين وأصحاب حقوق طرف ثالث مسجل أو أولئك الذين حصلوا بشكل قانوني على الحق في تسجيل ملكيتهم، ولكنهم، لبعض الأسباب، لم يكملوا التسجيل لا يعترف القانون المصري بحقوق واضعي اليد. على الرغم من عدم وجود موعد نهائي بموجب القوانين المصرية، فإن تاريخ نشر القرار الوزاري بشأن حياة الأراضي يعتبر الموعد النهائي للأراضي والعقارات المملوكة رسميًا. كما تأخذ القوانين المصرية في | غير الرسميين للأراضي والمباني. | والهياكل، بالإضافة إلى ملاك الأراضي القانونيين. تم إجراء مسح اجتماعي اقتصادي (في أبريل/مايو 2022) لتحديد جميع المستخدمين الرسميين وغير الرسميين والذين لم يتم إدراجهم في تسجيل الأراضي الحكومي. ستراعي خطة إعادة التوطين بالكامل المستخدمين الرسميين وغير الرسميين لسد الفجوة المحددة بين القانون المصري ومتطلبات الجهة المقرضة. جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع تم تصنيفهم ووضعهم في قائمة في الفصل 9: التعويضات والاستحقاقات. وفقاً لمنهجية المسح الاجتماعي الاقتصادي، يختلف الموعد النهائي وفقاً لمكونات المشروع. الموعد النهائي للأصول التي تقع ضمن ملكية سكة حديد مصر، تحديداً المحلات التجارية المستأجرة، المساجد، ومصنع النحاس هو 19 نوفمبر 2020 كما هو محدد في القرار الوزاري المخصص لأرض المستودع، فضلاً عن القرار |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|------------------------|--|---|---|--|---|
| | | | الاعتبار تاريخ تقييم الأراضي من قبل لجنة التثمين التي يرأسها مسئول من الهيئة المصرية العامة للمساحة. | | الصادر في 29 نوفمبر 2021 لمحطتي باب شرق وسبورتنج. بينما يكون الموعد النهائي لجميع الباعة غير الرسميين الثابتين والجائلين هو تاريخ استكمال لجنة التعويض للحصر في 17 مايو 2022 في نطاق مسار المشروع في 17 مايو 2022 في نطاق مسار المشروع وخارجها. في حالة إطالة المدة بين الموعد النهائي وبدء الإنشاء، تراعي الهيئة القومية للإنفاق كل حالة إضافية على حدة. لمزيد من المعلومات ارجع إلى الفصل 4: عملية ومبادئ حيازة الأرض. |
| التعويض عن فقدان الأرض | سيتم تعويض النازحين اقتصاديا عن هذه الخسارة بقيمة الاستبدال الكاملة. يعتمد التعويض بتكلفة الاستبدال على التقييم بمتوسط القيمة السوقية، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة وتكلفة الاستعادة إلى معادل لتكلفة الأصل المتأثر. | في حالات النزوح الاقتصادي، يجب أن تكون الأرض البديلة على نفس مستوى الجودة أو أعلى، وأن تكون قريبة قدر الإمكان من الموقع الأصلي أو من مكان الإقامة الحالي. تعرف "تكلفة الاستبدال الكاملة" على أنها طريقة للتقييم تقدم تعويضاً كافياً لاستبدال الأصول وتكاليف المعاملات | يقدم القانون المصري تعويضات نقدية فقط للأشخاص ذوي الحقوق والمطالبات القانونية المعترف بها. مديرية المساحة بالإسكندرية هي الجهة المسؤولة عن تقييم سعر الأرض. منهجية التقييم بالنسبة للأشجار تكون وفقاً لقائمة الأسعار الصادرة | تطلب الجهات المقرضة تعويض الأشخاص التالية، والذين لن يحصلوا على تعويض وفقاً للقانون المصري: لا يشترط القانون المصري على النازحين الذين ليس لديهم مطالبات للأراضي معترف بها قانوناً، مثل | تم إعداد مصفوفة استحقاق للمشروع، يعرض هذا الجدول الأشخاص المؤهلين والأسر والأعمال التي يحق لها الحصول على تعويضات ومساعدة. كما تم تضمين أولئك الذين ليس لديهم حق قانوني في الأرض في مصفوفة الاستحقاق (المعرضة في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات) للحصول على تعويض. |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|--|--|---|---|--|
| | <p>التعويض المفضل يكون عيني. يجب تقديم التعويض قبل النزوح أو فرض قيود على الوصول.</p> <p>يجب اتخاذ الإجراءات لتقديم الدعم القانوني إلى النازحين لتمكينهم من استكمال المتطلبات الإدارية قبل حيازة الأرض، وإذا لزم الأمر، اللجوء إلى المحاكم لمعالجة المشكلة.</p> <p>يتم تعويض الأشخاص النازحين اقتصاديًا، الذين ليس لديهم مطالبات للأراضي معترف بها قانونياً، عن الأصول المفقودة بخلاف الأرض (مثل المحاصيل، والبنية التحتية للري، والتحسينات الأخرى التي تم إجراؤها على الأرض)، بتكلفة الاستبدال الكاملة.</p> | <p>الحلول القانونية والحلول الأخرى متاحة طوال الوقت.</p> | <p>عن مديرية الزراعة بمحافظة الإسكندرية.</p> <p>تقدر قيمة الأراضي والأصول وفقاً للأسعار السائدة وقت صدور قرار المنفعة العامة بالإضافة إلى 20٪ من القيمة التقديرية. يجب على الجهة المطالبة بنزع الملكية إيداع مبلغ التعويض بالكامل في حساب (يحقق عائد البنوك التي تمتلكها الدولة بالكامل) تحت اسم الجهة التي يقوم بإجراءات نزع الملكية. يشترط فتح هذا الحساب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار الوزاري.</p> | <p>المستأجرين والمستخدمين غير الرسميين للأراضي العامة، أن يتم تعويضهم عن فقدانهم لاستخدام الأرض. وفي حالة وجود الأشجار، يتم التعويض عليها.</p> <p>على الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون حيازة الأرض (القانون 10/1990) بالقانون 24/2018، تم مد نطاق القانون ليضم "أصحاب الحقوق" بالإضافة إلى الملاك الرسميين، غير أن تعريف "أصحاب الحقوق" لا يزال</p> | <p>يتم تضمين الأسر التي تستخدم أراضي مشتركة في مصفوفة الاستحقاقات (الواردة في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات)، ومنحهم التعويض أو المساعدة.</p> <p>يتم إعداد برنامج لاستعادة سبل المعيشة من قبل لجنة التقييم المكونة من ممثل لسكة حديد مصر، ووزارة الاستثمار، والهيئة القومية للإنفاق، بناءً على خطة استعادة سبل المعيشة المعروضة في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة، والمساعدة الانتقالية المتضمنة في مصفوفة الاستحقاقات (المعروضة في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويض).</p> <p>تسعى الهيئة القومية للإنفاق لتقديم التعويض العيني للأشخاص المتأثرين بالمشروع تفضيلاً على التعويض النقدي¹⁴، متى أمكن، كما هو معروض في مصفوفة الاستحقاقات. الفصل 9:</p> |

¹⁴ لا تتناول مواد القانون تعريفاً واضحاً لنوع التعويض (نقدي أو بدائل مماثلة). يتم إصدار التعويضات نقداً، ولكن في بعض الحالات في المشروعات الأخرى للهيئة القومية للإنفاق الممولة من المؤسسات المالية الدولية مع توقعات ومتطلبات مماثلة، يتم النظر في البدائل.

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|--|--|---|---|--|---|
| | لا يُطلب من العميل تعويض أو مساعدة الانتهازيين الذين يتعدون على منطقة المشروع بعد الموعد النهائي للأهلية. | | | غير واضح في إطار هذه التعديلات. لا يوجد أفضلية للتعويض العيني الذي تقوده الحكومة بدلاً من التعويض العيني للأشخاص المتضررين من المشروع. أيضاً، لا توجد استعادة لسبل المعيشة أو دعم النقل أو كليهما بموجب القانون المصري. | الاستحقاقات والتعويض، والفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة). |
| التعويض عن المباني التجارية والهياكل الثانوية. | يجب أن يعرض على النازحين خيارات من بين خيارات إعادة التوطين الممكنة، وأن تُقدم لهم المساعدة في إعادة التوطين المناسبة لاحتياجات كل مجموعة من النازحين، مع الاهتمام الخاص باحتياجات الفقراء والمجموعات الأكثر تأثراً. | يجب أن يعرض على النازحين خيارات من بين خيارات إعادة التوطين الممكنة. بالنسبة للأفراد الذين يشغلون أو يستخدمون الأرض أو الأصول أو كليهما، ولكن ليس لديهم حقوق أو مطالبات قانونية معترف بها، يجب أن يقدم مقدم المشروع ترتيبات تسمح | يتم احتساب التعويض عن خسارة الممتلكات وفقاً للسعر الذي تم تحديده في وقت التقييم من قبل لجنة التقييم المفوضة المكونة من ممثلين من مكتب الهيئة العامة للمساحة بالمحافظة (مديرية المساحة بالإسكندرية)، ورئيس إدارة التقييم في الهيئة العامة للمساحة بصفته رئيس لجنة التقييم وينضم إليها مديرية | توجد فجوات في تقييم المباني، بمعنى أن المتطلبات المصرية لا تعوض بناءً على تكلفة الاستبدال الكاملة ولا تأخذ في الاعتبار تكلفة إعادة البناء (العمال، والمرافق، وما إلى ذلك) أو البدلات الإضافية (مثل المساعدة | سيقوم المشروع بتأسيس صندوق لخطة إعادة التوطين (مزيد من التفاصيل مذكورة في الفصل 4: عملية ومبادئ حيازة الأراضي) لتلبية تكلفة الاستبدال الكاملة. يحتسب التعويض الإضافي للوصول إلى تكلفة الاستبدال من قبل لجنة التعويض. |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|--|---|--|--|---------------------------|
| | <p>يجب توفير الممتلكات البديلة (مثل، المواقع الزراعية أو التجارية) بقيمة مساوية أو قيمة أكبر، أو تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة متى كان ذلك مناسباً. يتم توفير سكن بديل أو تعويض نقدي أو كليهما قبل الانتقال.</p> <p>اختيار ملكية بديلة بقيمة مساوية أو أكبر، أو تعويض نقدي بقيمة الاستبدال الكاملة متى أمكن.</p> | <p>لهم بالحصول على مسكن مناسب وتأمين الاستمرار في الإيجار. عند تقديم تعويض نقدي، يجب أن يكون تقييم جميع الأصول المتأثرة بتكلفة الاستبدال الكاملة.</p> <p>في حالة نزوح المستأجرين، يجب وضع ترتيبات لمساعدتهم على تأمين مواقع بديلة.</p> <p>كما هو مطلوب، يجب على مروج المشروع أيضاً تقديم مساعدة إعادة التوطين المناسبة لاحتياجات كل مجموعة من الأشخاص النازحين، مع الاهتمام الخاص بالأشخاص المتأثرين بالمشروع أو المجموعات الأكثر تأثراً أو كليهما. يمكن أن تتكون المساعدة في إعادة التوطين من مساعدة قانونية، أو بدلات نقل، أو أشكال أخرى من الدعم يتم تحديدها بالتشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع.</p> | <p>الإسكان والمرافق ومديرية الضرائب العقارية في المحافظة المعنية. لا يأخذ القانون المصري في الاعتبار التعويض بقيمة الاستبدال وزيادة قيمة الأصل. يتم احتساب التعويض على أساس القيمة السوقية في المنطقة.</p> <p>لا يوجد شرط لإيجاد بديل للأرض.</p> | <p>في الانتقال، والرسوم القانونية... الخ). لا يوجد تفصيل في القانون المصري للتعويض العيني الذي تقوده الحكومة بدلاً من التعويض النقدي للمباني التجارية المملوكة قانوناً والهيكل الثانوية. لا يوجد مستخدمين غير رسميين يمتلكون أو يشغلون مباني أو هياكل غير قانونية على الأراضي الحكومية أو قطع الأراضي الخاصة الأخرى.</p> | <p>إجراءات سد الفجوات</p> |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|--------------------------|---|--|---|---|---|
| معالجة فقدان سبل المعيشة | يجب استعادة سبل المعيشة المتأثرة بالمشروعات الممولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويتطلب ذلك الاستبدال أو استعادة الأراضي والهياكل المفقودة أو كليهما فضلاً عن فقدان الوصول إلى هذه الأصول. إضافة إلى التعويض عن الأصول المفقودة، تمنح الفرص أيضاً إلى الأشخاص النازحين اقتصادياً الذين تتأثر سبل معيشتهم ومستويات دخلهم سلباً لتحسين أو الأقل استعادة مصادر الدخل، ومستويات الإنتاج، ومستويات المعيشة. يتم تعويض الأشخاص النازحين اقتصادياً عن فقدان الأصول أو الوصول إليها قبل النزوح. هذا بالإضافة إلى المساعدات الإضافية المقدمة (مثل، التسهيلات الائتمانية، وفرص التدريب أو | عندما تعتمد سبل المعيشة للأشخاص المتأثرين بالمشروع على الأرض والأرض ذات الملكية الجماعية، يفضل صاحب المشروع التعويض عن الأرض مقابل أرض. عند تتأثر موارد المجتمع المشتركة، تنفذ الإجراءات للسماح للوصول للموارد المتأثرة باستمرار أو الوصول إلى موارد معادلة. في حالة التعويض النقدي للجميع الأصول المتأثرة، يعتمد التثمين على التكلفة الكاملة للاستبدال. بالإضافة إلى التعويض عن الأصول المفقودة، فإن الأشخاص النازحين اقتصادياً الذين تتأثر سبل معيشتهم أو دخلهم سلباً، تقدم لهم المساعدات الموجه والدعم الانتقالي لاستعادة سبل معيشتهم على أقل تقدير. من الممكن أن يتكون الدعم من النقود، فرص العمل، التدريب، المساعدة | لا يقيم القانون المصري خسائر سبل المعيشة، ويقدم التعويض للملاك على خسارة الأرض فقط. | تحدد متطلبات الجهة المقرضة بأن جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع يجب أن يمنحوا حق التعويض الذي يمكنهم من استعادة سبل المعيشة في جميع المستويات السابقة للمشروع على الأقل. لا تشترط القوانين المصرية التأثير على سبل المعيشة أو تقييم فقدان سبل المعيشة. يحصل المالك القانوني فقط على الأصل. | يتم تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة الحاجة إلى تعويض فقدان سبل المعيشة (بما في ذلك أصحاب الأعمال والموظفين) في مصفوفة الاستحقاقات (معروضة في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات) والفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة. |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------------------------------------|---|---|--|--|---|
| | التوظيف) وفرص استعادة سبل المعيشة، وتحسين الدخل، ومستويات الإنتاج، مستويات المعيشة إن أمكن. | القانونية والأشكال الأخرى من الدعم التي يتم تحديدها بالتشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. في حالات الهياكل التجارية، يراعي دعم أصحاب الأعمال المتأثرة تكلفة إعادة إنشاء الأنشطة التجارية في مكان آخر، وتكلفة نقل أي معدات وإعادة تركيبها. يحصل الموظفون المتأثرين على المساعدة في الخسارة المؤقتة للأجور، إذ لزم الأمر، والمساعدة في تحديد بدائل فرص العمل. | | | |
| دفع التعويض قبل حيازة الأرض أو النزوح | لا يتم النزوح أو فرض القيود على الوصول قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوطين | في حالة التعويض النقدي، يجب على صاحب المشروع أن يقوم بالدفع قبل أن تتم إعادة التوطين الفعلية للسماح للأشخاص المتأثرين بالمشروع بالعثور على بديل مناسب. يجب على صاحب المشروع الاهتمام بالسياق المحلي والاعتبارات الشخصية لاختيار الطريقة الأنسب الدفع حسب الشخص | يتم تقييم الأراضي غير الزراعية الخاصة (بما في ذلك أي منشآت أو أصول مادية على هذه الأرض) من قبل مديرية المساحة ويتم تضمينها في التعويض المدفوع. وفقاً لقانون المصادرة، يجب إيداع التعويض في حساب المالك قبل الحصول على الأرض. | المستخدمين وملاك الأصول غير الرسميين ليسوا مؤهلين بموجب القانون. | يدفع للمستخدمين وملاك الأصول غير الرسميين قبل أي النزوح من خلال صندوق خطة إعادة التوطين. ولن تدخل الأرض قبل الدفع للأشخاص المتأثرين بالمشروع. |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---|---|--|---|--|--|
| | | المتأثر (لشيك، تحويل مصرفي، نقداً... الخ). | | | |
| التسوية التفاوضية (الاتفاق المتبادل) | يتم تشجيع العملاء على الحصول على حقوق الأرض من خلال التسويات التفاوضية، حتى لو كانت لديهم الوسائل القانونية للوصول إلى الأرض دون موافقة البائع. يمكن تحقيق التسويات التفاوضية عادة من خلال تقديم تعويض عادل ومناسب وأي حوافز أو منافع أخرى للأشخاص أو المجتمعات المتضررة، ومن خلال التخفيف من مخاطر عدم اتساق المعلومات والقدرة على المساومة. | ينص المعيار البيئي والاجتماعي 6 على أن الأشخاص المتأثرين بالمشروع الخاضعين لحيازة الأرض على دراية كاملة ولديهم معرفة مسبقة بالمشروع وآثاره ونتائجه وأنهم يوافقون على المشاركة بحرية في المشروع دون العواقب السلبية التي تفرضها الدولة بشكل رسمي أو غير رسمي. | لا يحتوي القانون المصري على مواد تؤكد على أن التسويات التفاوضية مطلوبة في المقام الأول قبل اللجوء إلى المصادرة. | لا يقدم القانون المصري تنظيمًا أو توجيهًا بشأن التسويات التفاوضية، وبالتالي لا يفي بمتطلبات ومعايير الجهة المقرضة. | شكلت الهيئة القومية للإنفاق لجنة تعويضات للتفاوض مع مستأجري المحلات المتأثرين والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. الفصل الثامن: الترتيبات المؤسسية يتضمن وصفًا لأدوار لجنة التعويضات ومسؤولياتها. |
| الإجراءات الخاصة بالأشخاص الأكثر تأثرًا | يجب أن تقدم عملية إعادة التوطين وتخطيط سبل المعيشة مساعدة خاصة للمرأة، أو الأقليات، أو الفئات الأكثر تأثرًا. | أثناء عملية التشاور والتخطيط والتنفيذ الخاصة بإعادة التوطين، يجب على صاحب المشروع أن يولي اهتمامًا خاصًا للأشخاص والجماعات الأكثر تأثرًا، أو المهمشة، أو التي تتعرض للتمييز أو المستبعدة على | لا يتضمن القانون المصري في شأن نزع الملكية متطلبات التعامل مع الفئات الأكثر تأثرًا أو تقديم تعويضات إضافية. | لا يتطرق القانون المصري في شأن حيازة الأراضي إلى الفئات الأكثر تأثرًا. تطلب الجهات المقرضة إجراءات إضافية لهذه الفئات. | تم تحديد الفئات السكانية الرئيسية الأكثر تأثرًا كجزء من المسح الاجتماعي الاقتصادي. وقد تم إدراج الإجراءات اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذه المجموعات في مصفوفة الاستحقاقات. نتائج مسح الأسر المعيشية معروضة في الفصل السادس: الأشخاص |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|--|---|---|--|---|--|
| | | أساس خصائصها الاجتماعية الاقتصادية. | | | والأصول المتضررة ومصفوفة الاستحقاقات في الفصل التاسع: الاستحقاقات والتعويضات |
| المتابعة والتقييم | المتابعة والتقييم من متطلبات المشروعات التي لا يمكنها تجنب النزوح المادي والاقتصادي فيها. يجب متابعة إعادة التوطين واستعادة سبل المعيشة للأشخاص المتضررين من مثل هذه المشروعات. | يجب وضع نظام مراقبة (أي الموارد، والموظفين، والإجراءات) بما يتناسب مع حجم إعادة التوطين والمخاطر التي ينطوي عليها. يجب على صاحب المشروع تقديم تقارير المراقبة إلى بنك الاستثمار الأوروبي كجزء من متطلبات إعداد التقارير. في حالة وجود تأثيرات كبيرة لإعادة التوطين القسري، يجب أن يُطلب من صاحب المشروع مشاركة طرف خارجي لإجراء متابعة أو مراجعة إعادة التوطين عند منتصف المدة. | لا توجد أحكام لمتابعة تنفيذ نزوح الملكية أو إعادة التوطين وتأثيراتها في القانون المصري. | لا توجد أحكام لمتابعة تنفيذ نزوح الملكية أو إعادة التوطين وتأثيراتها في القانون المصري. | لم تقم الهيئة القومية للإنفاق بوضع آلية متابعة فيما يتعلق بأنشطة المصادرة واحتمالية استعادة الملكية. تم وضع آلية متابعة في خطة إعادة التوطين على النحو الموضح في الفصل 12: المتابعة والتقارير، وسيتم تنفيذ كلاهما بواسطة الهيئة القومية للإنفاق. إضافة إلى ذلك ستقوم الهيئة بإعداد خطة مخصصة لمتابعة وتقييم خطة إعادة التوطين. |
| مستوى وتوقيت مشاركة المجتمع/التشاور/التفاوض/المشاركة | يؤكد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على عمليات التشاور المبكرة وإعداد خطة مشاركة الفئات المعنية. يجب على المشروع التفاوض مع الأشخاص المتأثرين | يقوم صاحب المشروع بتحديد الأشخاص المتضررين من المشروع من الرجال والسيدات، والمجتمعات المضيفة والفئات المعنية الأخرى ومشاركتهم بانتظام من خلال التخطيط | يتم الاهتمام بمشاركة الأشخاص المتأثرين بالمشروع في التشريعات الوطنية، ولكنها تقتصر على نشر نتائج التعداد ومبالغ التعويض في الحي لمدة أسبوعين من تاريخ النشر يمكن للأشخاص الاعتراض وتقديم | لا يتطلب القانون المصري التشاور المبكر أو المستمر مع الأشخاص أو المجتمعات المتأثرة بالمشروع. تطلب الجهات المقرضة شروطاً لضمان | تم تنفيذ عدد من أنشطة التشاور المبدئية أثناء إعداد إطار إعادة التوطين، وتم إجراء مزيد من المشاورات أثناء إعداد خطة إعادة التوطين (الفصل 10: الإفصاح عن المعلومات والمشاورات). |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|--|--|--|---|--|--------------------|
| حول الجوانب البيئية والاجتماعية ومراعاة آرائهم. يمنح الأشخاص المتأثرين الفرصة للمشاركة في متطلبات الأهلية، والتفاوض للحصول على التعويض، والعروض، والمساعدة في إعادة التوطين، وملائمة مواقع وتوقيت إعادة التوطين المقترحة. تستمر أنشطة التشاور أثناء تنفيذ ومتابعة وتقييم دفع التعويض وإعادة التوطين. يتشاور العميل مع الأشخاص المتأثرين حول حياة الأرض، والموضوعات المرتبطة بإعادة التوطين وسبل المعيشة، ونشر المستندات ذات الصلة في | إعادة التوطين، وتنفيذه، وتقييمه ومتابعته. يخبر صاحب المشروع الأشخاص المتأثرين بالمشروع بحقوقهم والبدائل المطروحة لهم المتعلقة بإعادة التوطين. كما يجب نشر جميع المعلومات ذات الصلة في إطار مناسب وفي التوقيت المناسب وفي مكان يسهل الوصول إليه وبشكل ولغة مفهومة للأشخاص المتأثرين بالمشروع. | المطالبات خلالها. يتم إبلاغ مالك العقار المراد مصادرته بخطاب رسمي ويطلب منه حضور "تأكيد ملكية". حق المالك في التعويض تناوله المادة 26 من القانون 1954/577. ومع ذلك، فإن سرعة هذه الإجراءات يجب ألا تمنع الملاك والأشخاص المعنيين من المطالبة، وضمان حقوقهم ¹⁵ . لأشخاص المتأثرين لديهم الحق في الحصول على التعويض المقدر من قبل مديرية المساحة ويمكنهم الاعتراض على قيمة التعويض خلال مدة زمنية محددة (15 يوم) وفقاً للقانون. | المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن الأمور التي تؤثر عليهم بشكل مباشر وفقاً لمتطلبات الجهات المقرضة. تتضمن عملية المصادرة إخطار ملاك الأراضي، ولكن لا يلزم إجراء دراسات اجتماعية وأعمال المسح، | على الرغم من أن المشروع قد حصل على الحق في مصادرة الأرض عند الحاجة، ستسعى الهيئة القومية للإنفاق إلى إقامة تسويات تفاوضية مع كل من الأشخاص المتأثرين بالمشروع الرسميين وغير الرسميين من خلال التواصل الشفاف المستمر الذي سيتم توثيقه على النحو اللازم كجزء من تنفيذ خطة إعادة التوطين ومتابعتها. إذا لم يكن ذلك ممكناً، فسيظل اتباع مبادئ التعويض في خطة إعادة التوطين، مثل المدفوعات المسددة للأشخاص المتأثرين بالمشروع قبل دخول الأرض. تقدم خطة إعادة التوطين هذه (خاصة آلية التظلم) إجراءات التظلم المتوافقة مع الجهة | |

¹⁵ تميز الجهة المنظمة بين نوعين من آليات التعامل مع الشكاوى:

- بالنسبة للتعويضات التي لا تتعلق بتقييم التعويض: مثل تلك المتعلقة بالحق الفعلي في المصادرة. في هذه الحالة، تكون الجهة المسؤولة عن عملية نزع الملكية هي المسؤولة عن التحقيق في هذه النزاعات من أجل دفع قيمة التعويض المستحق (المادة 11: القانون 11 لسنة 1954 والقانون 11 لسنة 1956).
- الخلافات حول تقييم التعويض: تخضع هذه النزاعات للاختصاص القضائي على النحو التالي: على السلطة المكلفة بإجراءات المصادرة إحالة الخلافات حول تقدير التعويض المقدم إلى المحكمة. تنظر المحكمة في التظلم بسرعة ويكون حكمها باتاً.

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|-----------------|---|---|---|---|--|
| | مراحل المشروع المختلفة. يجب أن يكون عملية التشاور حقيقية وشاملة وتسمح بمشاركة جميع الفئات والقطاعات المتأثرة. | | لا يوجد شرط واضح للتشاور مع المجتمعات أو مشاركتهم قبل البدء في حيازة الأرض. تقتصر متطلبات المشاورة على ما تم إقراره في دليل جهاز شئون البيئة الخاص بالتشاور أثناء إعداد دراسة تقييم التأثيرات البيئية (أنشطة التشاور مع الجهات المعنية فضلاً عن عقد جلسات التشاور العام ¹⁶). لا يشترط إجراء دراسات اجتماعية، أو أعمال مسح، أو تشاور قبل حيازة الأرض. | وأنشطة التشاور قبل حيازة الأرض. لا يشترط إعداد خطة مشاركة الفئات المعنية بموجب القانون المصري. | المقرضة لكي تتبعها الهيئة القومية للإنفاق أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين. |
| النوع الاجتماعي | تتناول السياسة البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (2014) جوانب التمييز المبني على النوع بناء على التأثيرات والفرص فضلاً عن عملية | يجب أن يهتم صاحب المشروع ببعد النوع الاجتماعي لإعادة التوطين القسري، خاصة المتعلق بمشاركة الفئات المعنية، التعداد، التقييم، دفع | لا توجد أعراف ثقافية أو نصوص قانونية تحظر ملكية المرأة للأرض. تتمتع النساء بحقوق متساوية في الملكية مثل الرجال. | لا يشترط القانون المصري إجراء عملية التشاور مع الاستناد للنوع الاجتماعي أو تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالنوع | عملية التشاور التي أجريت للمشروع أخذت في اعتبارها آراء الرجال والسيدات، وعمل مجموعة من المجموعات المركزة للمرأة فقط، كما تم تحديدها في خطة مشاركة الفئات المعنية. تضمن |

¹⁶ تم عقد 3 جلسات عامة للمشروع، بالإضافة إلى الأنشطة الاستشارية للمجتمع أثناء إعداد تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية. عند الإعداد لخطة إعادة التوطين، تم عقد المجموعات النقاشية المركزة مع مستأجري المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع والسيدات في المباني السكنية القريبة من المسار خارجياً.

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|--|--|-------------------|---|---|
| | التشاور العام المبنية على النوع الاجتماعي. يجب تقييم استخدام الأراضي والموارد الطبيعية المتأثرة بالمشروع بطريقة شاملة للنوع الاجتماعي والنظر تحديداً في دور المرأة في إدارة واستخدام هذه الموارد. | التعويض. كما يجب أن يضع الإجراءات اللازمة للاهتمام باهتمامات المرأة في جميع جوانب التخطيط لإعادة التوطين وتنفيذه. يجب على صاحب المشروع التفكير في الإجراءات الممكنة لكي تحصل المرأة على ضمان الحياة والتعويض العيني مساواة بالرجل. | | الاجتماعي. وهذه الشروط تتطلبها الجهة المقرضة. | إجراءات خطة مشاركة الفئات المعنية استمرار ذلك خلال المشروع. تعد مديرية المساحة بالإسكندرية قائمة بالملك وفقاً للملاك الفعليين، سواء رجل أو امرأة. نظراً لأن النوعين لديهم الحق في التعويض وفقاً للقانون. ستضمن لجنة التعويضات أن مدفوعات التعويضات وطرق الدفع لمستأجري المحلات والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل محور السكة الحديدية يتم تنظيمها باسم الزوجين أو رب الأسرة من الرجال والسيدات. يتم تغطية ذلك في مصفوفة الاستحقاقات المعروضة في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات. تأخذ في الاعتبار تفضيل السيدات والرجال في استعادة سبل المعيشة بصرف النظر عن وضع الملكية (الملاك الرسميين وغير الرسميين)، وتقييم اختيارات إعادة التوطين (إن وجدت). |

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---|---|--|---|--|--|
| آلية المظالم والشكاوى على مستوى المشروع | حيثما كانت هناك مجتمعات متأثرة، سيقوم العميل بوضع آلية للشكاوى لتلقيها ووضع حلول لمخاوف وشكاوى المجتمعات المتأثرة حول الأداء البيئي والاجتماعي للعميل. سيقوم العميل بوضع آلية فعالة للمظالم والشكاوى في وقت متقدم من العملية بما يتوافق مع أهداف ومبادئ مطلب الأداء 10 لتلقي ومعالجة مخاوف محددة حول التعويض وإعادة التوطين التي يطرحها النازحين أو أفراد المجتمعات المضيفة في الوقت المناسب. وسيشمل آلية مصممة لحل النزاعات بطريقة محايدة. | يجب على صاحب المشروع وضع آلية تظلم تتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار 2 في أقرب وقت ممكن. يجب أن تكون الآلية مناسبة اجتماعيًا ويمكن الوصول إليها بسهولة، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو أي خصائص اجتماعية اقتصادية أخرى. يجب أن تعالج الآلية على الفور المخاوف والمظالم المتعلقة بعملية إعادة التوطين القسري (مثل الاستحقاقات أو الوصول إلى المعلومات أو التعويض أو إعادة التوطين) التي طرحها الأشخاص المتأثرين بالمشروع أو المجتمعات | يسمح القانون المصري بإنشاء "جان متخصص ¹⁷ " لمعالجة المظالم الناشئة عن سوء فهم سياسة المشروع أو الناتجة عن النزاعات بين الجيران. يحتوي الإطار القانوني المصري على عملية مكونة من خطوتين لمعالجة المظالم: يحق لمالك العقار تقديم شكوى تتعلق بالمعلومات المتعلقة بالامتلاكات المعنية مثل الوضع القانوني لمدة 15 يومًا بعد إعلانها. ممثل المشروع أو مكتب المحافظة هو نافذة الاتصال والنقطة المحورية لهذا التظلم. | توجد آلية عامة للتظلم لجميع للمشروعات الحكومية، والتي تمكن جميع المواطنين من تقديم الشكاوى والتعليقات، والتوصيات. يمكن تقديم أي شكوى من خلال بوابة شكاوى الحكومة الإلكترونية، ومكتب شكاوى المواطنين في ديوان عام محافظة الإسكندرية والأحياء. من المعروف أن قضايا المحاكم في مصر تتطلب فترات طويلة من الوقت | قامت الهيئة القومية للإنفاق بوضع آلية التظلم الخاصة بالمشروع. وتم تضمينها في إطار عمل إعادة التوطين المُعلن عنه. تقع مسؤولية تنفيذ الشكاوى ومتابعتها على عاتق الهيئة القومية للإنفاق، بغض النظر عن أن المقاول مسؤول أيضًا عن نقل أي شكوى يتم تلقيها على مستوى الموقع إلى الهيئة. تتضمن آلية التظلم قنوات متعددة لتلقي المظالم، وتتلقى الهيئة القومية للإنفاق شكاوى مكتوبة من أصحابها بأنفسهم. بالإضافة إلى البريد الإلكتروني المخصص للمشروع (alexandriametro@yahoocom). ويمكن استخدامه لرفع الشكاوى، التعليقات، والتوصيات. |

¹⁷. نصت القوانين واللوائح المصرية السارية على أنه يحق للملاك المعنيين وأصحاب الحقوق، خلال 15 يومًا من تاريخ نشر قوائم بالعقارات المصادرة ومعلومات عنها، الاعتراض على المعلومات الواردة في تلك القوائم. يوجه الاعتراض إلى المكاتب الرئيسية لنزع الملكية، الجهة أو الإدارة التابعة لها داخل المحافظة التي يقع فيها العقار. في حالة وجود نزاع بين عدة أفراد أو أطراف على عقار واحد، يجب على كل طرف تقديم جميع الأدلة أو المستندات التي تثبت حقوقه خلال 90 يومًا من تقديم مذكرة الاعتراض/التظلم. في حالة عدم تقديم تلك الأدلة المطلوبة يعتبر التظلم كأنه لم يتم تقديمه. للجهة المسؤولة عن نزع الملكية الحق في طلب مستندات إضافية تعتبر ضرورية وتحديد الفترة المناسبة لتقديم هذه المستندات.

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|--|--|---|---|--|
| | | المضيقة أو غيرها. أيضاً، يجب أن تتضمن الآلية إجراءات الرجوع لحل أي نزاعات بطريقة محايدة. يجب ألا تعيق الآلية الوصول إلى الحلول القضائية أو الإدارية في البلاد. | 2) يحق لمالك العقار وصاحب المشروع تقديم شكوى تتعلق بنتيجة التقييم في المحكمة الابتدائية بالمحافظة التي ستتم فيها حياة الأرض. كما يمنح القانون شهراً واحداً (15 يوماً) للاعتراض على قرار إعادة التوطين، وأربعة أشهر لطلب معالجة قيمة التعويض، وثلاثة أشهر في حالة النزاع بين عدة أفراد أو أطراف على عقار واحد. يجب إعداد قائمة بالأماكن التي لا يوجد فيها اعتراض أو استئناف. لا يجوز بعد ذلك أن ينشئ أي اعتراض أو نزاع فيما يتعلق بهذه الممتلكات المحددة. يجب أن يكون الدفع لمالكي وأصحاب الحقوق في هذه العقارات نهائياً فيما يتعلق | قبل الوصول إلى تسوية، بقصد معالجة الوقت الطويل الذي قد تطلبه المحكمة المصرية لمعالجة النزاعات وحلها ¹⁹ . | يتعين على الهيئة القومية للإنفاق متابعة جميع الشكاوى المتعلقة بالمشروع، والتي يمكن تقديمها من خلال قنوات أخرى مثل بوابة شكاوى الحكومة الإلكترونية، ومكتب شكاوى المواطنين في ديوان عام محافظة الإسكندرية والأحياء . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى خطة مشاركة الفئات المعنية والفصل 10: الإفصاح عن المعلومات والمشاورات . |

¹⁹ يحق للأشخاص المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوهم إلى الهيئة القومية للإنفاق لكن المحكمة هي القناة الرسمية لتقديم اعتراض يتعلق بقيمة التعويض، والتي تمنح الأشخاص المتأثرين بالمشروع الحق في إعادة التقييم وفقاً للقانون

| الموضوع | متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية | متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي | المتطلبات الوطنية | الفجوات التي تم تحديدها | إجراءات سد الفجوات |
|---------|--|--------------------------------|---|-------------------------|--------------------|
| | | | بالوفاء بالتزامات الدفع الخاصة بالجهة المُصادرة ¹⁸ . | | |

¹⁸لا يمنع أي اعتراض أو استئناف من حصول مالك العقار أو أصحاب الحقوق فيه على مبلغ التعويض المقدر.

4 عملية ومبادئ حيازة الأراضي

يحدد هذا الفصل العملية الفعلية لنزع ملكية الأرض للمشروع والتعويض عنها. عملية التعويض المعروضة في هذا الفصل تنطبق على جميع الأفراد المتأثرين بالمشروع بما في ذلك ملاك الأراضي، ومستأجري المحلات، والمساجد، والمستخدمين غير الرسميين.

4.1 عملية حيازة الأراضي

تنص أحكام حق الملكية في الدستور والقانون (الدستور المصري الجديد الصادر في نهاية عام 2014) في المادة 33 على أن "الدولة تكفل الملكية المشروعة بكافة أنواعها: العامة، التعاونية، الخاصة، الوقفية، وحمايتها بما يتماشى مع القانون".

يضم المشروع نوعين من ملكية الأراضي، وهما الأراضي المملوكة ملكية عامة والأراضي المملوكة ملكية خاصة. وبالتالي، تختلف عملية حيازة الأراضي التي يتم تبنيها باختلاف نوع ملكية الأرض.

4.1.1 حيازة الأراضي العامة

تنقسم الأراضي العامة (الأملك الأميرية) إلى:

- (1) أملاك الدولة التي لا يمكن تغييرها (أو انتزاعها أو التنازل عنها من قبل الدولة)
 - (2) أملاك الدولة التي يمكن تغييرها من قبل الدولة بشكل عام من خلال البيع، أو الإيجار (أي النقل المشروط باستيفاء معايير معينة، مثل الحفاظ على عدم تغيير استخدام الأرض ودفن الأقساط المتبقية من سعر الأرض (التخصيص)).
- ينص القانون 10 لسنة 1990 على أنه لا يجوز مصادرة الممتلكات العامة للدولة، وبدلاً من ذلك، تدخل الأطراف الإدارية المعنية في اتفاق فيما يتعلق بهذه الممتلكات إما عن طريق تجريد الممتلكات المعنية من توصيفها العام أو عن طريق إعادة تخصيص الممتلكات المذكورة لاستخدام أو كيان عام آخر.

يضم المشروع قطع الأراضي العامة التالية:

- أرض مملوكة لسكك حديد مصر، وتقع ضمن محور مسار المشروع شرق محطة مصر بما في ذلك محطات الركاب... الخ. والمرافق التي تخدم الجمهور (وتضم 13 مسجد متأثرة بالمشروع).
- مبنى الوحدة الصحية التابع لمديرية الصحة بالإسكندرية والمملوك لمحافظة الإسكندرية (سيستخدم لإنشاء محطة سبورتنج)

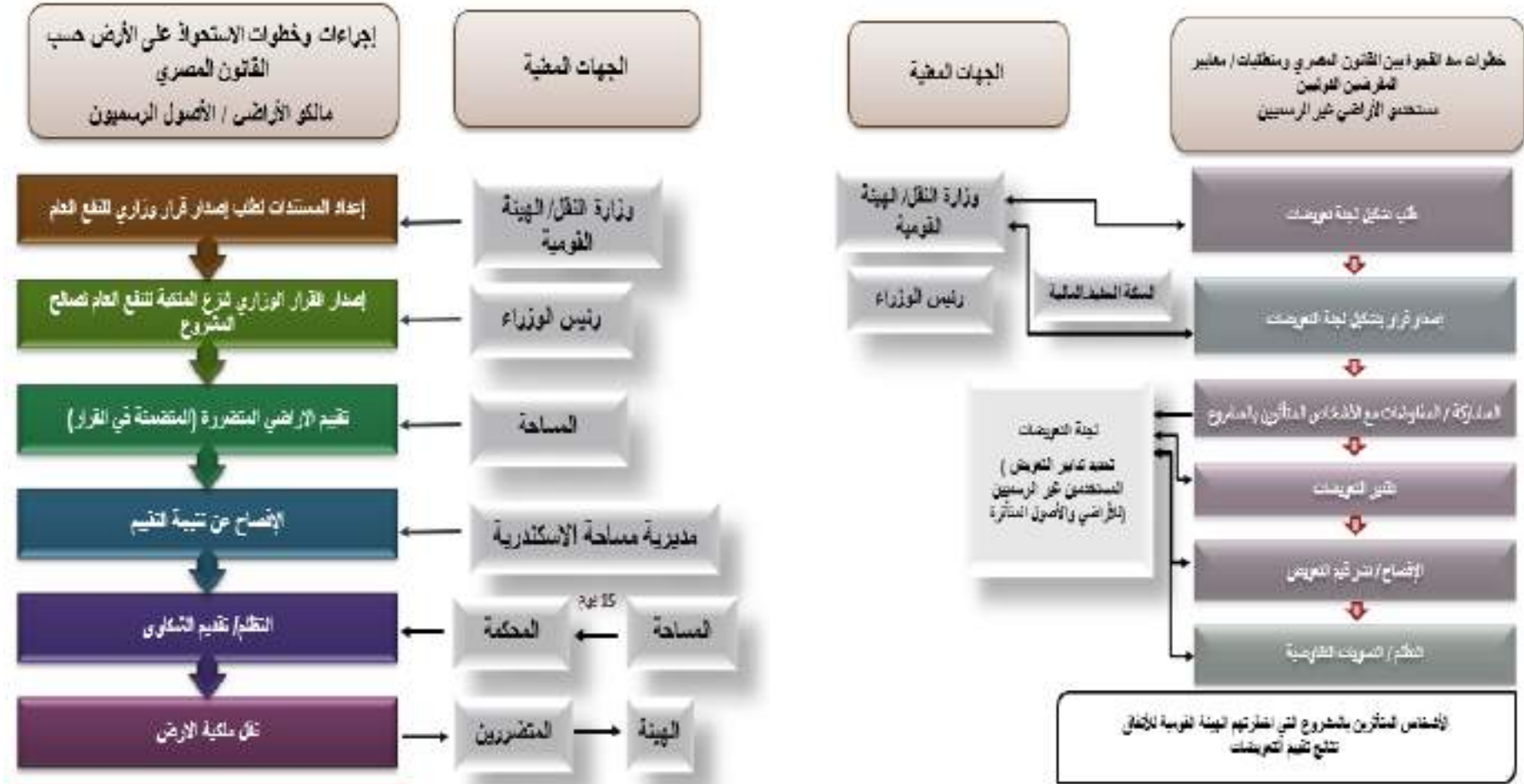
- مركز تدريب في أرض المستودع²⁰
 - جزء من رصيف المشاة وجزء من المنطقة المخصصة لانتظار السيارات وتتبع محافظة الإسكندرية (ستستخدم لبناء محطة باب شرق).
 - قطعة أرض مملوكة لسكة حديد مصر (لإنشاء محطة باب شرق)
- يلغى تخصيص الأراضي والعقارات العامة للجهات الحكومية المشمولة بالقرار الوزاري لحيازة الأراضي. يتبع ذلك نقل حق الانتفاع إلى الهيئة القومية للإنفاق بموجب قرار المنفعة العامة للمشروع.
- تتم إعادة تخصيص الأراضي بشكل رئيسي بين جهتين حكوميين من سكة حديد مصر ومحافظة الإسكندرية إلى الهيئة القومية للإنفاق دون دفع أي تعويضات. يتم تحويل ملكية الأرض بناءً على القرار الوزاري الخاص بالمنفعة العامة. ومع ذلك، في حالات معينة، قد يتم دفع تعويض، كما في حالة غالبية مساحة أرض الورشة المملوكة لشركة النحاس التابعة لوزارة قطاع الأعمال. يتم عرض الإجراءات المتضمنة في حيازة الأراضي الخاصة في الجزء 4.1.2 أدناه.
- 4.1.2 حيازة الأراضي الخاصة

الأراضي الخاصة أو الممتلكات المملوكة لأفراد (أفراد أو شركات) أو ممتلكات خاصة للدولة، والتي قد يتم نقلها بحرية. تنص المادة 35 من دستور 2014 على أن: "الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة في مقابل تعويض عادل يدفع مقدماً. وكل هذا يتماشى مع القانون".

يضم المشروع قطع الأراضي الخاصة وهي على النحو التالي:

- أرض محطة كفر عبده والمستودع: سيتم بناء محطة كفر عبده والورشة على أرض مصنع النحاس السابق (شركة النحاس)، والمملوكة حالياً لوزارة قطاع الأعمال العام.
 - قطعة أرض خاصة تستخدم لتطوير محطة باب شرق (تستخدم حالياً لانتظار السيارات مع مغسلة للسيارات).
 - قطعة أرض خاصة تستخدم لتطوير محطة سبورتنج (تستخدم حالياً لانتظار السيارات)
- تضم عملية حيازة الأرض الإجراءات والخطوات التالية الموضحة في شكل 4-1 التالي.

²⁰ مركز التدريب كان مغلقاً أثناء الزيارات الميدانية التي أجريت كجزء من المسح الاجتماعي الاقتصادي



شكل 4-1: عملية حيازة الأراضي الخاصة

(a) إجراءات وخطوات حياة الأرض وفقاً للقانون المصري (الملاك الرسميين للأراضي والأصول)

وفقاً للقانون 10 لسنة 1990، تتضمن عملية حياة الأراضي في مصر: (1) إعلان المنفعة العامة بموجب قرار رئاسي أو قرار رئيس الوزراء مصحوباً بمذكرة بشأن المشروع المطلوب وخطة كاملة لتصميم للمشروع ومبانيه. (القانون 1979/59 والقانون 1982/3 يخول لرئيس الوزراء إصدار القرار)؛ و(2) يجب نشر المرسوم والمذكرة المصاحبة له في الجريدة الرسمية.

1. الإعداد لإصدار قرار رئيس الوزراء في شأن حياة الأرض للمنفعة العامة

تتبع الخطوات التالية للإعداد لإصدار قرار رئيس الوزراء في شأن حياة الأراضي للمشروع:

- (a) قام شركة (SYSTRA) الاستشاري الفني للهيئة القومية للأنفاق بإجراء الدراسة²¹
- (b) تحديد مبدئي للمناطق الخاضعة لحياة الأرض والتي تتطلب نقل الملكية التي لا تتوافق مع تصميم المشروع الذي تم تنفيذه
- (c) قامت وزارة النقل بإعداد مذكرة وعرضها على مجلس الوزراء لإصدار قرار المنفعة العامة للمشروع.
- (d) قامت شركة (SYSTRA) الاستشاري الفني للهيئة القومية للأنفاق بإجراء مسح ميداني للتأكيد على نتائج الدراسة المكتيبة من خلال جمع بيانات الدراسة الخاصة بحياة الأرض للمنفعة العامة.
- (e) طلبت الجهة المالكة للمشروع (وزارة النقل) والجهة المسؤولة عن المشروع (الهيئة القومية للأنفاق) من رئيس الوزراء إصدار قرار بحياة الأرض بناءً على نتائج المسح.
- (f) قامت الجهة المالكة للمشروع (وزارة النقل) والجهة المسؤولة عن المشروع (الهيئة القومية للأنفاق) بإيداع قيمة التعويض المقدرة مبدئياً في حساب الضمان حتى يتم الانتهاء من التقديرات النهائية للتعويض. يتم إجراء هذا التقويم من قبل الهيئة العامة المصرية للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية بموجب القانون الوطني.

2. إصدار قرار رئيس الوزراء بحياة الأرض للملكية العامة

صدر قرار رئيس الوزراء بحياة الأرض للمصلحة العامة مصحوباً بمذكرة تغطي وصف المشروع والمساحة الضرورية لحياة الأرض للمصلحة العامة. كما نشر القرار في الجريدة الرسمية. وقد تم استكمال كل هذا بالنسبة للمشروع، حيث نشر القرار في الجريدة الرسمية في 19 نوفمبر 2020، فضلاً عن القرار الصادر في 29 نوفمبر 2021، في شأن إضافة قطعتي

²¹ يتم إعداد هذه الدراسة من قبل الجهة المطالبة بنزع الملكية أو الاستشاري المعين من قبل هذه الجهة. وتتضمن وصفاً للمشروع، والرسم التخطيطي العام للمشروع، ومواقع ومساحات العقارات/الأراضي التي ستم نزع ملكيتها لصالح المشروع (سواء كانت أراضي مملوكة ملكية عامة أو خاصة)، بالإضافة إلى: جدوى المشروع للمنفعة العامة وتأكيد أن المشروع من بين فئات مشاريع المنفعة العامة المذكورة في المادة (2) من القانون 10 لعام 1990.

الأرض في محطتي باب شرق وسبورتنج. يحدد محتوى الملحق 1 (أ) و 1 (ب) نطاق وحدود الولاية القضائية لديوان عام المحافظة والمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بحيارة الأرض.

بالنسبة للمشروع، يتمثل دور المحافظة في المديرية المعنية بتطوير المشروع والتي تتبع محافظة الإسكندرية إدارياً. على سبيل المثال، قد تشمل هذه المديرية ما يلي:

- مديرية المساحة بالإسكندرية: مسؤولة عن إجراء مسح للأراضي المتضمنة في قرار نزع الملكية وإصدار قائمة تضم القيمة التعويضية، المناطق المحددة المخطط لنزع ملكيتها وأسماء ملاك الأرض.
- مديرية الإسكان ومديرية الضرائب العقارية في الإسكندرية: في حالة وجود عقارات سكنية مذكورة في القرار الوزاري بحيارة الأراضي للمنفعة العامة.
- مديرية الزراعة بالإسكندرية: بالنسبة للأشجار المتأثرة الموجودة في نطاق مديرية الزراعة، وتكون مسؤولة عن تقييم خسائر الأشجار.

يتمثل دور المحكمة الابتدائية في وضع حدود الولاية القضائية للأراضي، المحكمة هي الجهة المتخصصة التي تفحص أي تظلمات (أي فيما يتعلق بالقيمة التعويضية، والمنطقة المحددة المخطط لنزع ملكيتها، وأسماء ملاك الأرض... الخ) التي يرفعها الأشخاص المتأثرين بالمشروع. مديرية المساحة هي الطرف المسئول عن تلقي الاعتراضات/التظلمات المرتبطة بما سبق ورفعها إلى المحكمة الابتدائية في منطقة الولاية القضائية التي تقع فيها أعمال نزع الملكية، وتقوم المحكمة بدورها برفع الدعوى إذا لزم الأمر.

3. تقييم الممتلكات

تم تشكيل لجنة للتأمين، يرأسها مدير إدارة التقييم في الهيئة العامة المصرية للمساحة (هيئة نوع الملكية²²) وفقاً للقانون 1990/10 وتعديلاته بالقانون 2020/187، والقانون 2018/24، والقانون 2015/1. اللجنة مسؤولة عن تحديد الممتلكات المتأثرة بالمشروع، فضلاً عن تأكيد موقع الأراضي/الأصول وملكيته (عامة/خاصة)، بالإضافة إلى، تقييم السعر المبدئي للأرض. يتم تحديد التعويض وفقاً للسعر السائد (سعر السوق) للأراضي الموجودة في نطاق المشروع التي تخضع لنزع الملكية. هذه الأسعار مأخوذة من العقود المسجلة التي تشكل أسبقية في مكاتب التوثيق العقاري. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي الهيئة العامة المصرية للمساحة هم خبراء في تأمين أسعار الأراضي.

²² وفقاً للقانون المصري 1990/10، فإن الهيئة العامة المصرية للمساحة ومديريتها التابعة في المحافظات المختلفة هي الجهة المسؤولة عن حيازة الأرض في مصر لمشروعات المنفعة العامة.

تصدر اللجنة التي ترأسها الهيئة العامة للمساحة تقرير خبير يتضمن قيمة تعويضات الأراضي. تم الانتهاء من هذا الإجراء لجميع قطع الأراضي الخاصة المدرجة في المشروع (أراضي الورشة وقطع الأراضي المطلوبة لمحطة باب شرق ومحطة سبورتنج).

سيتم الانتهاء من إجراءات احتساب سعر الأرض من خلال مسح للثمين تقوم به لجنة من مديرية المساحة بالإسكندرية (تم الانتهاء من هذا الإجراء لأرض الورشة فقط، وتم تنفيذه في مايو 2022 لقطعتي الأراضي في محطتي باب شرق وسبورتنج) لتحديد الوضع القانوني للممتلكات المتضررة مع مالك العقار. بمجرد تحديد قيمة التعويض، يقوم مالك المشروع (الهيئة القومية للإنفاق) بإيداع مبلغ التعويض المحدد. تم الانتهاء من هذا الإجراء لأرض الورشة فقط.

4. الإفصاح عن نتائج التثمين

يتم الكشف عن نتيجة مسح التثمين (أي المساحة، والموقع، واسم المالك، وتقييم التعويضات) في مكاتب الهيئة العامة للمساحة والحي في ديوان المحافظة لمدة شهر واحد. سيتم إبلاغ ملاك الأراضي بنتيجة التقييم بخطاب رسمي. سيتم الإعلان عن وصف المشروع ومكانه ومدة الإفصاح عن نتائج التثمين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين لمدة أسبوع (ومن المتوقع أن يتم هذا الإجراء في يونيو 2022 لملاك أرض المستودع).

5. نقل ملكية الأراضي

في حالة عدم وجود تظلمات، سيتم نقل ملكية العقار إلى مالك المشروع الهيئة القومية للإنفاق من خلال توقيع عقد ملكية الأرض. يقوم الملاك بتوقيع إيصال استلام التعويض. يجب استلام التعويض وفقاً للوثائق الرسمية.

يتم دفع التعويض بعد أن تقوم الجهة المالكة للمشروع (الهيئة القومية للإنفاق) بإيداع إجمالي قيمة التعويض، وتقوم مديرية المساحة بالإسكندرية بإعداد قائمة بالملاك الذين يتم الكشف عنهم في الصحف وإخطارهم. يجب دفع التعويض أولاً حتى يتم استكمال باقي الإجراءات ونقل الملكية. لا يتم إجراء أي إجراءات لنقل الملكية قبل دفع القيمة الإجمالية للتعويض.

6. التظلمات

يمكن النظر في السبل القانونية التي يمكن استخدامها لرفع التظلمات المتعلقة بحيازة الأراضي على مستويين.

1. عندما يطلب مالك الأرض المزيد من المعلومات فيما يتعلق بمتطلبات حيازة الأرض الخاصة بالأرض والممتلكات الأخرى موضع نزاع الملكية (الوضع القانوني، وسعر الأرض... الخ)، فيحق له رفع التظلمات إلى مكتب هيئة المساحة بالإسكندرية خاصة المسؤول عن التظلمات لمدة 15 يوماً من صدور قرار حيازة الأرض. يحق لكل من ملاك الأراضي ومستخدميها التظلم المتعلق بنتيجة التثمين.

2. عندما لا يؤدي الطريق الأول إلى الوصول إلى اتفاق، يلجأ مالك الأرض أو مستخدميها إلى رفع القضية إلى المحكمة الابتدائية في محافظة الإسكندرية (حيث سيتم القيام بحيازة الأرض). يتم التعامل مع التظلم بموجب القانون 1990/10 وتعديلاته بموجب القانون 2020/187 والقانون 2018/24 والقانون 2015./1

(b) خطوات سد الثغرات بين القانون المصري ومعايير/متطلبات الجهات الدولية المقرضة (مستخدمي الأراضي غير الرسميين) تشكيل لجنة التعويضات

تم تشكيل لجنة التعويضات بناءً على طلب مقدم من رئيس الهيئة القومية للإنفاق إلى وزير النقل.

يعتبر تشكيل لجنة التعويضات أمراً داخلياً داخل الهيئة القومية للإنفاق، وبالتالي فهو ليس شرطاً وفقاً للقانون 1990/10 في شأن حيازة الأراضي، ولكن هو آلية تتبناها الهيئة القومية للإنفاق لسد الفجوة بين القانون المصري ومتطلبات/معايير الجهة الدولية المقرضة.

وافق وزير النقل على تشكيل لجنة التعويض للمشروع في 24 فبراير 2022 (الملحق 2). يتمثل دور لجنة التعويضات ومسئوليتها في الآتي:

- التفاوض مع الأشخاص غير الرسميين المتأثرين بالمشروع (المستخدمين غير الرسميين (21 شخصاً من الأشخاص المتأثرة بالمشروع) والمجموعات الأكثر تأثراً التي تشمل كبار السن، والمرأة، وأصحاب الدخل عند خط الفقر أو تحته) وهي فئات غير مدرجة في القانون المصري. تتشارك لجنة التعويضات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع لتحديد قيمة التأثير على الأصل (الأصول) الخاضعة لنزع الملكية وتحديد قيمة للتفاوض. تأخذ أعمال التقييم التي تقوم بها لجنة التعويضات في الاعتبار المستخدمين غير الرسميين للأصول المتأثرة وكذلك الفئات الأكثر تأثراً. ستقترح اللجنة تعويضات بتكلفة الاستبدال الكاملة أو غيرها من إجراءات استعادة سبل المعيشة التي تحل محل سبل المعيشة وتستعيدها (إن أمكن، تحسن) في مستويات ما قبل المشروع.
- تلقي التظلمات، سواء من ملاك الأراضي (الرسميين) أو المستخدمين غير الرسميين. تساعد اللجنة الملاك الرسميين في التواصل مع الجهات الحكومية المعنية لحل الشكوى. تقوم مديرية المساحة بالإسكندرية بإخطار الهيئة القومية للإنفاق بجميع الاعتراضات/التظلمات المقدمة إليها. إضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة القومية للإنفاق بمتابعة جميع الإجراءات التي تتم للحصول على تعويض مع مديرية المساحة بالإسكندرية بانتظام.
- تلقي أي تظلمات متعلقة بالتعويض.
- إجراء أنشطة التشاور مع الأشخاص غير الرسميين المتأثرين بالمشروع.

تتكون لجنة التعويضات التي تم تشكيلها للمشروع من 11 عضو تمثل الهيئة القومية للإنفاق (9 ممثلين)، وسكة حديد مصر (ممثل واحد)، والهيئة العامة للخدمات الحكومية – وزارة التمويل (ممثل واحد).

4.2 تحديد أصحاب الحقوق

تنظيم حقوق الملكية وفقاً للقانون المصري مكفول بالدستور (المادة 33 من دستور 2014) كما ذكر أعلاه. تقضي سياسة الحكومة المصرية بدفع التعويضات أو تقديم المساعدة للأشخاص الذين تأثرت أراضيهم وممتلكاتهم بالمشروعات التي تنفذها

الحكومة. تنص التعديلات التي أدخلت على القانون المصري حيابة الأراضي لسنة 1990 (القانون 10/1990) من خلال القانون 2018/24 على أنه قبل جرد الأصول، سيتم الإعلان علنياً عن الموعد، وإخطار "الأطراف المعنية" كتابياً و"جميع الملاك وأصحاب الحقوق" للمثول أمام اللجنة المسؤولة التي تقوم بالجرد في موقع المشروع لتحديد/توضيح الممتلكات وحقوق الملكية. بموجب هذه الصيغة، تم توسيع نطاق القانون ليشمل "أصحاب الحقوق"، بالإضافة إلى الملاك الرسميين، إلا أن تعريف "أصحاب الحقوق" في سياق هذا التعديل لا يزال غير واضح. قد يكون مفهوماً أنه يمكن اعتبار أصحاب الحقوق الذين ليس لديهم مستندات ملكية رسمية مؤهلين للحصول على تعويض، ومع ذلك تظل حقوق المستخدمين غير الرسميين (الباعة الثابتين والجائلين) غير واضحة²³. في المشروع، تم تحديد الملاك وأصحاب حقوق الأرض وفقاً للملكية الرسمية من قبل مديرية المساحة بالإسكندرية. على الرغم من أن الإقرار لا يزال غير واضح للمستخدمين غير الرسميين، إلا أن المشروع سيمثل للمتطلبات الدولية من خلال القيام بالأنشطة اللازمة لتحديد المستخدمين غير الرسميين الذين لم يتم تحديد حقوقهم بوضوح وتعويضهم بموجب القانون.

4.3 تحديد المستخدمين غير الرسميين والمجموعات الأكثر تأثراً

لا يعترف التشريع المصري بحقوق المستخدمين غير الرسميين والمجموعات الأكثر تأثراً. تم تحديد المستخدمين غير الرسميين والمجموعات الأكثر تأثراً (الباعة الثابتون والجائلون) داخل محور القطار وفقاً لمتطلبات الجهة المقرضة. قامت لجنة التعويضات (المذكورة في القسم 7.1.2) المشكلة من ممثلي سكك حديد مصر، ووزارة المالية، والهيئة القومية للإنفاق بتجميع قائمة بالمستخدمين غير الرسميين. راجع الفصل 6: الأشخاص والأصول المتضررة لمزيد من التفاصيل. تحقق فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين من القائمة وأجرى مسح اجتماعي اقتصادي لهؤلاء المستخدمين غير الرسميين. تم إعداد القائمة النهائية للمستخدمين غير الرسميين في 29 مايو 2022. هذه العملية معروضة بمزيد من التفصيل في الفصل 5: منهجية خطة عمل إعادة التوطين.

4.4 الموعد النهائي

تحدد معايير/متطلبات الجهات المقرضة الموعد النهائي لتجنب مطالبات غير مبررة بالتعويض. على الرغم من عدم وجود موعد نهائي بموجب القوانين المصرية، فإن المادة (22) من القانون المصري رقم 10 لسنة 1990 تنص على ما يلي: "أي عمل أو إجراء يتم على الأرض المذكورة في القرار الوزاري، مثل إنشاء المباني، وعقود الإيجار، وزراعة المحاصيل/الأشجار بعد نشر القرار الوزاري في الجريدة الرسمية، لن يتم تضمينها ضمن تقييم التعويض".

²³ لمزيد من المعلومات، انظر الملحق 3 حول اللوائح الوطنية المرتبطة بإعادة التوطين القسري

يختلف الموعد النهائي للمشروع وفقاً لمكونات المشروع المختلفة. يعتبر الموعد النهائي لجميع الأصول التي تقع ضمن ممتلكات سكك حديد مصر، وهي المحلات المستأجرة، والمساجد، وأرض مصنع النحاس، هو تاريخ نشر القرار الوزاري لحيازة الأرض وهو 19 نوفمبر 2020، وكذلك القرار الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2021 بشأن أراضي محطتي باب شرق وسبورتنج. وحيث أن الموعد النهائي لجميع الباعة غير الرسميين الجائلين والثابتين هو التاريخ الذي تكمل فيه لجنة التعويضات الجرد في نطاق مسار المشروع وخارجها (17 مايو 2022). ليس من المتوقع أن يؤدي الجدول الزمني لأعمال الإنشاء إلى إطالة المدة بين تاريخ الموعد النهائي وبدء الإنشاء، ومع ذلك، في حالة إطالة المدة بين تاريخ الموعد النهائي وبدء الإنشاء، ستنتظر لجنة التعويضات ووحدة إدارة المشروع في الهيئة القومية للإنفاق في الطلبات التي تم تسلمها بعد التاريخ النهائي على أساس كل حالة على حدة لتأكيد ما إذا كان الأشخاص المتأثرون لديهم حجة صحيحة للتعويض ودفعه.

4.5 تحديات حيازة الأرض

- لا توجد منهجية محددة وواضحة لتقييم الأراضي والممتلكات. على الرغم من أن القانون المصري يتطلب أن يستند التقييم إلى أسعار السوق في وقت حيازة الأرض، إلا أنه لا توجد منهجية واضحة لمثل هذا التقييم، ولا توجد مبادئ إرشادية موحدة ومعلنة حول كيفية تحديد الأسعار السائدة. ستستند معايير التقييم المناسبة إلى تكاليف الاستبدال الكاملة، وسيتم تنفيذ طريقة التقييم كما هو موضح في القسم 9.5 عملية ومنهجية التقييم في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات.
- عدم وجود إطار مؤسسي موحد مسؤول عن تحديد جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتقييم التعويضات. يمنح القانون 10 لسنة 1990 وتعديلاته الهيئة المصرية العامة للمساحة والجهات التابعة لها مسؤولية تنفيذ حيازة الأراضي لمشروعات المنفعة العامة. غير أنه، لا يوجد إطار مؤسسي موحد مسؤول عن التعداد، وجرد الأصول، وصرف التعويضات لكلاً من الأشخاص الرسميين وغير الرسميين المتأثرين بالمشروع. لا توجد آلية أو معيار لتعويض المستخدمين غير الرسميين للأرض، أو كيفية تقدير التعويض المناسب. يعرض القسم 9.5 عملية التقييم والمنهجية في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات الطريقة المستخدمة لكلاً من الأشخاص الرسميين وغير الرسميين المتأثرين بالمشروع بموجب خطة عمل إعادة التوطين.
- الفجوة في تنفيذ وتسلسل إجراءات حيازة الأراضي. عوامل الوقت والتأخيرات في التنقل من خلال عملية المصادرة الرسمية. تستغرق إجراءات حيازة الأرض وقتاً طويلاً. في حالة وجود فجوة كبيرة بين الموعد النهائي وتنفيذ خطة إعادة التوطين، فإن المشروع يتحمل مخاطر ظهور أصحاب حقوق إضافيين (كل من ملاك الأراضي ومستخدميها الرسميين/غير الرسميين)، وصحة التقييم الذي تم إجراؤه للأصول المتأثرة، والذي قد ينتج عنه الحاجة لتحديث التعداد وجرد الأصول. ينعكس ذلك على إجراءات تنفيذ المشروع، ويثير القلق بين الأشخاص المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بالاستحقاقات والتغيير المحتمل في قيمة الممتلكات. تفاصيل الموعد النهائي معروضة بالتفصيل في القسم 4.4: الموعد النهائي من هذا الفصل.

- فترة التظلم/الاعتراض. ينص القانون 10 لسنة 1990 وتعديلاته، على أن أي شكاوى ضد حيازة الأرض يجب أن تقوم الهيئة العامة للمساحة. يُسمح للأطراف المتأثرة فقط بتقديم الشكوى خلال 15 يوماً من قيام مديرية المساحة بالإسكندرية بنشر القائمة النهائية للأشخاص المتأثرين بالمشروع. يعتبر ملاك الأراضي هذا الإطار الزمني قصيراً جداً، وبالتالي يميل أصحاب الشكاوى إلى الاعتماد على المحاكم للوصول إلى حل نهائي لشكاواهم. وهذا يجعل آليات معالجة المظالم مكلفة للغاية وطويلة الأجل. آلية التظلم الخاصة بالمشروع معروضة في القسم 10.5 من الفصل 10: الإفصاح عن المعلومات والتشاور.

5 منهجية إعادة التوطين

5.1 منهجية حيازة الأرض وإعادة التوطين

- استندت خطة عما إعادة التوطين على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها أثناء القيام بالخطوات الأساسية التالية:
- يهدف التعداد إلى تحديد جميع المؤهلين للحصول على التعويض وأوجه الدعم الأخرى الناتجة عن احتياجات المشروع إلى حيازة الأرض.
 - إجراء جرد الأصول لتحديد جميع الأراضي والأصول التي يحتاج إليها المشروع في منطقة تنفيذه وقت موعد النهائي.
 - يهدف المسح الاجتماعي والاقتصادي إلى تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها للأفراد، والأسر، والشركات (الرسمية أو غير الرسمية) الذين سيتم نزوحهم مادياً واقتصادياً بسبب المشروع.
 - الزيارات الميدانية التي أجريت لجمع معلومات عن المحلات التجارية والمناطق السكنية المجاورة لمسار المشروع خارجياً.
 - المقابلات الشخصية مع مصادر المعلومات
 - نقاشات المجموعات المركزة
 - يركز تقييم الأصول المتأثرة على تحديد القيمة الموضوعية على أصل بهدف احتساب التعويض
 - إجراء مراجعة تشريعية لتحديد القوانين واللوائح الوطنية المعمول بها، والتي تتعلق بالأحكام المنصوص عليها بشأن حيازة الأراضي، وإعادة التوطين، واستعادة سبل المعيشة. تتضمن المراجعة أيضاً تحليل الفجوة الذي يهدف إلى تحديد أي فجوات بين التشريعات الوطنية والمعايير/المتطلبات الخاصة بالجهة المقرضة المشاركة في المشروع. تشكل المراجعة التشريعية الأساس القانوني وآليات للاستحقاقات، يعرض هذا بالتفصيل في الفصل الثالث: الإطار القانوني.

5.2 الأهداف

تتمثل أهداف المسح الاجتماعي الاقتصادي للمشروع فيما يلي:

1. جمع بيانات الوضع الراهن الاجتماعية والاقتصادية لقطع الأراضي، والمحلات، والأعمال المتأثرة بالمشروع، بالإضافة إلى الأسر (إذا انطبق ذلك) التي تساعد على تحديد وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية، ومخاطر وفرص المشروع لوضع إجراءات التخفيف.
2. تحديد وفحص الملكية، وعدد الممتلكات غير المنقولة ونوعيتها، وسبل المعيشة المتأثرة بالمشروع، بما في ذلك: فقدان الوصول إلى الأعمال، والسكن، والخدمات المحلية (متى انطبق ذلك).

3. توفير المعلومات للتصميم المناسب لخطة عمل إعادة التوطين (بما في ذلك جوانب استعادة سبل المعيشة).
4. تقديم تصور للوضع الاجتماعي الاقتصادي والمجتمعي الراهن قبل المشروع ومؤشرات المتابعة لتتبع التقدم وتحديد ما إذا كانت الأعمال (المحلات التجارية، والأكشاك، والباعة) ورفاهية الأسر قد تم الحفاظ عليها وتعزيزها.
5. جمع البيانات والمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي في نطاق الأعمال المتضررة (المحلات التجارية، والأكشاك، والباعة) ورفاهية الأسر لتخفيف التأثيرات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتحديد الفرص المتاحة للمرأة في إطار خطة عمل إعادة التوطين.

سعى المسح الاجتماعي الاقتصادي إلى تسجيل المعلومات الخاصة بجميع الأعمال والأسر المتأثرة اقتصادياً، فضلاً عن عينة من المحلات الخارجية المجاورة أو التي تقع بالقرب من مسار المشروع والتي قد لا تزال معرضة للتأثر بشدة بأنشطة المشروع. يتروح عرض محور مسار المشروع بين 13 إلى 30 متر.

5.2.1 المعدات والأدوات المستخدمة في جمع البيانات

أدوات جمع البيانات: كانت الاستبيانات التي تم إعدادها متوافقة مع إدخال البيانات على التابلت، بالإضافة إلى طباعة النسخ والاستكمال اليدوي. تم إعطاء القائمين بأنشطة المسح الاختيار بين الأفضل لهم. فضل معظم أفراد فريق المسح استخدام نسخة مطبوعة من الاستبيانات بعد ترجمتها إلى اللغة العربية، وتمت مراجعتها من قبل المشرف على فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين بعد استكمالها أثناء العمل الميداني للتأكد من تطبيقها بشكل صحيح وعدم وجود ثغرات. تم استخدام برنامج SPSS لإدخال البيانات وتحليلها من قبل فريق إعداد خطة العمل.

الكاميرات: عندما تم الانتهاء من المسح من خلال المقابلة وجهاً لوجه مع الباعة في المحطات والمحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع، تم تزويد فريق المسح بكاميرات لتصوير الأصول المتأثرة ووضع علامات جغرافية عليها.

معدات تكنولوجيا المعلومات: كان لدى فريق المسح الخاص بخطة إعادة التوطين أجهزة اللاب توب/ الكومبيوتر الخاصة بهم بالإضافة إلى السوفت وير اللازم لإدخال البيانات، ومقارنتها، وتحليلها.

معدات تحديد المواقع الجغرافية: تم تزويد فريق المسح بأجهزة GPS لتحديد موقع الأسر والأصول بدقة داخل محور المصادرة.

معدات الحماية الشخصية ومعدات السلامة: لمكافحة COVID-19 ومخاطر العدوى، تم تزويد فريق المسح بمعقم لليدين، وأقنعة للوجه. كما طلب منهم ارتداء أحذية مشي مناسبة، وقبعات واقية من الشمس، وواقي من أشعة الشمس، وتم تزويدهم بالمياه والملابس عالية الوضوح. تم إجراء تقييمات المخاطر من قبل فريق إعداد الخطة، قبل بدء المسح، وتحديثها عند اللزوم طوال الوقت.

5.2.2 عدد/خبرة فريق المسح

ضم فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين فريقين فرعيين (شخصين في كل فريق فرعي) يوجههم مشرف على فريق العمل.

5.3 منهجية المسح الاجتماعي الاقتصادي

5.3.1 الدراسة المكتبية

تعتمد منهجية المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي تم إعدادها لهذا المشروع على المعلومات التي تم جمعها من مصادر البيانات الأولية والثانوية. تركز منهجية المسح على المعلومات المتاحة وقت إعداد خطة عمل إعادة التوطين مع جهود إدخال جميع المجموعات المتأثرة في هذا النطاق.

تم الحصول على البيانات الأولية من خلال المسح الاجتماعي الاقتصادي والمقابلات المتعمقة التي أجريت مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، والأعمال، والفئات المعنية الأخرى مثل الهيئات العامة المؤثرة في عملية حيازة الأراضي، وكذلك المنظمات المجتمعية، وجمعيات الأعمال، وقادة المجتمع، والجهات الفاعلة المحلية الأخرى. كذلك تم الحصول عليها من خلال ورش العمل التي عقدت مع مسؤولي الحكومة أثناء إعداد خطة عمل إعادة التوطين ونقاشات المجموعة المركزية التي مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع مثل مستأجري المحلات التجارية، والباعة الرسميين وغير الرسميين، وغيرهم. تم تحليل المعلومات التي تم جمعها من خلال هذه الأدوات (المسح، والمقابلات المتعمقة/الرئيسية، وورش العمل، والمجموعات المركزية) للحصول على البيانات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأفراد المجتمع المتضررين.

تضمنت البيانات الثانوية المستخدمة: خرائط توضح بصمة المشروع؛ ومسح التعداد وبيانات جرد الأصول التي تم جمعها من قبل مسؤولي إدارة العقارات في هيئة سكة حديد مصر في الإسكندرية خلال حصر الأشخاص المتضررين من المشروع (أكتوبر 2021)، والمعلومات التي تم جمعها أثناء إعداد إطار إعادة التوطين (2021)؛ والقانون والتشريعات المعمول بها؛ الوثائق الأخرى المتعلقة بعملية حيازة الأراضي؛ والمجموعات المتأثرة التي تم تقديم من قبل الهيئة القومية للإنفاق، ووزارة النقل، وسكة حديد مصر؛ وغيرها من المعلومات التي تم جمعها من مصادر موثوق فيها على شبكة الإنترنت. يشمل ذلك معلومات عن المحلات التجارية المملوكة من قبل سكة حديد مصر في المحطات الحالية، والباعة الجائلين غير الرسميين في نطاق مسار المشروع، ومواقع الأعمال/المحلات التجارية الموجودة خارجياً بجوار مسار المشروع (أظهر ملف KMZ مواقع المحلات العامة كتلة مظلمة دون الإشارة إلى أرقام محددة) المحتمل تأثرها. اعتباراً من 5 أبريل 2022، لم تتوفر معلومات محددة عن عدد ملاك الأراضي²⁴ والأصول المتأثرة داخل أرض الورشة والمحطتين الجديتين (باب شرق وسبورتنج) والتفاصيل التي تشمل عدد المحلات التجارية المجاورة للمسار وأنواعها وما زالت قيد الإعداد.

²⁴ المعلومات الواردة بما في ذلك المعلومات المحدودة عن عدد ملاك الأراضي. تغطي فقط ملاك أرض المستودع، والتي تضم شركة النحاس (التابعة لوزارة قطاع الأعمال)، وورثة عائلة البحيري (دون تحديد عدد أو أسماء)، وورثة عائلة جاويش (دون تحديد عدد أو أسماء).

أنواع البيانات

بيانات أولية

البيانات الكمية
• الوصف الاجتماعي - الاقتصادي
• للمناطق الواقعة في مسار المشروع

البيانات النوعية

- مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية
- مناقشات المجموعات
- ورش عمل
- عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الاجتماعات

بيانات ثانوية

مراجعة مصادر البيانات المختلفة بما في ذلك:

- خرائط المشروع
- مسح التعداد
- جرد الأصول
- البيانات الأساسية الاجتماعية التي تم جمعها أثناء إعداد المسح الاجتماعي
- القانون والتشريعات المعمول بها

تم استخدام المعلومات التي تم جمعها من مصادر البيانات الأولية والثانوية لصياغة منهجية مرحلية في جمع البيانات الأولية للوضع الراهن الاجتماعي الاقتصادي. في هذا الصدد، يتكون المسح من المراحل التالية:

5.3.2 المرحلة الأولى

إجراء المسح مع المجموعات التي تضم (إجمالي عدد الأشخاص المتضررين من المشروع):

- مستأجري الأكشاك والكافيتريات (التي تمتلكها سكة حديد مصر) والتي تقع داخل المحطات الحالية على امتداد المسار (8 مستأجرين)
- المستخدمين غير الرسميين داخل المسار (6 باعة جائلين غير رسميين)
- المساجد المتأثرة بنشاط المشروع (13 مسجد)
- أعمال أخرى متنقلة داخل المسار (15 باع ثابت غير رسمي)

5.3.3 المرحلة الثانية

تضمن جمع المعلومات للمرحلة الثانية ما يلي:

- السير في الموقع لتحديد أنواع المحلات التجارية المجاورة للمسار وعددها
- تقييم التأثيرات المحتملة على المباني السكنية والمستقبلات الاجتماعية الأخرى على امتداد المسار
- تحديد أي مجموعات أخرى من المجموعات الأكثر تأثراً على امتداد المسار (إن وجد)

بعد جمع البيانات أثناء المرحلة الأولى، قام فريق إعداد خطة إعادة التوطين بإجراء مسح على مجموعتين كجزء ثاني للمرحلة الثانية على النحو التالي:

- ملك الأراضي الخاصة داخل المحطات الجديدة المضافة: باب شرق وسبورتنج (أكدت زيارة الموقع في مارس 2022 عدم وجود مستخدمين للأراضي في هذا الموقع²⁵)
 - ملك الأراضي الخاصة داخل أرض الورشة (أكدت زيارة الموقع في مارس 2022 عدم وجود مستخدمين للأراضي في هذا الموقع)
 - ملك المحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع من محطة فيكتوريا إلى المنردة (سيتم إجراء المسح لعينة من المحلات التجاري المحتمل تأثرها تأثيراً كبيراً)
 - المناطق السكنية على امتداد المسار (المحتمل تأثرها) – كما أشارت المرحلة الأولى.
- تم إجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي من خلال اجتماعات وجهاً لوجه مع الفئات المعنية المتأثرة بالمشروع.
- في الجدول الزمني المقترح لإعداد خطة عمل إعادة التوطين، تم تخصيص وقت للإعداد للمسح لضمان الفهم الكامل للمنهجية من قبل فريق المسح. وهذا يشمل الأهداف والخطوات الكلية لتعزيز استكمال الاستبيانات بنجاح وفعالية.
- قام فريق خطة عمل إعادة التوطين بإعداد عدة استبيانات لكل مجموعة تأثير تم تحديدها للمسح. تهدف الاستبيانات إلى جمع بيانات عن:
- استخدام الأراضي المتأثرة/العقارات (من خلال الملكية، أو الإيجار، أو الاستخدام غير الرسمي) بما في ذلك أي أنشطة تم تنفيذها
 - عدد المستخدمين ونوعهم الذين يستفيدون من الأراضي/العقارات (الملاك، المستأجرين، الموظفين، المستخدمين غير الرسميين، الأكثر تأثراً)
 - معلومات عن المستخدمين مثل التركيبة السكانية، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، وسبل المعيشة، ومصادر الدخل، ووسائل النقل والوصول إلى الأراضي/العقارات المتأثرة
 - الفئات الأكثر تأثراً التي قد يتضاعف تأثرها بأنشطة المشروع
 - مستوى الوعي، والتصورات، والمعرفة بالمشروع (بما في ذلك قنوات الاتصال المتاحة وآلية معالجة الشكاوى)
- قامت الهيئة القومية للإنفاق بإرسال خطاباً رسمياً لمحافظة الإسكندرية للتعريف بأن فريق عمل خطة إعادة التوطين سيجري المسح الاجتماعي الاقتصادي بدءاً من 17 أبريل 2022.
- المهام الرئيسية في المسح الاجتماعي الاقتصادي – تم اتباع العملية التالية:

²⁵ باستثناء النشاط الاقتصادي لغسيل السيارات على قطع الأرض في باب شرق. لوحظ استخدام الأرض كساحة انتظار مفتوحة للسيارات، مع ركن تشغله مغسلة سيارات.

المسح الاقتصادي الاجتماعي وجه لوجه



تحديد المستخدمين غير الرسميين. أدرك فريق خطة إعادة التوطين إمكانية وجود مستخدمين لم يتم تحديدهم بعد في إطار عمل إعادة التوطين الذي تم إجراؤه سابقاً والمعلومات الأخرى المقدمة حتى الآن من الهيئة القومية للإنفاق لإعداد الخطة. تم تحديد هؤلاء المستخدمين (إن وجد) أثناء زيارة الموقع التي أجريت على امتداد المسار، وأثناء إجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي.

في حالات استئجار محل واحد من سكة حديد مصر إلى شركة مملوكة لأطراف متعددة، قام الطرف الرئيسي باستكمال الاستبيان. إضافة إلى ذلك، في حالة وجود موظفين لدى أصحاب المحلات، تم إجراء مسح منفصل للموظفين. حدد المسح جميع المستخدمين وذوي الأنشطة المولدة للدخل المرتبطة بهذه الأعمال. تضمنت مصفوفة الاستحقاقات إجراءات لجميع المجموعات المتأثرة.

تسجيل البيانات

استمارة الاستبيان. تم إعداد نماذج الاستبيان للمجموعات المتأثرة المحددة بناءً على خبرة فريق خطة إعادة التوطين في تصميم وإجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي بما يتماشى مع توجيهات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حول إعادة التوطين ودليل البنك الدولي للممارسات الجيدة وأفضل الممارسات الدولية.

استخدم فريق المسح أدوات وإجراءات التشفير المتعلقة بجمع البيانات للمشروع كجزء من إجراءات الأمان الفنية والتنظيمية. تم التأكد من أن الأفراد الذين يقومون بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها قد تم إعلامهم، وتدريبهم، وتوجيههم بشكل مناسب فيما يتعلق بتشريعات حماية البيانات وكذلك إلزامهم كتابياً بالالتزام بلوائح خصوصية البيانات بموجب تشريع حماية البيانات والتزموا كتابياً بالسرية.

قام فريق المسح بتعيين مسؤول لحماية البيانات في عملية تنفيذ المشروع، وقدم رمزاً لكل استبيان من قبل الهيئة القومية للإنفاق. ويضمن ذلك أن فريق المسح لم يكن بحوزته أي معلومات عن أسماء الأشخاص المتأثرين بالمشروع. تم حفظ جميع معلومات الاستبيان في قاعدة البيانات تحت هذا الرمز. لم يأخذ القائمون بالمسح أسماء الأشخاص المتأثرين بالمشروع، فقط تم تخزينها رموزهم والبيانات المرتبطة فقط بالرموز.

استخدم فريق المسح نظام تخزين مشفر للبيانات لهذا المشروع. جميع الاستبيانات متوفرة في هذا النظام.

تم تقديم معلومات الاتصال الخاصة بفريق المسح إلى المشاركين في الاستبيان، في حالة رغبتهم في طرح أي أسئلة بعد الانتهاء من الاستبيان. تم تسجيل أي مخاوف/تعليقات طرحها المشاركون والتعامل معها.

الإدخال والحفظ والتحليل. تأكد فريق خطة إعادة التوطين من ملء جميع استمارات الاستبيان بطريقة سليمة، وإدخالها في مصفوفة قاعدة البيانات، ووضعها في ملفات بمعرفة فريق المسح من خلال الاجتماعات والمراجعات اليومية. كان لفريق خطة إعادة التوطين إمكانية الدخول في الوقت الفعلي على قاعدة البيانات وتقديم تعليقات على إدخال البيانات إذا لزم الأمر. إضافة إلى ذلك، تم تمييز المجموعات المتأثرة التي تم مسحها بوضوح في قاعدة البيانات (بما في ذلك هوية القائم بالمسح) لضمان عدم ازدواج العد وتقليل احتمالية المطالبات التخمينية.

نفذ فريق خطة إعادة التوطين بروتوكول تحقق يومي من البيانات التي تم جمعها، وتحديد القيم المتطرفة (مثل الأرقام الواضح خروجها عن النطاق) والمتابعة مع فريق المسح المعني. يضمن ذلك أن يقوم فريق المسح بجمع البيانات وإدخالها بشكل صحيح، مما يضمن الفهم الصحيح للعملية وتجنب الأخطاء المنهجية.

المخاطر واستراتيجيات التخفيف

حدد فريق خطة إعادة التوطين عدد من التحديات المحتملة عند تنفيذ المنهجية السابقة. يلي قائمة بهذه المخاطر، فضلاً عن الاستراتيجيات المقترحة لتخفيفها.

| المخاطر المحتملة للمسح | إجراءات التخفيف |
|--|---|
| قد لا يكون جميع باعة المحلات موجودين وقت إجراء المسح. | تم الحصول على بيانات التواصل مع باعة المحلات ومتابعتهم لترتيب موعد مناسب لاستكمال الاستبيان ضمن الإطار الزمني المخطط له |
| قد لا يكون الباعة الجائلين خارج المحطة في نطاقها موجودين طوال الوقت. | سمحت المنهجية المرحلية المتبعة لفريق المسح بزيارة الموقع مرتين لجمع هذه المعلومات. حيث توجد الباعة الجائلين وقت إجراء المسح، وتم التشاور مع الباعة الجائلين والباعة في المحلات المحيطة من قبل فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين للحصول على معلومات حول الباعة الجائلين الذين لم يتواجدوا في الموقع في ذلك اليوم. |
| قد يرفض الأفراد المتأثرين بالمشروع المشاركة في هذا المسح بسبب طلب معلومات شخصية، أو بسبب شعور السيدات بعدم الارتياح عند التحدث مع القائمين بإجراء المسح. | ألقى فريق إجراء المسح الضوء للأشخاص المتأثرين بالمشروع على أهمية إجراء المسح، حتى يكونوا مؤهلين للحصول على التعويض. كما أكد فريق عمل خطة إعادة التوطين على سرية المعلومات، وأظهروا خطاب السماح من الهيئة العامة للأنفاق. كما تواجدت سيدتين ضمن فريق إجراء المسح، في حالة تفضيل أي من السيدات المتأثرات بالمشروع التحدث إلى امرأة. . |

5.3.4 منهجية اختيار عينة المحلات التجارية والمنازل المجاورة خارجياً لمسار المشروع

لا يتطلب تصميم المشروع فضلاً عن احتياجاته لقطع الأراضي التي تم تحديدها حتى الآن، إزالة أي منازل أو محلات تجارية مجاورة خارجياً لمسار المشروع. ومع ذلك، تمت إضافة سكان المباني السكنية ومستأجري المحلات التجارية إلى المجموعة المتأثرة نظراً لاحتمال تأثرهم بأنشطة الإنشاء في مرحلة لاحقة، وإذا كان الأمر كذلك، فهم مؤهلون للحصول على تعويض

على النحو المحدد في مصفوفة الاستحقاقات التي يغطيها مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء. سيطلب من مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء تقديم تعويض على النحو المحدد في خطة إعادة التوطين وأيضاً كالتزام بعقد الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء الذي يتوافق مع القانون المدني الذي يحمي حقوق الملكية والتعويض لأي من الأشخاص المتأثرين بالمشروع في حالة حدوث أضرار. تكون وحدة إدارة المشروع التابعة للهيئة القومية للإنفاق مسؤولة عن متابعة مدى توافق التعويض مع الخطة. وتكون الهيئة القومية للإنفاق مسؤولة عن تغطية جميع الأضرار والتأثيرات الأخرى التي لن يتم تغطيتها بموجب عقد الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء للامتثال لمتطلبات الجهة المقرضة.

عينة المحلات التجارية

تقع المحلات التجارية المجاورة لمحور المشروع في مناطق المحطات التالية: فيكتوريا، ومحمد نجيب، وسيدي بشر، وميامي، والعصافرة، والمنذرة، والمنزه. هذه هي المناطق التي سترتفع فيها مسار مترو الإسكندرية (أي منطقة الكوبري العلوي).

قام فريق خطة إعادة التوطين بمسح المحلات التجارية/المباني المجاورة خارجياً لمسار المشروع من خلال أحدث بيانات الأقمار الصناعية المتاحة (حتى ديسمبر 2021). يوضح الجدول التالي نتائج المسح حسب المناطق الواقعة بين المحطات.

جدول 5-1: العدد التقريبي للمحلات والبنيات المجاورة لمسار المشروع

| عدد المحلات التي تم تحديدها ²⁶ | شمال/جنوب | المحطة/القطاع | N |
|---|------------------|--------------------------------|----|
| 70 – 50 | الناحية الشمالية | محطة فيكتوريا – محطة محمد نجيب | 1 |
| 15 – 10 | الناحية الجنوبية | محطة فيكتوريا – محطة محمد نجيب | 2 |
| 68 – 65 | الناحية الشمالية | محطة سيدى بشر | 3 |
| 13 – 8 | الناحية الجنوبية | محطة سيدى بشر | 4 |
| 3 – 2 | غير متوفر | محطة سيدى بشر (في نطاقها) | 5 |
| 17 – 11 | الناحية الجنوبية | محطة سيدى بشر – محطة ميامي | 6 |
| 20 – 15 | الناحية الجنوبية | محطة ميامي – محطة العصافرة | 7 |
| 10 – 5 | غير متوفر | محطة العصافرة (في نطاقها) | 8 |
| 39 – 32 | الناحية الجنوبية | محطة العصافرة – محطة المنذرة | 9 |
| 40 – 35 | الناحية الجنوبية | محطة المنذرة إلى المنزه | 10 |

²⁶. التقديرات التي تم إجراؤها استناداً إلى Google Satellite Hybrid and ESRI Satellite Geodata

الكميات المذكورة أعلاه مخصصة للمناطق التي تم إبرازها باستخدام مضلع أبيض في أحدث إصدار من مسار المشروع تم إنتاجه كما تسلمته KMZ من SYSTRA²⁷. تم تعريف الهياكل على أنها محلات تجارية ولكنها قد لا تكون بالضرورة محلات لأنه من المحتمل أن تكون بعض المساحات المحددة عبارة عن ورش عمل أو مناطق تخزين (لا يمكن التحقق من صحتها من خلال بيانات الأقمار الصناعية).

وفقاً للبيانات المعروضة في الجدول السابق، قام فريق خطة إعادة التوطين برسم عينة بنسبة 20% من الحد الأقصى للعدد الإجمالي للمحلات التجارية في كل منطقة، بحيث تكون العينة الكلية للدراسة من المحلات التجارية (62 محل) موزعة على مناطق مختلفة حسب الجدول التالي.

جدول 2-5: توزيع عينة محلات الدراسة

| N | المحطة/القطاع | الحد الأقصى لعدد المحلات | 20% من الحد الأقصى |
|----|--------------------------------|--------------------------|--------------------|
| 1 | محطة فيكتوريا - محطة محمد نجيب | 70 | 16 |
| 2 | محطة فيكتوريا - محطة محمد نجيب | 15 | 3 |
| 3 | محطة محمد نجيب - محطة سيدي بشر | 85 | 18 |
| 4 | محطة محمد نجيب - محطة سيدي بشر | 13 | 2 |
| 5 | محطة سيدي بشر (في نطاقها) | 3 | 1 |
| 6 | محطة ميامي - محطة سيدي بشر | 17 | 3 |
| 7 | محطة العصافرة - محطة ميامي | 20 | 4 |
| 8 | محطة العصافرة (في نطاقها) | 10 | 2 |
| 9 | محطة العصافرة - محطة المنيرة | 39 | 8 |
| 10 | محطة المنيرة إلى محطة المنتزه | 40 | 8 |
| | الإجمالي | 312 | 65 |

²⁷ ذكرت الهيئة القومية للإنفاق أن المحلات التجارية المجاورة خارجياً لمسار المشروع لن تتأثر بإنشاء المشروع. بمعنى أنه لن يتم إزالة المحلات التجارية، وفي حالة أن يؤثر تصميم المشروع في أي جزء على المحلات التجارية، ستعمل الهيئة القومية للإنفاق مع الاستشاري (SYSTRA) لتغيير التصميم بحيث يتوافق مع مبدأ عدم إزالة المحلات التجارية بسبب المشروع. وعليه، حددت SYSTRA مناطق المحلات التجارية المجاورة خارجياً لمسار محور المشروع، والتي قد تتأثر خلال فترة الإنشاء.



منطقة سيدي بسر



المحلات في منطقة ميامي

شكل 1-5: المحلات الموجود خارج مسار المشروع والمجاورة لسور السكة الحديد

أخذ فريق خطة إعادة التوطين في اعتباره تنوع أنشطة المحلات التجارية التي تضمنتها عينة الدراسة.

عينة المنازل

يمر مسار المشروع خلال مناطق سكنية وتجارية حضرية في أربعة أحياء في محافظة الإسكندرية وهي: المنتزه أول، والمنتزه ثاني، والشرق، ووسط كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 3-5: توزيع محطات المترو وفقاً للتقسيم الإداري لأحياء الإسكندرية

| المحطات | الحي |
|--|--------------|
| الإصلاح، المعمورة، طوسون، أبو قير | المنتزه ثاني |
| محمد نجيب (جديدة)، سيدي بشر، ميامي (جديدة)، العصافرة، المنتزه | المنتزه أول |
| كفر عبده (جديدة)، الظاهرية، السوق، غبريال، فيكتوريا | شرق |
| الإسكندرية/ مصر (جديدة)، باب شرق (جديدة)، الحضرة، سبورتنج (جديدة)، سيدي جابر | وسط |

بعض الأجزاء من مسار المشروع قريبة من المنازل التي قد تتأثر بأنشطة الإنشاء. يجب مراعاة أن المنازل التي من المرجح تأثرها بأنشطة الإنشاء هي تلك الواقعة في المناطق التي سترتفع فيها مسار المشروع (أجزاء الكباري العلوية)، نظراً لأن أعمال الإنشاء تشمل أعمال الحفر، والتي قد تؤثر على المباني المجاورة حسب حالة المبنى. لا يُتوقع نقل أي من الأسر أو الأعمال التجارية بسبب الضوضاء والاهتزازات أثناء الإنشاء. سيتم إبلاغ مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء بمتطلبات خطة إعادة التوطين وسيتم متابعتها عن كثب من قبل الهيئة القومية للإنفاق في حالة تلقي أي شكاوى بسبب الضوضاء والاهتزاز لتحديد ما إذا حدث أي ضرر أو ظهرت الحاجة إلى إعادة التوطين. سيتم تنفيذ شروط خطة إعادة

التوطين ومتابعتها من قبل وحدة إدارة المشروع في الهيئة القومية للإنفاق، وبالتالي في حالة ظهور أي اضطراب ناتج عن الإنشاء، سيطلب من مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء الامتثال لمدفوعات التعويض المنصوص عليها في القانون وإذا لزم الأمر من خلال طلب الهيئة القومية للإنفاق بشأن تلبية المتطلبات المحددة خطة إعادة التوطين.

تؤكد الهيئة القومية للإنفاق على أن البناء سيكون مخططاً من قبل، مع مراعاة حالة المباني القائمة، من خلال الدراسة الجيوتقنية التي سيتم إعدادها من قبل مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء، الذي سيقوم بمسح حالة جميع المنازل القريبة من مواقع البناء قبل البدء. سيكون مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء مسؤولاً أيضاً عن استخدام تقنيات البناء لتجنب الضرر، وفي حالة حدوث ضرر، سيقوم بالتعويض عن هذا الضرر وإصلاحه، إذا لزم الأمر.

وفقاً للزيارات الميدانية التي قامت بها SYSTRA أثناء إعداد الدراسات البيئية والاجتماعية للمشروع، تم تحديد بعض المناطق في جزء الكوبري العلوي كمنازل قريبة من مسار المشروع وهي: الظاهرية، والسوق، وغبريال، وفكتوريا، ومحمد نجيب (جديدة)، وسيدي بشر، وميامي (جديدة)، والعصافرة. في حالة وجود خطر إلحاق الضرر بالمنازل، سيتم توثيق ذلك من قبل SYSTRA، المشار إليه في مستندات المناقصة إلى مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء، والإفصاح عنه للأشخاص المحتمل تأثرهم. لهذا، فإن مقاول الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء مسؤول عن النظر في أي مخاطر محتملة على المباني وتخفيفها من خلال تطوير التصميم حيث أن العقد هو الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاء.

اختار فريق خطة إعادة التوطين 5 منازل من كل منطقة تقع في المحطات المذكورة أعلاه، وفقاً لمدى قربها من مسار المشروع بإجمالي 40 منزل.

تم تطبيق المسح على شقة واحدة في كل مبنى سكني. تُظهر الصور التالية المنازل القريبة من مسار المشروع في جزء الكوبري العلوي.





5.4 مزيد من المعلومات

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات التي تم جمعها في هذا المسح الاجتماعي الاقتصادي قد تم تدعيمها بالمعلومات التي تم جمعها من المجموعات المركزة المتعددة، فضلاً عن أنشطة التشاور مع الجهات المعنية في الدولة والفئات المعنية الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية.

إضافة إلى ذلك، تم استخدام بيانات الوضع الاجتماعي الاقتصادي الراهن التي تم جمعها من المسح (واستخدامها لوضع مؤشرات المتابعة) إلى جانب البيانات الأولية والثانوية الحالية لمنطقة المشروع، وتضمنت الإحصاءات الرسمية، فضلاً عن التواصل مع وزارة العمل لتحديد المجموعات الأكثر تأثراً في المنطقة.

6 الأشخاص والأصول المتضررة

6.1 الخلفية الاجتماعية والاقتصادية

يستند خط الأساس الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتأثرين بالمشروع الموصوف أدناه إلى نتائج المسوح الاجتماعية والاقتصادية، ومقابلات المخبرين الرئيسيين (KIIs) ومناقشات مجموعة التركيز (FGDs) التي أجريت خلال شهري أبريل ومايو 2022. تم إجراء الأنشطة الميدانية والمقابلات التالية للمقارنة معلومات أساسية اجتماعية واقتصادية دقيقة لهذا الفصل:

- تم إجراء مقابلات مع 32 من ملاك الأراضي وممثليهم (وهم عينة تمثيلية من إجمالي ملاك الأراضي) لجمع البيانات عن مستخدمي وملاك الأراضي المتضررين (مايو 2022)؛
- 8 مستأجرين (تعداد كامل) لأكشاك كافيتريات (مملوكة لشركة السكة الحديد) تقع داخل المحطات الحالية على طول مسار المشروع (أكمل جميع أصحاب الأعمال استبيان المسح بالكامل)؛
- 21 مستخدمًا غير رسمي²⁸ (تعداد كامل) ضمن مسار المشروع (أكمل جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع استبيان المسح بالكامل)، بما في ذلك:
 - 15 بائعًا ثابتًا غير رسمي؛
 - 16 بائعين متنقلين غير رسميين؛
- عينة مكونة من 65 محل تجاري مجاورة لمسار المشروع (98.5% من المجيبين على استبيان المسح هم أصحاب الأعمال، باستثناء مشارك واحد فقط كان موظف بأحد المحلات).
- عينة مكونة من 40 أسرة ملاصقة خارجيًا لمسار المشروع (55% من المستجيبين لاستبيان الأسرة من إجمالي العينة كانوا رب الأسرة، في حين أن 45% الباقية من المستجيبين في المسح أكملت الزوجة بصفتها رب الأسرة لم يكن موجودًا في ذلك الوقت إذا كان المسح)؛
- تم إجراء 4 مجموعات تركيز مناقشة مع مجموعات الأشخاص المتأثرين بالمشروع لفهم وجهات نظر المجتمع حول المشروع، على النحو التالي:
 - مجموعتان من مجموعات النقاش المركزة مع المستأجرين من المحلات التجارية المتاخمة خارجيًا لمسار المشروع للحصول على آرائهم حول المشروع ومخاوفهم؛

²⁸ هؤلاء ليسوا محلات تجارية بل مستخدمين غير رسميين لحق الطريق الذي يشمل بعض الأكشاك الخشبية / باعة الخضار والفاكهة المتواجدين عند المعابر.

- مجموعتان من مجموعات النقاش المركزة مع مجموعات تركيز خاصة بالنساء فقط لتطوير فهم أكبر للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في منطقة المشروع المحيطة ، والآثار المحتملة على النساء في المجتمعات المتأثرة ووجهات نظرهن حول المشروع.
 - المشي من عبر الطريق. أجرى فريق خطة إعادة التوطين جولتين من المشي عبر مسار المشروع والمحطات الحالية والشوارع المجاورة الخارجية التي تعمل بالتوازي مع مسار المشروع. جرت الجولة الأولى خلال النهار (10 صباحاً - 4 مساءً) ، والجولة الثانية خلال المساء (من 7 مساءً إلى 10 مساءً) في 17-24 أبريل 2022. كان الهدف من جولتي المشي هو إلى:
 - التحقق من وتحديث حصر عدد المتضررين المستلم من السكة الحديد؛
 - تحديد أي الأشخاص المتأثرين بالمشروع من الأشخاص المتأثرين بالمشروع والذين لم يتم تضمينهم في قائمة الأشخاص المتأثرين بالمشروع؛
 - السير في مسار المشروع لتحديد أنواع وعدد المتاجر الخارجية المجاورة للمسار،
 - تحديد المباني السكنية المجاورة/ أو الأقرب إلى مسار المشروع والتي قد تتأثر بأنشطة البناء؛
 - تحديد أي مجموعات معرضة للخطر على طول مسار المشروع (إن وجدت)؛
 - أجرى فريق خطة إعادة التوطين مؤشرات KII (مارس 2022) مع الوكالات الحكومية المسؤولة عن إجراءات حياة الأراضي وتقييم التعويضات هيئة المساحة المصرية) هيئة المساحة المصرية (ومديرية مسح الإسكندرية) مديرية مساحة الاسكندرية(، بالإضافة إلى 2 منظمات غير حكومية نشطة في الإسكندرية²⁹. وكذلك مديرية الأوقاف بالإسكندرية (مايو 2022) وجمعية تنمية المجتمع بالإسكندرية (يونيو 2022)؛
 - زار فريق خطة إعادة التوطين 13 مسجدًا ستتم إزالتها كجزء من المشروع وعقد اجتماعًا مع مديرية الأوقاف في الإسكندرية لمعرفة الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لتعويض المساجد التي سيتم إزالتها. و
 - تحديث جرد الأصول الذي تم إجراؤه من قبل إدارة عقارات سكة حديد مصر في الإسكندرية للمحلات الموجودة داخل المحطات القائمة والمستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع.
- تم توثيق أنشطة المشاورات مع أصحاب المصلحة التي تم إجراؤها، ومجموعات التركيز مع المحلات التجارية خارج مسار المشروع ومجموعات التركيز الخاصة بالنساء فقط.

²⁹ جمعية كاريتاس وجمعية الشباب المسيحيين (YMCA) المنظمات غير الحكومية.

6.2 التقسيم الإداري وخصائص السكان

يتم المشروع المقترح بأربع مناطق بمحافظة الإسكندرية، وهي: منتزه أول، منتزه ثاني، حي شرق، وحي وسط، كما هو موضح في الشكل 6-1: خريطة توزيع محطات المترو حسب التقسيم الإداري لمناطق الإسكندرية. يتم عرض توزيع محطات المترو على طول مسار المشروع حسب المنطقة في الجدول التالي.

جدول 6-1: توزيع محطات المترو حسب التقسيم الإداري لمنطقة الإسكندرية

| المحطات | الحي |
|--|------------|
| الإصلاح والمعمورة وطوسون وأبو قير. | منتزه ثاني |
| محمد نجيب (جديد)، سيدي بشر، ميامي (الجديدة)، العصافرة، المنذرة، المنتزه. | منتزه اول |
| كفر عبده (جديد)، الظاهرية، السوق، غبريال وفيكتوريا. | شرق |
| الإسكندرية / مصر (الجديدة)، باب شرق (الجديدة)، الحضرة، سبورتنج (الجديدة)، سيدي جابر. | وسط |

تم تطوير مدينة الإسكندرية الساحلية على البحر الأبيض المتوسط على شريط ضيق من الأرض يتراوح عرضه من 1 إلى 5 كيلومترات، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وبحيرة مريوط من الجنوب الشرقي وكذلك الأراضي الزراعية في الجنوب الغربي. تم تطوير الجزء الشرقي من المدينة في البداية، مع التوسع في الشرق والغرب لاستيعاب الاحتياجات السكنية والصناعية. تمتد المدينة اليوم على أكثر من 60 كم على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

فيما يلي وصف لاستخدامات الأراضي داخل منطقة المشروع وفقاً للأجزاء المقترحة من مسار المشروع والمناطق الإدارية الخاصة بها.



شكل 1-6: خريطة توزيع محطات المترو حسب التقسيم الإداري لأحياء الإسكندرية.

جدول 2-6: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية على طول مسار المشروع³⁰

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|--|---|--|
|  <p>شكل 2-6: الكافتيريا في محطة أبو قير.</p>  | <p>(أبو قير - المعمورة): تبدأ مسار المشروع المقترحة رحلتها في محطة أبو قير ، وتشق طريقها عبر محطة طوسون ومحطة المعمورة في المنتزه - منطقة ثاني. المنتزه ثاني هو حي حضري 30 كم جنوب شرق محافظة الإسكندرية على الساحل. هي مركز للطلاب بسبب وجود الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا للتعليم العالي وكلية التربية الرياضية للبنين ، والواقعة جنوب غرب محطة طوسون . بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من المدارس لتعليم ما قبل التعليم العالي مثل مدرسة دريم للغات غرب مشروع مسار بين محطة طوسون والمعمورة ، مع مدرسة الشهيد الابتدائية الواقعة شرق المعمورة. بالإضافة إلى المرافق التعليمية ، توجد العديد من الخدمات والمرافق الحكومية الموجودة في المنطقة. ويشمل ذلك مستشفى أبو قير المركزي غرب مسار المشروع بين محطة أبو قير والمعمورة ومستشفى أبو قير للتأمين الصحي ومستشفى طوسون للتأمين الصحي. بالإضافة إلى ذلك، الخدمات والمباني الحكومية موجودة مثل المنتزه مركز شرطة ثاني، بالإضافة إلى مكاتب مكتب الاعتماد العالمي، وحدة التراخيص المرورية في المنتزه ، اتحاد الضباط البحريين ومياه الشرب المعمورة. تقع المحطة غرب القسم أ من مسار المشروع.</p> <p>سكان المنطقة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع السكان: 541430؛ • ذكور: 279 306؛ • الإناث: 262124؛ و • عدد الأسر: 143956. | <p>المنتزه ثاني المسار تقريبا: 5.57 كم المسافة من مسار المشروع: تختلف المسافات في هذا الجزء من 7 أمتار كحد أدنى إلى 30 متراً بين مسار المشروع والمرافق المحيطة في بعض المناطق.</p> |

³⁰ تم استخدام البيانات المقدمة في هذا الجدول في تحديد المجموعات التي يحتمل أن تتأثر بالمشروع ، والتي تم تغطيتها ضمن منهجية المسح الاجتماعي والاقتصادي كما هو موضح في الفصل 5 وتم تحليلها / عرضها في نتائج المسح في الفصل 6: الأشخاص المتضررين والأصول. يجب أن تؤخذ في الاعتبار في مصفوفة الاستحقاقات (القسم 9.2 في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات).

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|---|---|----------------|
| <p>شكل 3-6: بين محطة طوسون ومحطة أبو قير.</p>  | <p>جزء من مسار المشروع يقع داخل المنتزه لا تتطلب منطقة ثاني أي حيازة لأية قطع أرض خاصة ، فهي تقتصر على الأراضي المملوكة لشركة الهيئة القومية لسكك حديد مصر . على الرغم من أن هذا الجزء من مسار المشروع يمثل حوالي 26٪ من إجمالي طول مسار المشروع ، إلا أنه ليس الأعلى من حيث الكثافة السكانية يشمل هذا القطاع حوالي 14.2٪ من المستخدمين غير الرسميين المحددين من التعداد ووجد الأصول والمسح الاجتماعي والاقتصادي ضمن مسار المشروع (3 بائعين غير رسميين ثابتون). لا يوجد سوى كافيتريا واحدة في جزء مسار المشروع في محطة أبو قير.</p> | |
| <p>شكل 4-6: المقطع بين محطة المعمورة ومحطة المنتزه</p>  <p>شكل 5-6: المقطع بين محطة المعمورة ومحطة الإصلاح.</p> | | |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|---|--|---|
|  <p>شكل 6-6: المقطع بين محطة ميامي الجديدة ومحطة العصافرة.</p>  <p>شكل 6-7: المقطع بين محطة سيدي بشر ومحطة محمد نجيب</p> | <p>(المنتزه - محمد نجيب): المنتزه _ حي أول، الحي الأكثر كثافة سكانية في الإسكندرية ، هو موطن للعديد من المعالم بما في ذلك قصر المنتزه وحديقة المنتزه ، الواقعة شرق محطة المنتزه . بالإضافة إلى ذلك ، إلى الغرب من مسار المشروع ، يمكن العثور على مجموعة متنوعة من المدارس ، وهي أكاديمية الإسكندرية المصرية ، وكذلك مدرسة الكويت. المحطة التالية ، محطة المنذرة ، توفر بوابة لمجموعة متنوعة من المرافق الطبية (مثل مستشفى المنذرة التخصصي إلى الغرب) ، وشركة مياه المنذرة ومركز شرطة المنذرة إلى الشرق مع شركة كهرباء الإسكندرية الواقعة في الوسط . النقطة الغربية بين محطتي العصافرة وسيدي بشر .</p> <p>يقع حي العصافرة في هذه المنطقة التي تضم حياً غير رسمي مكتظ بالسكان حيث يعمل العديد من الباعة والمقاهي والأكشاك. يشمل حي العصافرة المنارة مستشفى العصافرة غرب محطة العصافرة . يقع مكتب الشؤون الاجتماعية في المنتزه شرقي محطة سيدي بشر . تشتهر المنطقة بلامحها الطبيعية الفريدة التي تتجلى في أشجار النخيل والأزهار والحدايق العامة. تتبع مسار المشروع البحر الأبيض المتوسط ، وتستمر المنحنيات على طول الساحل من منطقة المنتزه حتى منطقة الشرق .</p> <p>سكان المنطقة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع السكان: 1.044.142؛ • ذكور: 505428؛ • الإناث: 538 714؛ • عدد الأسر: 267792. <p>يقع جزء من مسار المشروع داخل المنتزه منطقة أوائل لا تتطلب حيازة أرض لأي قطع أرض خاصة، فهي مقصورة على الأراضي المملوكة من قبل سكة حديد مصر. يشتمل هذا الجزء على حوالي 24٪ من إجمالي طول مسار المشروع وهو الأكثر كثافة سكانية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد حوالي 28.6٪ من</p> | <p>المنتزه أول</p> <p>المسار تقريبا: 5.19 كم</p> <p>المسافة من مسار المشروع:</p> <p>تختلف المسافات في هذا الجزء من مسار المشروع من 10 أمتار كحد أدنى إلى 20 متراً في بعض المناطق بين مسار المشروع والمرافق المحيطة.</p> |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|---|--|--|
|  <p>شكل 6-8: منظر لمنطقة مجتمع العاصفة بالتوازي مع مسار المشروع.</p> | <p>المستخدمين غير الرسميين المتأثرين في هذا الجزء من مسار المشروع (5 بائعين غير رسميين وثابتين ومورد واحد متنقل غير رسمي). يوجد كشك واحد وكافيتريا واحدة داخل محطة سيدي بشري.</p> <p>يتضمن هذا الجزء من مسار المشروع نسبة كبيرة من المحلات التجارية خارج المسار ولكن بجوار مسار المشروع. تطل جميع مداخل المحلات التجارية على الشارع الموازي لمسار المشروع ، وليس مسار المشروع نفسه.</p> | |
|  | <p>(فيكتوريا - كفر عبده): منطقة الشرق منطقة نشطة في المدينة ، تزود السكان بالمرافق التعليمية والثقافية والدعم الحكومي. القسم 3 ، الذي يبدأ في محطة فيكتوريا ، يشتهر بشكل خاص بكلية فيكتوريا ، وهي مدرسة بريطانية خاصة تأسست عام 1902. لا تزال المدرسة نشطة حتى اليوم، وتزود الطلاب من خلفيات ثرية بتعليم الفنون الحرة. تطل المنطقة حاسمة للطلاب في جميع أنحاء المدينة، وخاصة لطلاب الجامعات. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود الكليات الرئيسية التابعة لجامعة الإسكندرية، مثل كلية الفنون الجميلة وكلية الزراعة. بين محطة غبريال ومحطة السوق ، يمكن أن يقع قصر الأميرة عزيزة فهمي ومتحف المجوهرات الملكية ، وهما وجهتان سياحيتان شهيرتان ، شرق مسار المشروع . بالإضافة إلى ذلك ، يوجد كل من قسم الشرطة ومركز الشرطة إلى الغرب من مسار القسم ب.</p> <p>تعد منطقة حي شرق مركزًا للمرافق والموارد الطبيعية ، حيث توفر مسار مترو القسم ب بوابة إلى ما يقرب من 20 مستشفى. يحيط بمحطة فيكتوريا العديد من المعاهد الطبية ، حيث يقع مستشفى فيكتوريا إلى الغرب من مشروع مسار ومستشفى الإقبال ومستشفى المدينة ومستشفى لوران إلى الشمال الشرقي. هناك مجموعة كبيرة من 15 مؤسسة طبية خاصة وعمامة تقع على مقربة من بعضها البعض بين محطة</p> | <p>حي شرق المسار تقريبا: 4.58 كم المسافة من مسار المشروع: تختلف المسافات في هذا الجزء من مسار المشروع من 5 أمتار كحد أدنى إلى 15 متراً في بعض المناطق بين مسار المشروع والمرافق المحيطة.</p> |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|--|---|----------------|
|  <p>شكل 6-9: منظر لمحطة فيكتوريا</p>  <p>شكل 6-10: بائع السمك في محطة السوق</p> | <p>فيكتوريا ومحطة غبريال وإلى الشرق من محطة السوق ومحطة الظاهرية . ويشمل ذلك مستشفى الإسكندرية التخصصي والمستشفى الألماني والمستشفى الأهلي ومستشفى الشروق . إضافة إلى ذلك ، يقع مركز طبي غربي محطة الظاهرية . يتم توزيع هذه الخدمات الصحية والتعليمية على المساحة الإجمالية للمقاطعة ولا تتركز في المنطقة المجاورة لمسار المشروع.</p> <p>سكان المنطقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع السكان: 1,158,822؛ • ذكور: 593361؛ • الإناث: 565416؛ • عدد الأسر: 310.615. <p>جزء من مسار المشروع يقع داخل تشمل منطقة حي الشرق أنشطة حياة الأراضي الخاصة. بالإضافة إلى ملكية السكة الحديد ، يشمل هذا الجزء أرض المستودع ومحطة كفر عبده. على الرغم من أن هذا الجزء يمثل حوالي 24% من طول مسار المشروع ، إلا أنه يمثل الأعلى من حيث الكثافة السكانية ، وكذلك الأعلى من حيث الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، يتضمن هذا الجزء حوالي 57.1% من المستخدمين غير الرسميين داخل مسار (7 ثابت غير رسمي البائعين و 5 بائعين متنقلين غير رسميين) . كما يضم محل واحد في محطة فيكتوريا وكشك في محطة السوق وكافيتريا في محطة الظاهرية .</p> <p>يتضمن هذا الجزء أكبر نسبة من المحلات التجارية المجاورة لمشروع مسار وخاصة في منطقة فيكتوريا. تطل جميع مداخل المحلات التجارية على الشارع الموازي لمسار المشروع وليس مسار المشروع نفسه.</p> <p>يشمل هذا الجزء أيضاً المباني السكنية الأقرب إلى مسار المشروع في الظاهرية وغبريال وباكوس (منطقة محطة السوق) . وفقاً للعمل الميداني ونتائج حلقات النقاش المركزة مع النساء ، ذكرت النساء وجود أنشطة مثل بيع المخدرات وتعاطيها داخل مسار المشروع. ذكرت النساء أن أحد الآثار الإيجابية</p> | |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|--|---|----------------|
|  <p>شكل 11-6: المباني السكنية المتاخمة لمسار المشروع في منطقة غبريال</p>  <p>شكل 12-6: قطعة أرض مقترحة لموقع محطة كفر عبده الجديد والورشة</p> | <p>للمشروع هو أنه سيخلق مساحة مفتوحة أسفل الجسر الجديد ، ولن تكون هذه المنطقة هدفاً لهذا النوع من الأنشطة غير المقبولة للمجتمع وخاصة النساء .</p> | |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|--|--|---|
|  | <p>(سيدي جابر - الإسكندرية / مصر): تعد منطقة الوسط مركزًا تعليميًا للعديد من الطلاب في الإسكندرية. توفر المنطقة التعليم قبل الجامعي للطلاب في مدارس اللغات والمدارس الدولية والمدارس العامة. علاوة على ذلك ، يستفيد طلاب الجامعات في هذه المنطقة حيث تقع كلية التجارة وكلية الحقوق التابعة لجامعة الإسكندرية في هذا المجال. تقع غالبية المرافق التعليمية بالقرب من محطة الحضرة، ولا سيما إلى الشرق من مسار المشروع. بالإضافة إلى ذلك ، ستقع محطة باب شرق الجديدة ، التي ستتبع محطة الحضرة، على مقربة من أكبر تجمع تعليمي في المنطقة ، مما يوفر للطلاب الذين يرتادون أكثر من 20 مدرسة مختلفة إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام.</p> <p>بالإضافة إلى تزويد أفراد المجتمع بمرافق تعليمية متنوعة ، تعد منطقة الوسط أيضًا مركزًا ثقافيًا مع وجود مؤسسات مثل متحف الإسكندرية الوطني والمتحف اليوناني الروماني ومتحف الفنون الجميلة ومكتبة الإسكندرية إلى الشرق من الجديد المقترح. محطة باب شرق. بالإضافة إلى ذلك، تقع أبرز المؤسسات الطبية في المدينة (مثل مستشفى جمال عبد الناصر) في منطقة الوسط. تقع العديد من مكاتب الخدمات الحكومية مثل مكتب النوبة الإلكترونية بمحافظة الإسكندرية ، ومكتب صحة سموحة، ومكتب الحكومة المحلية في غرب محطة سيدي جافر ومحطة الحضرة .</p> <p>سكان المنطقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع السكان: 543405؛ • ذكور: 273 479؛ • أنثى: 269،926؛ • عدد الأسر: 148.238. <p>تقع مسار المشروع داخل منطقة الوسط تشمل أنشطة حياة الأراضي الخاصة. بالإضافة إلى ملكية السكة الحديد، يشمل هذا الجزء مصادرة قطع الأراضي لاستخدامها في تطوير محطتي باب شرق وسبورتنج.</p> | <p>حي وسط المسار تقريباً: 5.80 كم المسافة من مسار المشروع: تختلف المسافات في هذا الجزء من 8 أمتار كحد أدنى إلى 35 مترًا بين مسار المشروع والمرافق المحيطة في بعض المناطق.</p> |
| <p>شكل 13-6: كشك في محطة سيدي جابر (أحد المتضررين)</p>  <p>شكل 14-6: قطعة أرض ستستخدم لتطوير محطة باب شرق المقترحة</p> | | |

| صور من المناطق ذات الصلة بالمشروع (ارض، محلات تجارية، عمارات سكنية) | ملخص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية | المجتمع المحلي |
|---|--|----------------|
|  <p>شكل 15-6: قطعة الأرض التي ستستخدم لتطوير المحطة الرياضية المقترحة</p>  <p>شكل 16-6: منظر نهاية مسار المشروع بمحطة الإسكندرية / مصر</p> | <p>على الرغم من أن هذا القسم يمثل حوالي 26.4% من إجمالي طول مسار المشروع (أطول جزء) ، إلا أنه الأقل كثافة سكانية. يتضمن هذا القسم فقط كشكين في محطة سيدي جابر ولكنه لا يشمل المستخدمين غير الرسميين في هذا القسم من مسار المشروع.</p> <p>لا يشمل هذا القسم المحلات التجارية المتاخمة خارجيًا لمسار المشروع. على الرغم من وجود عدد قليل من المباني السكنية في الخارج ولكن بالقرب من مسار المشروع بالقرب من محطة الحضرة، إلا أن المباني السكنية أقرب إلى مسار خط سكة حديد آخر.</p> | |

6.3 خصائص الأشخاص والشركات المتضررة

6.3.1 توزيع المتضررين على طول مسار المشروع

تم تحديد فئات المتضررين التالية بناءً على المسح الاجتماعي والاقتصادي وجولات السير على طول مسار المشروع التي قام بها فريق خطة إعادة التوطين. تتوافق هذه الفئات أيضاً مع المعلومات المقدمة في إطار إعادة التوطين الذي تم إعداده لهذا المشروع، والقرار الوزاري لحيازة الأراضي الذي صدر للمشروع.

جدول 6-3: الأشخاص المتأثرين بالمشروع

| عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | | فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع | |
|--|------------------------------|--|---------------------|
| المتأثرين بالمشروع الأساسيين ³¹ | | | |
| 1 شركة | شركة النحاس ³² | أرض الورشة | ملاك الأراضي الخاصة |
| حوالي 184 فرد ³³ | ورثة عائلة جاويش | | |
| 12 فرد | ورثة عائلة البحيري | | |
| ورثة محمد عبد الله عبد الحليم (6 أشخاص). | | قطعة أرض محطة باب شرق | |
| ورثة محمد رمضان عوض الله (4 أشخاص) | | قطعة أرض محطة سبورتنج | |
| 8 مستأجرين | | مستأجري المحلات الواقعة في المحطات | |
| 15 فرد | الباعة الجائلين غير الرسميين | المستخدمين غير الرسميين في نطاق مسار المشروع ³⁴ | |
| 6 أفراد | الباعة الثابتين غير الرسميين | | |

³¹ الأشخاص المتأثرين بالمشروع الأساسيين هم أولئك الذين سيتأثرون بالمشروع إما بسبب الحصول على قطع أراضيهم أو حيث ستأثر أنشطتهم الاقتصادية وسبل عيشهم بسبب أنشطة المشروع.

³² شركة النحاس تابعة لوزارة قطاع الأعمال

³³ الأرقام الواردة في هذا الجدول لملاك الأراضي المتضررين هي وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه فريق خطة إعادة التوطين. هؤلاء ممثلون لملاك الأراضي الخاضعة للمسح، وليس حسب قوائم الملاك الصادرة عن مديرية مساحة الإسكندرية، والتي لم تصدر بعد.

³⁴ أظهر السير عبر مسار المشروع من قبل فريق خطة إعادة التوطين أنه لا يوجد سكان / مشردون يعيشون داخل الممر. ومع ذلك، هناك تقارير عن اثنين من سكان منطقة الظاهرية قاموا بفرز النفايات على أساس مخصص، حيث قام سكان المنطقة بإلقاء الكراتين، وزجاجات المياه البلاستيكية، وما إلى ذلك، وتخزينها داخل ممر القطار حتى يتم نقلهم من قبل البلدية. لا يتلقى الملتقطان أي دعم من البلدية. قام مسؤولو سكة حديد مصر بإعداد تقارير ووضعوا تدابير لمنع ملتقطي النفايات من القدوم إلى المنطقة المخصصة لصيانة مسارات القطارات وتعريض حياتهم للخطر. لم تحدد الزيارات الميدانية للجنة التعويضات وخطة إعادة التوطين أي ملتقطي نفايات ضمن مسار المشروع. في حالة تواجدهم خلال أي زيارات ميدانية قادمة للجنة التعويضات، سيتم استشارة أي ملتقطي نفايات تم تحديدهم (إن وجد) ودراسة حالتهم، بهدف تقدير التأثير الاقتصادي عليهم، وكيفية تقديم الدعم والمساعدة لهم، حيث سيتم تصنيفهم على أنهم مجموعة ضعيفة تحت خط الفقر.

| عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
|--|---|
| الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع ³⁵ | |
| عينة ممثلة من 65 محل تجاري (عينة 20% من إجمالي عدد المحلات) | المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع |
| عينة ممثلة من 40 منزل (5 عمارات سكنية من كل منطقة تقع في / بين المحطات الظاهرية والسوق وغبريال وفيكتوريا ومحمد نجيب (جديد) وسيدي بشر وميامي (الجديدة) والعصافرة ، حسب مدى قربها. إلى مسار المشروع) | الأسر المعيشية المتاخمة خارجيًا لمسار المشروع المخطط له في قسم الجسر العلوي |

6.3.2 أصحاب قطع الأراضي الخاصة

يتم تضمين قطع الأراضي الخاصة في القرار الوزاري لحيازة الأراضي. يشتمل المرسوم على ثلاث قطع من الأراضي مملوكة ملكية خاصة ، وليس أي منها ملكية فردية (أي أن جميع قطع الأراضي مملوكة للعديد من المساهمين الذين ورثوا الأرض الخاضعة). عقد فريق خطة إعادة التوطين اجتماعين مع عدد من ممثلي ملاك الأراضي من جميع المساهمين في الطرود التي سيتم الحصول عليها ، بالإضافة إلى زيارة قطع الأراضي لتقييم خصائصها وحالتها في ذلك الوقت.

استخدام الأراضي

يلخص الجدول 6-4 استخدام ومساحة قطع الأراضي الخاصة المخطط لها حاليًا لمصادرتها.

جدول 6-4: استخدامات الأراضي الخاصة والمساحة

| المساحة ³⁶ | الاستخدام | الأرض |
|---|--|------------|
| مساحة ورثة عائلتي جاويش والبحيري: 18911 م ² . شركة النحاس: بمساحة إجمالية 185.525 متر مربع. | أكد أصحاب الأرض في المستودع المقترح أن الأرض غير زراعية (لا توجد محاصيل) ولا تستخدم حاليًا لأي غرض من الأغراض. تشغل شركة النحاس جزءًا من أرض المستودع ، ويتكون من مبنى مصنع ومبنى إداري بمساحة إجمالية 185.525 مترًا مربعًا. المصنع ليس قيد التشغيل حاليًا. بالإضافة إلى ذلك ، هناك ما يقرب من 5 أشجار نخيل على الأرض. | أرض الورشة |

³⁵ لم يتم تحديد هؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع أثناء إعداد خطة عمل إعادة التوطين ، ولكن قد يتأثرون في المستقبل بأنشطة البناء . تم اختيار عينة من هذه الفئة من مناطق معينة وفقًا لقربها من مسار المشروع كما هو موضح في الفصل 5: منهجية خطة إعادة التوطين والقسم 5.2 من هذا الفصل.

³⁶ إن مساحات الأراضي المشار إليها في هذا الجدول هي كما ذكرها ملاك الأراضي ولم يتم أخذها من تقارير التقييم الرسمية من مديرية مساحة الإسكندرية (هذه قيد الانتظار حاليًا).

| المساحة ³⁶ | الاستخدام | الأرض |
|--|--|------------------|
| تبلغ مساحة المستودع الإجمالية 204.436 متر مربع | | |
| 632متر مربع | قطعة الأرض التي سيتم استخدامها لتطوير محطة باب شرق الجديدة تستخدم حاليًا كممنطقة انتظار في الهواء الطلق. بالإضافة إلى ذلك ، يتم استخدام الركن الجنوبي الغربي لمدخل قطعة الأرض لغسيل السيارات. وفقًا لممثل مالك الأرض ، يتم تأجير الأرض إلى مستأجر رسمي لتقديم خدمات غسيل السيارات ؛ يبلغ العائد النقدي الشهري من الأرض 45000 جنيه مصري كما ورد شفهيًا أثناء المسح. لا توجد نباتات أو اشجار مزروعة على الأرض ولكن توجد غرفة حراسة أمنية بها امداد بالمياه ومنشآت صرف صحي وكهرباء . أكد ممثلو ملك الأرض أن إجمالي مساحة الأرض أكبر من المساحة المطلوب مصادرتها للمشروع ، وأن مساحة الأرض المتبقية بعد المصادرة ستكون غير قابلة للتطبيق وغير مناسبة للاستخدام في أغراض أخرى. | أرض محطة باب شرق |
| 887متر مربع | تستخدم قطعة الأرض التي سيتم استخدامها لتطوير المحطة الرياضية الجديدة حاليًا كممنطقة مفتوحة لوقوف السيارات الخاصة بملك الأراضي. بالإضافة إلى ذلك ، يتم استخدام جزء من الأرض لتخزين بعض مواد البناء المملوكة أيضًا لأصحاب الأرض. وبحسب ممثل مالك الأرض ، فإن قطعة الأرض ليست مؤجرة حاليًا ولا تُستخدم في أي نشاط آخر غير ما تم ذكره. لا توجد نباتات أو أشجار ، ولكن توجد غرفة حراسة أمنية بها مرافق لإمداد المياه والصرف الصحي والكهرباء. | أرض محطة سبورتنج |

الوضع القانوني لقطع الأراضي

أكد جميع أصحاب الأراضي أن ملكيتهم للأراضي قانونية وأنها يحملون الوثائق القانونية وعقود الملكية لتأكيد ذلك³⁷. كما ذكروا أن قطع أراضيهم ذات قيمة نظرًا لموقعها مما أدى إلى زيادة قيمة الأرض على مدى السنوات الخمس الماضية.

³⁷ ولم يتلق المستشار تقرير مديرية مساحة الاسكندرية المتضمن أسماء أصحاب الأراضي باستثناء تقرير المستودع الذي يتضمن أسماء عائلة جاويش وعائلة البحيري. تم التعرف على ملك أراضي باب شرق وسبورتنج من خلال زيارة الموقع ، وتم الحصول على معلومات من البوابة الأمنية حول اسم صاحب الأرض وكيفية التواصل معه.

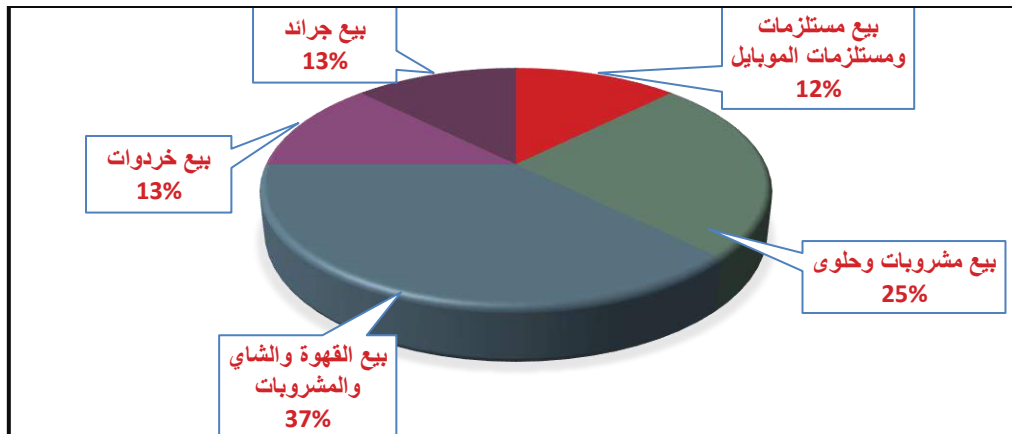
6.3.3 مستأجري المحلات الموجودة في المحطات

أجرى فريق خطة إعادة التوطين مسحاً اجتماعياً واقتصادياً لجميع المحلات التجارية الموجودة في المحطات الحالية ، والتي تم تحديدها خلال الجولتين الإرشادية للمشروع لجميع المحطات القائمة ، وجرى الهيئة القومية لسكك حديد مصر والمخزون النهائي للجنة التعويضات.

نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه فريق خطة إعادة التوطين لمستأجري المتاجر الرسميين موضحة في الجدول 5-6 أدناه.

جدول 5-6: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمستأجري المحلات الموجودة في المحطات

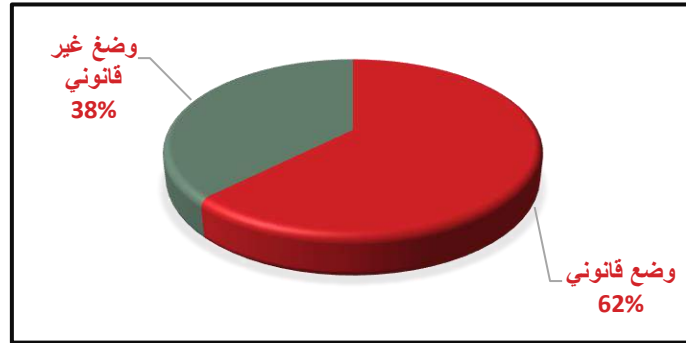
| الحالة القانونية ³⁸ | الموقع | نوع النشاط | إجمالي العدد |
|------------------------------------|----------------|---|--------------|
| المستأجر بعقد إيجار رسمي | محطة فيكتوريا | بيع مستلزمات ومستلزمات الموبايل (محل واحد) | 8 |
| المستأجرين بعقد إيجار رسمي | محطة سيدي جابر | بيع الخردوات والمشروبات والحلويات (عدد 2 كشك) | |
| المستأجر بعقد إيجار رسمي. | محطة ابو قير | بيع القهوة والشاي والمشروبات الأخرى (3 كافتيريات) بيع الخردوات (عدد 1 كشك) | |
| مستأجر بدون أي اتفاقيات تعاقدية | محطة الظاهرية | | |
| مستأجر بدون أي اتفاقيات تعاقدية | محطة سيدي بشر | بيع مستلزمات الموبايل (محل واحد) | |
| المستأجر بعقد إيجار رسمي | محطة سيدي بشر | بيع الخردوات والمشروبات والحلويات والجراند (عدد 2 كشك) | |
| مستأجر مع عقد إيجار منتهي الصلاحية | محطة السوق | | |



³⁸ يتم تعريف الوضع القانوني على أنه المستأجرين الذين لديهم اتفاقية إيجار سارية أو اتفاقية إيجار غير صالحة / منتهية الصلاحية ولا يزالون يدفعون الإيجار ، بينما يشير الوضع غير القانوني إلى المستأجرين دون أي اتفاقيات تعاقدية.

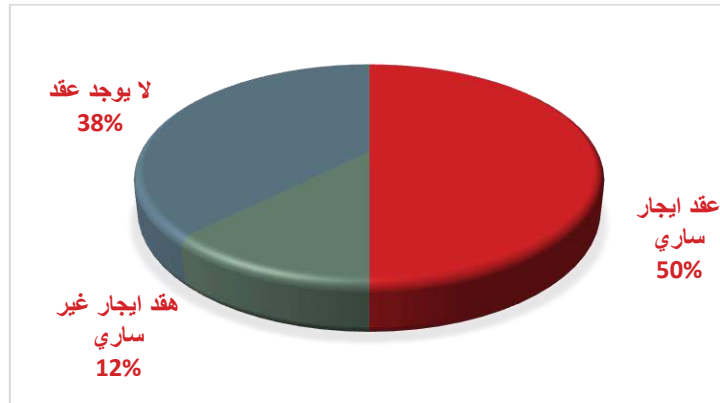
شكل 6-17: توزيع المحلات التجارية داخل المحطات القائمة حسب نوع العمل

توضح بيانات الجدول السابق الوضع القانوني لمستأجري المحلات ، أي أولئك الذين لديهم عقود إيجار / اتفاقيات إيجار صالحة للمحلات (5 أشخاص من الأشخاص المهتمين بالمشروع) أو عقد إيجار غير صالح / منتهي الصلاحية ولا يزالون يدفعون الإيجار (1 متضرر) وأولئك الذين ليس لديهم اتفاقيات تعاقدية (2 من الأشخاص المتأثرين بالمشروع) ولا يدفعون الإيجار، مما يعني أنهم غير رسميين.



شكل 6-18: الوضع القانوني للمحلات داخل المحطات القائمة.

جميع المحلات التجارية في المحطات الحالية مستأجرة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر أو من الكيانات التابعة لها؛ ومع ذلك، وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي، لا يمتلك جميع المستأجرين عقوداً سارية المفعول. يوضح الشكل التالي نسبة العقود السارية من مستأجري المحلات الموجودة في المحطات القائمة. يتضح من البيانات الواردة في الشكل 6-20 أن 50٪ من أصحاب الأعمال لديهم اتفاقية إيجار رسمية بينما 12٪ من أصحاب الأعمال يحملون عقد إيجار منتهي الصلاحية مع سكة حديد مصر وأن 38٪ من أصحاب الأعمال ليس لديهم عقد إيجار. عقد اتفاق. المستأجرون الذين لديهم عقود قانونية منتهية الصلاحية مع الهيئة القومية لسكك حديد مصر والذين لا يزالون يدفعون الإيجار داخل المحطات والمستأجرين الذين ليس لديهم اتفاقيات تعاقدية مؤهلون للحصول على تعويض كما هو موضح في مصفوفة استحقاقات المشروع (انظر الجدول 9-2).



شكل 6-19: النسبة المئوية المنوية للعقود السارية من مستأجري المحلات في المحطات القائمة.

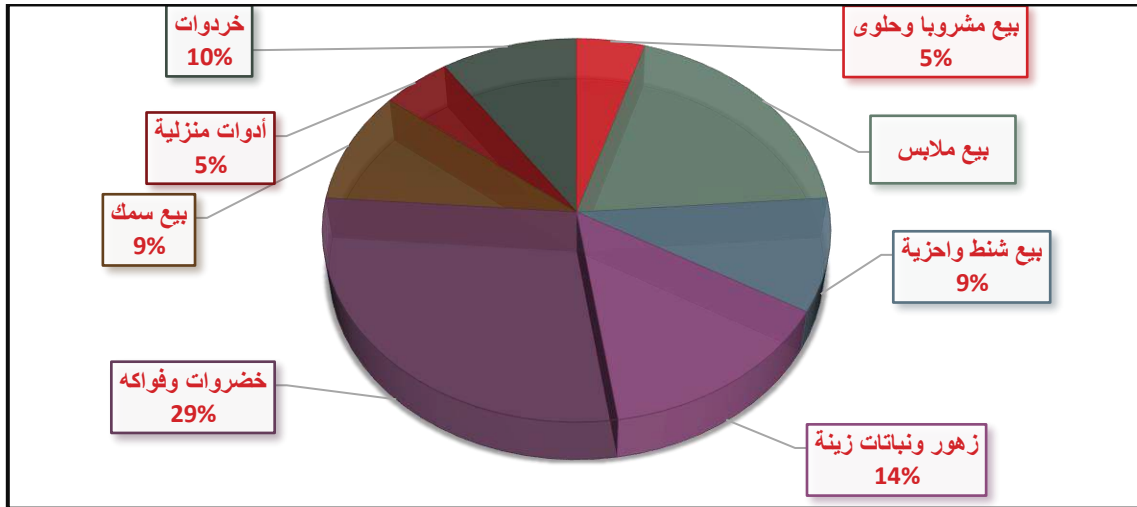
6.3.4 المستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع

أجرى فريق خطة إعادة التوطين مساحًا اجتماعيًا واقتصاديًا للبائعين غير الرسميين والموردين المتنقلين غير الرسميين الموجودين في مسار المشروع. تم تحديد هذه من خلال جولات السير للمسار وجميع المحطات، وجرى الهيئة القومية لسكك حديد مصر والمخزون النهائي للجنة التعويضات. يتم التعرف رسميًا على هؤلاء البائعين غير الرسميين كأشخاص متأثرين بالمشروع ويتم تضمينهم في تعداد المشروع.

نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه فريق خطة إعادة التوطين للمستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع موضحة في الجدول 6-6 أدناه.

جدول 6-6: خصائص المستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع

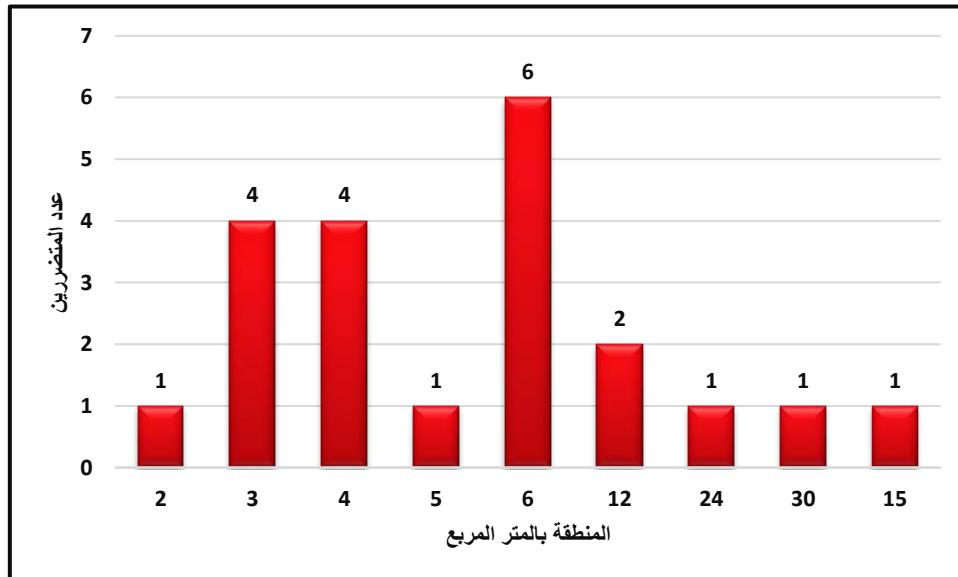
| الإشخاص المتأثرين بالمشروع | إجمالي العدد | نوع النشاط | الموقع | الوضع القانوني |
|------------------------------|--------------|----------------------------|--|--|
| الباعة غير الرسميين الثابتين | 15 | 5 بيع الخضار والفواكه | محطات السوق وفيكتوريا والعصافرة | 12 بائعًا ثابتًا غير رسمي بدون عقد إيجار |
| | | 4 بيع الملابس | محطة فيكتوريا والعصافرة | |
| | | 2 بيع الأحذية والحقائب | محطة فيكتوريا والعصافرة | |
| | | 1 بيع المشروبات / الحلويات | بين محطتي المعمورة وطوسن | |
| | | 3 بيع الزهور والنباتات | بعد محطة غبريال وبين محطتي المعمورة وطوسان | |
| بائعين متجولين غير الرسميين | 6 | 1- بيع الخضار والفواكه | محطة السوق | 6 بائعي الهاتف المحمول غير الرسميين بدون عقد إيجار |
| | | 2 بيع السمك | محطة السوق وفيكتوريا | |
| | | 1 بيع أدوات منزلية | محطة فيكتوريا | |
| | | 2- بيع الخردوات | محطة السوق وبين محطتي المعمورة وطوسن | |



شكل 20-6: توزيع المستخدمين غير الرسميين الواقعين داخل مسار المشروع حسب نوع العمل.

يوضح الشكل السابق تنوع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن مسار المشروع. النسبة الأكبر من الباعة غير الرسميين يبيعون الخضار والفواكه (29%) يليهم بائعي الملابس (19%). يمثل الباعة غير الرسميين الذين يبيعون الأدوات المنزلية والمشروبات أقل نسبة (5% لكل منهم).

تختلف المساحة التي تشغلها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في نطاق توافق المشروع. تتراوح المساحة الإجمالية التي يشغلها 14 مستخدمًا غير رسمي من 3 إلى 6 أمتار مربعة لكل منهم. أعلى مساحة يشغلها المستخدمون غير الرسميين تتعلق بمشاتل الأزهار والنباتات التي تشغل مساحة كل منها 15-30 م² ، وأقل مساحة لا تزيد عن 2 م².



شكل 21-6: المساحة التي يشغلها المستخدمون غير الرسميين.

تظهر نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي أن جميع المستخدمين غير الرسميين يمتلكون الأدوات والمعدات الخاصة بهم (مثل الطاولات والجدول المتنقلة والأكشاك) التي يستخدمونها في نشاطهم الاقتصادي. يمتلك جميع المستخدمين غير الرسميين أدواتهم بشكل فردي (تحت ملكية واحدة) باستثناء مستخدمين غير رسميين فقط لديهم ملكية مشتركة.

6.3.5 المحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع

كما ذكرنا سابقاً ، تضمن المسح الاجتماعي والاقتصادي للمحلات التجارية خارج مسار المشروع عينة تمثيلية من المحلات التجارية الخارجية المجاورة لمسار المشروع. تم اختيار العينة وفقاً لأحدث بيانات الأقمار الصناعية المتاحة (حتى ديسمبر 2021) ، بالإضافة إلى طرق المشاة في المناطق التي يتركز فيها وجود المحلات التجارية. يتم عرض نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه فريق خطة إعادة التوطين للمحلات التجارية المتاخمة لمسار المشروع في الجدول التالي.

جدول 6-7: خصائص المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع

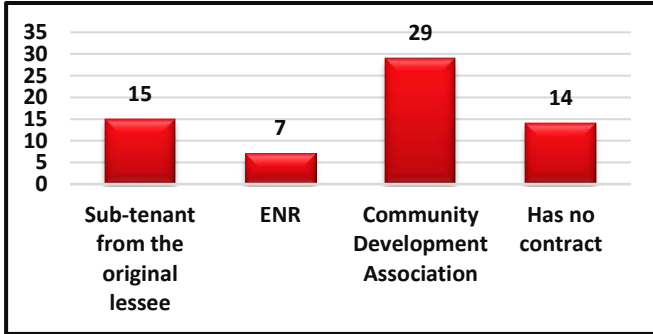
| الاجمالي | الموقع | | | | | | نوع النشاط |
|----------|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------|----------------------------|---------------------------|--------------------------------|----------------------------------|
| | محطة المنذرة - محطة المنتزه | محطة العاصفة - محطة المنذرة | محطة ميامي - محطة العاصفة | محطة سيدي بشر - محطة ميامي | محمد نجيب - محطة سيدي بشر | محطة فيكتوريا - محطة محمد نجيب | |
| 5 | 1 | 1 | - | 1 | 1 | 1 | لوازم الهواتف المحمولة |
| 4 | - | - | 2 | 1 | 1 | - | الخبز والمشروبات والحلويات (كشك) |
| 1 | 1 | - | - | - | - | - | القهوة والشاي والمشروبات الأخرى |
| 20 | 2 | - | 2 | - | 8 | 8 | ملابس |
| 3 | 1 | 1 | - | - | - | 1 | أحذية وحقائب |
| 1 | - | - | 1 | - | - | - | محل عصير |
| 2 | - | 1 | - | - | - | 1 | الزهور والنباتات |
| 2 | - | - | - | - | 1 | 1 | الطيور الأليفة |
| 2 | - | 1 | - | - | 1 | - | أطباق جهاز الإرسال التلفزيوني |
| 5 | - | 1 | 1 | - | 1 | 2 | بيع وصيانة الإلكترونيات |
| 3 | - | 1 | - | - | 1 | 1 | مشاهدة البيع والإصلاح |

| الاجمالي | الموقع | | | | | | نوع النشاط |
|----------|------------------------------|-------------------------------|----------------------------|----------------------------|---------------------------|--------------------------------|-------------------------|
| | محطة المنندرة - محطة المنتزه | محطة العصافرة - محطة المنندرة | محطة ميامي - محطة العصافرة | محطة سيدي بشر - محطة ميامي | محمد نجيب - محطة سيدي بشر | محطة فيكتوريا - محطة محمد نجيب | |
| 1 | - | 1 | - | - | - | - | حلويات شرقية |
| 1 | - | - | - | - | - | 1 | الدهانات |
| 2 | - | 1 | - | - | - | 1 | مصنوعات من الذهب والفضة |
| 2 | 1 | - | - | - | - | 1 | لحوم مجمدة / جزار |
| 3 | 1 | - | - | 1 | 1 | - | مستحضرات التجميل |
| 1 | - | - | - | - | 1 | - | أثاث |
| 1 | - | - | - | - | 1 | - | مطحنة حبوب |
| 1 | - | - | - | - | 1 | - | تصليح الاحذية |
| 1 | - | - | - | - | - | 1 | سكاكين شحذ |
| 1 | 1 | - | - | - | - | - | حلاق |
| 1 | - | - | - | - | 1 | - | عامل الكهرباء |
| 1 | - | - | - | - | 1 | - | النجار |
| 1 | - | - | - | 1 | - | - | القرآن وملابس الصلاة |
| 65 | 8 | 8 | 6 | 4 | 20 | 19 | مجموع |

تقع المحلات التجارية بجوار مسار المشروع بالقرب من محطات فيكتوريا ومحمد نجيب وسيدي بشر وميامي والعصافرة والمنندرة والمنتزه. هذه هي المناطق التي سيتم فيها رفع مسار المشروع على الجسر، وبالتالي قد تتأثر هذه المتاجر بأنشطة بناء المشروع نظرًا لقربها. المحلات التي تباع الملابس والهواتف المحمولة والأجهزة الكهربائية هي من بين الأنشطة التجارية الأكثر شعبية التي تم تحديدها، بالإضافة إلى العديد من محلات المواد الغذائية. المناطق التي تقع فيها المحلات التجارية هي في الغالب مناطق تجارية، بالإضافة إلى مناطق مكتظة بالسكان (حي المنتزه أول وحي شرق).

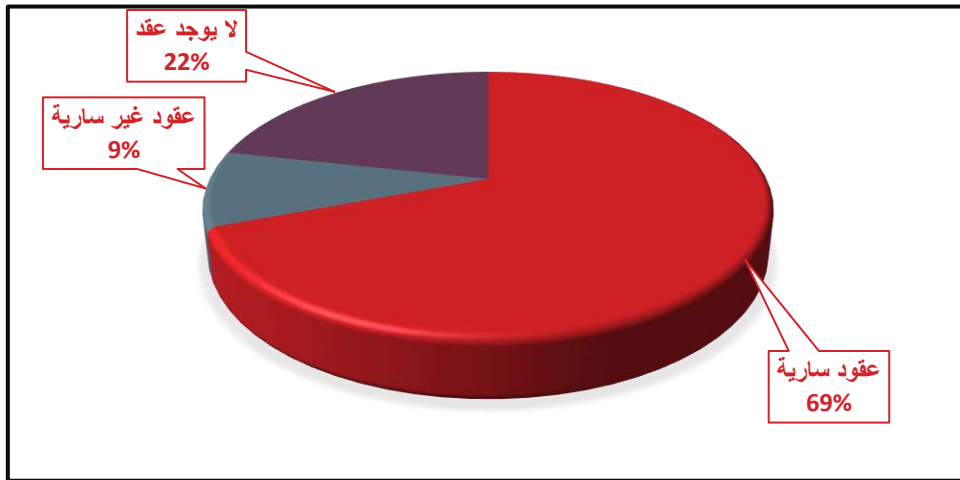
وأظهرت نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي أن النسبة الأكبر من المحلات المجاورة لمشروع مسار مستأجرة من كيان يسمى "جمعية تنمية المجتمع"، مع تجديد العقود سنويًا للمستأجرين الحاليين. يوضح الجدول التالي الكيان / الشخص الذي أبرم المستأجر عقدًا معه.

جدول 6-8: توزيع حالة الإيجار



| العدد | الكيان / الشخص |
|-------|--|
| 15 | المستأجر من الباطن من عقد الإيجار الأصلي |
| 7 | الهيئة القومية لسكك حديد مصر |
| 29 | جمعية تنمية المجتمع |
| 14 | لا عقد |
| 65 | مجموع |

وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي ، فإن الغالبية العظمى من المستأجرين يتمتعون بوضع قانوني. 69% من عينة الدراسة (45 شخصاً من الأشخاص المتأثرين بالمشروع) لديهم عقود إيجار / اتفاقيات إيجار صالحة للمحلات التجارية أو اتفاقيات الإيجار غير الصالحة / منتهية الصلاحية حالياً مع 9% من أصحاب الأعمال هؤلاء (6 أشخاص من الأشخاص المتأثرين بالمشروع) لا يزالون يدفعون الإيجار. 22% من عينة الدراسة (14 شخصاً من المتأثرين بالمشروع) ليس لديهم اتفاقيات تعاقدية؛ هؤلاء مستأجرون من الباطن ويدفعون الإيجار ولكن ليس لديهم أي اتفاق تعاقدى وبالتالي يعتبرون مستأجرين غير رسميين. يوضح الشكل التالي النسبة المئوية لحاملي العقود الصالحة.



شكل 22-6: النسبة المئوية لتفصيل حالة عقود / اتفاقيات المستأجرين للمحلات التجارية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع

6.3.6 الأسر المتاخمة خارجياً لمسار المشروع

كما ذكرنا من قبل، شمل المسح الاجتماعي والاقتصادي عينة من المباني السكنية من الخارج المجاورة لمسار المشروع. وفقاً للزيارات الميدانية التي أجرتها SYSTRA أثناء إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، تم تحديد بعض المناطق في قسم الجسر كمباني سكنية قريبة من مسار المشروع، بالقرب من المحطات التالية: الظاهرية، السوق، غبريال، فيكتوريا، محمد نجيب (جديد)، سيدي بشر، ميامي (الجديدة) والعصافرة.

اختار فريق خطة إعادة التوطين عينة من المناطق بين المحطات السابقة مع التركيز على المناطق الأقرب إلى مسار المشروع، وهي: الظاهرية والسوق وغبريال وفيكتوريا. تم اختيار حجم العينة وفقاً لنتائج الإرشادات التفصيلية التي أجراها فريق خطة إعادة التوطين من خلال جولات السير عبر المسار والمحطات، والتي أظهرت أن بعض المباني السكنية الواقعة في المنطقة من محطة الظاهرية إلى محطة فيكتوريا قريبة من مسار السكك الحديدية الحالية مفصولة بسور.

وقد لاحظ فريق خطة إعادة التوطين خلال العمل الميداني أن بعض المباني السكنية في هذه المناطق في حالة متداعية ، خاصة في الظاهرية. نتيجة لذلك، قام فريق برنامج إعادة التوطين بتكثيف عينة المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في هذه المنطقة. حيث تمت ملاحظة المباني السكنية خلال تجول المشروع لتكون الأقرب إلى مسار المشروع ، وبالتالي يمكن أن تتأثر بأنشطة إنشاء المشروع. كما ذكرنا سابقاً ، يجب إجراء دراسة جيوتقنية بواسطة مقاول الإنشاء لتحديد حالة المباني السكنية التي يحتمل أن تتأثر قبل الإنشاء.

يختلف عدد الطوابق في هذه المباني السكنية. يمكن أن تصل بعض المباني إلى 10 طوابق، والبعض الآخر لا يتجاوز 3 طوابق. ومع ذلك، في المتوسط، تتكون غالبية المباني السكنية في هذه المناطق من 5 طوابق.

حسب الوصف السابق فقد تم تحديد حجم العينة وفق عدة عوامل وهي:

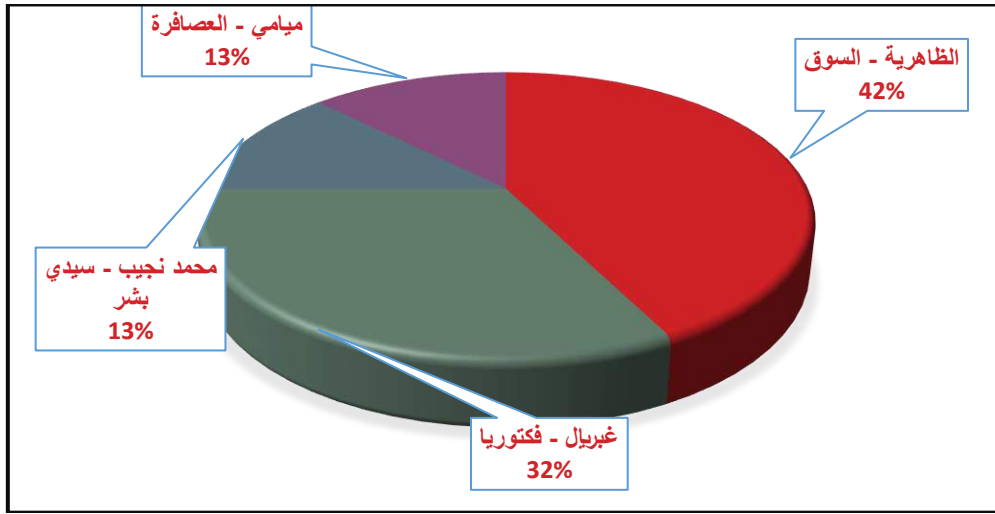
- المبنى السكني الأقرب إلى مسار المشروع.
- الكثافة السكانية للمنطقة القريبة من مسار المشروع.
- الحالة الهيكلية للمباني³⁹ السكنية الأقرب إلى مسار المشروع (المباني القديمة المتهدمة) لأنها معرضة لتأثيرات البناء . و
- قبول مشاركة المقيمين في المسح الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك، جاء حجم العينة من المباني السكنية على النحو التالي، مع عينة إجمالية من 40 أسرة (أي شقة واحدة في كل مبنى سكني):

- من محطة الظاهرية إلى محطة السوق (17 عمارة سكنية).
- من محطة غبريال إلى محطة فيكتوريا (13 عمارة سكنية).
- من محطة محمد نجيب إلى محطة سيدي بشر (5 عمارات سكنية). و
- من محطة ميامي إلى محطة العصافرة (5 عمارات سكنية).

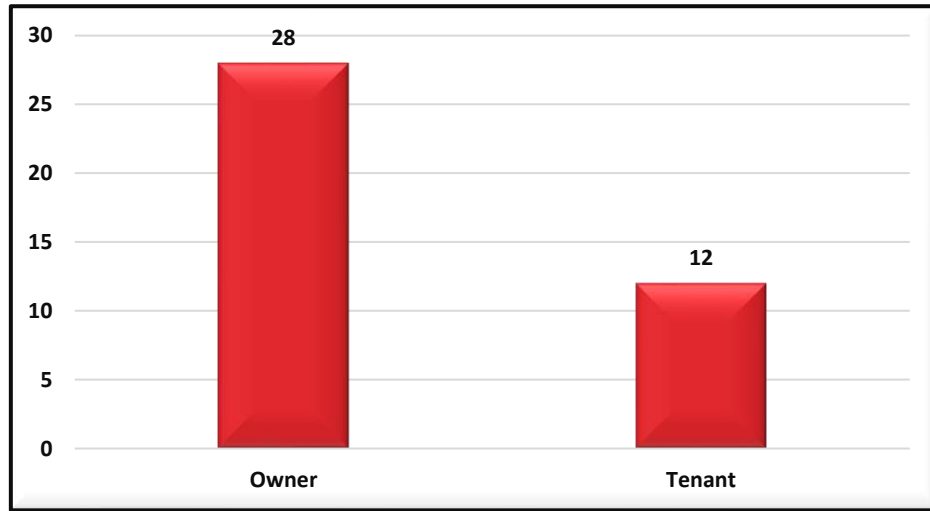
يوضح الشكل التالي توزيع عينة الأسرة على المناطق الخارجية المتاخمة لمسار المشروع.

³⁹ تم اختيار هذه المباني السكنية ضمن عينة الدراسة وفقاً للملاحظات الميدانية وكذلك المناقشات مع السكان أثناء إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي ، ولم يتم الاختيار وفقاً لأي تقارير أو وثائق من SYSTRA أو المحافظة.



شكل 23-6: توزيع عينة الأسرة على طول مواعمة المشروع

أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي أن غالبية المستجيبين في عينة المسح هم من أصحاب العقارات (70%) والباقي مستأجرين (30%).



شكل 24-6: توزيع عينة المسح حسب ملكية العقار

مزيد من المعلومات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل الخصائص الديموغرافية والعمالة والدخل ، بالإضافة إلى البنية التحتية والخدمات العامة معروضة في الملحق 3.

6.4 المجموعات الضعيفة

يقدم الجدول التالي قائمة بالفئات الضعيفة التي تشير إلى أن الأشخاص المتأثرين بالمشروع الأميين لديهم أعلى نسبة بين جميع الفئات الضعيفة بنسبة 10.4% من إجمالي العينة. ويتبع ذلك كبار السن بنسبة 9% ، والمعاقين والأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يعتبرون المعيل الوحيد داخل أسرهم بنسبة 5.2% لكل منهما. بالإضافة إلى ذلك ، يتم

تصنيف 2% من المتأثرين بالمشروع (3 نساء) على أنهم نساء معيلات). 32% من العينة الإجمالية تعتبر معرضة للخطر.

جدول 9-6: المجموعات الضعيفة التي يحتمل أن تتأثر

| الإجمالي | الأسر المعيشية خارج وقرب مسار المشروع | المحلات التجارية خارج وبجوار مسار المشروع | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات | المجموعات الضعيفة |
|----------|---------------------------------------|---|--|---|--|
| 7 | 5 | 1 | 1 | - | الأشخاص المتأثرين بالمشروع من ذوي الإعاقات الجسدية |
| 3 | - | 2 | - | 1 | السيدات المعيلات |
| 12 | 4 | 5 | 2 | 1 | كبير السن |
| 14 | 7 | 3 | 4 | - | أمي ايقراً ولا يكتب |
| 7 | - | 2 | 3 | 2 | الحالة الاقتصادية متدنية (المعيل الوحيد للأسرة) |
| 43 | 16 | 13 | 10 | 4 | مجموع |

باستخدام المعلومات الأساسية الواردة في الجدول أعلاه تم إجراء تحليل الضعف لتحديد المزيد من مجموعات السياق المحددة من الأشخاص المعرضين للخطر المتأثرين بالمشروع. يتم وصف هذه الفئات الضعيفة المحددة أدناه.

- الأشخاص المتأثرين بالمشروع من ذوي الإعاقات الجسدية - يتم تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع مع إعاقات جسدية (7) ، والتي لم يتم الكشف عن طبيعتها. هؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد يحتاجون إلى الانتقال قد يجدون صعوبة في التحرك أو قد يصبحون أكثر عرضة لتأثيرات المشروع من حيث صحتهم بسبب حالتهم الجسدية والرفاهية الحساسة.
- النساء المعيلات - وهن المعيلات لأسرهن، ويمثل دخلهن المصدر الوحيد أو الأكبر لدخل الأسرة ، وخسائرها أو تأثيرها على هذا الدخل يؤثر على جميع أفراد الأسرة. ليس لديهم تأمين اجتماعي ويصنفون على أنهم "فقراء"⁴⁰.

⁴⁰ وبحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فإن متوسط خط الفقر هو 736 جنيهاً مصرياً للفرد في الشهر ، وتحتاج الأسرة المكونة من شخصين بالغين إلى 1,667 جنيهاً مصرياً شهرياً لسد احتياجاتها الأساسية ، وأسرة مكونة من شخصين بالغين وطفلين . 2,691 جنيه في الشهر. تم بناء خط الفقر لكل أسرة حسب تركيبها العمرية والجنسية ومكان إقامتها (مؤشرات الفقر، الدخل، الإنفاق، بحوث الاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017-2018).

وفقاً للتقرير المذكور كمرجع ؛ بلغ متوسط نصيب الفرد من خط الفقر في العام المالي 2018/2017 في الحضر (المنطقة الشمالية) 8827 جنيهاً سنوياً بواقع 736 جنيهاً شهرياً. خط الفقر هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه الفرد أو الأسرة ليتمكن من توفير مستوى معيشي لائق.

- كبار السن الذين يعتمدون على الموقع - الذين يعتمدون على المحلات التجارية / النشاط الاقتصادي غير الرسمي الموجود داخل ممر السكك الحديدية الذي سيتم مصادرتة ، قد تتأثر صحتهم سلبًا بإعادة توطينهم.
- الأميين المتأثرين بالمشروع - العلاقة بين الأمية والحرمان الاجتماعي والإقصاء راسخة. قد يكون الأميون محرومين من فرص حياتهم والمشاركة الاجتماعية والسياسية والصحة العقلية والعلاقات الشخصية. سيتم تقديم الدعم لهؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، إذا لزم الأمر ، من خلال خطة عمل إعادة التوطين.
- العائل الوحيد - الشخص المتضرر الذي يكون دخله المصدر الوحيد أو المصدر الأكبر للدخل لأسرة معينة. ليس لديهم تأمين اجتماعي ويصنفون على أنهم "فقراء".

6.5 المساعدة الاجتماعية والدعم الحكومي

وفقًا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي ، لم يتلق أي من الأشخاص المتأثرين بالمشروع مساعدة اجتماعية أو إعانات من الوكالات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية. أشار البعض فقط إلى بعض المساعدات المالية والعينية (ملابس، أدوية ، طعام) التي يقدمها الأقارب، والتي يتم تقديمها بشكل غير منتظم كل شهرين أو ثلاثة أشهر وخلال المواسم والأعياد (رمضان، عيد الفطر، عيد الاضحى).

6.6 التصورات حول المشروع

يوضح الجدول التالي تصورات الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن المشروع ، والتي من خلالها يتضح أن التصورات بشكل عام إيجابية. لم يعبر أي من الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن اعتراضهم أو رفضهم للمشروع ، لكن كان لدى بعضهم بعض المخاوف / الأسئلة المتعلقة بالتأثيرات المحتملة للمشروع.

جدول 6-10: تصورات الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن المشروع

| تصور المتضررين | ملاك الاراضي ⁴¹ | مستأجري المحلات التجارية الموجودة بالمحطات القائمة | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع | المحلات التجارية خارجا المجاورة لمسار المشروع | الأسر المعيشية المتاخمة خارجا لمسار المشروع |
|----------------|----------------------------|--|--|---|---|
| المشروع جيد | 30 | 6 | 16 | 48 | 35 |
| المشروع سيء | 2 | 2 | 5 | 17 | 5 |

تم التعبير عن التصور العام للمشروع (الإيجابي والسلبي) على النحو التالي خلال المسح:

⁴¹ الرقم (32) ليس العدد الإجمالي لأصحاب الأراضي ، ولكن عدد الملاك وممثليهم الذين شاركوا في الاستشارة. كما ذكرنا سابقًا ، لم يتلق فريق خطة إعادة التوطين بعد القائمة الرسمية لملاك الأراضي التي تقدمها هيئة المساحة المصرية /مديرية مساحة الاسكندرية عبر الهيئة القومية للإنفاق .

• المشروع جيد

ردود الفعل الإيجابية على المشروع المشتركة كجزء من المسح الاجتماعي والاقتصادي ، بالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدت مع كل من ملاك الأراضي والمقيمين خارجيا بجوار مسار المشروع ملخصة أدناه.

- توفير الوقت لرحلة قطار أبو قير ، سيكون المترو أسرع من السكة الحديد.
- النقل السريع.
- تقليل الازدحام.
- سلامة الناس / تقليل الحوادث؛
- سينظف ممر السكة الحديد الحالي. و
- سيفتح معابر جديدة بين طرفي المدينة ويزيد من إمكانية الوصول.

• المشروع سيء

كانت المخاوف المتعلقة بإجراءات حياة الأراضي والتأثيرات المحتملة على سبل المعيشة في طبيعة التصورات السلبية للمشروع تشمل:

- قد يتأثر الناس من حيث سبل المعيشة بسبب مصادرة محلاتهم التجارية؛
 - الحد من الأنشطة التجارية. و
 - التحقق غير العادل من أسعار الأراضي من قبل مديرية مساحة الاسكندرية.
- بالإضافة إلى ما سبق، أجرى فريق خطة إعادة التوطين بحثاً إعلامياً لإعلام الجمهور بالمشروع بشكل أكبر.

المصادر الاعلامية للبحث

تتراوح المصادر التي تمت مراجعتها من الصحف الوطنية وعبر الإنترنت ، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي مع التركيز بشكل أساسي على Facebook. بشكل عام ، تم تقييم ما يقرب من 55 مصدرًا إعلاميًا على مدار فترة ثلاثة أشهر لتحديد التصورات العامة للمشروع ، بالإضافة إلى التطورات الجارية التي يتم الإبلاغ عنها والاتجاهات الإعلامية. تشمل المنشورات البارزة الجمهورية أون لاين ، الأهرام ، المال نيوز ، مصر اليوم ، الشروق نيوز وغيرها. على وسائل التواصل الاجتماعي ، تم استهداف صفحات فيسبوك المتعلقة بشؤون الإسكندرية لتضمينها في البحث عن وسائل الإعلام.

النتائج الرئيسية

- تم الترويج للآثار الإيجابية المحتملة للمشروع لتغطية المزايا التي سيتم تحقيقها بما في ذلك تقليل أوقات الرحلات وزيادة سعة الركاب.
- بالإضافة إلى ذلك ، أكد رؤساء الدول وممثلو الوزراء على أهمية المشروع في التخفيف من حركة المرور وتعزيز البنية التحتية الوطنية وتطوير قطاع النقل في مصر.

- المقالات المنشورة المتعلقة بالاجتماعات مع الوزارات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الوطنيين سلطت الضوء على أهمية المشروع ومواءمته مع الجهود الوطنية لتعزيز النقل في الدولة. كما أشارت التقارير إلى أن ممثلي الدول يؤيدون بقوة المشروع وسرعة تنفيذه.
- تمت الإشارة إلى المشروع كجزء من خطة أوسع لوزارة النقل لتعزيز الطاقة النظيفة والنقل المستدام على نطاق وطني.
- في المصادر الإعلامية التي تغطي المشاريع الوطنية الساعية إلى تعزيز التنمية الوطنية والمستدامة ، تم إدراج المشروع كاستثمار رئيسي سيفيد المواطنين إلى جانب مشاريع النقل الأخرى في المحافظات الأخرى.
- كان هناك أقل من خمسة تقارير تتعلق بأصحاب المحلات والأراضي والمساجد على طول مسار المشروع وما ستترتب عليه الخطوات التالية. أفيد أن عقود المتاجر لن يتم تجديدها بمجرد انتهاء صلاحيتها. بالإضافة إلى ذلك ، أفيد أيضًا أن مسجدًا واحدًا ، مسجد نور السلام ، كان في طور الإزالة. فيما يتعلق بالأرض ، أفيد أنه يتم استكشاف بدائل للمستأجرين وأنه تم تخصيص ميزانية لشركة الهيئة القومية للإنفاق لدفع أموال للمالكين الذين يتم مصادرة أراضيهم.
- على وسائل التواصل الاجتماعي ، ستكون المنشورات التي تشير إلى فترة تنفيذ من يناير إلى فبراير وشيكة ، وأشار المعلقون إلى أنهم حريصون على نجاح المشروع ، وأنهم لا يريدون تأجيل المشروع أكثر من ذلك. أعرب بعض المعلقين عن شكوكهم في أن يكون تاريخ التنفيذ الأصلي دقيقًا. بالإضافة إلى ذلك ، أعرب المعلقون أيضًا عن إحباطهم فيما يتعلق بالتأخير في التنفيذ الذي تم الإبلاغ عنه.
- فيما يتعلق بالتأخير في التنفيذ، أفاد أحد المصادر أن ذلك يرجع إلى عدم اختيار هيئة تنفيذية بعد. على وسائل التواصل الاجتماعي، تم ربط التأخير بالامتحانات المدرسية، والتأكد من أن الطلاب قادرين بشكل مريح على الاعتماد على وسائل النقل من وإلى المرافق التعليمية.
- على Facebook، حيث جمعت المنشورات تفاعل المستخدمين، لم تكن هناك مخاوف أو شكاوى سلبية تتعلق بالمشروع نفسه. ومع ذلك، أكد المعلقون على إحباطهم من التأخير المستمر في تنفيذ المشروع. علاوة على ذلك، كان بعض المعلقين فضوليين ويسألون عن موعد بدء تنفيذ المشروع.
- خلال النصف الثاني من شهر يناير، بدأ اهتمام وسائل الإعلام بالتحول نحو وسائل النقل البديلة أثناء تنفيذ المشروع، حيث أفادت العديد من المنافذ أن العديد من الشركات تسعى لتقديم خدمات استبدال الحافلات. على وسائل التواصل الاجتماعي، أفيد أيضًا أن التجارب بدأت في تقييم جودة البدائل قبل تعليق القطار.
- كانت التغطية المتعلقة بأسعار التذاكر محدودة، حيث أفاد منفذ إخباري واحد أن سعر التذكرة سيكون 3 جنيه مصري. ومع ذلك ، قد يكون هذا هو السعر المبدئي للمسافرين الذين يسعون لاستخدام المترو لجزء من شبكة المحطات.
- تم الإبلاغ عن التحديات المرتبطة بنفق المنذرة مرتين، حيث تم الإبلاغ أيضًا عن ملء النفق لاستيعاب المواطنين.

7 تأثيرات المشروع

يعرض هذا الفصل تأثيرات المشروع المرتبطة بنزع ملكية الأرض، وإعادة التوطين، وسبل المعيشة خلال مرحلة الإنشاء. هذه التأثيرات قد تم تحديدها لكونها مرتبطة بالمشروع وفقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي، والمجموعات النقاشية المركزة (بما في ذلك المجموعات النقاشية المركزة مع السيدات فقط ومع سكان المناطق القريبة من مسار المشروع) ومختلف الاجتماعات التشاورية مع سلطات الدولة والمنظمات غير الحكومية التي قام بها فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين مع جميع المجموعات المتأثرة بالمشروع فضلاً عن المجموعات المحتمل تأثرها بأنشطة الإنشاء. يلخص الفصل العاشر: نشر المعلومات وعملية التشاور نقاط التشاور الرئيسية التي أثرت خلال المجموعات النقاشية المركزة والاجتماعات التشاورية مع سلطات الدولة والمنظمات غير الحكومية.

7.1 الأشخاص المتأثرون بالمشروع

تتباين التأثيرات المرتبطة بنزع ملكية الأرض وإعادة التوطين القسري اعتماداً على طبيعة أنشطة المشروع واحتياجاته من الأراضي، والأنشطة الاقتصادية للأشخاص المتأثرين بالمشروع، ونوعية ملكية الأرض واستخدامها. تضم التأثيرات التي لا يمكن تجنبها والتي قد تنتج عن أنشطة نزع ملكية الأراضي وإعادة التوطين: فقدان الأرض، إذا كانت الأرض مملوكة لأفراد (ملكية خاصة) بدلاً من الأراضي المملوكة ملكية عامة، أو التأثير على سبل المعيشة الناتجة عن تغيير استخدام الأراضي وفرض قيود على الوصول إليها أو فقدان أنواع الأصول المختلفة.

يضم جدول 7-1 الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تم تحديدهم وفقاً لكل مجموعة متأثرة.

جدول 7-1: الأشخاص المتأثرين بالمشروع

| عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | | الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
|-----------------------------------|----------------------------|------------------------------------|
| عدد أفراد الأسرة | الأشخاص المتأثرين بالمشروع | |
| ملاك الأراضي الخاصة ⁴² | | |
| - | 1 شركة | شركة النحاس ⁴³ |
| 433 | 184 فرد | ورثة عائلة جاويش |
| 42 | 12 فرد | ورثة عائلة البحيري |
| 18 | 6 أفراد | قطعة أرض محطة باب شرق |
| 14 | 4 أفراد | قطعة أرض محطة سيورتنج |
| 38 | 8 مستأجرين | مستأجري المحلات الواقعة في المحطات |

⁴² الأرقام الواردة في هذا الجدول لملاك الأراضي المتضررين هي وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه فريق إعداد خطة إعادة التوطين مع ممثلي ملاك الأراضي، وليس وفقاً لقوائم الملاك الصادرة عن مديرية المساحة بالإسكندرية، ولم يتم إصدار هذه القوائم بعد.

⁴³ شركة النحاس تابعة لوزارة قطاع الأعمال

| عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | | الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
|--|----------------------------|---|
| عدد أفراد الأسرة | الأشخاص المتأثرين بالمشروع | |
| المستخدمين غير الرسميين في نطاق مسار المشروع ⁴⁴ | | |
| 76 | 15 فرد | الباعة الثابتين غير الرسميين |
| 32 | 6 أفراد | الباعة الجائلين غير الرسميين |
| الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع ⁴⁵ | | |
| في هذه النقطة، تم النظر في التأثيرات المحتملة في خطة إعادة التوطين، بينما أكدت الهيئة العامة للأنفاق انه لا توجد تأثيرات متوقعة. لمزيد من التفاصيل انظر الجزء 5.3.4. | | المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع |
| | | الأسر الخارجية المجاورة لمسار المشروع |

7.2 الأعمال التجارية المتأثرة بالمشروع

7.2.1 مستأجري المحلات، الأكشاك، الكافيتريات الواقعة داخل المحطات

تستأجر الهيئة القومية لسكك حديد مصر المحلات من خلال شركة (MOT) للاستثمار والتنمية التابعة لوزارة النقل، والمسئولة عن قطاع الاستثمار في وزارة الاستثمار وكذلك الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

حدد مسح الأكشاك والمحلات داخل محطات الهيئة القومية لسكك حديد مصر، الذي تم إجراؤه في إطار خطة إعادة التوطين، وجود 4 أكشاك، ومحل تجاري، و3 كافيتريات.

جدول 2-7: المحلات التجارية، والأكشاك، والكافيتريات المتضررة الواقعة داخل المحطات

| العدد الإجمالي | الموقع | نوع المشروع التجاري |
|----------------|---|--|
| 4 | محطات السوق، سيدي بشر، سيدي جابر، أبو قير | الأكشاك التي تباع المشروبات، والحلوى، والجرائد، والخردوات. |
| 3 | محطات الظاهرية، سيدي بشر، أبو قير | الكافيتريات التي تباع الشاي والقهوة والمشروبات |
| 1 | محطة فيكتوريا | محل يبيع اكسسوارات ومستلزمات المحمول |
| 8 | | الإجمالي |

⁴⁴ يمثل عدد المستخدمين غير الرسميين المعرض تعدادًا كاملاً لجميع الحاضرين من فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع بناءً على عدد من الزيارات الميدانية التي أجراها فريق إعداد خطة إعادة التوطين والتجول عبر مسار المشروع.

⁴⁵ لا يتطلب تصميم المشروع، وكذلك احتياجات المشروع لقطع الأراضي التي تم تحديدها حتى الآن، إزالة أي منازل أو محلات خارجية مجاورة لمسار المشروع. ومع ذلك، تمت إضافة سكان المباني السكنية ومستأجري المحلات التجارية إلى المجموعة المتضررة لاحتمال تأثرهم بأنشطة الإنشاء في مرحلة لاحقة.

7.2.2 المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع

أكدت الهيئة القومية للإنفاق أن المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع لن تتأثر بمتطلبات المشروع للأراضي. ومع ذلك، قد تؤدي أنشطة الإنشاء إلى فرض قيود على الوصول من وإلى هذه الأعمال التجارية فضلاً عن المخاطر المحتملة من الأضرار التي قد تلحق بالمباني. ليس من المتوقع حدوث تغيير في التصميم من حيث الإزاحة المادية. وفي حالة حدوث أي من المخاطر الثلاثة المذكورة، ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بالعمل مع الاستشاري (SYSTRA) من أجل توفير طرق بديلة للوصول أو استبدال خدمات النقل، (2) تعويض المحلات المتضررة، (3) تغيير التصميم لتجنب المحلات المتأثرة مادياً. إضافة إلى ذلك، يسمح القانون المدني المصري رقم 131 في مادتيه 168 و171 (كما تم تلخيصه في الجدول 3-1 في الفصل الثالث: الإطار التشريعي) لأصحاب العقارات برفع دعاوى مع مقاول الأعمال الهندسية، والمشتريات، والإنشاء ضد أي ضرر أو اضطراب في حالة حدوثه أثناء الإنشاء. سيتم تحديد مناطق عازلة أو مناطق آمنة أثناء إنشاء المشروع كما هو موضح في الفصل الثاني: وصف المشروع الجزء 2.2 من خطة عمل إعادة التوطين.

تقع المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع في مناطق المحطات التالية: فيكتوريا، محمد نجيب، سيدي بشر، ميامي، العصافرة، المنذرة، المنتزه. هذه هي المناطق التي سيرتفع فيها مسار المشروع (أي منطقة الكباري العلوية).

قام فريق إعداد خطة إعادة التوطين بمسح عينة مكونة من 20% من العدد إجمالي الحد الأقصى للمحلات التجارية في كل موقع في مايو 2022، بحيث يكون قد تم مسح عينة إجمالية مكونة من 65 محل موزعة على المواقع المختلفة. تم إدراج التأثيرات المحتملة للمشروع على المحلات المجاورة لمسار المشروع في الجزء 9: منظومة الاستحقاق.

قام فريق خطة إعادة التوطين بمسح عينة من 20% من إجمالي الحد الأقصى لعدد المتاجر في كل موقع في مايو 2022، بحيث تم مسح عينة إجمالية من 65 محل تجاري موزعة على مواقع مختلفة. تم تضمين التأثيرات المحتملة للمشروع على المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع في القسم 9-1 منظومة الاستحقاق.

7.3 التأثيرات على استخدام الأراضي وسبل المعيشة

يلخص جدول 3-7 الاستخدامات الخالية لقطع الأراضي (العامة/الخاصة) التي سيتم حيازتها للمشروع (الدائمة/المؤقتة)، فضلاً عن المساحات التقديرية لهذه الأراضي وفقاً لاحتياجات المشروع.

جدول 3-7: استخدامات ومساحة الأراضي الخاصة

| المساحة | الاستخدام | الأرض |
|---|--|---------------------------|
| التأثير الدائم على استخدام الأراضي الخاصة | | |
| 204,436 متر ² | سيتم إنشاء محطة كفر عبده والورشنة على أرض مصنع النحاس، المملوك حالياً لوزارة قطاع الأعمال العام، وسبق أن صدر قرار وزاري بجيازة الأرض في هذا الشأن. أرض مصنع النحاس أرض خالية في الأغلب مع عدد من المصانع التي تم إيقاف تشغيلها ولم تعمل في العقود القليلة الماضية. | محطة كفر عبده وأرض الورشة |

| المساحة | الاستخدام | الأرض |
|--|--|--|
| 632 متر ² | تستخدم أرض باب شرق كساحة مكشوفة لانتظار السيارات. هذا بالإضافة إلى مغسلة سيارات على أحد الأركان، تمت ملاحظتها خلال زيارة فريق إعداد خطة إعادة التوطين لقطعة الأرض في أبريل 2022. لا توجد نباتات أو أشجار مزروعة في الأرض، ولكن توجد غرفة لحارس الأمن بها مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء. | قطعة أرض محطة باب شرق (أرض ملكية خاصة) |
| 887 متر ² | تستخدم قطعة الأرض في محطة سيورتنج المقترحة كساحة مفتوحة لانتظار السيارات الخاصة بملك الأرض. كما يستخدم جزء من الأرض لتخزين بعض مواد البناء المملوكة لأصحاب الأرض. | قطعة أرض محطة سيورتنج |
| التأثير الدائم على استخدام الأرض ذات الملكية العامة | | |
| - | تمتلك الهيئة القومية لسكك حديد مصر مسار سكة حديد بطول 21.7 كم وجميع المرافق الموجودة فيه. ومع ذلك، فإن التنسيق بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر والهيئة القومية للأنفاق مستمر لنقل ملكية المسار وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 2020/2360، الذي يعتبر خط سكة حديد أبو قير بجميع منشأته ومرافقه مشروعاً للمصلحة العامة. | تمتلك الهيئة القومية لسكك حديد مصر خط سكة حديد أبو قير |
| متضمنة في مسار ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر | يضم مسار قطار أبو قير حالياً 13 مسجداً تم بناؤها على أرض مملوكة لسكك حديد مصر داخل مسار القطار. سيتم إزالة المساجد لبناء المشروع، بالتنسيق بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر والهيئة القومية للأنفاق لنقل ملكية أرض المساجد المدرجة في مسار سكة حديد أبو قير. تم التنسيق بين الهيئة القومية للأنفاق ووزارة الأوقاف لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد بدائل للمساجد التي سيتم إزالتها. وفقاً للاجتماع الذي عقده فريق إعداد خطة إعادة التوطين مع المسؤولين من مديرية أوقاف الإسكندرية، يتم حالياً إعادة تأهيل وتوسيع بعض المساجد في المناطق المجاورة لمسار المشروع، ويعتمد سكان هذه المناطق على المساجد الموجودة، حيث يوجد في كل منطقة على أقل تقدير 20 مسجداً مفتوح للصلاة. يتبع الموظفون في المساجد مديرية أوقاف الإسكندرية. في كل مسجداً موظف أو اثنين حسب حجم المسجد وأنشطته. تم تكليف هؤلاء الموظفين بالعمل في مساجد أخرى وتلقي رواتبهم بشكل منتظم دون أي تأثير على سبل معيشتهم نتيجة لإزالة المساجد بسبب المشروع. أفادت مديرية أوقاف الإسكندرية أن عدد المتطوعين لخدمة المسجد والمصلين يقدر بما لا يزيد عن اثنين في كل مسجداً. يحضر المتطوعون إلى المسجد بشكل دوري خلال النهار لفتح المسجد في أوقات الصلاة (خمس مرات في اليوم). تم تنظيف المساجد من قبل شركة تنظيف يتم دفعها من صندوق التبرعات في كل مسجداً. إضافة إلى ذلك، أكدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية أن جمعيتين أهليتين تقوموا باستئجار مساحات في المباني المجاورة للمساجد لأداء أنشطة خدمة المجتمع. | 13 مسجداً مبني على أرض مملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر |

| المساحة | الاستخدام | الأرض |
|---|--|---|
| | وتشمل تحفيظ القرآن، وحضانة ومركز تعليمي، إلا أن هذه الأنشطة انتهت ببداية جانحة كوفيد -19 ولم تستأنف. | |
| 869 متر ² | يتطلب إنشاء محطة باب شرق قطعة أرض إضافية من ممتلكات السكة الحديدية، والتي تستخدم حالياً كمخزن. يتم التنسيق بين الهيئة القومية للإنفاق وسكك حديد مصر لنقل ملكية الأرض لمشروع مترو الإسكندرية وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020 (الملحق 2 أ: القرار الوزاري لحيازة الأراضي) | مخزن الهيئة القومية لسكك حديد مصر |
| 380 متر ² | يتطلب إنشاء محطة باب شرق قطعة أرض إضافية مملوكة لمحافظة الإسكندرية، وهي كيان مملوك للدولة، وتستخدم حالياً كمنطقة انتظار عامة. سيتم نقل ملكية الأرض إلى الهيئة القومية للإنفاق لإنشاء مشروع مترو الإسكندرية وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020 (الملحق 2 أ: القرار الوزاري لحيازة الأراضي) | جزء من منطقة انتظار عامة |
| 852 متر ² | يتطلب إنشاء محطة سبورتنج قطعة أرض إضافية تستخدم حالياً كمبنى إداري مملوك لمديرية صحة الإسكندرية، وهي أرض مملوكة للدولة. سيتم نقل ملكية أرض المبنى الإداري إلى الهيئة القومية للإنفاق لإنشاء المشروع وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020 (الملحق 2 أ: القرار الوزاري لحيازة الأراضي). | المبنى الإداري |
| التأثير المؤقت على استخدام الأراضي ذات الملكية الخاصة | | |
| - | في الوقت الحالي، لم يتم تحديد أي أراضي خاصة ليتم استخدامها بشكل مؤقت أثناء الإنشاء. أكدت الهيئة القومية للإنفاق على أنه لن يكون هناك حيازة مؤقتة على أرض المشروع أثناء الإنشاء، وسيتم الاعتماد على المساحات المتاحة داخل ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر (لمزيد من التفاصيل، انظر الجزء 6.3.3) | لم يتم تحديده بعد |

7.3.1 التأثير الدائم على استخدام الأرض

مسار المشروع الذي يصل طوله إلى 21.7 كم² وجميع المرافق الموجودة فيه مملوك للهيئة القومية لسكك حديد مصر. ومع ذلك، يستمر التنسيق بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر والهيئة القومية للإنفاق لنقل ملكية مسار المشروع بناءً على قرار رئيس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020، والذي يعتبر المشروع ضمن مشروعات المصلحة العامة. يشمل القرار أيضاً حق الاستحواذ على أي عقار أو أرض مطلوبة للمشروع (الملحق 2أ، 2ب: القرار الوزاري لحيازة الأراضي).

يشمل إنشاء المشروع الاستحواذ الدائم على ثلاث قطع أراضي ذات ملكية خاصة، وهي:

- أرض محطة كفر عبده والمستودع
- أرض محطة باب شرق
- أرض محطة سبورتنج

يضم جدول 7-3 أعلاه وصف للاستخدام الحالي لهذه الأراضي وفقاً لزيارات الموقع التي تم تنفيذها أثناء إجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي (أبريل-مايو 2022).

7.3.2 التأثير الدائم على سبل المعيشة

لاحظ فريق إعداد خطة إعادة التوطين أثناء إجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي (أبريل-مايو 2022) وجود بعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في نطاق مسار المشروع، مصنفة كما يلي:

- الباعة الثابتين غير الرسميين
- الباعة الجائلين غير الرسميين

هؤلاء الباعة غير الرسميين في نطاق مسار المشروع يتمركزون في المناطق المحطات الواقعة في العسافرة، وسيدي بشر، وفيكتوريا، وغبريال، والسوق، والمعمورة، وطوسون. الأنشطة الاقتصادية لهؤلاء المستخدمين موضحة في الجدول 6-6.

7.3.3 التأثير المؤقت على استخدام الأراضي الخاصة

كأولوية، سيسعى المقاول إلى تجنب أي استحواذ على الأرض باستخدام أراضي الهيئة القومية لسكك حديد مصر المتاحة في المحطات الحالية قدر الإمكان لتخزين المعدات ومواد البناء أثناء الإنشاء.

أكدت الهيئة القومية للإنفاق على أنه لن يكون هناك حياة مؤقتة للأراضي للمشروع أثناء مرحلة الإنشاء، وسيتم الاعتماد على المناطق المتاحة ضمن ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر. ستقتصر معسكرات العمل على تقديم الخدمات المتاحة للعمال في مواقع البناء أثناء النهار. لن يتم توفير سكن للعمال في مواقع الإنشاء. وسيتم الاعتماد على العمال المحليين من محافظة الإسكندرية قدر المستطاع.

من المتوقع أن يقوم مقاول البناء بتأجير شقق سكنية للعمال القادمين من خارج الإسكندرية أو استئجار شقق كمكاتب مجاورة لموقع المشروع. سيتم ضمان ذلك من خلال اتفاقية تعاقدية يتم توقيعها وفقاً للشروط المتفق عليها مع مالك الأرض والمقاول. تضمن الهيئة القومية للإنفاق أن هذه الاتفاقيات ملزمة قانونياً وتم وضعها بشكل صحيح لتعكس الشروط والأحكام التي تتوافق مع متطلبات الجهة المقرضة. تتولى وحدة إدارة المشروع مسؤولية متابعة تنفيذ أي متطلبات تعويض يتم تنفيذها وفقاً لما هو مذكور في خطة عمل إعادة التوطين.

في حالة عدم إمكانية تجنب ذلك، قد يحتاج المقاول إلى إيجار قطعة أرض لهذا الغرض. ويتم تنفيذ ذلك من خلال اتفاقيات إيجار طوعية (بمدة محددة) بين المقاول ومالك الأرض، ويمكن تجديدها إذا لزم الأمر.

تقوم الهيئة القومية للإنفاق في الجزء الخاص بالمواصفات أو المتطلبات الفنية البيئية والاجتماعية ومواصفات الصحة والسلامة لحيازة الأراضي في عقد الأعمال الهندسية، والمشتريات، وأعمال الإنشاء بتضمين أن: "الاستحواذ المؤقت للأراضي الواقعة خارج أراضي الهيئة القومية لسكك حديد مصر أثناء الإنشاء لن يُسمح به إلا كعاملة تجارية (إيجار) - لن يتم تنفيذ أي مصادرة من أجل الحيازة المؤقتة للأرض". في حالة أن الاستحواذ المؤقت للأراضي يقيد حركة السكان والوصول إلى المباني التجارية، يلتزم المقاول بتوفير طرق وصول بديلة مناسبة للسكان، وخاصة المجموعات الأكثر تأثراً (كبار السن، والأطفال، والسيدات، وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعتمدون على الموقع).

7.4 التأثيرات على الأصول الأخرى

7.4.1 المساجد الموجودة على امتداد مسار المشروع

إزالة بعض منشآت البنية التحتية الموجودة على امتداد مسار المشروع أمر لا يمكن تجنبه. المباني الرئيسية التي سيتم إزالتها فقط هي المساجد، لإنشاء محطات مترو جديدة في المقام الأول (أو إنشاء أجزاء جديدة تلحق بالمحطات الحالية لاستيعاب حركة المترو المتزايدة). سيتم إزالة إجمالي 13 مسجد لأغراض المشروع.

في مصر، تتبع جميع أماكن العبادة الخاصة أو العامة وزارة الأوقاف. تم بناء جميع المساجد دون تصاريح على الأراضي التي لم تكن مستخدمة من قبل الهيئة القومية لسكك حديد مصر. قامت الهيئة برفع قضايا تعدي تتعلق بملكيتها للأراضي التي تستخدمها المساجد. جميع المساجد بدأت كغرف صغيرة للصلاة، لكنها توسعت لتصبح مساجد من قبل أفراد المجتمع والسكان عن طريق جمع التبرعات لتوسعة هذه المساجد. حدثت هذه العملية على مدى سنوات عديدة بعد الثورة، ومرت بمراحل مختلفة، كما أبلغ أئمة المساجد الاستشاري (SYSTRA). في السنوات الأخيرة، أصبحت جميع المساجد تابعة لوزارة الأوقاف بصرف النظر عن حجمها. وزارة الأوقاف هي الجهة المسؤولة عن المساجد وبالتالي فإن التعويضات الخاصة بالمساجد قد تم الاتفاق عليها مع الوزارة وكذلك سيتم اتخاذ قرار إنشاء مساجد بديلة بالتشاور مع المجتمع.

قامت وزارة المواصلات بالتنسيق مع وزارة الأوقاف لإزالة المساجد المتأثرة مقابل تعويض تصل قيمته إلى 25.000.000 جنيه مصري (يمكن الرجوع إلى الملحق 4)، مخصصة لإنشاء بديل آخر أو التوسع في أحد المساجد القائمة، وذلك للحد من الشكاوى المحتملة من قبل المجتمع المحلي التي قد تنشأ نتيجة لإزالة هذه المساجد.

7.4.2 الأصول الحكومية الموجودة في محطتي باب شرق وسبورتنج

محطة باب شرق: يتطلب إنشاء محطة باب شرق أرض إضافية من قطعة أرض واحدة (869 متر² تمتلكها الهيئة القومية لسكك حديد مصر وتستخدم حالياً كمخزن).

محطة سبورتنج: يتطلب إنشاء محطة سبورتنج أرض إضافية (852 متر² تقريباً) يشغلها مبنى إداري ملك لمديرية الصحة بالإسكندرية، وهي جهة ذات ملكية عامة.

7.4.3 الأسر المجاورة لمسار المشروع خارجياً

يعض الأجزاء من مسار المشروع قريبة من المنازل التي قد تتأثر بأنشطة الإنشاء، خاصة المنازل الواقعة في نطاق الجزء المرتفع (الكوبري العلوي) تضم أعمال الإنشاء الحفر الذي قد يؤثر على المباني المحيطة حسب حالتها الإنشائية. لا يتطلب تصميم المشروع، وكذلك احتياجات المشروع لقطع الأراضي التي تم تحديدها، إزالة أي منازل أو مباني سكنية. ومع ذلك، فقد تم إضافة المباني السكنية إلى منظومة الاستحقاقات بسبب احتمالية تأثر المنازل المجاورة للمشروع بأعمال الحفر في أجزاء الكباري العلوية وهي: الظاهرية، والسوق، وغبريال، وسيدي بشر.

7.4.4 فقدان الأشجار بشكل دائم

سيؤدي إنشاء المشروع إلى إزالة بعض الأشجار (حوالي 5 أشجار نخيل) مزروعة على أرض المستودع. أظهرت نتائج الزيارات الميدانية التي قام بها فريق إعداد خطة عمل إعادة التوطين خلال المسح الاجتماعي-الاقتصادي وجود عدد من

أشجار النخيل غير المثمرة (أثناء وقت الزيارة، أبريل 2022، لم تكن مثمرة في ذلك الوقت). سيتم إحصاء عدد الأشجار من قبل مديرية المساحة بالإسكندرية وسيتم تحديد التعويض لأصحاب الأشجار الذين قد يكونوا أيضاً ملاك للأرض، وفقاً لقائمة الأسعار الخاصة بمديرية زراعة الإسكندرية، قبل دخول الأرض.

7.5 التأثير على المجموعات الأكثر تأثراً

يمكن تحديد الفئات الأكثر تأثراً، مع مراعاة مصالحهم ووضع خطط لتخفيف أية تأثيرات سلبية قد تلحق بهم، في صميم تقييم التأثير الاجتماعي. يرجع ذلك بشكل أساسي إلى حقيقة أن الفئات الأكثر تأثراً معرضة بشكل أكبر لتأثيرات المشروع المختلفة.

وفقاً للتعريف، فإن السكان الأكثر تأثراً هم مجموعات الأشخاص المستبعدين، أو المحرومين، أو المهمشين، على أساس خصائصهم الاقتصادية، أو العرقية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. يمكن أن تندرج مجموعات مختلفة ضمن هذه الفئة، لذلك، هناك حاجة إلى تعريف أكثر تحديداً للفئات الأكثر تأثراً التي يحتمل تأثرها بالمشروع سلبياً أو إيجابياً.

يقدم الجزء 6.4: المجموعات الأكثر تأثراً معلومات محددة حول أنواع المجموعات الأكثر تأثراً في نطاق المشروع، بما في ذلك تقييم مجموعة تم تحديدها.

7.5.1 المجموعات الأكثر تأثراً المرتبطة بالتأثيرات على سبل المعيشة نتيجة للاستحواذ على الأرض

قد ينتج عن المشروع بعض التأثيرات الاقتصادية غير المواتية خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل. قد تظهر احتمالية فقدان الدخل أثناء مرحلة الإنشاء بسبب إغلاق المناطق سواء بشكل مؤقت أثناء الإنشاء أو بشكل دائم بسبب نقل بعض الأعمال التجارية داخل المناطق التجارية. تضم الفئات النازحة اقتصادياً الأكثر تأثراً ما يلي:

- المحلات والأكشاك المستأجرة الواقعة داخل المحطات الحالية (مملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر في الوقت الحالي)،
- المستخدمين غير الرسميين لحرم الطريق (الباعة الجائلين غير الرسميين) الذين يقومون بأنشطة اقتصادية داخل مسار المشروع، نظراً لوضعهم غير القانوني، فمن المتوقع تأثرهم وأسرهم اقتصادياً واجتماعياً، خاصة مع عدم وجود مصدر دخل آخر.
- في حالة إزالة المحلات المجاورة والواقعة خارج مسار المشروع، من المحتمل أن يتأثر أصحاب الأعمال والعاملين في هذه المحلات الذين لا يتمتعون بتغطية تأمينية ولا رعاية صحية. قد يُطلب من هذه المجموعة المكونة من أصحاب الأعمال والعاملين إخلاء متاجرهم أثناء أعمال الإنشاء في حالة وجود أي خطر أو تأثير محتمل. وفقاً للقانون الوطني، لا يحق لهم الحصول على تعويض فضلاً عن أنهم غير مؤهلين من الناحية القانونية للحصول على الرعاية الصحية أو التأمين، وتحديد المعتمدين على الموقع من كبار السن والعاملات.

7.5.2 المجموعات الأكثر تأثراً في المناطق السكنية المجاورة لمسار المشروع خارجياً

ستؤدي أنشطة الإنشاء على المعابر المستوية إلى إغلاق كامل أو جزئي للمعابر أمام المشاة والمركبات، مما يؤدي إلى زيادة الازدحام المروري. سيؤدي ذلك إلى الحد من إمكانية وصول المجتمع المحلي إلى المرافق المختلفة حول مواقع

الإنشاء. من المرجح أن تتأثر المجموعات الأكثر تأثراً بذلك وهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمعتمدين على الموقع من كبار السن والأطفال.

يشمل جدول 6-9 تحديد للمجموعات الأكثر تأثراً المرتبطة بالمشروع وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي أجره فريق إعداد خطة إعادة التوطين.

7.6 النوع الاجتماعي

تم النظر في تأثير الاستحواذ على الأراضي وسبل المعيشة على النوع الاجتماعي كجزء من خطة عمل إعادة التوطين، سواء في تصميم أدوات المسح الاجتماعي والاقتصادي أو المجموعات النقاشية المركزة التي تم إجراؤها مع السيدات في المناطق السكنية الخارجية والمجاورة لمسار المشروع.

يشمل مستأجرو المحلات الموجودة في المحطات مستخدمة واحدة من إجمالي 8 مستخدمين، في حين لا توجد سيدات بين المستخدمين غير الرسميين في نطاق مسار المشروع كما تم تحديده في المسح الاجتماعي الاقتصادي. 5 من المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع تديرها سيدات من الأشخاص المتأثرين بالمشروع. تتساوى السيدات والرجال من حيث الأهلية في الحصول على التعويض بموجب القانون الوطني.

لم تحدد نتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي على عينة الأسر أي تأثيرات محتملة للمشروع على السيدات، حيث كانت استجابة العينة في هذا الصدد صفر من أصل 40 استمارة استبيان.

فيما يتعلق بشعور السيدات بالأمان أثناء تجولهن في المنطقة واستخدام وسائل النقل العام، فإن معظمهن لا يشعرن بالأمان أثناء استخدام وسائل النقل الحالية، 23 سيدة لا يشعرن بالأمان عند استخدام وسائل النقل العام و16 يشعرن بالأمان، مما يشير إلى أن وسائل النقل المتاحة حالياً لا تحقق السلامة والحماية للمرأة. إضافة إلى ذلك، كانت توقعات أحد السيدات من المشروع توفير وسائل نقل آمنة ونظيفة.

أظهرت 25% من عينة الأسر تعرض السيدات إلى العنف والتحرش المبني على النوع الاجتماعي وهو أحد القضايا الرئيسية الحالية في المناطق المتأثرة بالمشروع. ومع ذلك، لم تظهر أي مخاوف في نقاشات المجموعات المركزة مع السيدات فقط من حيث توقع العنف المبني على النوع الاجتماعي نتيجة لتدفق العمالة للمشروع. إضافة إلى ذلك، أكد مسئولو الهيئة القومية للأنفاق خلال الاجتماعات التي عقدت معهم أن جميع الاعتبارات الخاصة بصحة وسلامة وأمن المجتمعات المحلية المحيطة بمسار المشروع قد تم أخذها في الاعتبار تصميم المشروع وكذلك الجوانب المتعلقة بصحة وسلامة المجتمع قد تم إدراجها في التصميم.

8 الترتيبات المؤسسية

يتضمن تخطيط وإعداد وتنفيذ هذه الخطة لإعادة التوطين عمليات مميزة وأطراف مسئولة متنوعة. يعرض هذا الفصل بالتفصيل الهيئات المعنية فضلاً عن أدوارها ومسئوليتها لضمان إعادة توطين الأشخاص المتأثرين بالمشروع والمجتمعات لمتضررة وتعويضهم عن أي خسائر، بحيث يتم استعادة سبل ومستويات معيشتهم إلى مستويات ما قبل المشروع كحد أدنى.

8.1 الهيكل التنظيمي

تتولى الهيئة القومية للإنفاق مسؤولية تصميم المشروع وتطويره. تقع الهيئة القومية للإنفاق تحت ولاية وزارة النقل، وتم تأسيسها في عام 1983 لتطوير خطوط المترو ومشروعات النقل الكهربائي داخل مصر وخارجها. تتولى الهيئة القومية للإنفاق المسؤولية النهائية عن المشروع وتشرف على تنفيذ متطلبات الجهة المقرضة أثناء تصميم المشروع وإنشائه وتشغيله. وستقوم الهيئة بتأسيس وحدة إدارة المشروع لتنسيق وتنفيذ المشروع، كما هو موضح في دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي، وتكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ خطة إعادة التوطين. ستكون خطة إعادة التوطين إحدى الوثائق الرئيسية لتقييم التأثير البيئي والاجتماعي التي سيتم الالتزام بها وتنفيذها من قبل الأخصائي الخارجي للشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين وهو عضو في وحدة إدارة المشروع. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الجزء 8.3 التالي. الهيئة القومية للإنفاق هي الجهة الوحيدة المسؤولة أمام الجهات المقرضة عن تنفيذ متوافق لخطة إعادة التوطين.



*الهيكل التنظيمي للهيئة القومية للإنفاق موضح في شكل 8-1.

*تضم لجنة التعويضات ممثل من إدارة الشؤون القانونية في الهيئة القومية للإنفاق، وإدارة الممتلكات في الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والهيئة العامة للخدمات الحكومية التابعة لوزارة المالية. وعند الاقتضاء تستدعي اللجنة اختصاص خبراء من إدارة الضرائب العقارية بمحافظة الإسكندرية.

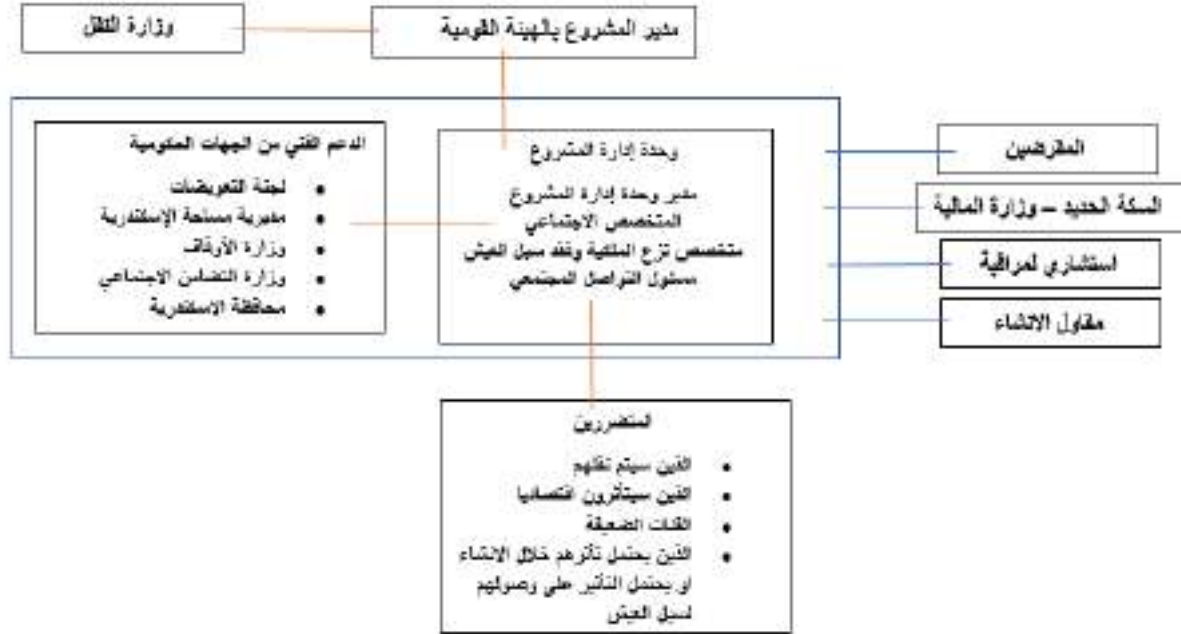
| | | |
|---------------------------|----------------|--------------|
| RAP – ENGLISH VERSION | 99M-L1-SEC6-79 | Page 121/295 |
| SECTION VI – REQUIREMENTS | Rev. B | v7 |

شكل 1-8: الهيكل التنظيمي للهيئة القومية للإنفاق

| | | |
|---------------------------|----------------|--------------|
| RAP – ENGLISH VERSION | 99M-L1-SEC6-79 | Page 122/295 |
| SECTION VI – REQUIREMENTS | Rev. B | v7 |

8.2 الترتيبات التنسيقية

يعرض شكل 8-2 الهيكل التنظيمي لعملية إعادة التوطين، والتفاعل بين الهيئات المختلفة المشاركة في العملية.



شكل 8-2: الهيكل التنظيمي لإعادة التوطين

سيتم مشاركة الأشخاص المتأثرين بالمشروع والتشاور معهم بشكل كامل كجزء من عملية إعادة التوطين واستعادة سبل المعيشة. يعرض الجزء 10.3 أدناه استراتيجية التشاور لحيازة الأراضي للمشروع.

8.3 الأدوار والمسئوليات الخاصة بالاستحواذ على الأراضي

تتولى الإدارة العليا في الهيئة القومية للأنفاق ومدير وحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع المسئولية النهائية للتنفيذ الفعال لخطة إعادة التوطين. يعرض جدول 8-1 الهيئات المشاركة في إعادة التوطين والتعويض في المشروع ويوضح أدوارها ومسئوليتها المحددة.

جدول 8-1: تكاليف التعويض عن الأراضي (عندما يتعذر الاستبدال العيني)

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|---|-------------|
| المسئولية المالية | |
| وزارة النقل هي الكيان الذي يطلب نزع الملكية للمنفعة العامة والمعني بالاستحواذ على الأرض. وتقوم الوزارة: • بطلبات الاستحواذ على الأرض للمنفعة العامة كما هو موضح في الجزء 7.1.2 الاستحواذ على الأراضي الخاصة، | وزارة النقل |

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> الموافقة على إيداع القيمة الكاملة للتعويض وفقاً لتقديرات مديرية المساحة بالإسكندرية من خلال الهيئة القومية للإنفاق، على أساس أنها السلطة المسؤولة عن المشروع تحت ولاية وزارة النقل والمواصلات. | |
| <p>الموافقة على خطة إعادة التوطين والإشراف عليها</p> | |
| <p>تقوم الإدارة العليا للهيئة القومية للإنفاق بمراجعة التقارير والمستندات الخاصة بتنفيذ المشروع والموافقة عليها. كما أنها مسؤولة عن تأسيس وحدة إدارة المشروع وتعيين المتخصصين الفنيين للإشراف الفعال على تنفيذ خطة إعادة التوطين ومتابعتها. وتضمن تنفيذ جميع الأنشطة المعنية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية ذات الصلة ومتطلبات الجهة المقرضة. فيما يتعلق بخطة إعادة التوطين تحديداً، تقوم الإدارة العليا للهيئة القومية للإنفاق بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الموافقة على خطة إعادة التوطين (بعد موافقة الجهة المقرضة) تأسيس وحدة إدارة المشروع لتنفيذ خطة إعادة التوطين ضمان توافر الميزانية الكافية لإعادة التوطين، والتعويض، والمساعدة في استعادة سبل المعيشة الأخرى والدعم من خلال التشريع الوطني وصندوق خطة إعادة التوطين (الرجوع إلى الجزء 9.6: تطبيق التعويض وعملية التفاوض لوصف موارد التمويل المعتمدة للمشروع) توفير وتوزيع الأموال للتعويضات الإلزامية والتكميلية – مثل حالات فقدان الدخل، واستقرار سبل المعيشة، ودعم الأشخاص الأكثر تأثراً من الناحية الاجتماعية، وفقاً لتقييم لجنة التعويضات حصر المحلات المتضررة وتحديد وضعها القانوني/التعاقد من خلال الهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة الاستثمار والتنمية التابعة لوزارة النقل الإعلان عن وصف المشروع والمكان والمدة الزمنية للكشف عن نتائج التقييم في الجريدة الرسمية، وجريدين يوميتين لمدة أسبوع (بما في ذلك الإعلان عن أسماء ملاك الأراضي والأصول المستحقة للتعويض) | <p>الإدارة العليا في الهيئة القومية للإنفاق</p> |
| <p>فريق إعداد خطة إعادة التوطين – التنفيذ والمتابعة</p> | |
| <p>وحدة إدارة المشروع ويرأسها مدير الإدارة البيئية والاجتماعية في وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن التنفيذ العام لخطة إعادة التوطين لضمان معالجة أي تأثيرات محتملة من المشروع بما يتوافق مع التشريعات المصرية ومتطلبات الجهة المقرضة. وتقوم الوحدة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ضمان توافق أنشطة الاستحواذ على الأرض وإعادة التوطين (بما في ذلك النزوح الاقتصادي) مع متطلبات الجهة المقرضة وكذلك خطة إعادة التوطين المعتمدة والمعلن عنها ضمان مشاركة فنيين متخصصين آخرين للمساعدة في تنفيذ خطة إعادة التوطين، بما في ذلك أنشطة التثمين، والمتابعة، والتقييم. ضمان التنسيق والتواصل بين إدارات الهيئة القومية للإنفاق، والوزارات ذات الصلة، وإدارات المحافظة المشاركة في تنفيذ كافة أنشطة خطة إعادة التوطين. عرض الإجراءات التصحيحية واتخاذها كما تقتضي الحاجة أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين الاحتفاظ بالسجلات والمستندات الخاصة بعملية التعويض | <p>وحدة إدارة المشروع</p> |

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • توفير التمويل والدعم للمجموعات الأكثر تأثراً بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية النشطة في محافظة الإسكندرية • دعم التعاون الوثيق مع محافظة الإسكندرية والحفاظ عليه في تنفيذ خطة إعادة التوطين. • دعم مدير وحدة إدارة المشروع في اتخاذ القرارات رفيعة المستوى، إذا لزم الأمر، والإشراف على أداء آلية التعامل مع الشكاوى بدعم من مسئول التواصل، ولجنة التعويضات، والمدير البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة المشروع والأخصائي⁴⁶ الاجتماعي الخارجي المعني بإعادة التوطين والذي سيشارك في تلقي الشكاوى وتناولها. يقوم مسئول التواصل داخل وحدة إدارة المشروع بإجراء الفحص الدوري للسجلات المرتبطة بالشكاوى التي تم تلقيها وحلها. | |
| <ul style="list-style-type: none"> • يتولى المدير البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة المشروع مسؤولية الأمور المتعلقة بخطة إعادة التوطين بما في ذلك نزح الملكية، والتعويضات لغير الملاك، واستعادة سبل المعيشة... الخ. ويقوم بمساعدته خبراء داخل وحدة إدارة المشروع، والإدارات الأخرى، كما هو مطلوب. يقوم مدير وحدة إدارة المشروع بما يلي: • إخطار الأشخاص المتأثرين بالمشروع ومتابعتهم (إذا لزم الأمر) بالاستحواذ على الأراضي والممتلكات • إعداد المستندات اللازمة للتفاوض في التعويض مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع بما في ذلك التعويضات/البدلات الإضافية بما يتفق مع متطلبات الجهة المقرضة، وإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، تنفيذ مدفوعات التعويضات المناسبة في الوقت المناسب لتحقيق المتطلبات الوطنية والمتطلبات الخاصة بالجهة المقرضة ومتابعة تسجيل الأرض/سندات الملكية مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. • تمثيل الهيئة القومية للإنفاق في أي قضايا متعلقة بنزع الملكية أمام المحكمة إذ لزم الأمر • المساعدة في تلقي الشكاوى المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي/الممتلكات المرتبطة بالمشروع وتسجيلها، وحلها، ورفع التقارير اللازمة • التوجيه، وإذا لزم الأمر، المساعدة في حل الشكاوى المعقدة. | المدير البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة المشروع |
| <ul style="list-style-type: none"> • الإخصائي الاجتماعي وإعادة التوطين التابع لوحدة إدارة المشروع مسؤول عن تنفيذ دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي، والوثائق المكملة لها، وخطة إعادة التوطين، وخطة استعادة سبل المعيشة، بالإضافة إلى، متطلبات الجهة المقرضة فيما يتعلق بنزع الملكية. الإخصائي الاجتماعي وإعادة التوطين الخارجي مسؤول أمام المدير البيئي والاجتماعي لوحدة إدارة المشروع عن الاتي: • متابعة والاحتفاظ بسجلات كافة المدفوعات بموجب القانون الوطني والمدفوعات المقدمة من صندوق خطة إعادة التوطين بالتعاون مع الأطراف التي تقوم بالصرف • الاحتفاظ بسجلات الشكاوى المتعلقة بالاستحواذ على الأرض • تخطيط، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي مع مسؤول التواصل | الإخصائي الاجتماعي وإعادة التوطين الخارجي |

⁴⁶ يجب أن تشمل القنوات الأخرى للشكاوى الخط الساخن لشكاوى الحكومة العامة (مجلس الوزراء) وإدارة شكاوى المواطنين في الهيئة القومية للإنفاق، والتي تتلقى الشكاوى المقدمة إلى الهيئة حول أي مشروع وتحويلها إلى الإدارات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|--|---------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • تحديث خطة إعادة التوطين إذا لزم الأمر (أي أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين إذا ظهرت مجموعات جديدة متأثرة الخ) • جمع البيانات اللازمة لإعداد تقارير متابعة داخلية ربع ثأنوية لخطة إعادة التوطين • متابعة وإدارة أي قضايا عاجلة تتعلق بعدم الامتثال لخطة إعادة التوطين والإجراءات الإصلاحية المطلوبة • رفع تقرير (إلى المدير البيئي والاجتماعي في وحدة إدارة المشروع) حول أي قضايا عاجلة تتعلق بعدم الامتثال لخطة إعادة التوطين والإجراءات الإصلاحية المطلوبة • تعيين استشاري للمتابعة مستقل وخارجي • متابعة أنشطة المقاول (المقاولين) المؤقتة الخاصة بحيازة الأراضي، وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بخطة إعادة التوطين • الإشراف على تنفيذ خطة مشاركة الفئات المعنية بدعم من مسؤول التواصل مع المجتمع • الإشراف على إدارة الشكاوى المرتبطة بخطة إعادة التوطين ودعمها بما في ذلك تقديم التقارير الدورية عن الشكاوى إلى وحدة إدارة المشروع | |
| <p>يتولى مسؤول التواصل مع المجتمع مسؤولية تنفيذ خطة مشاركة الفئات المعنية، بما في ذلك مسؤولية إعداد المواد الاستشارية للتشاور ومشاركة الأشخاص المتأثرين بالمشروع. تبذل الهيئة القومية للإنفاق جهداً لتعيين كل من مسؤول للتواصل مع المجتمع ذكر وأنثى للمشروع. كما تقوم بإجراء عمليات فحص دورية للسجلات المتعلقة بالشكاوى الواردة وحلها. مسؤول التواصل الاجتماعي مسؤول عن الاتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • متابعة وتسجيل الشكاوى المرتبطة بالاستحواذ على الأرض • تخطيط أنشطة المشاركة المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي وتنسيقها وتنفيذها مع الأخصائي الاجتماعي وإعادة التوطين الخارجي • الاحتفاظ بسجلات أنشطة إعادة التوطين التي تم الانتهاء منها ورفع تقارير بها للأخصائي الاجتماعي • تحديث خطة مشاركة الفئات المعنية عند الحاجة لذلك • إعداد الكتيبات، والمنشورات، والمواد المعلوماتية حول المشروع وتوزيعها على الفئات المعنية • عقد الاجتماعات والمقابلات والمجموعات النقاشية مع المجموعات المتأثرة والفئات المعنية الأخرى بانتظام والاحتفاظ بسجلات لهذه الاجتماعات • المساهمة في إعداد تقارير المتابعة الداخلية الربع سنوية الخاصة بخطة عمل إعادة التوطين • رفع تقرير (إلى الأخصائي الاجتماعي) حول أي قضايا عاجلة يتم تحديدها من خلال آلية الشكاوى أو أنشطة المشاركة التي قد تكون ناتجة عن عدم الامتثال لخطة عمل إعادة التوطين | <p>مسؤول التواصل مع المجتمع</p> |
| <p>تم تشكيل لجنة التعويضات لسد الفجوة بين القانون الوطني والمتطلبات/المعايير الدولية للجهات المقرضة. هذه آلية تم اعتمادها من قبل الهيئة القومية للإنفاق لتعويض فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع التي لا يغطيها القانون المصري 1990/10. تشكل لجنة التعويضات بناء على طلب يقدمه رئيس الهيئة إلى وزير النقل.</p> <p>يتمثل دور ومسئوليات لجنة التعويضات فيما يلي:</p> | <p>لجنة التعويضات</p> |

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> التفاوض مع الفئات غير الرسمية من الأشخاص المتأثرين بالمشروع غير المدرجة في القانون المصري (المستخدمون غير الرسميين (21 شخص متأثر بالمشروع) والمجموعات الأكثر تأثراً التي تضم كبار السن والسيدات والأفراد أصحاب الدخل عند أو تحت خط الفقر). تشارك لجنة التعويضات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع لتحديد قيمة التأثير على الأصل (الأصول) موضوع البحث وسبل معيشتهم لتحديد قيمة للتفاوض. تأخذ أعمال التقييم التي تقوم بها لجنة التعويضات في الاعتبار المستخدمين غير الرسميين للأصول المتأثرة وكذلك الفئات الأكثر تأثراً. تقترح اللجنة تعويضات بتكلفة الاستبدال الكاملة أو غيرها من إجراءات استعادة سبل المعيشة التي تحل محلها واستعادتها (أو إن أمكن تحسينها) إلى مستويات ما قبل المشروع (كما هو موضح في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات، والفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة) تلقي الشكاوى سواء من ملاك الأراضي (الرسميين) أو المستخدمين غير الرسميين. تساعد لجنة التعويضات الملاك الرسميين في التواصل مع السلطات الحكومية ذات الصلة لحل هذه الشكاوى، في حالة رفعها العمل بالتعاون مع مسؤول التواصل مع المجتمع والاختصاصي الاجتماعي وإعادة التوطين الخارجي في تلقي وحل أي شكاوى واردة تتعلق بالتعويضات إجراء أنشطة التشاور مع المتأثرين بالمشروع غير الرسميين | |
| الدعم الفني الحكومي | |
| <p>تتولى مديرية الضرائب العقارية بمحافظة الإسكندرية مسؤولية الاستحواذ على الأراضي ودفع التعويضات في إطار القانوني المصري. وتوفر المستندات المطلوبة الخاصة بوضع الملكية/الحياسة في المجتمعات المتضررة.</p> | محافظة الإسكندرية، مديرية الضرائب العقارية |
| <p>مديرية زراعة الإسكندرية هي المسؤولة عن تئمين الأشجار حسب قائمة أسعار الأشجار والمحاصيل التي يتم تحديثها سنويًا والمعتمدة من مديرية الزراعة والمحافظة.</p> | مديرية الزراعة بالإسكندرية |
| <p>الهيئة العامة للمساحة هي المسؤولة عن تقييم قطع الأراضي الخاصة الخاضعة لنزع الملكية وحساب التعويض الذي يتعين دفعه لملاك الأراضي. مديرية المساحة بالإسكندرية مسؤولة عن:</p> <ul style="list-style-type: none"> إجراء مسح للأراضي والأصول التي تضمنها مرسوم نزع الملكية إصدار قائمة تتضمن المساحة المخطط نزع ملكيتها، والموقع، واسم المالك، وتقييم التعويضات إرسال إخطار رسمي لملاك الأراضي والأصول يوضح المساحة، والموقع، واسم المالك، وتقييم التعويض تلقي الاعتراضات/ الشكاوى المتعلقة بالبنود السابقة وتقديمها إلى المحكمة الابتدائية في منطقة الاختصاص حيث يتم الاستحواذ على الأرض، وتقوم المحكمة بدورها برفع الدعوى، إذا لزم الأمر | الهيئة العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية |

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|--|------------------------------|
| تنسق وزارة الأوقاف عملية هدم المساجد ⁴⁷ مع وزارة النقل. تجري الوزارة الأنشطة التشاورية مع أفراد المجتمع وبناء عليها تقوم بإنشاء مساجد بديلة أو تساهم في إنشاء وتوسعة المساجد القائمة قبل الإنشاء. | وزارة الأوقاف |
| إدارة الشؤون القانونية هي المسؤولة عن القضايا القانونية المتعلقة باستئجار الأراضي أو ملكيتها أو كليهما وحل النزاعات. | إدارة الشؤون القانونية |
| وزارة التضامن مسؤولة عن الحد من تأثيرات إعادة التوطين على الفئات الأكثر تأثراً (الباعة الثابتين غير الرسميين، الباعة الجائلين غير الرسميين) أثناء إعادة التوطين وبعدها من خلال إجراء مسح اجتماعي اقتصادي للأشخاص المتأثرين بالمشروع. | وزارة التضامن |
| ديوان عام المحافظة والأحياء مسئولين عن: • توفير تصاريح البناء للمحطات الجديدة • الموافقة على أعمال المسح الإضافية وأعمال الموقع التي سيتم إجراؤها فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين • التنسيق بين المشروع وإدارة المرور والطرق لتيسير أعمال الإنشاء على امتداد الطرق والمعابر | محافظة الإسكندرية |
| <i>الفئات الرئيسية المعنية بالاستحواذ على الأرض</i> | |
| يدرس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والوكالة الفرنسية للتنمية (المعروفة مجتمعة باسم "الجهات المقرضة") تمويل المشروع. ستطلب الجهات المقرضة تقديم التقارير التي تراقب الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وفقاً لسياساتهم المحددة للتخفيف من القضايا والتأثيرات البيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. يتمثل دور الجهات المقرضة في تقديم ملاحظاتهم بشأن خطة إعادة التوطين والموافقة عليها، فضلاً عن إصدار خطاب عدم ممانعة لبدء الإنشاء. يتم تزويد الجهات المقرضة بمعلومات منتظمة تؤكد متابعة الهيئة القومية للإنفاق لعملية حياة الأراضي والامتثال إلى متطلبات سياسة الجهات المقرضة والمتطلبات التشريعية الوطنية، والمتطلبات التشريعية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في الفصل 3: الإطار التشريعي. | الجهات المقرضة |
| تختص وزارة المالية بإيداع المخصصات المالية لكل وزارة وفقاً لقرارات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. وبالتالي، فهي مسؤولة عن تخصيص التعويض المتضمن في القرار الوزاري للاستحواذ على الأراضي ضمن الأحكام المالية لوزارة النقل لصالح المشروع. تضم لجنة التعويضات ممثلاً عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية التابعة لوزارة المالية. | وزارة المالية |
| إدارة العقارات في الهيئة القومية لسكك حديد مصر المسؤولة عن تزويد الهيئة القومية للإنفاق بخرائط توضح ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر الواقعة ضمن نطاق المشروع. | الهيئة القومية لسكك حديد مصر |

⁴⁷المساجد المبنية على أرض هيئة سكك حديد مصر على امتداد مسار المشروع

| الادوار والمسئوليات | الجهة |
|---|----------------------------|
| قامت الهيئة القومية لسكك حديد مصر بحصر مستأجري المحلات الواقعة في المحطات القائمة، بالإضافة إلى المقيمين داخل مسار المشروع. ممثل الهيئة القومية لسكك حديد مصر عضو في لجنة التعويضات. | |
| سيجري استشاري المتابعة المستقل الخارجي (المعين من قبل الهيئة القومية للأنفاق) مراجعات متابعة خارجية معمقة، ويقدم تقرير عن التقدم المحرز في إطار خطة عمل إعادة التوطين كل 6 أشهر كما هو موضح في الفصل 12: المتابعة والتقارير. سيقوم هذا الاستشاري أيضاً بإكمال فحص فوري لعينة من تقارير التقييم التي أعدتها الهيئة القومية للأنفاق | استشاري متابعة مستقل خارجي |
| يعين المقاول مسؤولاً عن الأراضي والتصاريح، يكون مسؤول عن الاستحواذ المؤقت على الأرض أثناء الأنشاء، وفقاً للعمليات وإجراءات التعويض المذكورة في خطة إعادة التوطين، بما في ذلك بروتوكولات دخول الأرض والخروج منها، وتصاريح دخول الأراضي المنزوع ملكيتها بشكل دائم للمشروع. مسؤول الأراضي والتصاريح مسؤول أيضاً عن إعادة الأرض إما إلى الهيئة القومية للأنفاق أو مالكي الأراضي (إذا لزم الأمر)، وحل أي شكاوى تتعلق بعمليات حيازة أراضي المقاول، والحصول على أي تصاريح مطلوبة من السلطات المحلية. | مقاول الإنشاء |

9 الاستحقاقات والتعويضات

يوضح هذا الفصل أهلية فئات النازحين للحصول على تعويضات والمساعدات الأخرى لإعادة التوطين. كما يتضمن الفصل منظومة الاستحقاقات (جدول 9-1) التي تتناول فئات الخسائر والاستحقاقات المتعلقة بمكونات المشروع المعني لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقاً لنوع التأثير والخسارة، بما في ذلك ملاك الأراضي، ومستأجري المحلات، والمسجد، والمستخدمين العرضيين. يتضمن الفصل أيضاً وصفاً لمنهجية التثمين (الجزء 9-5) للخسائر لتحديد تكلفة استبدالها بالكامل، وتعويضها، وتوفير المزيد من المساعدة ودعم سبل المعيشة عند الحاجة.

9.1 فئات ومبادئ التأهل

بموجب القانون المصري، فإن الأشخاص والكيانات الذين يحق لهم الحصول على تعويض هم فقط أولئك الذين لديهم حقوق ملكية مسجلة. ويشمل ذلك على سبيل المثال، ملاك الأراضي المسجلة، وشاغليها، ومستخدميها، وأصحاب الحقوق المسجلة لطرف ثالث، أو أولئك الذين حصلوا قانوناً على الحق في تسجيل ملكيتهم ولكنهم، لسبب ما، لم يستكملوا التسجيل.

وفقاً لمتطلبات الجهات المقرضة، فإن جميع الأراضي اللازمة للمشروع تخضع لمعايير الأهلية للتعويض، والتي تشمل الفئات التالية:

- الفئة الأولى: هؤلاء الذين لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب القانون المصري)
 - الفئة الثانية: هؤلاء الذين ليس لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض وقت إجراء التعداد، ولكن لديهم ادعاء بأرض معترف بها أو معترف بها بموجب القوانين الوطنية
 - الفئة الثالثة: هؤلاء الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو ادعاء بالأرض التي يشغلونها (مثل، واضعي اليد)
- في إطار هذا المشروع، سيتم النظر في جميع الفئات (1، 2، 3) للتعويض وفقاً لمتطلبات الجهات المقرضة. سيتم تعويض جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن فقدانهم للأصول وسبل المعيشة، بغض النظر عن وضعهم القانوني. يشمل التعويض الدعم المالي أو الفني حتى يتمكن الأشخاص المتأثرون بالمشروع من استعادة سبل معيشتهم إلى مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل البدء بتنفيذ المشروع، أيهما أعلى.

يعرض جدول 9-1 التالي معايير ومتطلبات التأهل لكل الفئات المتأثرة موزعة وفقاً للمجموعات المتأثرة المحددة في منظومة الاستحقاقات (جدول 9-2).

من المتوقع أن يكون أصحاب الأعمال والعاملين هم الأكثر تأثراً بالنزوح الاقتصادي، بسبب فقدان المحلات، الأكشاك، الكافيتريات المستخدمة حالياً في المحطات الحالية. لذلك لن يتم منح هؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع تعويض نقدي عن فقدانهم لسبل معيشتهم فقط، بل سيحق لهم أيضاً الحصول على تدابير إضافية لدعم سبل المعيشة لضمان عدم تعرضهم لصعوبات اقتصادية بسبب المشروع.

خلال الأشهر يوليو، وأغسطس، وسبتمبر 2022، أجرت لجنة التعويضات مشاورات مع جميع الباعة غير الرسميين الجائلين والثابتين، فضلاً عن مستأجري المحلات الموجودة داخل المحطات الحالية، لمناقشة منظومة الاستحقاقات وفقاً لكل حالة من حالات الأشخاص المتأثرين بالمشروع. تمت فقط مناقشة معايير الأهلية والحقوق المنصوص عليها في منظومة الاستحقاقات. يتعين إجراء المفاوضات قبل الاستحواذ على الأرض. كجزء من مفاوضات خطة عمل إعادة التوطين، ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بشرح كل حالة على حدة وسيتم التفاوض على استحقاق كل شخص أو مشروع تجاري. كما ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بنشر دليل الاستحواذ على الأراضي والتعويض الذي تم إعداده جنباً إلى جنب مع خطة إعادة التوطين لضمان إجراء مشاورات هادفة لتعريف الأشخاص المتأثرين بالمشروع وأصحاب الأعمال بحقوقهم ليس فقط بموجب القانون المصري، ولكن من خلال وسائل إضافية يتم تقديمها من خلال خطة إعادة التوطين وخطة استعادة سبل المعيشة بموجب المشروع (يمكن الرجوع إلى الجزء 10.6 دليل الاستحواذ على الأرض والتعويض في الفصل 10: نشر المعلومات والتشاور)

ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بالشرح للأشخاص المتأثرين بالمشروع ما تم تضمينه في منظومة الاستحقاقات وخطط عمل استعادة سبل المعيشة لتقديم الفرصة للأشخاص المتأثرين بالمشروع للحصول على هذه الحزم حيث يمكنهم تأكيد أهليتهم. يحتاج الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى تقديم المعلومات المطلوبة الواردة في الجدول 9-1 التالي. ستقدم الهيئة القومية للإنفاق الدعم والمساعدة للأشخاص الأكثر تأثراً بالمشروع من خلال هذه العملية (مثل استكمال الأعمال الورقية، وتقنين عقود الإيجار... الخ)، إذا لزم الأمر، وسيتم توضيح تفاصيل هذا الدعم من خلال جلسات التشاور، واجتماعات التفاوض والأنشطة المستمرة لمشاركة الفئات المعنية. يمكن تقديم هذا الدعم من خلال جلسات فردية مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع بعد اجتماعات التشاور.

جدول 9-1: المستندات الداعمة لأهلية الحصول على التعويض وفقاً للتأثر وفئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> إثبات الإقامة وضع الملكية/الاستخدام إثبات الاستحقاق، مثل سندات الملكية تفاصيل خسائر الأرض والدخل ما إذا كان قد تم تصنيف الملاك/حاملتي الأسهم على أنهم فقراء (نعم أو لا) 48 النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) | <ul style="list-style-type: none"> ملاك الأراضي/ حاملي الأسهم بما في ذلك (قطع الأرض المرتبطة بأرض المستودع، ومحطة باب شرق، ومحطة سيورتنج) | <ul style="list-style-type: none"> فقدان الأراضي الحضرية التجارية غير الصالحة للزراعة المملوكة ملكية خاصة أو تعذر الوصول إليها |

⁴⁸ وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن متوسط خط الفقر هو 736 جنيهاً مصرياً للفرد في الشهر، وتحتاج الأسرة المكونة من شخصين بالغين إلى 1667 جنيهاً مصرياً شهرياً لسد الاحتياجات الأساسية، وتحتاج الأسرة المكونة من شخصين بالغين وطفلين إلى 2691 جنيهاً شهرياً. تم بناء خط الفقر لكل أسرة حسب تركيبها العمرية والنوع الاجتماعي ومكان إقامتها (مؤشرات الفقر، الدخل، المصروفات، بحوث الاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017-2018)

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • السن 49 • إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع. • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا⁵⁰) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | | |
| <ul style="list-style-type: none"> • إثبات الاستخدام، مثل اتفاقية إيجار/حق انتفاع رسمية أو اتفاقيات شفوية سارية مع المالك • تفاصيل الأرض وخسارة الدخل (أي إذا تأثرت نسبة 20% أو أكثر من أراضيهم المنتجة...الخ) • ما إذا كان الملاك/حاملي الأسهم ينفون على أنهم فقراء (نعم أم لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن • إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع. • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> • المستأجر الرسمي والمستخدم الرسمي للأرض لمشروع مغسلة للسيارات في موقع محطة باب شرق بما في ذلك الأكثر تأثراً | <ul style="list-style-type: none"> • فقدان الأراضي الحضرية التجارية غير الصالحة للزراعة المملوكة ملكية خاصة أو تعذر الوصول إليها |
| <ul style="list-style-type: none"> • وضع الملكية/الاستخدام للمنشآت أو المباني أو كليهما • إثبات الاستحقاق مثل سندات الملكية • إذا كان الملاك ينفون ضمن فئة الفقراء (نعم أم لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) | <ul style="list-style-type: none"> • ملك مباني مصنع النحاس السابق الشاغرة حالياً على | <ul style="list-style-type: none"> • الخسارة الدائمة للمباني والمنشآت |

⁴⁹ إثبات العمر المطلوب لإثبات الأهلية للحصول على خطة استعادة سبل المعيشة المتاحة للأشخاص المتأثرين بالمشروع أكثر من 65 عاماً من العمر

⁵⁰ أولئك الذين تأثروا بشكل تراكمي بهذا المشروع والاستثمارات/المشروعات الأخرى التي اكتملت مؤخراً أو تجري حالياً أو لم تبدأ بعد

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|--|--|---|
| <p>السن</p> <p>إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع.</p> <p>إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) <p>دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة</p> | <ul style="list-style-type: none"> ● أرض الورشة بما في ذلك الأكثر تأثراً | <p>التجارية أو تعذر الوصول إليها</p> |
| <p>وضع استخدام الهيكل أو المبنى التجاري أو كليهما، بما في ذلك اتفاقيات الإيجار/حق الانتفاع</p> <p>ما إذا كان يتم تصنيف المستأجرين الرسميين على أنهم فقراء (نعم أم لا) النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى)</p> <p>السن</p> <p>إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع.</p> <p>إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) <p>دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة</p> | <ul style="list-style-type: none"> ● المستأجرين الرسميين والمستخدمين الرسميين الذي يمتلكون هياكل بما في ذلك الأكثر تأثراً - ملاك الأعمال الصغيرة ذات هيكل صغير مغطى يستخدم لغسل السيارات في باب شرق | <p>الفقدان الدائم للهياكل أو تعذر الوصول إليها</p> |
| <p>إثبات الملكية، على سبيل المثال الاتفاقات الشفهية مع المالك أو شهادات الشهود أو كليهما التي تؤكد ملكية الأشجار</p> | <ul style="list-style-type: none"> ● ملاك أشجار النخيل الخمسة المزروعة على أرض الورشة بما في ذلك الأكثر تأثراً | <p>الخسارة الدائمة للأشجار</p> |
| <p>إثبات الإقامة</p> <p>وضع الملكية/الاستخدام</p> <p>إثبات الاستحقاق، مثل سندات الملكية</p> <p>تفاصيل خسائر الأرض والدخل</p> | <ul style="list-style-type: none"> ● ملاك الأراضي/حاملي الأسهم بما في ذلك | <p>الفقدان المؤقت للأراضي وجميع الأصول أو تعذر الوصول إليها</p> |

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • ما إذا كان قد تم تصنيف الملاك/حاملي الأسهم على أنهم فقراء (نعم أو لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن⁵² • إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع. • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> • الأكثر تأثراً (حاليا لا يوجد⁵¹) | <p>أثناء مرحلة الإنشاء</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • وضع استخدام الهيكل أو المبنى التجاري أو كليهما، بما في ذلك اتفاقيات الإيجار/حق الانتفاع • ما إذا كان يتم تصنيف المستأجرين الرسميين على أنهم فقراء (نعم أم لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن • إذا كان الملاك/المساهمين من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع. • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> • المستأجرين الرسميين والمستخدمين الرسميين (حاليا لا يوجد) | <p>الفقدان المؤقت للأرض وجميع الأصول الأخرى أو تعذر الوصول إليها أثناء مرحلة الإنشاء</p> |

⁵¹ ذكرت الهيئة القومية للإنفاق أن جميع أنشطة الإنشاء سيتم تنفيذها ضمن حق الطريق المحدد المخطط له. في الوقت الحالي، لا توجد أرض إضافية يتم استخدامها مؤقتاً لأنشطة الإنشاء. ومع ذلك، فقد تم تضمين هذا الاستحقاق كإجراء احترازي في حالة العثور على أرض مؤقتة يحتاجها مقال الإنشاء

⁵² إثبات العمر المطلوب لإثبات الأهلية للحصول على خطط استعادة سبل المعيشة المتاحة للأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • إثبات الملكية (شفوي) • شهادة الشهود التي تؤكد الاستخدام غير الرسمي • ما إذا كان قد تم تصنيف مستخدمي الأرض على أنهم فقراء (نعم أو لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن • من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> • المستخدمين غير الرسميين للأرض (حاليا لا يوجد) | <p>الفقدان المؤقت للأرض وجميع الأصول الأخرى أو الوصول إليها أثناء مرحلة الإنشاء</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • إثبات لملكية المشروع التجاري (رسمي أو شفوي) • اتفاقية تأجير مع هيئة سكك حديد مصر • تفاصيل الأرض المستخدمة للمشروع • ما إذا كان قد تم تصنيف ملاك المشروع على أنهم فقراء (نعم أو لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن • من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) أو لديه أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع • المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) • المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة • إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) • دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> • ملاك المحلات التجارية • بما في ذلك الأكثر تأثراً • المستأجرين بعقود رسمية سارية مع هيئة سكك حديد مصر • للمحلات • المستأجرين بعقود قانونية منتهية مع هيئة سكك حديد مصر • الذين لا يزالون يدفعون الإيجار داخل المحطات • المستأجرين دون اتفاقيات تعاقدية | <p>الخسارة الدائمة للمباني التجارية المستأجرة (محل، كشك، كافيتريا) داخل المحطات</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • وضع مالك المشروع • إثبات ملكية المشروع (رسمية أو شفوية) • تفاصيل فقدان الدخل الخاصة بصاحب المشروع • ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن | <ul style="list-style-type: none"> • المستأجرين الثابتين • باتفاقية إيجار رسمية • الباعة الثابتين غير الرسميين دون اتفاقية إيجارية | <p>الفقدان الدائم لسبل المعيشة</p> |

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|---|--|-----------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) التأثير التراكمي (نعم أم لا) التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> بالإضافة إلى الأشخاص المتأثرين بالمشروع الأكثر تأثراً بفقدان الدخل بسبب اضراب الأنشطة التجارية⁵³ | |
| <ul style="list-style-type: none"> وضع صاحب المشروع إثبات عقد التوظيف (رسمي أو شفوي) تفاصيل فقدان الدخل بالنسبة للموظفين ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) السن من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) التأثير التراكمي (نعم أم لا) التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> العاملين بالأعمال الثابتة، بما في ذلك المحلات الثابتة، والأكشاك، والكافيتريات التي تتأثر بشكل دائم بفقدان الدخل بسبب اضطراب الأنشطة التجارية (بما في ذلك العاملين بالمشروعات الواقعة خارج مسار المشروع، في حالة وجود أي تأثير أثناء أنشطة الإنشاء) | الفقدان الدائم لسبل المعيشة |
| <ul style="list-style-type: none"> وضع صاحب المشروع إثبات ملكية المشروع (شفوي) شهادة الشهود التي تؤكد الاستخدام غير الرسمي ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) السن من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) | <ul style="list-style-type: none"> الباعة الجائلين غير الرسميين (أصحاب الأعمال) دون اتفاقيات تعاقدية | الفقدان الدائم لسبل المعيشة |

⁵³ ليس من المتوقع في الوقت الحالي أن تواجه أي محلات خارجية مجاورة لمسار المشروع أي اضطراب لعمل المشروع (أي عن طريق إغلاق الطريق... الخ)

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|---|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) التأثير التراكمي (نعم أم لا) التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | | |
| <ul style="list-style-type: none"> وضع ملكية/استخدام الهيكل أو المبنى أو كليهما إثبات الاستحقاق، مثل سندات الملكية إثبات الملكية (رسمي أو شفوي) اتفاقية إجاريه ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) السن إذا كان الملاك/حاملي الأسهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع. إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) التأثير التراكمي (نعم أم لا) التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | أصحاب العقارات والمستأجرين مع الملكية القانونية (غير موجود حالياً) | الوصول المحدود أو المقيد إلى المنازل، والمحلات التجارية، والمنشآت الأخرى المجاورة لمسار المشروع أثناء الإنشاء |
| <ul style="list-style-type: none"> إثبات ملكية العقارات/المشروعات (رسمي أو شفوي) الاتفاقيات الإجاريه/ شهادة الشهود التي تؤكد الاستخدام غير الرسمي تفاصيل العقارات/المشروعات المتأثرة ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) السن من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) | أصحاب العقارات/المشروعات (غير موجود حالياً) | الأضرار التي تلحق بالمنازل والمحلات التجارية والمنشآت الأخرى الخارجية المجاورة لمسار المشروع أثناء الإنشاء |

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|---|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) ● دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● إثبات ملكية العقارات/المشروعات (رسمي أو شفوي) ● الاتفاقيات الإيجارية مع هيئة سكك حديد مصر/شهادة الشهود التي تؤكد الاستخدام غير الرسمي ● تفاصيل المشروعات المتأثرة ● ما إذا كان مالك المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) ● النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) ● السن ● من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) ● المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) ● المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة ● إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) ● دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● وضع العاملين بالمشروع ● إثبات عقد التوظيف (رسمي أو شفوي) ● ما إذا كان موظف المشروع يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) ● النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) ● السن ● من ذوي الاحتياجات الخاصة (نعم أم لا) ● المؤهلات والخبرة السابقة (السيرة الذاتية والشهادات إن وجد) ● المشروعات الأخرى – الأصول المملوكة ● إذا كان من الفئات الأكثر تأثراً <ul style="list-style-type: none"> ○ لا يجيد القراءة والكتابة (نعم أم لا) ○ التأثير التراكمي (نعم أم لا) ○ التعرض لنزع الملكية سابقاً (نعم أم لا) ○ الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة (نعم أم لا) ● دليل دعم الرعاية الاجتماعية المقدم من الدولة | <ul style="list-style-type: none"> ● موظفي المشروعات ● بما في ذلك الأكثر تأثراً في المحلات الثابتة، والأكشاك، والكافيتريات ● المتأثرين مؤقتاً بفقدان الدخل بسبب اضطراب الأنشطة التجارية المتقطعة | <ul style="list-style-type: none"> ● فقدان المؤقت لسبل المعيشة |

| المعلومات اللازمة | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | التأثير |
|---|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • إثبات الإقامة • وضع الملكية/الاستخدام • إثبات الاستحقاق، مثل سندات الملكية • تفاصيل فقدان الأراضي والدخل • نوع قطعة الأرض المتأثرة • ما إذا كان المالك يصنف ضمن الفقراء (نعم أم لا) • النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) • السن • إذا كان الملاك من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسدية أو العقلية أو كليهما) لديهم أحد أفراد الأسرة، يعاني من مرض مزمن، وهو جزء من الأسرة المتضررة من المشروع | <ul style="list-style-type: none"> • ملاك العقارات/الأعمال التجارية والمستأجرين في حالات امتدادات المباني المملوكة، بما في ذلك الأكثر تأثراً | <p>الأضرار التي تلحق بالمنازل، والمحلات التجارية، والمنشآت الأخرى أثناء الإنشاء⁵⁴</p> |

سيتم تقييم أهلية الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتأكيدها من قبل الهيئة القومية للإنفاق أثناء جلسات التشاور الخاصة بخطط استعادة سبل المعيشة.

9.2 منظومة استحقاق التعويضات

يحق للأفراد، والأعمال التجارية، والأسر المسجلة في التعداد والتي تم تحديدها خلال حصر الأصول الحصول على تعويضات والمساعدة لكسب العيش. يتم تحديد المستحقات وفقاً لفئات الأشخاص المتأثرين، والأسر، والأعمال التجارية مع مراعاة مستوى التأثير الناجم عن الأرض التي تم الاستحواذ عليها لمتطلبات المشروع. يمكن تصنيف المستحقات في إطار المشروع إلى ثلاث فئات: (1) التعويض عن فقدان الأرض والأصول (والوصول إلى الأراضي والأصول)، (2) التعويض عن فقدان الدخل، و(3) إعادة التوطين/استعادة سبل المعيشة والمساعدة في الحالات الأكثر تأثراً. هناك فئات مختلفة من الأشخاص والأعمال التجارية المتأثرة بالمشروع الذين يحق لهم الحصول على تعويض والتعافي الاجتماعي الاقتصادي كما هو موضح في الجزء 9.1.

يحق لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تم تحديدهم قبل الموعد النهائي الحصول على التعويض، وفقاً لمبادئ التعويض المنصوص عليها في قانون حيازة الأراضي ومتطلبات الجهات المقرضة كما هو موضح في الفصل 3: الإطار القانوني. يجب ملاحظة أن قيمة التعويض عن فقدان الأراضي والأصول تستند إلى سعر السوق الكامل السائد في المحافظة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة لاستبدال الأصل المعني، لتلبية متطلبات تكلفة الاستبدال الكاملة الخاصة بالجهات المقرضة.

⁵⁴ تؤكد الهيئة القومية للإنفاق على أن الإنشاء سيكون مخططاً مسبقاً، مع مراعاة حالة المباني القائمة، من خلال الدراسة الجيوتقنية التي سيتم إعدادها من قبل ماقول الأعمال الهندسية والإنشاء، الذي سيقوم بمسح حالة جميع الهياكل الموجودة بالقرب من مواقع الإنشاء قبل بدء الإنشاء. كما سيكون مسؤول عن استخدام تقنيات الإنشاء لتجنب الضرر، وفي حالة حدوث ضرر، سيقوم بتعويض وإصلاح هذا الضرر، إذا لزم الأمر.

تمت مناقشة منظومة الاستحقاق المعتمدة والموافقة عليها، في اجتماع مع لجنة التعويضات في 9 يونيو 2022، مع جميع المشاركين، مع الموافقة النهائية من قبل الهيئة القومية للإنفاق في [يُضاف التاريخ بمجرد الموافقة على النسخة النهائية].

يعرض الجدول 9-1 منظومة الاستحقاق لمختلف فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع والذين تم تحديدهم في المشروع حسب نوع الخسارة أو التأثير على الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

جدول 2-9: منظومة الاستحقاق للأشخاص المتضررين

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|---|--|---|---|---|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | | الخسارة الدائمة للأراضي (الكلية أو الجزئية) | | |
| و تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة، بما في ذلك التعويض النقدي عن تكلفة النقل، أو تكلفة نقل أي منقولات من الأرض نتيجة الاستحواذ عليها للمشروع. وينطبق ذلك على الأرض الموصوفة في الجزء 4.1.2 الاستحواذ على الأراضي الخاصة. البدلات الأخرى: | تقديم تعويض نقدي ⁵⁵ ، وفقاً للمتطلبات الوطنية، عن فقدان الأرض، محسوباً بسعر السوق خلال سنة القرار الوزاري ⁵⁶ يشمل التعويض النقدي المقدم أيضاً الدخل المفقود لمدة 3 سنوات والذي كان من الممكن تحقيقه من خلال هذه الأرض. لمالك الأرض الحق في طلب شراء وتعويض أي جزء من الأرض إذا كان الجزء المتبقي من قطعة الأرض غير قابل للاستخدام اقتصادياً (أرض غير صالحة). | شركة واحدة 196 | مالك الأرض/حامل الأسهم لقطع الأرض المخصصة للاتي: (1) محطة كفر عبده الجديدة وأرض المستودع (1) محطة باب شرق (2) محطة سبورتنج | فقدان الأراضي الحضرية التجارية غير الصالحة للزراعة المملوكة ملكية خاصة أو تعذر الوصول إليها |
| سيتم تقديم المساعدة من خلال صندوق خطة عمل إعادة التوطين ⁵⁷ للانتقال إلى موقع جديد. المزيد من التفاصيل حول التكاليف القانونية في الجزء 9.3 أدناه. | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | 6 4 | | |
| بدل إيجار وفقاً لشروط عقد الإيجار لمدة 3 أشهر ⁵⁸ . استبدال تكلفة التحسينات التي تم إجراؤها على الأراضي الخاصة غير الزراعية أثناء الإيجار على النحو الذي تحدده مديرية المساحة البدلات الأخرى: | سيتم إخطار المستأجرين بعد استلام تعويضاتهم، بعد صدور كشوف العرض والنشر (قائمة الأشخاص المتأثرين بالمشروع) وإخطارهم بموجب القانون رقم 10 لسنة 1990 وتعديلاته. يحق للهيئة القومية للإنفاق إخطار الأشخاص المتأثرين بالمشروع بتاريخ بدء العمل طبقاً للجدول الزمني للمشروع وتنفيذ عقود العمل مع مقاولي التنفيذ، بما لا يقل عن شهر واحد من تاريخ الإخطار من قبل الهيئة القومية للإنفاق. (أو أحكام خاصة لكل حالة على حدة بناءً على تفاصيل عقد الإيجار). | 1 | المستأجر الرسمي والمستخدم الرسمي للأرض لمشروع مغسلة للسيارات في موقع محطة باب شرق. | فقدان الأراضي التجارية الحضرية المملوكة ملكية خاصة أو تعذر الوصول إليها |
| تقديم المساعدة للتكاليف القانونية (انظر الجزء 9.3 أدناه) وتكاليف الانتقال إلى موقع جديد. أي تكاليف إضافية مرتبطة بتسجيل عقد الإيجار الجديد سيتم إعداد برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة وتقديم لهذه الفئة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع قبل الهيئة القومية للإنفاق على أساس كل حالة على حدة لتشمل الوصول إلى فرص العمل المؤقتة والدائمة. | | | | |

⁵⁵ وفقاً لنتائج أنشطة التشاور التي أجراها فريق إعداد خطة إعادة التوطين مع ملاك الأرض، فليس لديهم أي اعتراض على التعويض النقدي

⁵⁶ يتناسب هذا التعويض مع نسبة الأرض التي يملكها كل مساهم في وقت الاستحواذ. ينطبق ذلك على الأراضي الموصوفة في "الجزء 7.1.2 الاستحواذ على الأراضي الخاصة": (1) الورشة (أرض النحاس)، (2) المحطة الجديدة (باب شرق)، (3) المحطة الجديدة (سبورتنج). يشمل مبلغ التعويض، التعويض عن عدم استخدام الأرض لمدة أقصاها ثلاث سنوات وتكاليف المعاملات ذات الصلة، ولا يتحمل مالك الأرض أي تكاليف قانونية للتسجيل أو معاملات الملكية

⁵⁷ وضع الجزء 9.6 صندوق خطة إعادة التوطين الميزانية المستقلة الخاصة التي تم تحديدها لتغطية تأثيرات المشروع على الأراضي التي لا يغطيها القانون الوطني ولكن يجب تغطيتها للائتمان لمتطلبات الجهة المقرضة.

⁵⁸ يتم توفير بدل الإيجار لمدة 3 أشهر كحد أدنى، مع إمكانية تمديد بدل الإيجار لشهر آخر أو زيادة المبلغ المقدر والموافق عليه على أساس كل حالة على حدة

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|--|---|----------------------------------|--|--|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | | |
| الفقدان دائم للمباني التجارية، والهيكل، والأشجار (كلياً أو جزئياً) | | | | |
| <p>تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة. سيتم تعويض الأشخاص المتضررين ومحاصيلهم عن طريق مديرية المساحة بالإسكندرية طبقاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 1990 وتعديلاته، ويكون التعويض شاملاً طبقاً لكشوف العرض والنشر الخاصة بالمشروع، مع الأخذ في الاعتبار ان يكون التعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة، بما يتضمن تكلفة النقل. أو</p> <p>المساعدة في نقل الهياكل الثانوية إلى أرض بديلة، متى أمكن ذلك.</p> <p>البدلات الأخرى</p> <p>يتم إخطار الملاك في خطاب التقييم الرسمي بأنهم سيحتاجون إلى الانتقال بعد شهر واحد من دفع التعويض قبل بدء أعمال الإنشاء.</p> <p>الحق في إنقاذ المواد المتضررة بموافقة المالك.</p> <p>المساعدة في توفير وسائل الانتقال إلى موقع جديد.</p> <p>تقديم برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة للأشخاص المتضررين من المشروع</p> | <p>تقديم تعويض نقدي، وفقاً للمتطلبات الوطنية، عن فقدان الأصول، محسوباً بسعر السوق خلال سنة إصدار القرار الوزاري. يتناسب هذا التعويض مع نسبة الأصول المملوكة لكل حامل أسهم في وقت الاستحواذ.</p> | شركة واحدة | مالك (ملاك) مباني مصنع النحاس سابقاً الشاغرة حالياً على أرض المستودع | فقدان المباني والمنشآت التجارية أو تعذر الوصول إليها |
| <p>تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة. بما في ذلك التعويض النقدي عن تكلفة النقل، أو تكلفة نقل أي منشآت منقولة من الأرض نتيجة الاستحواذ عليها للمشروع من إجمالي التقييم الوطني والتحسينات التي تم إجراؤها على الهيكل. أو</p> <p>تقديم المساعدة في نقل الهيكل الثانوي إلى أرض بديلة، متى أمكن ذلك</p> <p>البدلات الأخرى</p> <p>يتم إخطار المستخدم الرسمي في خطاب التقييم الرسمي بأنهم سيحتاجون إلى الانتقال بعد شهر واحد من دفع التعويض قبل بدء أعمال الإنشاء.</p> <p>الحق في إنقاذ المواد المتضررة بموافقة المالك.</p> <p>تقديم المساعدة في التكاليف القانونية (انظر الجزء 9.3) والانتقال إلى موقع جديد.</p> <p>أي تكاليف إضافية مرتبطة بتسجيل عقد الإيجار الجديد، إذا لزم الأمر.</p> <p>تقديم برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة للأشخاص المتضررين من المشروع لتحسين سبل المعيشة والدعم في الهياكل الثانوي.</p> | <p>تقديم تعويض نقدي، وفقاً للمتطلبات الوطنية، عن فقدان المنشآت والأصول الأخرى، محسوباً بسعر السوق خلال سنة إصدار القرار الوزاري. (يتم تضمين التعويض عن المنشآت والأصول الأخرى في التعويض عن الأرض)⁵⁹</p> | 1 | المستأجرون الرسميون والمستخدمون الرسميون الذين يمتلكون منشآت - مشروع به هيكل صغير مغطى يستخدم كمغسلة للسيارات في باب شرق | فقدان الهياكل أو تعذر الوصول إليها |

⁵⁹ سيتم تغطية تقييم الهياكل والأصول الأخرى ضمن التعويض المدفوع للأرض، فقط إذا كان هناك اتفاق رسمي بين مالك الأرض والمستأجر/المستخدم (المستخدمين). ستأخذ مديرية المساحة في الاعتبار هذه الاتفاقية وتقدير التعويض عن الهيكل المتأثر وأو الصول الأخرى أو كليهما وتقديمه لملاك الأراضي. يدفع مالك الأرض بعد ذلك المبلغ المحسوب للمباني إلى المستأجر/المستخدم الذي يمتلك هذا الهيكل وتكون الهيئة القومية للإنفاق مسؤولة عن مراقبة هذه العملية لضمان حصول المستأجر/المستخدم الرسمي على هذا التعويض من قبل مالك الأرض

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|--|---|---|--|--|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | في انتظار المعلومات من مديرية المساحة بالإسكندرية ⁶⁰ | ملاك أشجار النخيل الخمس الموجودة في أرض المستودع | فقدان الأشجار |
| تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة، بما في ذلك التعويض النقدي عن تكلفة النقل. البدلات الأخرى: اخطار مالك الأشجار في خطاب التقييم الرسمي أنه سيتعين إزالة الأشجار بعد شهر واحد من دفع التعويض قبل بدء أعمال الإنشاء. | | | | |
| تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة، بما في ذلك التعويض النقدي عن تكلفة النقل. البدلات الأخرى: اخطار مالك الأشجار في خطاب التقييم الرسمي أنه سيتعين إزالة الأشجار بعد شهر واحد من دفع التعويض قبل بدء أعمال الإنشاء. | | | | |
| الفقدان المؤقت للأراضي والأصول الأخرى (كاملاً أو جزئياً) | | | | |
| التعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة عن أي أضرار تلحق بالأرض والأصول الأخرى بما في ذلك الأشجار ⁶³ . ينتقص التعويض النقدي عن الاستهلاك من إجمالي التقييم الوطني والتحسينات التي تم إجراؤها على الهياكل. أو تقديم المساعدة في نقل الهياكل/الأشجار الثانوية إلى أرض بديلة، حيثما أمكن ذلك البدلات الأخرى: إشعار مسبق للمالك للانتقال قبل شهر من أعمال الإنشاء. | الدفع في مقابل الأرض المستأجرة أثناء الإنشاء بناءً على سعر السوق الإيجاري ⁶² . إعادة الأراضي المعنية إلى مالك الأرض في حالتها الأصلية (أو أفضل). الدفع عن أي أضرار تلحق بالأرض. | غير موجود حالياً ⁶¹ | مالك الأرض/حامل الأسهم | فقدان الأرض وجميع الأصول الأخرى أو تعذر الوصول إليها خلال مرحلة الإنشاء |
| بدل إيجار وفقاً لشروط عقد الإيجار لمدة 3 أشهر. استبدال تكلفة التحسينات التي تم إجراؤها على الأراضي الخاصة غير الزراعية أثناء الإيجار على النحو الذي تحدده مديرية المساحة. البدلات الأخرى: يتم إخطار المستأجر في خطاب التقييم الرسمي بضرورة الانتقال خلال شهر واحد بعد دفع التعويض قبل الإنشاء (أو الشروط الخاصة لكل حالة على حدة استناداً إلى تفاصيل عقد الإيجار). تقديم المساعدة في التكاليف القانونية (انظر الجزء 9.2 أدناه) والانتقال إلى موقع جديد. أي تكاليف إضافية مرتبطة بتسجيل عقد الإيجار الجديد. تقديم برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة للأشخاص المتضررين من المشروع لتحسين سبل المعيشة والمساعدة في الهياكل الثانوية. | تقديم تعويض نقدي، وفقاً للمتطلبات الوطنية، عن فقدان الهياكل والأصول الأخرى، محسوباً باستخدام سعر السوق خلال سنة اتخاذ القرار الوزاري. (يتم تضمين التعويض عن الهياكل والأصول الأخرى في التعويض عن الأرض) ⁶⁴ | غير موجود حالياً | المستأجرين الرسميين والمستخدمين الرسميين للأرض | فقدان الأرض وجميع الأصول الأخرى أو تعذر الوصول إليها أثناء مرحلة الإنشاء |

⁶⁰ مديرية المساحة بالإسكندرية وسيتم تحديث هذه المعلومات بعد تسلمها، تنتظر الهيئة القومية للأنفاق حالياً القائمة النهائية لملاك الأراضي التي ستقدمها هذه المعلومات بعد استلام هذه المعلومات.

⁶¹ ذكرت الهيئة القومية للأنفاق أن جميع أنشطة البناء سيتم تنفيذها ضمن حرم الطريق المحدد المخطط له. في الوقت الحالي، لا توجد أراضي إضافية يتم استخدامها مؤقتاً لأنشطة الإنشاء. ومع ذلك، فقد تم تضمين هذا الاستحقاق كإجراء احترازي في حالة العثور على أرض مؤقتة يحتاجها مقاول الإنشاء.

⁶² يتم الدفع من خلال اتفاقية تفاوضية موقعة بين الأشخاص المتأثرين بالمشروع ومقاول الأعمال الهندسية والإنشاء. سيكون المقاول مسئول عن جميع المدفوعات التي يتعين دفعها لملاك الأرض وكذلك إعادة الأرض لحالتها قبل إعادتها للمالك الأرض. ستضمن الهيئة القومية للأنفاق إدراج ذلك في عقود المقاول.

⁶³ تقوم مديرية الزراعة بالإسكندرية بتأمين الأشجار.

⁶⁴ سيتم تغطية قيمة الهياكل والأصول الأخرى ضمن التعويض المدفوع للأرض، فقط إذا كان هناك اتفاق رسمي بين مالك الأرض والمستأجر/المستخدم (المستخدمين). ستنظر مديرية المساحة في هذه الاتفاقية وتقدر التعويض عن الهيكل المتأثر أو الأصول الأخرى أو كليهما وتقديمه لملاك الأراضي. بعد ذلك يدفع مالك الأرض المبلغ المحسوب للمباني إلى المستأجر / المستخدم الذي يمتلك الهيكل. وتكون الهيئة القومية للأنفاق مسؤولة عن متابعة هذه العملية لضمان حصول المستأجر/المستخدم الرسمي على هذا التعويض من قبل مالك الأرض.

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|---|------------------------------------|--------------------------------|---|--|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | غير موجود حالياً | المستخدمين غير الرسمين للأرض | فقدان الأرض وجميع الأصول الأخرى أو تعذر الوصول إليها أثناء مرحلة الإنشاء |
| <p>بدل إيجار وفقاً لشروط عقد الإيجار لمدة 3 أشهر. استبدال تكلفة التحسينات التي تم إجراؤها على الأراضي الخاصة غير الزراعية أثناء الإيجار على النحو الذي تحدده مديرية المساحة. البدلات الأخرى: إخطار المستخدم غير الرسمي في خطاب التقييم الرسمي بضرورة الانتقال بعد شهر واحد من دفع التعويض قبل بدء أعمال الإنشاء (أو أحكام خاصة لكل حالة على حدة بناءً على تفاصيل عقد الإيجار). تقديم المساعدة في التكاليف القانونية (انظر الجزء 9.3 أدناه) وتكلفة الانتقال إلى موقع جديد. أي تكاليف إضافية مرتبطة بتسجيل عقد الإيجار الجديد. تقديم برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة وتقديمها لهذه الفئة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع وستتضمن الوصول إلى فرص عمل مؤقتة ودائمة</p> | | | | |
| <p>الفقدان الدائم لسبل المعيشة/ الدخل أو تعذر الوصول إلى الدخل (التجاري، المشروعات التجارية)</p> | | | | |
| التأكد من عدم حدوث إخلاء قسري للعقود المنتهية. و يجب إشعار جميع المستأجرين قبل 3 أشهر على الأقل. و توفير موقع بديل للأعمال التجارية داخل المحطات الحالية على امتداد المشروع، متى أمكن ذلك. في حالة الانتقال إلى مكان آخر، يدفع تعويض نقدي يساوي 3 أشهر إلى 6 أشهر ⁶⁵ من صافي الدخل (الأرباح المفقودة) بالإضافة إلى تكلفة الشهادات/التراخيص/الملكيات المفقودة. يعتمد الدخل على الإقرار الضريبي الرسمي. البدلات الأخرى: تقديم مساعدة انتقالية في شكل تعويض نقدي لكل حالة ⁶⁶ لإعادة تأسيس العمل في مكان مناسب. المساعدة من الهيئة القومية للإنفاق في نقل الأنشطة التجارية بشكل فعال من خلال خطة استعادة سبل المعيشة الخاصة بالهيئة القومية للإنفاق كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة. | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | 5 1 2 | المستأجرين بعقود رسمية سارية للمحلات مع هيئة سكك حديد مصر المستأجرون الذين انتهت عقودهم القانونية مع سكك حديد مصر والذين لا يزالون يدفعون الإيجار داخل المحطات. المستأجرين بدون اتفاقيات تعاقدية. | فقدان المقرات التجارية المؤجرة (محل، كشك، كافيتريا) داخل المحطات |
| في حالة الانتقال إلى مكان آخر، يدفع تعويض نقدي يساوي 3 أشهر إلى 6 أشهر ⁶⁷ من صافي الدخل (الأرباح المفقودة) بالإضافة إلى تكلفة الشهادات/التراخيص/الملكيات المفقودة. يعتمد الدخل على الإقرار الضريبي الرسمي. و | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | 1 14 | المستأجرين الثابتين بعقد إيجار رسمي الباعة غير الرسميين الثابتين بدون عقد إيجار. | فقدان سبل المعيشة |

⁶⁵ بناءً على مدة انتقال النشاط التجاري بعد نقل المكان لإعادة تأسيس المشروع واستعادة سبل المعيشة. يجب أن يستند القرار إلى عمل تقييم لكل صاحب عمل يقوم به مسؤول اجتماعي قبل اتخاذ القرار، ويكون موثقاً ومتفقاً عليه تماماً مع صاحب المشروع التجاري.

⁶⁶ يتضمن التعويض النقدي للمساعدة نقل البضائع، والأدوات، والطاولات، وواجهات العرض، والتوصيلات الكهربائية، وأعمال الديكور

⁶⁷ بناءً على مدة انتقال النشاط التجاري بعد نقل المكان لإعادة تأسيس المشروع واستعادة سبل المعيشة. يجب أن يستند القرار إلى عمل تقييم لكل صاحب عمل يقوم به مسؤول اجتماعي قبل اتخاذ القرار، ويكون موثقاً ومتفقاً عليه تماماً مع صاحب المشروع التجاري.

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|---|----------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|---|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | | | |
| <p>في حالة توقف المشروع التجاري، يدفع تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة للمعدات، والمواد، والمنتجات... الخ المملوكة للمشروع التجاري. البدلات الأخرى:</p> <p>يجب إشعار جميع المستأجرين قبل 3 أشهر على الأقل</p> <p>تقديم مساعدة انتقالية (عينية) لإعادة تأسيس المشروع التجاري في مكان مناسب</p> <p>المساعدة من الهيئة القومية للإنفاق في نقل الأنشطة التجارية بشكل فعال من خلال خطة استعادة سبل المعيشة الخاصة بالهيئة القومية للإنفاق كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة.</p> | | | | |
| <p>في حالة الانتقال إلى مكان آخر، يتم تعويض فقدان الدخل في الفترة بين إنهاء العمل قبل نزع الملكية واستئنافه (حتى صافي دخل 3 أشهر)⁶⁸ و</p> <p>في حالة توقف المشروع التجاري أو في حالة إنهاء الموظف لعقده، يتم دفع راتب 3 أشهر (بناءً على إيصال موقع من صاحب العمل). سيتم إبلاغ الموظفين قبل شهر واحد على الأقل من التاريخ المحدد لإنهاء عقدهم لتسهيل العثور على وظيفة بديلة. يتم إخطار الموظفين قبل شهر واحد على الأقل من التاريخ المحدد لإنهاء عقدهم لتسهيل العثور على وظيفة بديلة. البدلات الأخرى:</p> <p>إذا تتوافر فرص العمل بعد نزع الملكية، فسيتم الدخول على خطة استعادة سبل المعيشة الخاصة بالهيئة القومية للإنفاق كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة والمساعدة في إيجاد فرص عمل قريبة مماثلة</p> | | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | 4 | فقدان سبل المعيشة موظفي المشروعات التجارية الثابتة (بما في ذلك موظفي الأعمال التجارية خارج مسار المشروع إذا كان هناك أي تأثير أثناء أنشطة الإنشاء) |
| <p>في حالة فقدان الدائم، يكون التعويض النقدي مساوياً لصافي دخل لمدة تصل إلى 6 أشهر (الأرباح المفقودة) بالإضافة إلى تكلفة الشهادات/التراخيص/براءات الاختراع المفقودة. تنظم لجنة التعويضات اجتماعاً مع صاحب العمل غير الرسمي المتأثر، والتي تقوم بمراجعة أنشطة الأعمال غير الرسمية وتحديد صافي الدخل المفقود لمدة عام واحد و</p> <p>في حالة توقف المشروع التجاري، يدفع تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة للمعدات، والمواد، والمنتجات... الخ المملوكة للمشروع التجاري البدلات الأخرى:</p> <p>يجب إعطاء إشعار مدته لا تقل عن 3 أشهر لجميع الباعة غير الرسميين. سيتم تقديم مساعدة انتقالية (عينية) لإعادة تأسيس المشروعات التجارية في مكان مناسب. المساعدة من الهيئة القومية للإنفاق في نقل الأنشطة التجارية بشكل فعال من خلال خطة استعادة سبل المعيشة الخاصة بالهيئة القومية للإنفاق كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة</p> | | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | 6 | فقدان سبل المعيشة الباعة الجائلين غير الرسميين ⁶⁹ (أصحاب المشروعات التجارية) دون عقد إيجار |

⁶⁸ تعويض نقدي يتم دفعه مباشرة من قبل لجنة التعويضات أو سلطة المحافظة من خلال صندوق خطة إعادة التوطين. سيحصل الموظف على الدفعة من خلال المستأجر الذي سيطلب منه تقديم إثبات الاستلام إلى لجنة التعويضات، موقع من قبل العامل بما في ذلك التاريخ والمبلغ وطريقة الدفع.

⁶⁹ أولئك الذين يندرجون تحت فئة الباعة الجائلين غير الرسميين داخل مسار السكة الحديد ويشملون الأكشاك الخشبية والمحلات الصغيرة التي تباع الملابس، الخضراوات، والطعام. بناءً على زيارة الموقع والمسح الاجتماعي الاقتصادي، تقع مواقع الباعة الجائلين غير الرسميين بشكل دائم داخل المسار.

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|---|--|----------------------------------|-----------------------------------|--|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | | |
| المنازل، المحلات، والمنشآت الأخرى القريبة خارجياً من مسار المشروع ⁷⁰ | | | | |
| <p>ينتقص التعويض النقدي عن الإهلاك من إجمالي التقييم الوطني والتحسينات التي تم إجراؤها على الهيكل. يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للسماح بالوصول المستمر من وإلى المنازل والمنشآت المتضررة والتي ستمشى أيضاً مع خطة إدارة حركة المرور الخاصة بالمشروع وخطة صحة وسلامة المجتمع التي سيتم تنفيذها من قبل مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء أثناء الإنشاء. إضافة إلى ذلك، يجب أن تشير وثائق المناقصة المعدة للمقاول أو تتضمن خطة إعادة التوطين. إذا لم يكن الأمر كذلك، يجب أن يلتزم المقاول بتخفيف أي من القيود المتعلقة بالإنشاء والوصول إلى الأرض وكذلك الأضرار التي لحقت بالملكيات والأصول.</p> | | غير موجود حالياً | الملاك أو المستأجرين بسند قانوني | تحديد أو تقييد الوصول إلى المنازل، والمحلات، والمنشآت الأخرى أثناء الإنشاء |
| <p>لا يوجد تعويض للمحلات التجارية على الأراضي المملوكة للدولة (المملوكة لهيئة سكة حديد مصر أو المحافظات) نظراً لأنه سيتم تحويلها إلى الهيئة القومية للإنفاق. في حالة بناء المحلات على أرض خاصة مملوكة للأفراد أو أي جهة أخرى غير حكومية، يدفع تعويض نقدي على أساس القيمة السوقية للأرض والهيكل.</p> | | غير موجود حالياً | ملاك العقارات والمشروعات التجارية | الإضرار بالمنازل، والمحلات، والمنشآت الأخرى أثناء الإنشاء |
| <p>التعويض النقدي أو الدعم العيني لإصلاح الضرر بالكامل. سيتم تقييم ذلك وتقديره من قبل المتخصصين، مع متابعة الإجراءات التصحيحية التي يتخذها مقاول الأعمال الهندسية والإنشاءات. في حالة تعرض المنازل أو المنشآت أو كليهما لأضرار تتطلب نقل الأشخاص المتأثرين بالمشروع، يقوم مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء بتقديم تعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة عن أي أضرار قد تلحق بها ويضمن ذلك من خلال متابعة الهيئة القومية للإنفاق، أو يتم توفير بدل إيجار طوال مدة الانتقال، إذا لزم الأمر. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بمنهجية خطة إعادة التوطين الجزء 5.3.4 العنوان الفرعي "عينة المنازل". التنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة للحصول على منزل أو منشأة بديلة ماثلة للإيجار بجودة أفضل أو أحسن. في حالة توقف المشروع التجاري، يدفع تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة للمعدات، والمواد، والمنتجات... الخ المملوكة للمشروع التجاري البدلات الأخرى: تقديم المساعدة في التكاليف القانونية (انظر الجزء 9.3 أدناه) والانتقال إلى موقع جديد. تقديم برامج استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة.</p> | | غير موجود حالياً | ملاك العقارات والمشروعات التجارية | الإضرار بالمنازل، والمحلات، والمنشآت الأخرى أثناء الإنشاء |

⁷⁰ لا يتطلب تصميم المشروع وكذلك احتياجاته إلى الأراضي التي تم تحديدها حتى الآن إزالة أي منازل أو مباني سكنية، ومع ذلك تمت إضافة المباني السكنية إلى منظومة الاستحقاقات للتمكن من ذلك. قد تتأثر المنازل المجاورة للمشروع من أعمال الحفر، خاصة في المنطقة الواقعة في قسم الكوبري العلوي حيث تم إغلاق المنازل أمام مسار المشروع وهي: الظاهرية، السوق، غبريال، وسيدي بشر.

يتولى مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء إدارة الأضرار التي تلحق بالهيكل. من حيث المبدأ، لا يجب أن تحدث أضرار جسيمة لأن المقاول يجب أن يجري جميع الدراسات اللازمة وإجراءات التخفيف الفني. إذا حدثت أضرار على الرغم من الجهود المبذولة، فيجب التعامل مع هذه الأضرار من قبل المقاول تحت إشراف الهيئة القومية للإنفاق (أو ربما وحدة إدارة المشروع). إضافة إلى ذلك، ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بتعيين استشاري فني (وليس SYSTRA) للإشراف على المقاول أثناء التنفيذ.

| الاستحقاق | | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | فئة الأشخاص المتأثرين بالمشروع | نوع الخسارة |
|--|----------------------------------|------------------------------------|--|---|
| التعويض لتلبية متطلبات الجهات المقرضة | التعويض لتلبية المتطلبات الوطنية | | | المجموعات الأكثر تأثراً |
| <p>سيتم تقديم مساعدة إضافية لهؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع لتلبية احتياجات محددة. ستدعم الهيئة القومية للإنفاق تنفيذ جميع الطلبات وفقاً لبرامج الدعم الاجتماعي الوطنية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي⁷¹ كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة. تشمل المساعدة الخاصة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> التسجيل في المساعدة الاجتماعية الحكومية، إذا لم يتم الالتحاق بها بعد ؛ المساعدة الاجتماعية (مجموعات المناقشة). الالتحاق بالتدريب المهني من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة. الأولوية في التوظيف المرتبط بالمشروع لأفراد الأسر الضعيفة (إذا كانوا في سن العمل القانوني). و الوصول إلى خطة استعادة سبل المعيشة من الهيئة القومية للإنفاق كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة للأسر الفقيرة. | | لا توجد أحكام بموجب القانون الوطني | <p>الأشخاص المتضررين من المشروع الذين لا يجيدون القراءة والكتابة</p> <p>الأشخاص المعرضون طبيياً للإصابة بكوفيد-19</p> <p>الأشخاص المتضررين من المشروع من ذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة</p> <p>المعتمدين على الموقع من كبار السن</p> <p>الأسر التي تعيلها سيدات</p> <p>الأشخاص المتأثرين بالمشروع من الفقراء</p> <p>الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يقدمون الرعاية لأفراد الأسرة</p> <p>الأفراد الذين ليس لديهم دخل منتظم مبني على الأجر في وظيفة يعملون فيها لمدة تزيد عن عام واحد</p> | التأثير على المجموعات الأكثر تأثراً المتضررة من المشروع |

⁷¹ في حالة وجود مثل هذه الحالات سيتم إشراك وزارة التضامن الاجتماعي حيث انها الجهة المسؤولة في مثل هذه الحالات ولديها كافة الإمكانيات.

9.3 المساعدة من حيث التكاليف القانونية

بالإضافة إلى التعويضات النقدية والعينية والبدايات الأخرى كما هو موضح في منظومة الاستحقاقات (الجدول 9-1) أعلاه، يحق لجميع فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع الحصول على تعويض نقدي أو عيني لتغطية التكاليف القانونية لجميع المعاملات المتعلقة بالمعاملات المادية أو النزوح الاقتصادي الناتج عن المشروع، في حالة حدوثه. قد تشمل التكاليف القانونية الدعم في تسجيل ملكية الأرض (تحديث سندات الملكية)، وتصحيح وثائق الميراث، وإجراءات المحكمة... الخ. باستثناء ملاك الأراضي الذين يتم تعويضهم وفقاً للقانون الوطني، لا يتحمل مالك الأرض أي تكاليف قانونية عن التسجيل أو معاملات الملكية.

9.4 تكاليف النقل

عندما يتعين نقل الأصول بسبب نزع الملكية، تغطي الهيئة القومية للإنفاق تكاليف نقل هذه الأصول باستخدام مقدمي خدمات النقل المحلي، والشحن، والبريد السريع لاستبدال الأرض أو المواقع الأخرى التي يوفرها الأشخاص المتأثرين بالمشروع. أكدت الهيئة القومية للإنفاق على أنه لن تكون هناك حاجة للتخزين المؤقت للمحلات التجارية لتخزين مخزونها، والمواد... الخ قبل إشغال المباني الجديدة. يمكن أن تشمل أصول النقل ما يلي:

- مخلفات الهدم (الردش)
- الأسوار والبوابات
- المظلات والحاويات
- الأكشاك
- معدات الكافيتريات (الطاولات، الكراسي... الخ)
- الطاومات الخشبية والحوامل المعدنية المثبتة في هذه الطاومات
- لافتات ووجهات المحلات

9.5 عملية التقييم (التثمين) ومنهجيته

يعتمد تقييم الخسائر في الأصول على نوع الأصل المفقود (أرض/هيكل). وفقاً لمتطلبات الجهات المقرضة، يتم تقييم القيمة السوقية لتقدير تكلفة الاستبدال الكاملة للأرض/الهيكل، والتي تأخذ في الاعتبار القيمة السوقية للأصل بالإضافة إلى تكاليف المعاملات مثل الضرائب، ورسوم الأختام، والرسوم القانونية والتوثيقية، ورسوم التسجيل، وتكاليف السفر و أي تكاليف أخرى من هذا القبيل قد يتم تكبدها نتيجة للمعاملة أو نقل الملكية. تم إجراء عملية تقييم قطع الأراضي المدرجة في القرار الوزاري لحيازة الأراضي من قبل لجنة متخصصة من الهيئة العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية. يجري حالياً تقييم التعويضات عن الأنشطة الاقتصادية التي لا يشملها القانون الوطني من قبل لجنة

متخصصة (لجنة التعويضات) من ذوي الخبرة في متطلبات القانون المصري وتأخذ في الاعتبار أن التقييم يتم وفقاً للمتطلبات الدولية للجهات المقرضة.

9.5.1 أشكال وحسابات التعويضات

على الرغم من أن نوع التعويض قد يكون من اختيار الفرد، يفضل التعويض العيني (مثل الأرض مقابل الأرض). يشير التعويض إلى كلاً من التعويض عن الأصول التي تم الاستحواذ عليها واستعادة سبل المعيشة للدخل.

يتم تقدير التعويض عن الممتلكات والأصول وفقاً لأسعار السوق السائدة وقت إصدار قرار الاستحواذ على الأرض، ويتم تضمين 20% إضافية من قيمة التقدير في التعويض بناءً على القانون رقم 24 لسنة 2018.

جدول 9-3: أشكال وحسابات التعويضات

| أنواع التعويضات | طريقة الاحتساب |
|-------------------------|---|
| الدفع النقدي | يحتسب التعويض ويدفع بالجنيه المصري. ويتم تعديل معدلات التضخم. |
| الهيكل البديلة المماثلة | قد يشمل التعويض هياكل بديلة معادلة لتلك التي تأثرت، مثل المحلات التجارية والمساجد |
| المساعدات الأخرى | قد تشمل المساعدة بدل الانتقال، والنقل والعمالة، ورسوم الملكية، وغيرها من التكاليف الأخرى ذات الصلة. |

9.5.2 تقييم (تأمين) قطع الأراضي

يتم تقييم وتعويض كلاً من الأراضي والأصول وفقاً للمعايير/المتطلبات التالية وبما يتناسب مع المشروع:

- تستند قيمة التعويض على تكلفة الاستبدال الكاملة، اعتباراً من تاريخ القيام بالاستبدال الكامل أو في تاريخ تحديد المشروع، أيهما أعلى.
 - يتم تحديد أسعار السوق الكاملة للأراضي بناءً على قيمتها في السوق المحلي، بالإضافة إلى التكاليف مثل الضرائب ورسوم الأختام، والرسوم القانونية والتوثيقية، ورسوم التسجيل، وتكاليف السفر وأي تكاليف أخرى مثل التي قد يتم تكبدها نتيجة معاملة أو نقل ملكية الأرض.
 - يضمن المشروع تأمين الحيازة.
 - سيتم تطبيق طريق التقييم المذكورة أعلاه على قطع الأراضي التالية للمشروع:
- المستودع: أرض النحاس، تقدر بنحو 204.436 متر²
 - المحطة الجديدة (باب شرق): يتطلب إنشاء محطة باب شرق أرض إضافية من قطعتي الأرض المجاورة، تحديداً:

- الأولى هي مبنى إداري مملوك لمديرية الصحة بالإسكندرية (حوالي 869 م²). التعويض عن هذا المبنى يتطلب التنسيق بين الهيئة القومية للإنفاق ومديرية الصحة بالإسكندرية (تجري حالياً الاجتماعات التنسيقية) لحصر الموظفين والخدمات المقدمة للمواطنين عبر المبنى. إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك إمكانية لتوفير مكاتب بديلة من خلال مديرية الصحة حيث تكون الهيئة القومية للإنفاق مسؤولة عن المدفوعات المتعلقة بتكلفة تجهيز المكاتب.
 - الثانية هي أرض ذات ملكية خاصة دون مرافق. يتم استخدامه حالياً كموقف للسيارات ومشروع مغسلة سيارات (حوالي 632 متر²)
 - 3. المحطة الجديدة (سبورتنج): يتطلب إنشاء محطة سبورتنج أرض إضافية من قطعتي الأرض.
 - تستخدم قطعة الأرض الأولى حالياً كمخزن تملكه الهيئة العامة لسكك حديد مصر (حوالي 852 م²). وهي مشمولة بالقرار الوزاري لحيازة الأراضي الذي صدر لمشروع أبو قير، وسيتم نقل ملكيتها إلى الهيئة القومية للإنفاق مباشرة حيث أنها مملوكة لوزارة النقل، وبالتالي تعتبر نقل داخلي للملكية.
 - القطعة الثانية هي أرض مملوكة ملكية خاصة دون مرافق، تستخدم حالياً من قبل ملاك الأرض كساحة لانتظار للسيارات (حوالي 887 متر²) تستخدم لأغراض التخزين.
- لجنة تقييم الهيئة العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية: تجري الهيئة العامة للمساحة ومديرية المساحة بالإسكندرية مسح للأراضي لتحديد جميع الأصول، والهيكل، والمرافق التي تشغل الأرض. يشمل التعويض المقدر من قبل الهيئة العامة للمساحة القيمة الإجمالية للهيكل/الأصول الموجودة على الأرض. من خلال مسح الأراضي، تحدد مديرية المساحة بالإسكندرية كل ما تتضمنه الأرض الخاصة (الهيكل، والمرافق، والبنية التحتية... إلخ). يشمل التعويض قيمة الأرض (ثمن الأرض) والأصول الأخرى. ينطبق ذلك فقط على الأراضي الخاصة المدرجة في القرار الوزاري للمصادرة.
- أصدرت مديرية المساحة بالإسكندرية القيمة النهائية للتعويضات النقدية لأصحاب الأراضي، ويجري حالياً إعداد قوائم تتضمن أسماء الملاك، والمساحة، والتعويضات لكل مالك من ملاك الأراضي. تتضمن هذه القيمة تكلفة الاستبدال الكاملة ونسبة 20% المطلوبة بموجب القانون الوطني.
- أرض بديلة كتعويض: يجب توفير أرض متساوية في الحجم والموقع، مع مرافق وخدمات البنية التحتية العامة المماثلة أو المحسنة، إن توافرت. إذا تعذر ذلك، يتم تقديم تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال.

9.5.3 التقييم التكميلي للأرض غير النافعة

إذا قام المشروع بتقسيم قطعة أرض إلى الحد الذي يكون فيه القسم (الأقسام) المتبقية غير مناسب للاستخدام في المستقبل أو يكون الوصول مقيداً، يحق لمالك الأرض أن يطلب من الهيئة القومية للإنفاق أن يتم الاستحواذ على القسم (الأقسام) المتبقية. لمنع مثل هذه الحالات، ستنظر الهيئة القومية للإنفاق بشكل استباقي إلى الأراضي المتبقية قبل الاستحواذ، وإذا اعتبرت هذه الأرض غير نافعة، فسوف تدرج هذه الأرض في مناقشات التعويض المبكرة. ستكون استحقاقات التعويضات والتقييمات للأراضي غير النافعة هي نفسها للأراضي الحضرية التجارية غير الصالحة للزراعة ذات الملكية الخاصة، كما هو مفصل في الجدول 9-2: منظومة الاستحقاق للأشخاص المتأثرين.

9.5.4 تقييم التعويض لاستخدام الأراضي المؤقتة

سيحصل المقاول على حق الوصول إلى المناطق المطلوبة بشكل مؤقت، أثناء مرحلة الإنشاء، من خلال اتفاق تراضي بين المشتري والبائع أو اتفاقية إيجار. ستضمن الهيئة القومية للإنفاق أن يوفر المقاول مدفوعات عادلة وشفافة لمالك الأرض على النحو المحدد في منظومة الاستحقاق (الجدول 9-1) بناءً على متطلبات الجهة المقرضة وستقوم بمتابعة المدفوعات.

9.5.5 تقييم الأصول الأخرى (غير الأراضي)

تدفع التعويضات النقدية للمباني والهياكل للمحلات التجارية، والأكشاك، وغيرها من الهياكل المتضررة، ولكن متى أمكن، سيتم اقتراح مواقع/محلات بديلة ممكنة. سيتم أيضاً منح الحق في إنقاذ المواد، وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة إلى صرف أي تعويض نقدي بخلاف النقل وإعادة التوطين حسب الحاجة.

9.5.5.1 الأكشاك، الكافيتريات، ومستأجري المحلات داخل محطات السكة الحديد الحالية خارج مسار المشروع

هناك 8 محلات/أكشاك وكمفتريات تم تحديدها داخل المحطات التي سيتم إزالتها. تقوم لجنة التعويضات حالياً بالتشاور مع مستأجري المحلات فيما يتعلق بخيارات التعويض البديلة المتاحة. سيتم تقديم البدائل التالية:

- المحلات التجارية التابعة لوزارة النقل في مناطق أخرى بالقرب من موقع المحل الحالي.
 - التعويض النقدي عن فقدان سبل المعيشة كما هو موضح في منظومة الاستحقاقات (الجدول 9-1).
- بدأت لجنة التعويضات العمل على أرض الواقع منذ 17 مايو 2022، بمراجعة القوائم الواردة من الهيئة العامة لسكك حديد مصر، خلال أشهر يوليو، وأغسطس، وسبتمبر 2022. وقد تم إجراء المشاورات وستتبعها المفاوضات كخطوة تالية مع جميع الباعة الجائلين والثابتين غير الرسميين، وكذلك مستأجري المحلات الموجودة داخل المحطات الحالية، لمناقشة الاستحقاقات التي تنطبق على كل فئة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

لا تستلزم متطلبات المشروع إلى الأراضي إزالة أي محل خارج مساره. ومع ذلك، فقد تم النظر في هذه المحلات بسبب احتمال حدوث أضرار بسبب أنشطة الإنشاء بالمشروع، خاصة في المنطقة الواقعة في المحطات التالية: فيكتوريا، ومحمد نجيب، وسيدي بشر، وميامي، والعصافرة، والمندرة، والمنتزه حيث سيتم رفع مسار المشروع (منطقة الكوبري العلوي)⁷².

9.5.5.2 الهياكل، المباني التجارية والأشجار

لا تستلزم متطلبات المشروع إلى الأراضي إزالة أي منازل أو مباني سكنية. ومع ذلك، فقد تم إضافة المباني السكنية إلى منظومة التعويضات بسبب احتمالية تعرض المنازل المجاورة لمسار المشروع للضرر بسبب أنشطة الإنشاء، خاصة في المناطق الواقعة في المحطات التالية: الظاهرية، والسوق، وغبريال، وسيدي بشر، حيث سيتم رفع مسار المشروع (منطقة الكوبري العلوي). أي ضرر يلحق بالمباني، في حالة حدوثه، يدفع مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء كما هو مطلوب بموجب العقد المتفق عليه.

تقدر قيمة التعويض عن المنازل المحتمل تضررها من قبل مديرية المساحة بالإسكندرية، ومديرية الإسكان بالإسكندرية، ومديرية الضرائب العقارية، بالإضافة إلى لجنة التعويضات. يتم تقييم المنازل وفقاً للمعايير التالية:

- الموقع في المنطقة/الحي
- عدد الطوابق وحالة المبنى
- نوع مواد البناء، والدهانات، وتشطيبات الواجهات/الجران والمرافق المتاحة
- مساحة الأرض التي بني عليها المنزل
- التكلفة اللازمة لإعادة بناء المنزل (العمالة، نقل مواد البناء، التصاريح...إلخ)
- سعر السوق السائد

ومع ذلك، إذا تعين الانتقال الدائم نظراً للأنشطة المخطط لها بناءً على التقييمات، سيتم تغطية هذه الحالات بموجب خطة إعادة التوطين هذه من قبل الهيئة القومية للأنفاق.

تقوم لجنة التقييم التابعة لمديرية المساحة بالإسكندرية بعمل مسح للأراضي وتحديد جميع الأصول، والهياكل، والمرافق. يعتبر هذا المسح منفصل عن الدراسات/المسوحات الأساسية التي يجب إجراؤها بواسطة مقاول الأعمال الهندسية والإنشاءات قبل الإنشاء. ستطلب وحدة إدارة المشروع التابعة للهيئة القومية للأنفاق ولجنة التعويضات تشكيل لجنة فنية متخصصة نيابة عن الهيئة القومية للأنفاق لفحص حالة المبنى وتقييم مخاطر الأضرار التي تحدث أثناء الإنشاء.

⁷² يعتبر مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء مسؤول عن النظر في أي مخاطر محتملة وتخفيف هذه المخاطر، من خلال تطوير تصميمه حيث أن العقد هو عقد الأعمال الهندسية والإنشاءات. إضافة إلى ذلك، ستخضع هذه المخاطر لطريقة الإنشاء الخاصة بالمقاول. في هذه المرحلة، لا يمكن لكلاً من الهيئة القومية للأنفاق أو SYSTRA تأكيد وجود المخاطر أو عدمه. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بتعيين استشاري فني (ليس SYSTRA) للإشراف على مقاول الأعمال الهندسية والإنشاء أثناء التنفيذ.

تقييم الأشجار من قبل مديرية زراعة بالإسكندرية، وفقاً لقائمة أسعار الأشجار والمحاصيل التي يتم تحديثها سنوياً والمعتمدة من مديرية الزراعة والمحافظ. يشمل تقييم الأشجار؛ نوع الشجرة، الاسم، العمر، مثمر أو غير مثمر. تستثنى قيمة التعويض التكاليف المرتبطة بنقل الأشجار ووضعها في مكان آخر والتي تغطيها منظومة الاستحقاقات.

9.5.5.3 تعويض المساجد

سيتم إزالة إجمالي 13 مسجد، وتتبع الإجراءات التالية لتقدير تعويض المساجد:

- التنسيق بين الهيئة القومية للإنفاق ووزارة الأوقاف (السلطة المسؤولة عن جميع المساجد في مصر) للحصول على الموافقة على نزع الملكية المخطط له (تم الانتهاء منه بالفعل كما هو مذكور أعلاه).
- يقوم مسؤولو وزارة الأوقاف بأنشطة التشاور مع المجتمع المحلي حول المساجد التي سيتم إزالتها، من خلال أئمة المساجد. ستركز جلسات التشاور على البدائل المقترحة، بما في ذلك بناء مسجد جديد أو توسعة مسجد قائم، لتقليل أي نزاعات محتملة قد تنشأ عن إزالة المساجد.
- إنشاء مساجد بديلة أو المساهمة في إنشاء وتوسعة المساجد القائمة والتي سيتم الانتهاء منها قبل بدء أعمال الإنشاء.
- بعد الانتهاء من مشروع مترو أبو قير، يمكن استخدام قطع الأراضي الشاغرة في المناطق التي تم إنشاء الكباري العلوية عليها لبناء المساجد البديلة.
- لن يكون هناك تعويضات إضافية لعمال المساجد حيث تم تعيين عدد قليل من وزارة الأوقاف في وظائف جديدة. لن يتأثر الأشخاص الذين يقومون بواجبهم التطوعي أثناء أوقات الصلاة (5 مرات فقط في اليوم لفترات قصيرة) من حيث سبل المعيشة ولن يتم تعويضهم.

9.5.6 تقييم الدخل وفقدان سبل المعيشة

الهدف من منظومة الاستحقاقات هو تعويض سبل المعيشة، واستعادتها، متى أمكن، وتحسينها للأشخاص المتأثرين بالمشروع من حيث إعادة تأسيس وتعزيز ممارسات سبل المعيشة الحالية على المدى القصير والمتوسط. إضافة إلى ذلك، ستوفر خطة استعادة سبل المعيشة (الفصل 11) إجراءات تطوير المهارات القابلة للنقل ودعم الاعتماد على النفس للأشخاص المتأثرين بالمشروع على المدى الطويل.

تأخذ هذه الخطة في الاعتبار العناصر التالية:

- تحديد جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتأثرون بالمشروع من الناحية الاقتصادية.
- تقديرات تفصيلية لدخلهم الشهري يتم تحديدها بالتعاون مع المحافظة والحي لاحتساب التعويض المطلوب. سيتم التشاور في القيمة المقترحة والاتفاق عليها مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

وفقاً للمسح الاجتماعي الاقتصادي (الذي تم إجراؤه في أبريل/مايو 2022) ولجنة التعويضات، وصل عدد الباعة غير الرسميين الثابتين داخل مسار المشروع إلى 21 بائع، ويشمل الأكشاك الخشبية والمحلات الصغيرة التي تباع الملابس، والخضراوات، والمواد الغذائية. بناءً على المسح الاجتماعي والاقتصادي، يوجد باعة ثابتين غير رسميين داخل مسار المشروع. ستشمل المساعدة في استعادة سبل المعيشة المدرجة في خطة استعادة سبل المعيشة (الفصل 11) بعض مما يلي:

- تقديم التدريب على المهارات
- الوصول إلى الوظائف
- توفير المستندات الشخصية
- تقديم القروض الصغيرة

يشمل دعم سبل المعيشة أصحاب المشروعات التجارية، والموظفين الموجودين داخل المحطات أو خارج مسار المشروع. تعمل لجنة التعويضات بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية (مثل وزارة التضامن الاجتماعي) على دعم الفئات الأكثر تأثراً المتأثرة بالمشروع من خلال دفع تعويضات نقدية للمجموعات غير المشمولة بالقانون المصري. يتم تطبيق هذه المنهجية على أساس كل حالة على حدة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لكل شخص معرض للضرر من الأشخاص المتأثرين بالمشروع كما هو موضح في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة.

9.5.7 تقييم أوجه الدعم والمساعدات الأخرى

سيقوم المشروع بإعداد وتنفيذ برنامج للمساعدة في سبل المعيشة (انظر الفصل 11: خطة سبل المعيشة) يهدف إلى مساعدة أولئك الذين قد يتأثروا بالمشروع، بحكم النوع الاجتماعي، أو العرق، أو السن، أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو الحرمان الاقتصادي، أو الوضع الاجتماعي. قد يكون الأشخاص المتأثرين بالمشروع في شكل باعة غير رسميين ثابتين وباعة غير رسميين جائلين⁷³ أقل قدرة على المشاركة، وأكثر تضرراً ولديهم قدرة محدودة على الاستفادة من فوائد دعم استعادة سبل المعيشة.

9.5.8 تعويض المجموعات الأكثر تأثراً

لا تنص التشريعات الوطنية على أحكام خاصة أو مساعدة للفئات الأكثر تأثراً التي قد تتأثر بنزع الملكية. سيتم تقديم مساعدة إضافية للأسر التي لديها أشخاص أكثر تأثراً لتلبية احتياجات محددة، وذلك تحقيقاً لمتطلبات الجهات المقرضة، ويتم توفيرها في إطار صندوق خطة إعادة التوطين المنفصل. تشمل المجموعات الأكثر تأثراً: الأسر الفقيرة، التي تعولها النساء والمتأثرة بشكل تراكمي (بما في ذلك الأشخاص المتأثرين بالمشروع المتأثر بشكل كبير كما هو موضح في الجزء 6.4 من الفصل 6: الأشخاص والأصول المتضررة، وتلك الأسر التي ترعى شخصاً واحداً على الأقل مسناً أو مريضاً أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر التي تعيلها امرأة، و في حالة أن يكون العائل الرئيسي في الأسرة هو معاق

⁷³ الأفراد أو المجموعات أو كليهما التي قد تفقد مصدر دخلها نتيجة لحيازة الأرض

جسدياً، والأسر الفقيرة (إجمالي دخل الأسرة أقل من الحد الأدنى للأجور) والأشخاص المتأثرين بالمشروع من الذين لا يجيدون القراءة والكتابة/غير المتعلمين. وسيتم تقديم مساعدة خاصة لهذه الفئات الأكثر تأثراً، على النحو المفصل في الجدول 9-1: منظومة الاستحقاق للأشخاص المتأثرين والفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة.

9.6 صندوق خطة عمل إعادة التوطين

صندوق خطة إعادة التوطين هو عبارة عن ميزانية خاصة قائمة بذاتها تم إنشاؤها لتغطية تأثيرات المشروع المرتبطة بالأرض، والتي لا يغطيها القانون الوطني ولكن يجب تغطيتها للامتثال لمتطلبات الجهة المقرضة.

يأخذ صندوق خطة إعادة التوطين في الاعتبار المبادئ التالية:

- تقييم عادل وشفاف للأصول وسبل المعيشة المتأثرة.
- تعويض الخسارة بتكلفة الاستبدال
- طريقة تعويض الخسارة الاقتصادية والتي لا ينظمها التشريع المصري المعمول به
- العيوب التي تنشأ عن تأثيرات المشروع

صندوق خطة إعادة التوطين هو صندوق تكميلي تم تشكيله بواسطة الهيئة القومية للإنفاق على أساس المعايير الدولية والممارسات الجيدة لتعويض الخسائر الاقتصادية المتكبدة والتي يتحملها الأشخاص المتأثرين بالمشروع والمشروعات التجارية المتضررة، ولكنهم غير معترف بهم بموجب القانون الوطني.

10 الكشف عن المعلومات والمشاورات

يصف هذا الفصل نهج التشاور المعتمد أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين وآلية التنظيم التي سيتم استخدامها لحل أي نزاعات قد تنشأ.

ساعدت أنشطة التشاور مع أصحاب المصلحة في تصميم وتطوير المشروع، بالإضافة إلى حيازة الأراضي الخاصة بالمشروع وتدبير استعادة سبل المعيشة الواردة في خطة إعادة التوطين هذه. الهدف من هذه المشاورات هو توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن المشروع للجمهور والمجتمعات المتضررة والأشخاص المتأثرين بالمشروع، بما في ذلك الآثار المحتملة للمشروع وعملية الاستحواذ على الأراضي. يتم تقديم معلومات المشروع هذه في شكل يسهل فهمه من قبل جميع أصحاب المصلحة لضمان التشاور البناء والهادف والمشاركة المستنيرة في مفاوضات التعويض. يتطلب التخطيط الفعال لحيازة الأراضي التشاور المنتظم مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع والمجتمعات المتضررة، بالإضافة إلى السلطات المحلية وسلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى التي لها دور مهم في تشكيل المشروع أو التأثير عليه، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

تصف متطلبات المقرض متطلبات التشاور للمشاريع التي تتضمن إزاحة ماديًا واقتصاديًا. تم وصفها بوضوح في EBRD PR10 و EIB Standard 10.

سيكون مسئول التشاور المجتمعي للمشروع كما هو موضح في الفصل 8: الترتيبات المؤسسية لضمان التشاور والتفاعل المنتظم مع المجتمعات المحلية المتأثرة أثناء تنفيذ المشروع.

10.1 أنشطة المشاركة خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

أثناء التحضير للمشروع وكما هو مبين في الفصل التشاوري قبل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجب أن يبدأ الاجتماع الأول لتحديد النطاق في أقرب وقت ممكن في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لضمان المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة. تم تصميم أنشطة الاستشارات للامتثال وتلبية متطلبات المقرض وتشمل المجتمعات المتضررة، والهيئة القومية للإنفاق، و وزارة النقل، وجهاز شئون البيئة، والوزارات الحكومية الأخرى، والوكالات والمنظمات غير الحكومية. تم النظر في أنشطة التشاور والمشاركة خلال هذه المرحلة المبكرة من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) لضمان مشاركة المهمة والتحقق منها بشكل واضح مع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة. أثناء اجتماعات تحديد النطاق وبعدها، تم توثيق جميع وجهات النظر والمخاوف التي أثرت وأخذت القضايا التي أثرت خلال اجتماعات تحديد النطاق بعين الاعتبار في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن المشروع من خلال قنوات مختلفة أثناء إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الملخصة أدناه.

جدول 10-1: قنوات الإفصاح أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

| الوصف | وسيلة الإفصاح |
|--|----------------|
| تم عقد جلستين تشاوريتين بمحافظة الإسكندرية بتاريخ 28 يوليو 2021. عقدت الجلسة التشاورية الثالثة بمحافظة الإسكندرية في 6 نوفمبر 2021. | جلسات استشارية |
| نشر في جميع المحطات أيام 15 و 16 و 25 يوليو 2021. توزيع دعوات في الأسواق والمجتمعات المحيطة بمسار مترو أبو قير على المواطنين لحضورها (تم توزيع الإعلانات في الأسواق في 14 و 15 و 23 و 24 يوليو 2021. نشر الملصقات في جميع محطات قطار أبو قير 28 أكتوبر 2021. توزيع منشورات داخل عربات قطار أبو قير وعلى الأكشاك والمحلات التجارية بالمحطات 28 و 29 أكتوبر و 1 نوفمبر 2021. | ملصقات ولافتات |
| <ul style="list-style-type: none"> • الإعلان عن نشره في جريدة الجمهورية بتاريخ 14 يوليو 2021. • إعلان نشر في جريدة الجمهورية بتاريخ 25 أكتوبر 2021. و • تم نشر الدعوة على موقع الهيئة القومية للإنفاق في 25 أكتوبر 2021. | وسائل الإعلام |

10.2 أنشطة المشاركة لخطه عمل إعادة التوطين

عقد فريق خطة إعادة التوطين سلسلة من الاجتماعات التشاورية أثناء تطوير خطة العمل الإقليمية في أبريل ومايو 2022. وقد أجريت جميع اجتماعات التشاور إما وجهاً لوجه أو عبر التقريب.

كان الغرض من اجتماعات التشاور هذه هو:

- الإفصاح عن خطة إعادة التوطين،
- الحصول على آراء واهتمامات المجتمع المحلي بشأن المشروع. و،
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار خلال مراحل التصميم والبناء والتشغيل.

تألفت الاجتماعات التشاورية من:

- اجتماعين تشاوريين مع المنظمات غير الحكومية النشطة في الإسكندرية (كما هو مفصل في الجدول 10 2 والملحق 6).
- اجتماعات مع الإدارات الحكومية ، بما في ذلك إدارة أوقاف الإسكندرية، وجمعية تنمية المجتمع - منطقة شرق، و مديرية مساحة الإسكندرية وهيئة المساحة المصرية كما هو مفصل في الجدول 10-3 والملحق 7.
- 2مجموعة نقاشية مع النساء (كما هو مفصل في الجدول 10-4 والجدول 10-5 والملحق 8) ؛ و
- 2مجموعة نقاشية مع المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع (كما هو مفصل في الجدول 10-6 والجدول 10-7 والتذييل 9).

أجرى فريق خطة إعادة التوطين مجموعات مناقشة مركزة مع مستأجري المحلات المجاورة للمسار ، وكذلك المقيمين في المباني السكنية حيث تمت معالجة الاستفسارات (خاصة فيما يتعلق بالتعويضات) ومخاوف هذه المجموعات. كما تم عقد اجتماعات وأنشطة استشارية إضافية مع جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الخاضعين للمسح الاجتماعي والاقتصادي، والذي تم من خلاله أيضًا إبلاغ تفاصيل إجراءات التعويض في مصفوفة الاستحقاقات.

10.2.1 اجتماعات استشارية مع المنظمات غير الحكومية النشطة

تم عقد الاجتماعين مع المنظمات غير الحكومية النشطة ، جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) وكاريتاس، في 9 مارس 2022 و 10 مارس 2022 على التوالي. ويرد محضر اجتماعات التشاور مع المنظمات غير الحكومية في الملحق 6.

جدول 2-10: اجتماعات المنظمات غير الحكومية

| الاجتماع | مكان الاجتماع | الحضور | ملخص |
|------------------------|---|---|---|
| جمعية الشبان المسيحيين | YMCA مقر جمعية الشبان المسيحية بالإسكندرية | الأستاذ بهجت عزيز - المدير المالي للجمعية السيدة إيمان فهمي - مساعد مدير عام الجمعية | التصور العام للمشروع جيد ، لكن جمعية الشبان المسيحيين لاحظت من خلال المناقشات في جلسات الكشف عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) أن المسؤولين في المحافظة وأفراد المجتمع لديهم العديد من المخاوف، بما في ذلك: • توفير وسائل نقل بديلة قبل توقف قطار أبو قير عن العمل. • مشاكل المرور في الإسكندرية وإمكانية الزيادة في مرحلة البناء لهذه المشاكل. • الكثافة المرورية على الشوارع الجانبية بالإسكندرية وسوء حالة هذه الشوارع. • طول وقت البناء ، مما قد يزيد من هذه المشاكل. و • الحالة الإنشائية للبيوت القديمة الأقرب لمسار المشروع وإمكانية تأثرها بالإنشاءات. نوّهت جمعية الشبان المسيحيين بأهمية برنامج أعمال البناء حيث أن مدينة الإسكندرية مشغولة بالسياح في شهري يوليو وأغسطس وحتى منتصف سبتمبر. |
| كاريتاس | عبر الإنترنت - اجتماع Zoom | د / هاني موريس - مدير فرع الإسكندرية | تضمنت الاهتمامات الرئيسية التي أثارها كاريتاس المشاكل المحتملة والاختناقات المرورية أثناء إنشاء المشروع والتهجير المحتمل للسكان من المباني السكنية خارجا المجاورة لمسار المشروع. ستستفيد جميع مجموعات |

| الاجتماع | مكان الاجتماع | الحضور | ملخص |
|----------|---------------|--------|--|
| | | | المجتمع من المشروع، حيث إنه مشروع خدمات عامة ، لكن هذا يمكن أن يعتمد على سعر تذكرة المترو. إذا كان سعر التذكرة مرتفعاً، فلن يكون هذا المشروع مفيداً للمجموعات غير القادرة على تحمل تكلفة المترو كشكل من أشكال النقل العام. |

10.2.2 اجتماعات مع الدوائر الحكومية

تم عقد اجتماعات مع كل من إدارة أوقاف الإسكندرية في 27 أبريل 2022 ، وجمعية تنمية المجتمع - حي شرق⁷⁴ في 11 يونيو 2022 ، وهيئة المساحة المصرية في 10 مارس 2022 ، و مديرية مساحة الاسكندرية في 9 مارس 2022. محاضر اجتماعات التشاور مع هذه الحكومة يتم عرض الأقسام في الملحق 7.

جدول 3-10: اجتماعات الدوائر الحكومية

| المقابلة | مكان الاجتماع | الحضور | ملخص |
|------------------------------|----------------------------|---|--|
| مديرية الاوقاف الاسكندرية | مكتب مدير أوقاف الإسكندرية | معالي الشيخ وكيل الوزارة ومدير مديرية الأوقاف بالإسكندرية. المهندس ابراهيم عبد الحميد مدير ادارة المساجد بمديرية الاوقاف بالإسكندرية. | تم الحصول على معلومات أساسية حول كيفية تعامل إدارة أوقاف الإسكندرية مع المساجد ، والأنشطة الحالية في المساجد ، والعملية التي تم من خلالها الاستحواذ على المساجد من قبل الهيئة القومية للأنفاق ، وأنشطة الاستشارات التي تم تنفيذها، وآلية التنظيم المعمول بها، والتعويضات المدفوعة. |
| جمعية تنمية المجتمع - حي شرق | مقر الجمعية بسموحة | الاستاذ اسامة مصطفى نائب مدير الجمعية. | يشعر مستأجرو المتاجر بالقلق بشأن التأثيرات على أعمالهم، بما في ذلك ما إذا كان سيتم إعادة توطينهم. تم إبلاغ الجمعية من رئيس منطقة المنتزه أوال أن ممثلي الهيئة القومية للأنفاق أكدوا أن المشروع سيتم بناؤه على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر ولن يؤثر على المواقع الحالية للمحلات التجارية الواقعة خارجياً بجوار مسار المشروع. تم إخطار الجمعية بأن جميع أنشطة البناء ستتم داخل ممر السكك الحديدية الحالي. |

⁷⁴ تمثل الجمعية المستأجرين من المحلات الخارجية المجاورة لمسار المشروع في منطقتي فيكتوريا والعصافرة. يتم تأجير هذه المحلات من الجمعية بعقود انتفاع يتم تجديدها سنويًا ، مع دفع المستأجرين الإيجار سنويًا. هذه المحلات تابعة للجمعية منذ أكثر من 40 عامًا (منذ 1978).

| ملخص | الحضور | مكان الاجتماع | المقابلة |
|---|--|---|----------------------------|
| أكدت جمعية تنمية المجتمع أن تطوير المشروع مهم لجميع أهالي الإسكندرية ، لكن من المهم توضيح جميع المعلومات قبل بدء البناء ، بما في ذلك ما إذا كان المشروع قد أدى إلى إزالة المحلات التجارية المتاخمة للمشروع من الخارج. | | | |
| وقدم شرح فيما يتعلق بدور هيئة المساحة المصرية في حيازة الأراضي ووصفت عملية التقييم والمعايير. | المهندسة رجاء سالم - مدير ادارة التثمين بالهيئة. | مكتب مدير إدارة التثمين في هيئة المساحة المصرية | هيئة المساحة المصرية |
| تم تقديم شرح فيما يتعلق بدور مديرية مساحة الاسكندرية في حيازة الأراضي وتم وصف عملية التقييم والمعايير. | المهندس صفاء احمد - مدير المديرية. المهندس الحسن صابر - مهندس مسح الاراضي الخاصة بالمشروع. | مكتب مدير مديرية مساحة الإسكندرية. | مديرية مساحة الاسكندرية |

10.2.3 مجموعات النقاش المركزة للنساء

ترد في الجدول التالي تفاصيل نتيجتي مناقشة مركزة للنساء بقيادة ممثلين عن فريق برنامج العمل الإقليمي.

جدول 4-10: مجموعات نقاشي سيدات فقط

| مجموعات نقاشية | المكان | التاريخ /الوقت | الحضور |
|-------------------|---|---|--------------------------------------|
| 1 | قاعات الاحتفال (قاعة الاميرة) بمنطقة باكوس قرب محطة غبريال | 12مايو 2022 من 12 ظهرًا حتى 2 مساءً | (14) سيدة من منطقتي غبريال وباكوس |
| 2 | منطقة الظاهرية - عزبة الصفيح في الشارع المجاور لمشروع مسار ممر | 12مايو 2022، 7 مساءً - 8:30 مساءً | (19)سيدة من منطقة الظاهرية |

قدم فريق خطة إعادة التوطين مقدمة حول المشروع والغرض من مجموعة التركيز، ثم افتتح المناقشة.

أعرب الحاضرون عن سعادتهم بالمشروع، لكنهم أوضحوا أن لديهم العديد من المخاوف والأسئلة التي يجب الإجابة عليها بوضوح، لأن هذا سيحدد تصوراتهم حول المشروع.

قدم الحاضرون مخاوفهم وأسئلتهم واستجاب فريق خطة إعادة التوطين وفقاً للمعلومات المتاحة. يوضح الجدول 5-10 الموضوعات التي أثرت خلال مجموعات النقاش المركزة واستجابة فريق خطة عمل إعادة التوطين لها.

جدول 5-10: ملخص لمناقشات مجموعة التركيز الخاصة بالنساء فقط

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|---|----------|
| <p>التصميم النهائي للمشروع لا يشمل إزالة أي منازل. سيتم بناء المشروع على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر داخل ممر القطار، وستقتصر أنشطة البناء على المنطقة المخصصة لممر السكك الحديدية. لذلك فإن خطة بناء المشروع لا تتطلب إزالة أي منازل.</p> <p>في حالة تعرض أي منزل لأضرار نتيجة أعمال البناء (الحفر)، فإن الهيئة الوطنية للإنفاق هي الجهة المالكة للمشروع وهي المسؤولة عن تعويض الأضرار التي قد تنتج عن أعمال البناء. سيتم ذلك من خلال مقاول البناء المسؤول عن سلامة المرافق المحيطة بمناطق البناء.</p> <p>فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لأي منزل نتيجة أعمال البناء ؛ سيتم تفتيش المنزل وفحصه من قبل لجنة فنية لتقييم الأضرار والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل سلامة السكان ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات يتم اتخاذها بسرعة كبيرة.</p> <p>مقاول البناء مسؤول عن تحديد المخاطر التي قد تنشأ من البناء على المرافق المحيطة، قبل بدء البناء، لتجنب الضرر قدر الإمكان.</p> | <p>ارض المشروع المطلوبة (نزع ملكية منازل) ليس لدينا معلومات واضحة عن المشروع. هل ستم إزالة المنازل المجاورة لمسار المشروع؟ هل خطة إنشاء المشروع تتطلب إزالة منازل؟ هل سيتم مصادرة ارض البيوت / ما هو وضعنا في حال هدم المنازل؟ ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لمنزل نتيجة أعمال البناء؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس لدينا أي بدائل للتنقل، فهذه البيوت التي نعيش فيها هي السكن الوحيد لنا، وهدمها وإزالتها لصالح المشروع يعني تشرذنا.</p> | <p>1</p> |
| <p>سيتم توفير قناة اتصال مباشرة في موقع البناء وستكون آلية التظلم للمجتمع متاحة. قنوات التظلم فيما يلي القنوات الرئيسية التي سيتم من خلالها تلقي التظلمات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ممثل هندسي في الموقع: لم يتم تحديده بعد • موقع الهيئة القومية للإنفاق : اتصل بنا • إرسال بريد مباشر إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للإنفاق chairman@nat.org.eg | <p>ما هي المعلومات التي تريد أن تعرفها؟ ما هي أفضل القنوات لمشاركة المعلومات معك؟ نود أن نعرف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إخطارنا بمواعيد البناء قبل بدايتها بوقت كاف ، خاصة في المناطق التي ستشهد حفريات، - في حال أثر إنشاء المشروع على المرافق القائمة (توصيلات مياه ، كهرباء ، صرف صحي، هواتف) ، يجب إخطارنا بذلك قبل ذلك، | |

| الاستجابة | الموضوع | |
|---|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • دائرة التخطيط: pld@nat.org.eg • المكالمات الهاتفية (خط أرضي): +20225743070 • الخط الساخن: (16528) لا يوجد خط ساخن باستثناء شكاوى الحكومة العامة • العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للإنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466 • بوابة الشكاوى الحكومية: www.shakwa.eg • يمكن للأشخاص أيضًا إرسال الأسئلة / التعليقات المتعلقة بالمشروع من خلال عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمشروع الذي تم إنشاؤه خصيصًا للمشروع، alexandriametro.nat@yahoo.com. <p>سيتم أخذ جميع المعلومات المطلوبة التي أثيرت في مناقشة اليوم في الاعتبار ومشاركتها مع مسؤولي المشروع من الهيئة القومية للإنفاق.</p> | <ul style="list-style-type: none"> - هل ستكون هناك قناة اتصال مباشر لنا في موقع البناء؟ - كيفية التواصل مع المسؤولين عن المشروع في حالة حدوث ضرر من أي أنشطة إنشائية | |
| <p>تتبنى شركة الهيئة القومية للإنفاق حاليًا عدة إجراءات لضمان سلامة جميع ركاب خط مترو القاهرة. حيث توجد كاميرات مراقبة بجميع المحطات. يتضمن خط مترو القاهرة 3 أيضًا كاميرات مراقبة في جميع سيارات المترو الخاصة به، ومن المتوقع أن يقوم خط مترو الإسكندرية بنفس الشيء.</p> <p>هناك العديد من قنوات تقديم الشكاوى للركاب أيضًا ، بما في ذلك الخط الساخن ودعم WhatsApp وصفحة Facebook. بالإضافة إلى ذلك، توجد أكشاك دعم للشكاوى العامة الموجودة عبر الخط في المحطات.</p> <p>وسيتم اتخاذ نفس الإجراءات بالنسبة لمترو الإسكندرية ، مع دراسة أكثر الإجراءات فعالية لحماية سلامة مسافرات المترو، والتي قد تشمل تخصيص سيارة للسيدات.</p> | <p>الإجراءات التي يجب أن تتخذها الهيئة القومية للإنفاق للنساء (مستخدمات المترو) أثناء التشغيل</p> <p>هل سيتم حجز سيارة مترو للسيدات أم لا؟</p> | 2 |

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|---|---|
| قامت الهيئة القومية للإنفاق بالتعاون مع هيئة النقل العام بالإسكندرية بدراسة أفضل البدائل التي يتم توفيرها قبل توقف القطر عن العمل. وبالفعل تم توفير وسائل نقل بديلة ، والتي يتم اختبارها حالياً ، وبدأ العمل في شوارع الإسكندرية في المناطق المحيطة بمسار قطار أبو قير. | بدائل السكك الحديدية أثناء الإنشاء ما هو النقل البديل للقطر أثناء الإنشاء؟ | 3 |
| نعم المشروع جاد وتقريباً كل الدراسات المطلوب تحضيرها قبل الانتهاء من البناء . لم يتم تحديد تاريخ بدء تنفيذ المشروع ، ولكن سيتم الإعلان عنه على موقع الهيئة القومية للإنفاق على شبكة الإنترنت وكذلك على موقع محافظة الإسكندرية ، قبل بدء البناء بوقت طويل. يجري الآن إعداد دراسة خطة إعادة التوطين للمشروع ، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير / المتطلبات الدولية للمقرضين ، والتي تتطلب إعداد الدراسة وتنفيذ التعويض قبل بدء أي أنشطة بناء للمشروع. | هل المشروع جاد أم لا لأنه تأجل أكثر من مرة؟ ما هو تاريخ بدء تنفيذ المشروع؟ | 4 |
| يبلغ ارتفاع المترو عن السطح في منطقة الجسر 6 أمتار حسب البيانات الواردة من المستشار الهندسي للمشروع (SYSTRA). | ما هو ارتفاع المترو فوق السطح (منطقة الجسر)؟ | 5 |
| لم تقم الهيئة القومية للإنفاق بإعداد دراسة إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر ، وستقوم الهيئة القومية للإنفاق بإعادة تأهيل ممر السكة الحديد أسفل الجسر بما يتماشى مع إنشاء المشروع وسلامة وأمن الجسر . ستتم مشاركة جميع تعليقاتك وتوصياتك التي أثيرت في مناقشة اليوم مع مسؤولي الهيئة القومية للإنفاق ، لأخذها في الاعتبار كلما أمكن ذلك ، بما يتماشى مع متطلبات إنشاء وتشغيل المشروع. | في الوقت الحاضر ، يفصل جدار من الطوب بين منازلنا وممر السكك الحديدية. يستخدم هذا الجدار المبني من الطوب لجمع النفايات التي يتم جمعها من المنازل والتي أصبحت مصدرًا للرائحة الكريهة والحشرات، بالإضافة إلى أن ممر السكة الحديد يستخدم أثناء الليل لبيع المخدرات وتعاطيها من قبل بعض الخارجيين عن القانون. ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر؟ هل سيتم إزالة جدار القرميد الفاصل بين المنازل وممر السكة الحديد بعد بناء المترو؟ | 6 |

| الاستجابة | الموضوع | |
|-----------|--|--|
| | <p>نأمل أن تتم إزالة الجدار المبني من الطوب وإعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر بحيث تصبح منفذاً للمجتمع. نعاني حالياً في حالة احتياجنا لسيارة إسعاف لدخول المنطقة ، وكذلك من تراكم النفايات اللامتناهي والأنشطة المحظورة التي تتم داخل ممر السكة الحديد ليلاً. كمقيمين في المنطقة ، سيكون بناء المترو ذا فائدة كبيرة لنا ، ليس فقط كوسيلة نقل آمنة ونظيفة، ولكن أيضاً لأنه سيوفر علينا الكثير من المشاكل التي نعاني منها في الوقت الحاضر. برجاء مراعاة إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر بناء على طلب من سكان منطقتي غبريال والظاهرية.</p> | |

10.2.4 مجموعات تركيز النقاش مع المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع

ترد تفاصيل مجموعتي مجموعات النقاش المركزة للمحلات التجارية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع بقيادة ممثلين من فريق خطة إعادة التوطين في الجدول التالي.

جدول 6-10: المجموعات النقاشية مع مستأجري المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع

| مجموعات نقاشية | المكان | التاريخ / الوقت | الحضور |
|----------------|--|--------------------------------------|---|
| 1 | محل تجاري في منطقة فيكتوريا. | 20 أبريل 2022 ، 7:30 مساءً - 9 مساءً | (8) مستأجرين من المحلات التجارية من منطقة فيكتوريا. |
| 2 | مكتب أحد مستأجري المحلات بمنطقة العصافرة بالقرب من مسار المشروع. | 14 مايو 2022 ، 12 ظهراً - 1:30 مساءً | (14) مستأجر محل من منطقتي فيكتوريا والعصافرة. |

قدم فريق خطة إعادة التوطين مقدمة حول المشروع والغرض من مجموعة التركيز، ثم افتتح المناقشة.

وقد عبر الحضور عن سعادتهم باستشارتهم لأن لديهم الكثير من المخاوف والأسئلة التي يحتاجون للإجابة عليها. إنهم قلقون لأنهم ليسوا على علم بالقرارات التي ستتخذ في المرحلة القادمة تجاه محلاتهم.

قدم الحاضرون مخاوفهم وأسئلتهم واستجاب فريق خطة إعادة التوطين وفقاً للمعلومات المتاحة. يوضح الجدول 10-7 الموضوعات التي أثرت خلال مجموعات النقاش المركزة واستجابة فريق خطة عمل إعادة التوطين لها.

جدول 7-10: ملخص المجموعات النقاشية مع المحلات المجاورة لمسار المشروع

| الاستجابة | الموضوع | |
|---|---|---|
| <p>التصميم النهائي للمشروع لا يشمل إزالة أي محلات تجارية مجاورة لمسار المشروع. سيتم بناء المشروع على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر داخل ممر القطار، وستقتصر أنشطة البناء على المنطقة المخصصة لمسار السكك الحديدية. لذلك فإن خطة بناء المشروع لا تتطلب إزالة أي محلات تجارية مجاورة لممر المشروع.</p> <p>المحلات التي سيتم إزالتها هي المحلات الموجودة داخل المحطات القائمة وقد تم إخطارهم بذلك بالفعل.</p> <p>تم إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي على عينة عشوائية من المحلات التجارية المجاورة لممر مسار، وذلك لقرئها من موقع المشروع واحتمال تأثرها أثناء البناء، وبالتالي تم أخذها في الاعتبار أثناء إعداد المشروع. دراسة خطة إعادة التوطين. لكن هذا لا يعني إزالة هذه المحلات.</p> | <p>ارض المشروع المطلوبة (مصادرة مساحة محلات)</p> <p>هل ستزال المحلات التجارية لبناء مشروع المترو؟</p> <p>لماذا تم إجراء مسح اجتماعي واقتصادي لبعض مستأجري المتاجر؟ هل هذه المحلات سيتم إزالتها وتعويضها؟</p> <p>لقد استأجرنا هذه المتاجر منذ فترة طويلة، وبعضها مستأجر منذ حوالي 40 عامًا.</p> <p>الغالبية العظمى منا تمثل هذه المحلات مصدر رزقنا الوحيد.</p> | 1 |
| <p>في حالة تأثر أي محل تجاري نتيجة لأنشطة البناء ، فإن الهيئة القومية للإنفاق هي مالك المشروع وتكون مسؤولة عن تعويض الضرر الذي قد ينجم عن أنشطة البناء . سيتم ذلك من خلال مقاول البناء المسؤول عن سلامة المرافق المحيطة بمناطق البناء .</p> <p>فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لأي محل تجاري؛ سيتم فحص المحل وفحصه من قبل لجنة فنية لتقييم الضرر ، وسيتم تقييم التعويض المناسب عن جميع الأضرار.</p> <p>مقاول البناء مسؤول عن تحديد المخاطر التي قد تنشأ من البناء على المرافق المحيطة، قبل بدء البناء، لتجنب الضرر قدر الإمكان.</p> | <p>ماذا سيحدث إذا أثرت أعمال البناء على أحد المحلات ، ما هي الإجراءات التي ستتخذ في هذه الحالة؟</p> | |
| <p>في حال تطلب إنشاء المشروع المنطقة التي توجد بها بعض المحلات التجارية حاليًا، سيتم تعويض المحلات التجارية وفقًا لتكلفة الاستبدال الكاملة بناءً على المتطلبات الوطنية للقانون المصري وكذلك المعايير والمتطلبات الدولية للمقرضين، تلتزم الهيئة القومية للإنفاق بصفتها مالك المشروع بالقيام بذلك.</p> | <p>هل من المحتمل أن يتطلب إنشاء المشروع المنطقة التي تقع عليها المحلات حاليًا؟ ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذه الحالة؟</p> | |

| الموضوع | الاستجابة |
|---------|---|
| | <p>يرجى الأخذ في الاعتبار أن العديد من هذه المحلات ليست مملوكة لشركة الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، ولكنها مملوكة لجمعية تنمية المجتمع بالإسكندرية، وتقوم بتأجير المحلات منها بعقد يتم تجديده سنويًا ودفع الإيجار عن العام بالكامل مقدمًا .</p> |
| 2 | <p>لقد فهمنا منك اليوم ، من خلال تقديم وصف للمشروع ، أن المنطقة التي تقع فيها المحلات التجارية، سيرتفع مسار المترو على ارتفاع لا يقل عن 6 أمتار؛ هل هذا يعني إمكانية إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت مسار المترو (الجسر) وإزالة المحلات التجارية؟</p> |
| 3 | <p>أنشطة التشاور مع مستأجري المحلات لم يتم استشارتنا إلا من قبل المستشار الذي دعانا لحضور جلسة الاستشارة العامة منذ حوالي عام، لكن الهيئة الوطنية للإنفاق لم تتشاور معنا. هل هذا يعني أن المحلات لن يتم إزالتها؟ لماذا لا تتوفر لدينا معلومات كافية عن المشروع واحتياجاته من الأرض؟ هل سيتم إعلامنا في حال هدم المحلات؟ نحتاج إلى معرفة المزيد من المعلومات بشكل منتظم ، من سيتصل بنا من أجل ذلك؟</p> |
| | <p>نود أن نعرف ما يلي: - إخطارنا بمواعيد البناء قبل بدايتها بفترة طويلة، فيما يلي القنوات الرئيسية التي سيتم من خلالها تلقي التظلمات: • ممثل هندسي في الموقع: لم يتم تحديده بعد</p> |

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • موقع الهيئة القومية للأنفاق : اتصل بنا • إرسال بريد مباشر إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق chairman@nat.org.eg • دائرة التخطيط: pld@nat.org.eg • المكالمات الهاتفية (خط أرضي): +20225743070 • الخط الساخن: (16528) لا يوجد خط ساخن باستثناء شكاوى الحكومة العامة • العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للأنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466 • بوابة الشكاوى الحكومية: www.shakwa.eg • يمكن للأشخاص أيضًا إرسال الأسئلة / التعليقات المتعلقة بالمشروع من خلال عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمشروع الذي تم إنشاؤه خصيصًا للمشروع، alexandriametro.nat@yahoo.com. <p>سيتم توفير قناة اتصال مباشرة في موقع البناء وستكون آلية التظلم للمجتمع متاحة.</p> <p>سيتم النظر في جميع المعلومات المطلوبة التي أثبتت في مناقشة اليوم ومشاركتها مع مسؤولي المشروع من الهيئة القومية للأنفاق .</p> | <p>- كيفية التواصل مع المسؤولين عن المشروع في حالة حدوث ضرر من أي أنشطة إنشائية</p> <p>- في حال احتاج المشروع إلى إزالة بعض المحلات التجارية ، يجب إخطار مستأجري المحلات بشكل مسبق بوقت كاف ، وتحديد التعويض الذي يتناسب مع قيمة هذه المحلات، وإعطاء أسباب منطقية لإبعاد هذه المحلات عن غيرها.</p> <p>أفضل قناة للتواصل هي التواصل المباشر مع مستأجري المتاجر، وكذلك من خلال جمعية تنمية المجتمع وسكك حديد مصر، وهما الأطراف التي تم التعاقد معها.</p> | |
| <p>لم يتم تحديد تاريخ بدء تنفيذ المشروع ، ولكن سيتم الإعلان عنه على موقع الهيئة القومية للأنفاق على شبكة الإنترنت وكذلك على موقع محافظة الإسكندرية ، قبل بدء البناء بوقت طويل.</p> <p>أكدت الهيئة القومية للأنفاق ، أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، أن مقاول البناء مسؤول عن حماية المتاجر المجاورة لمسار من تأثير أنشطة البناء ، وأن تصميم المشروع لا يتطلب إزالة المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع.</p> | <p>4 ما هو تاريخ بدء تنفيذ المشروع؟</p> <p>هل تم تحديد موعد لتوقف القطر وبدء أعمال البناء داخل الممر؟</p> <p>يرجى الأخذ في الاعتبار أن الجدران الخلفية للمحلات التجارية هي سياج للسكك الحديدية في الوقت الحالي ، ويجب حماية المحلات التجارية من تأثير أنشطة البناء .</p> | |

10.3 استراتيجية التشاور للحصول على الأراضي

10.3.1 وسائل وأدوات الاتصال

جميع أنشطة التشاور التي يتم تنفيذها كجزء من خطة عمل إعادة التوطين ستكون متماشية مع خطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع والتي تم تطويرها كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

سيستخدم المشروع مناهج وطرق استشارية مختلفة للمراحل المختلفة لأنشطة المشروع ومجموعات أصحاب المصلحة. طرق وآليات الاتصال الرئيسية التي سيتم استخدامها للتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين هي:

- الاجتماعات، مثل مع الأفراد والمجموعات المتضررة،
- المكالمات الهاتفية والرسائل ورسائل البريد الإلكتروني،
- الإفصاح عن المعلومات؛
- النشرات الصحفية المنتظمة للمشروع. و
- إجراء مشاورات منتظمة مع المجتمعات المحلية من قبل مسئول التواصل المجتمعي.

اجتماعات وحدة إدارة المشروع (PMU)

ستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن التنفيذ والإدارة المالية والتسليم الشامل للمشروع بالإضافة إلى تنفيذ التدابير والمتطلبات المحددة في وثائق المشروع. ستعقد وحدة إدارة المشروع اجتماعات شهرية من أجل:

- مراجعة الأنشطة العامة للمشروع (فيما يتعلق بكل من التقنية، والبيئة، والصحة والسلامة وتسليم المشروع المالي).
- تكامل تقديم الخدمات للأنشطة اليومية في مراحل مختلفة، من الإعداد إلى التنفيذ والتقييم بما في ذلك المشتريات.
- مراجعة إدارة مقاول البناء والاستشاريين.
- تصعيد القضايا العالقة.
- مناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بالمشروع والتغلب على أي عقبات.
- مناقشة فرص العمل.
- ضمان التنفيذ المناسب للتدريب / تبادل المعلومات. و
- عقد ندوات / ورش عمل لضمان تطوير وحدة إدارة المشروع (خاصة فيما يتعلق بقياس مؤشرات الأداء).

الاجتماعات التنظيمية/ الفنية

خلال مرحلة التصميم والتشييد التفصيلية، سيتم إجراء اتصالات مع السلطات والوزارات ذات الصلة لمناقشة اللوائح والتصاريح وعلاقات المشروع.

اجتماعات المجتمع

ستعقد الهيئة القومية للإنفاق اجتماعات مجتمعية مع المجتمعات المتضررة. كجزء من المشاورات التي أجريت بشأن ESIA و خطة إعادة التوطين ، تم الحصول على معلومات الاتصال فيما يتعلق بجميع المجتمعات والسلطات الحكومية المتضررة.

سيجري CLOS (وحدة إدارة المشروع والمقاول) اجتماعات استشارية شهرية مع المجتمع المحلي. سيتم تزويد المجتمعات المحلية بألية التظلم كما هو موضح في القسم 10.5.

سيبقى CLOS (وحدة إدارة المشروع والمقاول) على اتصال منتظم مع ملاك الأراضي والمستخدمين المتأثرين طوال عملية حيازة الأراضي وما بعد حيازة الأراضي لضمان معالجة المخاوف.

مجموعات التركيز وورش العمل (تستهدف الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء)

تم تحديد الفئات الضعيفة للمشروع على النحو التالي: الأشخاص المتأثرين بالمشروع من ذوي الإعاقات الجسدية ، والنساء المعيلات، وكبار السن المعتمدين على الموقع، والأमीين والمعيول الوحيد. سيتم تسهيل المشاركة المستمرة مع المجموعات الضعيفة ومجموعات التركيز بواسطة الهيئة القومية للإنفاق لضمان الحد الأدنى من التأثير على هذه المجموعات.

10.3.2 المجموعات المعرضة للخطر

يجب توسيع فرص الحوار والتشاور بشكل فعال لتشمل الطيف الكامل للأشخاص المتضررين ، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاركة الكاملة في عملية التشاور للنساء ، والفئات الضعيفة والمهمشة ، وفقاً لمتطلبات المقرض ، وعند الضرورة ، اعتماد المزيد / التدابير أو الإجراءات الخاصة التكميلية. إن حصر هذه المشاورة على رؤساء المجتمعات و / أو الأسر المعيشية بمفردهم قد يفقد ديناميات النوع الاجتماعي الرئيسية في الأسرة ، ونتيجة لذلك ، يزيد من تدهور مكانة المرأة. لذلك من المهم إجراء مشاورات منفصلة مع النساء فقط ، وربما تكون مقسمة حسب الفئات العمرية المختلفة. تم التخطيط لهذا للمشروع في شكل مجموعات تركيز المناقشة الموجهة للفئات الضعيفة ، خاصة للنساء. سيتم توفير المعلومات الشفوية وغير المكتوبة من خلال الاجتماعات الشخصية للأमीين المتأثرين بالمشروع.

10.4 أنشطة المشاركة المخطط لها

10.4.1 الجدول الزمني للمشاركة في حيازة الأراضي

يوضح الجدول التالي تفاصيل جميع أنشطة إشراك أصحاب المصلحة التي سيتم الاضطلاع بها.

جدول 8-10: أنشطة المشاركة المخططة للمشروع

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|---|---|---|---|--|
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق | قبل تحديد الآثار الأرضية للمشروع للحصول على قرار المصلحة العامة. | • خطابات رسمية • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | • استشارة قرار المصلحة العامة بخصوص حيازة الأرض. • المشاركة المستمرة للموافقة على مدفوعات التعويضات. | وزارة النقل |
| | خلال تنفيذ خطة إعادة التوطين للموافقة على دفع التعويضات. | | | |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع، لجنة التعويضات بالهيئة القومية للأنفاق | تخصيص الأموال بعد صدور قرار المصلحة العامة. | • خطابات رسمية • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | • استشر لتخصيص الأموال للمشروع. • ترشيح ممثل للمشاركة في لجنة تعويضات المشروع. | وزارة المالية |
| | أثناء إنشاء لجنة التعويضات. | | | |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق | بعد صدور قرار المصلحة العامة. | • خطابات رسمية • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | • استشر بشأن تحديد المحلات التجارية التي تقع ضمن نطاق المشروع. | السكة الحديد |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين | بعد الانتهاء من التعداد. | • خطابات رسمية • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | • استشر أثناء دفع التعويضات ضمن الإطار القانوني. | مديرية الضرائب العقارية بالإسكندرية |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين | بعد الانتهاء من التعداد وجرد الأصول. | • خطابات رسمية • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | • استشر بشأن تقييم الأشجار. | مديرية الزراعة بالإسكندرية |

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|--|--|--|---|--|
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين | أثناء وبعد تطوير بيانات التعداد وجرد الأصول. | خطابات رسمية الاتصالات الهاتفية الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) تقارير التقييم | التشاور والتعاون في تقييم قطع الأراضي الخاصة الخاضعة للمصادرة واحتساب التعويضات الواجب دفعها لملاك الأراضي. | هيئة المساحة المصرية ومديرية المساحة بالإسكندرية |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين | أثناء وبعد تطوير بيانات التعداد وجرد الأصول. | خطابات رسمية الاتصالات الهاتفية الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | التشاور بشأن الآثار والتعويضات المتعلقة بالمساجد المراد هدمها كجزء من المشروع. | وزارة الاوقاف |
| وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | طوال تنفيذ خطة إعادة التوطين . | خطابات رسمية الاتصالات الهاتفية الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) | التشاور بشأن قضايا ملكية / حيازة الأراضي وحل النزاعات. | إدارة الشئون القانونية |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | خلال تنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة. | خطابات رسمية الاتصالات الهاتفية الاجتماعات (وجهاً لوجه وافترضياً) ورش عمل | استشر بشأن تطوير وتنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة (راجع الفصل 11). | وزارة التضامن الاجتماعي |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | قبل وأثناء البناء . | منشورات المشروع خطة إعادة التوطين دليل اقتناء الأراضي والتعويضات الاتصالات الهاتفية | التشاور والتنسيق مع محافظة الإسكندرية للقيام بالأنشطة في الموقع والحصول على أي تصاريح. | محافظة الاسكندرية |

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|--|------------------------------------|---|--|---|
| | | • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافتراضياً) | | |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | تنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة. | • منشورات المشروع • خطة إعادة التوطين • دليل اقتناء الأراضي والتعويضات • الاتصالات الهاتفية • الاجتماعات (وجهاً لوجه وافتراضياً) • موقع الهيئة القومية للإنفاق | • التشاور مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي ذات الصلة لمراجعة وإنهاء حزم المساعدة على استعادة سبل المعيشة كما هو موضح في خطة استعادة سبل المعيشة (المقدمة في الفصل 11 من خطة إعادة التوطين هذه). | الجمعيات الاهلية |
| الادارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. | • منشورات المشروع • خطة إعادة التوطين • دليل اقتناء الأراضي والتعويضات • الاجتماعات • موقع الهيئة القومية للإنفاق | • تنفيذ وتنفيذ خطة إعادة التوطين ، بما في ذلك: • التوزيع المناسب لإفصاح خطة إعادة التوطين ودليل اقتناء الأراضي والتعويضات (انظر أنشطة مرحلة الإفصاح أعلاه) ⁷⁵ ؛ • التفاوض مع مالكي الأراضي والمستخدمين (الرسميين وغير الرسميين) للاتفاق على المستحقات ومبالغ التعويض ، بما يتماشى مع خطة عمل إعادة التوطين. | ملاك الاراضي / أصحاب الاعمال المتأثرين بالمشروع |

⁷⁵ أجرى فريق خطة عمل إعادة التوطين اجتماعات نقاشية وعقدت اجتماعات مع الأطراف المعنية بتقييم التعويضات (هيئة المساحة المصرية و مديرية مساحة الاسكندرية و DEA (الملحق 7)) والمنظمات غير الحكومية (الملحق 6) ومجموعات النقاش المركزة مع مستأجري المتاجر (الملحق 9) و النساء اللواتي يعشن في المناطق المحيطة (الملحق 9). بالإضافة إلى الأنشطة الاستشارية التي تمت مع جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع أثناء إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي ، والتي قمنا من خلالها بشرح التفاصيل المتعلقة بالتعويضات وفقاً لما ورد في مصفوفة الاستحقاقات.

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|--|--------------------|---|--|---------------|
| | | | <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة التشاور لضمان الصرف الفعال للتعويضات. • مزيد من التشاور أثناء الاعتراضات القانونية، إذا لزم الأمر. • التشاور المنصوص عليه كجزء من آلية التظلم. • التشاور لإبلاغ تحديث الجدول الزمني للمشروع والتقدم. و • التشاور كجزء من المراقبة الفعالة لخطة عمل إعادة التوطين. | |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | قبل وأثناء البناء. | <ul style="list-style-type: none"> • منشورات المشروع • خطة إعادة التوطين • دليل اقتناء الأراضي والتعويضات • المجموعات النقاشية • موقع الهيئة القومية للإنفاق | <ul style="list-style-type: none"> • عقد سلسلة من مجموعات التركيز الصغيرة مع مالكي الأراضي المتأثرين ومستخدمي الأراضي والمجتمعات المحلية في المحلات التجارية والمباني السكنية الواقعة خارجًا بجوار مسار المشروع. الغرض من مجموعات التركيز الصغيرة هذه هو متابعة أي آثار قد تحدث نتيجة لأنشطة البناء على الأنشطة الاقتصادية المحيطة بمواقع البناء والفئات الضعيفة. | |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | قبل وأثناء البناء. | <ul style="list-style-type: none"> • منشورات المشروع • خطة إعادة التوطين • دليل اقتناء الأراضي والتعويضات • المجموعات النقاشية | <ul style="list-style-type: none"> • الكشف عن معلومات حول الوصول إلى أعمال البناء والأنشطة (بما في ذلك عمليات التحويل، والسياح، والوصول ، ومخاطر وعلامات الصحة والسلامة، وخريطة الطرق والمعابر المؤقتة الجديدة). | |

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|--|--------------------------------|--|---|----------------|
| | | • برنامج التشاور | | |
| الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للإنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي، والموارد البشرية | قبل وأثناء البناء . | • إعلانات التوظيف • المشتريات المحلية وخطة التوظيف • موقع الهيئة القومية للإنفاق على شبكة الإنترنت | تقديم إعلانات التوظيف على مواقع الهيئة القومية للإنفاق الإلكترونية ، وعلى لوحات الإعلانات في مكتب المحافظة عن فرص العمل في المشروع. سيضمن المقاول توفير الفرص للعمال المحليين والشركات (مثل المقاولين من الباطن والمطاعم والإقامة) للعمال المحليين. كما سيساعدون عمال البناء في العثور على فرص عمل جديدة في نهاية مرحلة البناء ، بما في ذلك سجلات التدريب والمراجع. سيتم توفير تفاصيل حول فرص العمل وكيف ستعزز الهيئة القومية للإنفاق الوظائف المحلية في خطة التوظيف المحلية. ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بالتنسيق مع الشركات داخل المناطق المحلية لتحديد فرص العمل للأشخاص المتأثرين بالمشروع بشكل استباقي. | |
| أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | طوال تنفيذ خطة إعادة التوطين . | • منشورات المشروع • خطة إعادة التوطين • دليل اقتناء الأراضي والتعويضات • المجموعات النقاشية | • تسهيل مجموعات التركيز وورش العمل للفئات الضعيفة المتضررة ، وتسهيل التشاور المستمر مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع المعرضين للخطر | الفئات الضعيفة |

| المسئولية | التوقيت | وسيلة التشاور | الانشطة | أصحاب المصلحة |
|---|---|---|---|----------------|
| | | <ul style="list-style-type: none"> موقع الهيئة القومية للأنفاق على الانترنت | <ul style="list-style-type: none"> كجزء من تنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة (المقدمة في خطة عمل إعادة التوطين). | |
| <p>الإدارة العليا في وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق، أخصائي اجتماعي خارجي لإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي</p> | <p>قبل وأثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين .</p> | <ul style="list-style-type: none"> منشورات المشروع دليل اقتناء الأراضي والتعويضات موقع الهيئة القومية للأنفاق على الانترنت | <ul style="list-style-type: none"> مشاركة التحديثات حول تقدم المشروع والأنشطة. | <p>الاعلام</p> |

10.4.2 التشاور والإفصاح عن خطة عمل إعادة التوطين

سوف تكشف الهيئة القومية للإنفاق عن المعلومات ذات الصلة بالمشروع بطريقة مستمرة مع تطور المشروع. سيتم توفير المعلومات باللغة العربية وستغطي جميع المراحل الرئيسية للمشروع بما في ذلك مرحلتي البناء والتشغيل. سيتم الكشف عن النسخة النهائية والمعتمدة من خطة إعادة التوطين هذه علناً على مواقع الويب الخاصة بالمقرض. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد دليل اقتناء الأراضي والتعويضات وسيتم نشره بواسطة الهيئة القومية للإنفاق من أجل ضمان إجراء مشاورات هادفة لإعلام الأشخاص المتأثرين بالمشروع والشركات بحقوقهم ليس فقط بموجب القانون المصري ولكن من خلال الوسائل الإضافية المقدمة من خلال خطة إعادة التوطين و خطة استعادة سبل المعيشة في إطار المشروع (راجع القسم 10.6 دليل حياة الأراضي والتعويضات أدناه).

10.5 آلية التظلم

الهيئة القومية للإنفاق لديها آلية شكاوى قائمة. تم وصف عملية تلقي وإدارة التظلمات في مشروع خطة إشراك أصحاب المصلحة. آلية التظلم الحالية هي أداة تشاركية لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، في حين أنها عملية إلزامية للهيئة القومية للإنفاق. يمتد الإجراء الموصوف في هذا المستند إلى المجتمعات، وجميع العاملين في الموقع، بما في ذلك العمال الدائمون، والعمال العرضيون، ومقدمو الخدمات، والاستشاريون، والموردون، والمقاولون من الباطن، وأصحاب المصلحة الخارجيون، ويمكن الوصول إليها لجميع العمال، وبدون تكلفة ودون عقاب. على الرغم من وجود آلية تظلم للعاملين في موقع البناء تتعلق بالمقاول ويشرف عليها ويراقبه الهيئة القومية للإنفاق، فإن قنوات الشكاوى الخاصة بشركة الهيئة القومية للإنفاق متاحة لجميع الأطراف المعنية بالمشروع. سيكون الكيان المسؤول عن معالجة المظالم هو لجنة التظلمات في الوكالة المنفذة (الهيئة القومية للإنفاق/ وحدة إدارة المشروع).

- لجنة التظلمات تستقبل الشكاوى.
- توجه لجنة التظلمات الشكاوى إلى الإدارة المختصة أو الإدارة الهندسية للتحقيق فيها.
- إحالة الشكاوى وتقرير التحقيق إلى لجنة التظلمات ، حيث يتم إعداد التقرير ورفعها إلى سلطة اتخاذ القرار.
- توثيق جميع الشكاوى الواردة.
- توثيق وإبلاغ ونشر نتائج الشكاوى الواردة.
- التأكد من أن كل شكاوى وتظلم يتم حلها بشكل مرض من قبل الكيان المسؤول. و
- مراقبة أنشطة معالجة المظالم.

ستقوم وحدة إدارة المشروع بالتعاون مع المقاول بمعالجة جميع المظالم التي أثارها أفراد المجتمع، لا سيما تلك المتعلقة بأنشطة إعادة التوطين.

يعد تعيين شخص مسؤول أو فريق للتعامل مع حل المظالم جزءاً من آلية معالجة المظالم المتعلقة بمتطلبات المقرض. إن إنشاء إطار زمني يتم فيه تزويد الشخص المتضرر بإقرار باستلام شكواه مع تعهد بالقرار ، بالإضافة إلى الحفاظ على السرية ، سيؤدي إلى تنفيذ ودي للمشروع.

الآلية المقترحة مبنية على مستويين من المظالم:

المستوى الأول من المظالم: مستوى المشروع (في الموقع)

مدير المشروع في الموقع (المقاول) مسؤول عن ضمان الترويج لنظام آلية معالجة المظالم على نطاق واسع وشرحها بوضوح على المستوى المحلي. علاوة على ذلك ، سيتابعون الشكوى حتى يتم التوصل إلى حل. يجب أن يكون الوقت المستغرق للتوصل إلى حل فعال هو 10 أيام من تاريخ تلقي التظلم ويجب على مسئول التواصل المجتمعي إبلاغ مقدم الشكوى بنتائجه.

طور المشروع آلية للتعامل مع الشكاوى والتظلمات على مستوى المشروع بهدف ضمان معالجة الشكاوى المتعلقة بالمشروع في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. تم تصميم المدير العام للمشروع لقبول التظلمات من جميع أصحاب المصلحة في المشروع.

يتم توثيق التظلمات من خلال سجل المظالم المصمم للمشروع لضمان التوثيق والمتابعة. أثناء البناء ، يكون المقاول مسؤولاً عن تلقي الشكاوى ومتابعتها وحلها ، وتكون الهيئة القومية للإنفاق مسؤولة عن المراقبة.

المستوى الثاني من التظلمات: على مستوى المقر الرئيسي لشركة الهيئة القومية للإنفاق . إذا كان الشخص المتضرر غير راضٍ عن قرار الدرجة الأولى ، فيمكنه رفع الشكوى إلى المقر الرئيسي لـ الهيئة القومية للإنفاق .

فيما يلي القنوات الرئيسية التي سيتم من خلالها تلقي التظلمات:

- ممثل هندسي في الموقع: لم يتم تحديده بعد.
- موقع الهيئة القومية للإنفاق :اتصل بنا.
- إرسال بريد مباشر إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للإنفاق chairman@nat.org.eg
- دائرة التخطيط: pld@nat.org.eg
- المكالمات الهاتفية (خط أرضي): +20225743070
- الخط الساخن: (16528) لا يوجد خط ساخن باستثناء شكاوى الحكومة العامة
- العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للإنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466
- بوابة الشكاوى الحكومية www.shakwa.eg

يجب توجيه جميع التظلمات إلى نقطة الاتصال التي تكون بيانات الاتصال الخاصة بها على النحو التالي:

- العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للإنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466
- هاتف: +20225742968
- البريد الإلكتروني magdymadany@hotmail.com

10.6 دليل حيازة الأراضي والتعويضات

تم إعداد دليل حيازة الأراضي والتعويضات (GLAC) جنبًا إلى جنب مع خطة إعادة التوطين لتوزيعه على جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع المدعوم للمفاوضات. الهدف من هذا الدليل هو توفير المعلومات الأساسية المتعلقة باستحقاقات الأشخاص المتأثرين بالمشروع المتأثرين بالمشروع.

يتضمن دليل اقتناء الأراضي والتعويضات معلومات عما يلي:

- وصف المشروع؛
- الإجراءات الواجب اتباعها لحيازة الأراضي ، بما في ذلك المتطلبات القانونية.
- شروط الأهلية للتعويض.
- التقييم لتعويض الأصول المفقودة في المشروع. و
- إجابات على المخاوف الرئيسية أو الأسئلة المتداولة من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشروع من المالكين والمستخدمين.

من أجل ضمان أن استحقاقات الأشخاص المتأثرين بالمشروع والشركات يتم الإبلاغ عنها في الوقت المناسب ، سيتم نشر دليل اقتناء الأراضي والتعويضات بواسطة الهيئة القومية للأنفاق قبل أي حيازة للأراضي. سيشارك CLOs للمشروع ، وأخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين ولجنة التعويضات في تنفيذ وتبادل هذه المعلومات شفهيًا ، بالإضافة إلى توزيع دليل اقتناء الأراضي والتعويضات.

أبلغت المشاورة الأولية التي أجراها فريق برنامج إعادة التوطين ولجنة التعويضات الأشخاص المتأثرين بالمشروع بأنواع الاستحقاقات المقترحة في مصفوفة الاستحقاقات (الجدول 9-2) وتم الحصول على التعليقات. تم أخذ هذه التعليقات في الاعتبار عند تطوير مصفوفة الاستحقاقات. وستجرى المزيد من المشاورات حول الاستحقاقات قبل الانتهاء من برنامج العمل الإقليمي وبشأن الانتهاء منه. سيتم تحديث خطة عمل إعادة التوطين حسب الضرورة في حالة تلقي ملاحظات إضافية.

11 خطة استعادة سبل المعيشة

11.1 أهداف استعادة سبل المعيشة

كما هو معروض في الفصل 6: الأشخاص والأصول المتضررة ، سيتطلب هذا المشروع الاستحواذ على قطع الأراضي من المالكين الخاصين والتهجير المادي والاقتصادي للأشخاص المتأثرين بالمشروع. سينتج الإزاحة الاقتصادية عن فقدان أماكن العمل نتيجة لأنشطة المشروع وسيؤثر على أصحاب الأعمال الرسميين وغير الرسميين (بما في ذلك الباعة الثابتة والمتنقلة وغير الرسمية) بالإضافة إلى موظفي هذه الشركات. من المتوقع أيضًا أن تؤدي التأثيرات على الأعمال إلى خسارة دائمة ومؤقتة لسبل المعيشة⁷⁶، بالإضافة إلى تأثيرات مؤقتة مثل الإزعاج أثناء مرحلة البناء .

توفر خطة استعادة سبل المعيشة هذا أساسًا للهيئة القومية للإنفاق لتطوير وتنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة الكاملة لدعم سبل عيش الأشخاص المتأثرين بالمشروع والذين سيتم إزاحتهم اقتصاديًا بسبب أنشطة المشروع. ويشمل ذلك دعم الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية الحالية وتحسينها ، فضلاً عن توفير فرص بديلة لكسب الرزق، بهدف ضمان عدم تضرر الأشخاص المتأثرين بالمشروع اقتصاديًا على المدى الطويل نتيجة للمشروع. علاوة على ذلك، في الحالات التي يتم فيها تهجير الأشخاص المتأثرين بالمشروع من الناحية الاقتصادية، يوفر هذا البرنامج أساسًا للهيئة القومية للإنفاق لتطوير الفرص لهؤلاء الأشخاص المتأثرين بالمشروع لتحسين سبل عيشهم.

تعتمد خطة استعادة سبل المعيشة على المعلومات التي تم جمعها خلال المسوحات الاجتماعية والاقتصادية. ويحدد تدابير استعادة سبل المعيشة الرئيسية التي سيتم تطبيقها من قبل الهيئة القومية للإنفاق، ومعالجة الفجوات بين التشريعات الوطنية ومتطلبات المقرض فيما يتعلق باستعادة سبل المعيشة للأشخاص المتأثرين بالمشروع. وافقت الهيئة القومية للإنفاق وسوف تطبق التدابير الواردة في هذا الفصل لتطوير حزم المساعدة في استعادة سبل المعيشة المفصلة (الخطة إعادة التوطين) لمجموعات الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

سيتم تطوير خطة إعادة التوطين من قبل الهيئة القومية للإنفاق قبل تنفيذ خطة إعادة التوطين هذه (كما هو موضح في الفصل 13: جدول التنفيذ والميزانية). سيتم مراجعة وتحديث خطة استعادة سبل المعيشة وخطة إعادة التوطين من قبل وحدة إدارة المشروع الهيئة القومية للإنفاق طوال فترة تنفيذها.

11.2 مبادرات التنمية المستمرة على الصعيد الوطني والمؤسسات الرئيسية

عند تطوير خطة استعادة سبل المعيشة، تم أخذ المبادرات والمنظمات الجارية بالقرب من المشروع في الاعتبار. تم تحديد المبادرات والمنظمات التالية ذات الصلة ، وسيتم دمجها في خطة استعادة سبل المعيشة المفصلة:

- برامج الرعاية الاجتماعية والدعم التي تديرها وزارة التضامن الاجتماعي والتي تشمل:

⁷⁶ يشير مصطلح "سبل المعيشة" إلى النطاق الكامل للوسائل التي يستخدمها الأفراد والأسر والمجتمعات لكسب العيش، مثل الدخل القائم على الأجور والتجارة الصغيرة والمقايضة.

- برنامج تكافل وكرامة⁷⁷ (TKP) هو برنامج تحويل نقدي مشروط أطلقتته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي بدعم من البنك الدولي، ويقدم هذا البرنامج الدعم للنساء والأطفال الفقراء، الفقراء من ذوي الإعاقة، والأيتام الفقراء والأرامل الفقيرات بهدف زيادة سلطات المرأة في اتخاذ القرار، ورأس المال البشري في الصحة والتعليم والإدماج المنتج؛
- برنامج فرصة "فرصة"، ويمثل البرنامج منظومة متكاملة للتمكين والتأهيل لدخول سوق العمل. يهدف البرنامج إلى تخريج المستفيدين من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، من الاعتماد على التحويلات من المساعدات الحكومية إلى الاعتماد على الذات الاقتصادية من خلال تمكينهم من الانخراط في العمل بأجر أو المشاريع الاقتصادية المستدامة؛
- معاش التكافل الاجتماعي للمعاقين هو برنامج مساعدات مالية دائم وهو أحد برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لدعم المعاقين. و
- مبادرات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة. تساعد برامج تمويل الأعمال الصغيرة في تمكين أصحاب الأعمال الصغيرة، مثل بائعي الفاكهة والخضروات. من خلال هذه البرامج، يمكنهم شراء دراجة ثلاثية العجلات مع صندوق مرفق يستخدم كوسيلة نقل صغيرة لبيع الخضار / الفواكه / الأسماك / سلع النقل والحصول على ترخيص. يمكن أن تساهم الهيئة القومية للإنفاق في دفع تكاليف المعاملات لمبادرات التمويل الأصغر لتسهيل مشاركة المتضررين في برنامج يوفر له مصدر دخل مستدام ويساعد في تحسين وضعه للأفضل⁷⁸.
- برامج التدريب المهني، من خلال التدريب الذي تقدمه إدارة الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني - وزارة الصناعة.
- المجلس القومي للمرأة، برامج الاستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية 2030. وتتضمن الاستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي للمرأة.

11.3 تدابير استعادة سبل المعيشة

يقدم الجدول 11-2 قائمة بإجراءات استعادة سبل المعيشة التي ستكون الأساس الذي ستعمل عليه الهيئة القومية للإنفاق على تطوير خطة إعادة التوطين. سيكون الأشخاص المتأثرين بالمشروع الضعفاء، بما في ذلك النساء اللواتي يستوفين معايير الضعف، مؤهلين لنفس تدابير استعادة سبل المعيشة مثل جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. كما هو معروض في الفصل 4: عملية ومبادئ حياة الأراضي، سيتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع من الذكور والإناث معاً عند اختيار الاستحقاقات، بما في ذلك أنسب خطط الاستحواذ على الأراضي. وذلك لضمان مراعاة تفضيلات النساء في اختيار خيارات استعادة سبل المعيشة. سيتم توفير التدابير المدرجة في الجدول 11-2 بالإضافة إلى المستحقات المدرجة في مصفوفة الاستحقاقات في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات.

<https://www.worldbank.org/en/results/2020/11/17/takaful-and-karama-a-social-safety-net-project-that-promotes-egyptian-women-empowerment-and-human-capital>⁷⁷

⁷⁸ وهو اقتراح يمكن الاستفادة منه من خلال بروتوكول تعاون بين وزارة النقل ووزارة التضامن الاجتماعي لتحقيق أكبر فائدة من البرامج التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي.

جدول 11-1: تدابير استعادة سبل المعيشة

| الوصف | إجراءات استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|-----------------------------|---|
| <p>ستتأثر الأعمال (الرسمية وغير الرسمية) بالمشروع (أصحاب الأعمال والموظفون) ، كما هو مفصل في الفصل 6: الأشخاص والأصول المتضررة. ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة التالية للشركات المتضررة (يتم تفصيل دعم الموظفين في الصف التالي):</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدعم في الوصول إلى أسواق جديدة للمنتجات / الخدمات وفي الإعلان عن مواقع عمل جديدة للعملاء . • الوصول إلى الخبراء / الاستشاريين التقنيين في قطاعهم لتحليل الأنشطة التجارية الذين سيوصون بالتحسينات. و • نقل الأنشطة التجارية بشكل فعال وحساس ، إذا لزم الأمر. • تقديم الدعم لمبيعات البضائع التي لم يتم بيعها قبل الانتقال أو إغلاق العمل. | دعم الأعمال لأصحاب الأعمال | <p>أماكن العمل مستأجرو المحلات الموجودة داخل المحطات (محل، كشك، كافيتريا) المستخدمون غير الرسميين في إطار مواثمة المشروع (البائعون الثابتون غير الرسميون، البائعون المتنقلون غير الرسميين) الأعمال المتاخمة خارجياً لمسار المشروع</p> |
| <p>ستدعم الهيئة القومية للإنفاق وتساعد مالياً الأشخاص المتأثرين بالمشروع في التعامل مع المؤسسات المناسبة التي توفر التدريب المناسب للأشخاص المتأثرين بالمشروع والذين هم نازحون اقتصادياً ويحتاجون إما إلى عمل مؤقت أثناء نقل الأعمال التجارية ، أو توظيف بديل إذا لم يعد العمل متاحاً بعد مصادرة الشركة.</p> <p>تم تحديد سبل المعيشة التالية على أنها من المحتمل أن تكون متاحة للأشخاص المتأثرين بالمشروع المؤهلين بشكل مناسب، على أساس مؤقت أو دائم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التوظيف المؤقت أثناء البناء - ستضمن الهيئة القومية للإنفاق أن يوفر المقاول خطة مشتريات محلية لتوفير الفرص للشركات والعاملين المحليين (مثل المقاولين من الباطن والمطاعم والإقامة). سيقوم المقاول بتأسيس بطل توظيف محلي للعمل مع الهيئة القومية للإنفاق لتسهيل توظيف الأشخاص المتأثرين بالمشروع في البناء. سيتم تحديد عملية التوظيف بوضوح من قبل الهيئة القومية للإنفاق والمقاول من خلال هذه الخطة ، مع توفير تفاصيل حول: كيف يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع التقدم ، واختبارات الفحص ومعايير الأهلية للوظائف المتاحة. • التوظيف الدائم أثناء التشغيل - ستقوم الهيئة القومية للإنفاق بالاتصال بالأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يعملون مؤقتاً أثناء البناء لتوفير فرص العمل أثناء تشغيل المشروع. يمكن أن يشمل ذلك صيانة المترو أو الأمن أو تقديم الطعام أو أدوار التنظيف. ستعطي الهيئة القومية للإنفاق الأولوية للأشخاص المتأثرين بالمشروع عند التوظيف في فرص ما بعد التوظيف التي تصبح متاحة أثناء البناء والتشغيل. | دعم الموظفين | |

| الوصف | إجراءات استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|---|-------|
| <p>• سيقوم الهيئة القومية للإنفاق بالتنسيق مع الشركات في هذه المجالات لتحديد فرص العمل للأشخاص المتأثرين بالمشروع بشكل استباقي ، إذا لزم الأمر.</p> <p>ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة المالية والإدارية التالية إذا لم يعد العمل متاحًا بعد مصادرة الشركة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دعم تسجيل الباحثين عن عمل. • تسهيل التنسيب الوظيفي. • توفير فرص تنمية المهارات المهنية في المؤسسات التعليمية المحلية. • التدريب على إدارة الأعمال. • تعليم القراءة والكتابة والحساب واللغة. و • الفصول الدراسية والتدريب أثناء العمل. <p>ستعمل الهيئة القومية للإنفاق مع المنظمات الداعمة لتقديم هذه المساعدة في إنشاء سبل عيش بديلة عند بدء تنفيذ خطة إعادة التوطين وأثناء مرحلة البناء . سيتم توفير هذا الدعم أيضًا من قبل الهيئة القومية للإنفاق لمدة تصل إلى عامين في مرحلة تشغيل المشروع.</p> | | |
| <p>يفضل بعض الأشخاص المتأثرين بالمشروع بدء أعمال تجارية جديدة بأنفسهم ، بدلاً من البحث عن عمل. بالنسبة لهذه الفئة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، ستوفر الهيئة القومية للإنفاق التدريب والمساعدة الإدارية والدعم المالي. يجب وضع معايير الأهلية لكل مساعدة معيشية وتحديدتها بواسطة الهيئة القومية للإنفاق ضمن خطط لخطة إعادة التوطين التي سيتم تطويرها.</p> <p>كجزء من هذه المساعدة، ستوفر الهيئة القومية للإنفاق الاتصالات وتكاليف التوجيه والتدريب على إنشاء الأعمال (النماذج القانونية والوثائق والتسجيل وتخطيط الأعمال والمعدات والتوظيف وما إلى ذلك) حتى يتم تأسيس العمل. ستحصل الشركات التي تقل إيراداتها الشهرية عن 2400 جنيه مصري على</p> | <p>سبل المعيشة البديلة – تطوير ودعم أعمال جديدة</p> | |

| الوصف | إجراءات استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|--|--|
| <p>دعم إضافي من خلال تزويدها، بالتعاون الكامل مع الوكالة المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEDA)⁷⁹، ببناء القدرات لتشغيل محلات تجارية ومشاريع متناهية الصغر. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للإنفاق و MSMEDA لتقديم جلسات تدريبية للأشخاص المتأثرين بالمشروع. ستعثر الهيئة القومية للإنفاق أيضاً على إمكانية الوصول المحتمل إلى الائتمان ، إذا لزم الأمر ، وستقوم بمراقبة النشاط التجاري بحثاً عن أي مشكلات وتقديم تدريب تنشيطي منتظم.</p> | | |
| <p>هناك أعمال تجارية قائمة ستتأثر بالمشروع غير رسمية وغير مسجلة كشركة. ستساعد الهيئة القومية للإنفاق هذه الشركات غير الرسمية في تسجيلاتها الرسمية إذا رغبوا في ذلك. ستوفر الهيئة القومية للإنفاق الدعم الإداري وتغطية رسوم التسجيل ، مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم تسجيل العمال والباعة الجائلين في مكتب العمل في قطاع التوظيف غير الرسمي. و • يتم تسجيل الأنشطة التجارية في إدارة السجل التجاري ويتم عمل بطاقة ضريبية في مكتب الضرائب. | <p>إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال</p> | |
| <p>سيكون لدى الأشخاص الضعفاء الذين يفقدون سبل كسب العيش بعض تدابير الدعم المحددة ، وخاصة أولئك الذين يعانون من إعاقات. قد تحد كل هذه الظروف من قدرتهم على الحصول على فرص بديلة لكسب العيش أو الأماكن التي يجب أخذها في الاعتبار. يمكن القيام بذلك من خلال الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دمج القادرين على العمل في برامج التدريب المهني من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة ، وكذلك التدريب المهني من خلال برامج التمكين التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي. • توفير الكراسي المتحركة للأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين ليس لديهم القدرة على الحركة. | <p>دعم خاص للأشخاص المتأثرين بالمشروع الضعفاء المصابين بأمراض مزمنة وإعاقات (بما في ذلك كبار السن المعتمدين على الموقع والذين يعانون من مشاكل في الحركة)</p> | <p>مساعدة خاصة للفئات الأكثر ضعفاً</p> |

⁷⁹MSMEDA الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ وكالة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. تأسست بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 والمعدل بالقرار رقم 2370 لسنة 2018 ، وهي الجهة المعنية بتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال وتنسيق وتوحيد جهود جميع أصحاب المصلحة ، المنظمات غير الحكومية والمبادرات العاملة في هذا المجال. تهدف الوكالة إلى وضع برنامج وطني لتطوير المشاريع وخلق البيئة اللازمة لتشجيعها. تعمل الوكالة من خلال شبكة من الفروع الإقليمية المنتشرة في المحافظات بإجمالي 33 فرعاً ، بالإضافة إلى شراكة مع حوالي 600 منظمة غير حكومية معنية بتطوير المشروعات متناهية الصغر و 1800 فرع مصرفي منتشرة في جميع المحافظات وعدد من شركاء التنمية المحليين.

| الوصف | إجراءات استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|---|-------|
| <ul style="list-style-type: none"> • تقديم المساعدة في إشراك المسنين في برامج الرعاية الاجتماعية ذات الصلة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي (معاش دائم / مساعدة مالية). • بالإضافة إلى ذلك، ستضمن الهيئة القومية للإنفاق أن يشمل التعويض ما يلي: • توفير فرصة الوصول لذوي الإعاقة مثل الوسائل المساعدة على الحركة ، إذا لزم الأمر. بما في ذلك توفير فرص عمل في مواقع البناء للمعاقين وفقاً للقوانين الوطنية ، من خلال مقاول البناء ، مع إعطاء الأولوية للأشخاص المتأثرين بالمشروع (قانون العمل لعام 2003 والقانون رقم 10 لعام 2018 يشمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توفير فرص العمل فرص للمعاقين بنسبة 5٪) ؛ و • دعم الوصول والتسجيل في برامج الدعم الاجتماعي الوطنية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي. <p>سيستهدف هذا الإجراء الأشخاص المتأثرين بالمشروع المعرضين للخطر والذين تأثروا بشكل كبير بفقدان سبل المعيشة.</p> | | |
| <p>ستساعد الهيئة القومية للإنفاق بالتعاون مع الخدمات الاجتماعية لضمان احتفاظ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بالوسائل التي تم اختبارها والتي قد تُفقد بسبب الدخل من التعويض. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم المساعدة للمساعدة في تسجيل المزايا في أماكن الإقامة الجديدة (خاصة للأشخاص المستضعفين).</p> <p>البرامج الاجتماعية من الحكومة متاحة للفئات الضعيفة. ستقدم الهيئة القومية للإنفاق الدعم والمساعدة الإدارية للأشخاص المتأثرين بالمشروع المؤهلين في الوصول إلى هذه البرامج (إذا لم يتم الوصول إليها بالفعل).</p> | دعم الوصول إلى البرنامج الوطني للدعم الاجتماعي والتسجيل فيه | |
| <p>ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة والدعم لكبار السن من الأشخاص المتأثرين بالمشروع المؤهلين في الوصول إلى برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية ذات الصلة المتاحة للفئات الضعيفة، من خلال برامج وزارة التضامن الاجتماعي (إذا لم يكونوا مسجلين بالفعل).</p> <p>سيستهدف هذا الإجراء الأشخاص المتأثرين بالمشروع المعرضين للخطر والذين ليس لديهم القدرة على المشاركة في حزم مساعدات سبل المعيشة الأخرى المقدمة لاستعادة سبل المعيشة.</p> | كبار السن المعتمدين على الموقع | |
| <p>دعم الوصول إلى برامج الدعم الاجتماعي الوطنية والتسجيل فيها لدعم تمكين المعيلات والأسر الفقيرة (إذا لم تكن مسجلات بها بالفعل) ، والتي تقدمها:</p> | المرأة المعيلة | |

| الوصف | إجراءات استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|---|-------|
| <ul style="list-style-type: none"> المجلس القومي للمرأة. و وزارة التضامن الاجتماعي. | | |
| <p>دعم الوصول والتسجيل في برامج الدعم الاجتماعي الوطنية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي.</p> <p>ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة والدعم للفقراء المؤهلين المتأثرين بالمشروع في برامج التدريب المهني من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة لأولئك القادرين على العمل.</p> | المتضررين الفقراء | |
| <p>ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة والدعم للأشخاص المتأثرين بالمشروع القادرين على حضور التدريب المهني من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة ، وكذلك ، مثل هذا التدريب من خلال برامج التمكين التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي.</p> <p>يمكن أن تقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة والدعم للأشخاص المتأثرين بالمشروع لتسهيل إشراكهم في برامج مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر مع وزارة التضامن الاجتماعي لتحسين ظروف المعيشة. يمكن أن تساهم الهيئة القومية للإنفاق في دفع تكاليف المعاملات لمبادرات التمويل الأصغر لتسهيل مشاركة المتضررين في برنامج من شأنه أن يزود المتضررين بمصدر مستدام للدخل ويساعد على تحسين وضعه / وضعها للأفضل.</p> | الأشخاص المتأثرين بالمشروع يأخذون دور مقدم الرعاية الأساسي لأفراد الأسرة | |
| <p>ستقدم الهيئة القومية للإنفاق المساعدة والدعم للأشخاص المتأثرين بالمشروع من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة ، بالإضافة إلى هذا التدريب عبر برامج التمكين التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.</p> <p>ستوفر الهيئة القومية للإنفاق أيضًا الأولوية في التوظيف المرتبط بالمشروع لأفراد الأسر الضعيفة (إذا كانوا في سن العمل القانوني).</p> | الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين لم يكن لديهم دخل منتظم على أساس الأجر مع وظيفة يعملون فيها أكثر من عام واحد. | |

12 المراقبة وإعداد التقارير

12.1 الغرض

يطلب من وحدة إدارة المشروع وضع إجراء لرصد وتقييم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين واتخاذ الإجراءات التصحيحية، حسب الضرورة ، لتحقيق الامتثال للتشريعات الوطنية ومتطلبات المقرض. يحدد هذا الفصل ترتيبات ومسؤوليات المراقبة والإبلاغ التي ستضمن تنفيذ عملية حيازة الأراضي وإعادة التوطين بالكامل وفقاً لخطة إعادة التوطين هذه.

تحدد خطة عمل إعادة التوطين هذه التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للنزوح المادي والاقتصادي الذي قد ينجم عن المشروع. سيوافق فريق الإدارة العليا لـ الهيئة القومية للإنفاق ويشرف على تنفيذ خطة إعادة التوطين لضمان تنفيذها وفقاً لمتطلبات المقرض.

سيكون فريق الإدارة العليا في الهيئة القومية للإنفاق مسؤولاً عن تعيين أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة توطين في وحدة إدارة المشروع لتنفيذ خطة إعادة التوطين وإجراء المراقبة الداخلية ، بدعم من المدير البيئي والاجتماعي بوحدة إدارة المشروع. سيكون الاختصاصي الخارجي للشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين في وحدة إدارة المشروع مسؤولاً عن تعيين مستشار مراقبة خارجي مستقل يتولى المراقبة الخارجية، كل 6 أشهر، أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين جنباً إلى جنب مع التدقيق الكامل.

الهدف من المراقبة وإعداد التقارير هو تقديم ملاحظات في الوقت المناسب إلى فريق الإدارة العليا لـ الهيئة القومية للإنفاق والمقرض بشأن التنفيذ الفعال لخطة إعادة التوطين هذه. كما سيضمن تحديد أي آثار وقضايا ونجاحات غير متوقعة تتعلق بالنزوح المادي والاقتصادي في أقرب وقت ممكن عملياً. سيتم تحديد التدابير المناسبة لمعالجة هذه الآثار والقضايا وتعظيم النجاحات في استعادة سبل المعيشة وتحسينها في الوقت المناسب وستسمح بالتكيف مع عملية تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين ، حيثما كان ذلك مناسباً. كما يسهل رصد خطة عمل إعادة التوطين إدارة المنظمات التي تهدف إلى تقليل عدد وحجم المظالم التي يثيرها الأشخاص المتأثرين بالمشروع. سيتم تقديم تقارير المراقبة الداخلية والخارجية إلى المقرضين بشكل دوري لتتماشى مع متطلباتهم.

12.2 إطار عمل المراقبة والتقييم

يتضمن إطار عمل المراقبة والتقييم المصمم لخطة إعادة التوطين هذه المكونات الثلاثة التالية:

- مراقبة الأداء (المراقبة الداخلية) من قبل أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين ، نيابة عن الهيئة القومية للإنفاق ومراجعه من قبل مستشار خارجي مستقل للمراقبة.
- مراقبة الأثر (المراقبة الخارجية) من قبل مستشار المراقبة الخارجي المستقل كل 6 أشهر خلال عملية التنفيذ.
- و
- تدقيق إنجاز من قبل استشاري تدقيق إنجاز خطة إعادة التوطين .

سيتم دعم مستشار الرصد الخارجي المستقل أعلاه من قبل الاختصاصي الاجتماعي الخارجي وإعادة التوطين ومسئول التواصل المجتمعي لضمان تضمين جميع المظالم ووجهات نظر المجتمع في تقارير مراقبة خطة إعادة التوطين.

سيتم إجراء رصد خطة عمل إعادة التوطين باستخدام عملية الرصد والتقييم الواردة في الجدول 1-12. وسيستخدم الرصد الذي يتم من خلال هذا الإطار مؤشرات الرصد الأربعة (التي تتكون من مؤشرات المدخلات⁸⁰ والمخرجات⁸¹ والعملية⁸² والنتائج / الأثر⁸³) المدرجة في الجدول 2-12.

⁸⁰ تشمل مؤشرات المدخلات الموارد من حيث الأشخاص والمعدات والمواد التي تدخل في خطة عمل إعادة التوطين. تتضمن أمثلة مؤشرات المدخلات في خطة عمل إعادة التوطين ما يلي:
(أ) مصادر ومبالغ التمويل لمختلف أنشطة برنامج إعادة التوطين.
(ب) إنشاء فريق حياة الأرض.

⁸¹ مؤشرات المخرجات تشمل الأنشطة والخدمات المنتجة مع المدخلات. يمكن أن تكون أمثلة مؤشرات المخرجات في خطة عمل إعادة التوطين عبارة عن قاعدة بيانات عن حياة الأراضي ، واستكمال المدفوعات التي تم سددها مقابل فقدان الأصول.

⁸² تعرض مؤشرات العملية التغييرات التي تحدث أثناء وبعد تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين ومدى الأنشطة والخدمات المقدمة. ومن الأمثلة على ذلك التنفيذ المستمر لآلية التنظيم والتشاور العام والتوعية المستمرة بالمشروع.

⁸³ تغطي مؤشرات النتائج / الأثر تسليم أنشطة التخفيف والتدابير المتخذة لتعويض النزوح المادي والاقتصادي الناجم عن المشروع ، مثل استعادة سبل المعيشة وتعويض مستويات الدخل الإجمالية ، والتغييرات في الأشخاص المتأثرين بالمشروع ومواقف المجتمع تجاه المشروع ، والاستخدام من مدفوعات التعويض عن الأنشطة المدرة للدخل. ستحدد هذه المؤشرات أيضاً التغيير في النتائج القابلة للقياس على المدى الطويل ، على سبيل المثال في السلوك والمواقف ومستويات المعيشة والظروف. قد تخضع مؤشرات النتائج / الأثر هذه للتغيير من قبل مستشار الرصد الخارجي المستقل. سيستخدم مستشار المراقبة الخارجي المستقل الذي يقوم بمراجعة الإنجاز مؤشرات النتائج / الأثر هذه ، لتقييم ما إذا كانت أنشطة استعادة خطة عمل إعادة التوطين فعالة في الحفاظ على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتأثرين بالمشروع وتحسينها.

جدول 1-12: إطار عمل المتابعة والتقييم

| التكرار | مسؤولية جمع وتحليل البيانات والإبلاغ عنها | مصدر المعلومات / طرق جمع البيانات | نوع المعلومات / طرق جمع البيانات | أنشطة المتابعة والتقييم |
|--|---|--|---|------------------------------------|
| سيتم تقديم تقارير ربع سنوية إلى المقرضين. | أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين بدعم من مسئول التواصل المجتمعي | تقارير ربع سنوية (كل 3 أشهر) موجزة عن التقدم المحرز مقابل مؤشرات الرصد في الجدول 12 2. | قياس مؤشرات المراقبة مقابل الأطر الزمنية المقترحة ، بما في ذلك الشراء المستمر للتعويضات العينية والبدلات الأخرى (كما هو مفصل في الفصل 13: جدول التنفيذ والميزانية). | مراقبة الأداء (المراقبة الداخلية) |
| 6 تقارير شهرية للمقرضين. | مستشار خارجي مستقل للمراقبة بدعم من أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين ومسئول التواصل المجتمعي | 6 مسوحات شهرية كمية ونوعية. مراجعة سجلات المراقبة الداخلية. اجتماعات المجتمع مجموعات التركيز وورش العمل والمشاورات الأخرى مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع (كما هو مفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة). بالإضافة إلى مراجعات لآلية التظلم ومشاورات أصحاب المصلحة (كما هو مفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة). | تتبع فعالية العملية والنتائج باستخدام مؤشرات الرصد في الجدول 12 2. ردود الفعل على رضا المتضررين عن خطة عمل إعادة التوطين. | مراقبة التأثير (المراقبة الخارجية) |
| عند الانتهاء من الجدول الزمني لخطة إعادة التوطين (المتوقع 2025/06) على النحو المتفق عليه بين وحدة إدارة المشروع والمقرضين. | مستشار تدقيق إكمال خطة إعادة التوطين، بدعم من أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين ومسئول التواصل المجتمعي | تقرير تقييم / تسجيل خارجي مستقل عند الانتهاء (متوقع 2025/06 بناءً على تقارير مراقبة الأداء والأثر، والدراسات الاستقصائية المستقلة والتشاور مع الأشخاص المتضررين). | قياس جميع مؤشرات المراقبة مع التركيز على مؤشرات المراقبة في الجدول 12-2. | تدقيق اكمال خطة إعادة التوطين |

12.2.1 مؤشرات المراقبة

يعرض الجدول 12-2 أدناه مؤشرات المراقبة الأربعة التي سيتم الإبلاغ عنها من قبل أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي ومستشار الرصد المستقل الخارجي. ستزود الهيئة القومية للأنفاق بمستشار الرصد المستقل الخارجي بالبيانات الأساسية من المسوح الأسرية من أجل قياس هذه المؤشرات مقابل خط الأساس لأغراض المراقبة الداخلية نيابة عن الهيئة القومية للأنفاق .

سيتم جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لكل مؤشر، حيثما أمكن، من أجل تقييم التأثير المحدد لبرنامج العمل الإقليمي على النساء .

جدول 2-12: مؤشرات المراقبة

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|---|--|-------------------------|
| 1) مؤشرات الإدخال | | |
| <p>إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، الذين سيحتاجون إلى التعويض ، بما في ذلك أصحاب قطع الأراضي الخاصة ، ومستأجري المحلات التجارية، والأكشاك والكافيتريات الموجودة في المحطات، والبائعين غير الرسميين في المحطات، والبائعين المتنقلين غير الرسميين ضمن مسار المشروع.</p> | <p>تم استلام بيانات الأشخاص المتأثرين بالمشروع من خلال المسوحات وتحديث جرد الأصول (بالتفصيل في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات).</p> <p>سيتم إجراء التحديثات باستمرار حيث يتقدم أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين في تحديد وتعويض جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن.</p> | <p>ربع سنوي</p> |
| | <p>تعويض نقدي.</p> | <p>ربع سنوي</p> |
| | <p>تكاليف تقديم المساعدة والدعم لسبل المعيشة ، حسب نوع المساعدة / الدعم.</p> | |
| | <p>تكاليف التشاور والمشاركة.</p> | |
| | <p>تكاليف المقيمين والمساحين.</p> | |
| | <p>تكاليف استشاري (مستشاري) المراقبة الخارجية المستقلة.</p> | |
| | <p>تكاليف المركبات ، إلخ.</p> | |
| <p>التكاليف الأخرى (ونوعها).</p> | | |

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|--|--|-------------------------|
| عدد الأعمال الرسمية وغير الرسمية التي يجب نقلها. | تم استلام البيانات الخاصة بالأعمال المتأثرة من خلال الاستبيانات وتحديث جرد الأصول (بالتفصيل في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات). قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. سيتم إجراء التحديثات باستمرار مع تقدم أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي في تحديد وتعويض جميع الأعمال التجارية الرسمية / غير الرسمية التي تم نقلها بواسطة المشروع. | ربع سنوي |
| (2) مؤشرات الإخراج | | |
| عدد (والنسبة المئوية) للأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين وقعوا اتفاقيات تعويض. (حالات التسويات التفاوضية) | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين وقعوا اتفاقيات التعويض. قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |
| عدد (والنسبة المئوية) للأراضي التجارية الحضرية والمنشآت والمباني التجارية التي تم توقيع اتفاقيات التعويض عنها. | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد قطع الأراضي التجارية الحضرية المتفاوض عليها والمباني التجارية ، على النحو المحدد في المسوحات وتحديث جرد الأصول (بالتفصيل في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات). | ربع سنوي |
| عدد (ونسبة) الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين رفضوا التوقيع على اتفاقيات التعويض / لا يزالون يتخذون القرار. | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع المقدم باتفاقيات التعويض. إذا أمكن ، يجب تقديم بيان تفصيلي لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو لم يتم قبولها بعد) ، مع بيانات منفصلة عن تلك التي لم يتم التفاوض عليها وتلك التي لم تتم معالجتها. قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|--|---|-------------------------|
| عدد (ونسبة) الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قدموا طعناً أمام المحكمة. | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين فتحوا قضايا أمام المحكمة لتعويض الأصول المفقودة. إذا أمكن ، ينبغي تقديم تفصيل لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو عدم قبولها بعد) ، مع بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |
| عدد (ونسبة) اتفاقيات التعويض المنفذة (دفع التعويض بالكامل). | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع المقدم باتفاقيات التعويض. إذا أمكن ، يجب تقديم بيان تفصيلي لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو لم يتم قبولها بعد) ، مع بيانات منفصلة عن تلك التي لم يتم التفاوض عليها وتلك التي لم تتم معالجتها. قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |
| عدد (والنسبة المئوية) من الشركات التي تم نقلها. | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين فتحوا قضايا أمام المحكمة لتعويض الأصول المفقودة. إذا أمكن ، ينبغي تقديم تفصيل لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو عدم قبولها بعد) ، مع بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |
| عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تساعدهم وحدة إدارة المشروع حسب نوع المساعدة والفئة (المالكون / المستخدمين وبحسب الجنس). | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع المقدم باتفاقيات التعويض. إذا أمكن ، يجب تقديم بيان تفصيلي لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو لم يتم قبولها بعد) ، مع بيانات منفصلة عن تلك التي لم يتم التفاوض عليها وتلك التي لم تتم معالجتها. قدم بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | ربع سنوي |
| | يجب حساب النسبة المئوية من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين فتحوا قضايا أمام المحكمة لتعويض الأصول المفقودة. إذا أمكن، ينبغي تقديم تفصيل لأسباب رفض اتفاقيات التعويض (أو عدم قبولها بعد) ، مع بيانات مصنفة حسب الجنس إن أمكن. | |
| | المساعدة في نقل أو دفع تكاليف النقل. | |
| | المساعدة المقدمة من خلال برنامج استعادة سبل المعيشة (كما هو مفصل في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة). | |
| (3) مؤشرات العملية | | |
| أعضاء وحدة إدارة المشروع، مدير البيئي والاجتماعي بوحدة إدارة المشروع، أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين، ومسئول التواصل المجتمعي | | ربع سنوي |

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|--|--|-------------------------|
| عدد الاستشاريين الخارجيين في وحدة إدارة المشروع والمخصصين لتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. | أعضاء دوائر الهيئة القومية للإنفاق والمحافظات الأخرى. | ربع سنوي |
| | مدربون المهارة وغيرهم من المتخصصين الداعمين المشمولين في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة. | |
| | اكتملت أنشطة التدريب على النحو المفصل في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة. | |
| | مستشار خارجي مستقل للمراقبة. | |
| | مستشار تدقيق إنجاز خطة إعادة التوطين . | |
| عدد الشكاوى المستلمة والمفتوحة والمغلقة حديثاً؛ أي اتجاهات في التظلمات الواردة ؛ ومتوسط الوقت اللازم لمعالجة التظلم. | قم بقياس الفترة الزمنية بين تسجيل التظلم والإغلاق كما هو موضح أدناه. | ربع سنوي |
| | <ul style="list-style-type: none"> التسجيل الفوري للشكوى. اتصل بمقدم الشكوى في مسئول التواصل المجتمعي في غضون يومي عمل بعد تسجيل مقدم الشكوى لشرح عملية استجابة المشروع للتظلم ؛ 10 أيام عمل لمسئول التواصل المجتمعي للتحقيق والرد على مقدم الشكوى (إبلاغهم بالإجراء التصحيحي المقترح) ؛ و يجب إبلاغ المشتكي بتنفيذ الإجراء التصحيحي ومتابعته وتسجيله في سجل التظلمات. | |
| | يجب مراجعة التظلمات وفقاً للعملية المفصلة في خطة إشراك أصحاب المصلحة. | |
| | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يستخدمون آلية التظلم (مصنفة حسب القناة والجنس والعمر). | |
| | عدد القضايا التي تم حلها على مستوى المشروع (مصنفة حسب الجنس). | |
| | عدد الحالات التي لم يتم حلها على مستوى المشروع (مصنفة حسب الجنس). | |
| | الإطار الزمني للرد على المظالم وحلها (مصنفة حسب الجنس). | |
| | عدد القضايا المحالة إلى المحاكم وموضوعاتها (مصنفة حسب الجنس). | |
| | | |
| | | |

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|--|--|---------------------------|
| أنشطة المشاركة | عدد اجتماعات المجتمع المنفذة. | ربع سنوي |
| | نسبة النساء المشاركات في اللقاءات المجتمعية. | |
| | عدد مجموعات التركيز وورش العمل التي تستهدف الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء . | |
| الميزانية والأطر الزمنية. | الميزانية وتوقيتات الأنشطة المنجزة مقابل الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. | ربع سنوي |
| | إجمالي صرف الأموال مقابل ميزانية خطة إعادة التوطين الواردة في الفصل 13: جدول التنفيذ والميزانية. | |
| (4) مؤشرات النتائج / الأثر | | |
| متوسط وقت دفع التعويض. | متوسط الوقت بين قبول العرض / توقيع اتفاقيات التعويض وتنفيذ التعويض. يجب أيضًا مراقبة ذلك داخليًا من قبل الأخصائي الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع لتحديد ما إذا كانت هناك تأخيرات يمكن أن تضع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في موقف صعب. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| كيف تم استخدام / استثمار التعويض النقدي المستلم؟ | مسح لتحديد ما الذي استخدمه الأشخاص المتضررون للتعويض ، مثل: استبدال الأرض ، والهيكل البديلة ، والمباني التجارية ، والأصول أو الاستثمارات الأخرى ، وعدم الاستثمار في أي شيء . | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| هل تم دفع التعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة؟ | تحقق مما إذا كان متلقي التعويض النقدي الذين اشترروا أرضًا بديلة ومباني غير سكنية بديلة وهيكل ثانوية (أعمال ومرافق) قادرين على شراء عقار مشابه (أو أفضل). | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| إعادة تحديد الدخل / سبل المعيشة. | قم بتقييم ما إذا كان أولئك الذين كانوا يستخدمون الأرض كمصدر لكسب الرزق / الدخل قد تمكنوا من إعادة إنشاء هذا المصدر ونفس مستوى المعيشة / الدخل. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| | قم بتقييم ما إذا كان المستخدمون غير الرسميين للأراضي قد أعادوا تحديد مستوى دخلهم السابق وما إذا تمت ملاحظة أي زيادة في الدخل ومستويات المعيشة. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | |
| | احسب عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين استفادوا من خطة استعادة سبل المعيشة (مفصلة حسب الجنس). | |

| المؤشر | القياس | تكرار المراقبة /الإبلاغ |
|---|--|---------------------------|
| | عدد ونوع دورات التدريب المهني المقدمة وعدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع (مصنفة حسب الجنس) الذين حضروا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة استعادة سبل المعيشة. | |
| | النسبة المئوية للمشردين (مصنفة حسب الجنس) الذين حَسَنوا دخلهم ومستوى معيشتهم باستخدام مؤشرات مثل الدخل وفرص العمل وتكاليف السلع والخدمات والفقر ومتوسط العمر المتوقع ومعدل التضخم وعدد الإجازات مدفوعة الأجر التي يحصل عليها الأشخاص كل عام. | |
| | تقييم البيانات المفصلة عن نقاط الضعف حول إعادة تأسيس سبل المعيشة. | |
| إعادة تأسيس الأعمال. | تقييم ما إذا كان قد تم إعادة تأسيس الأعمال التي تم نقلها بنجاح. مسح صافي الدخل والمقارنة مع البيانات الأساسية كما هو معروض في الفصل 6: المتضررين والأصول. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| | قم بتقييم ما إذا كان موظفو الأعمال لا يزالون يعملون بعد إعادة تحديد موقعهم. (إذا لم يكن كذلك ، حدد الأسباب). | |
| | مسح للموظفين ومكاسبهم ومقارنتها ببيانات خط الأساس. | |
| الاستقرار الاجتماعي. | تحديد ما إذا كان المشروع قد تسبب في مشاكل وصول كبيرة للأشخاص المتأثرين بالمشروع. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| الصحة | حدد ما إذا كان المشروع قد تسبب في مشاكل صحية (مشاكل جسدية و / أو عقلية) في المجتمعات المجاورة. يمكن قياس ذلك من خلال تقديم التظلمات والشكاوى من خلال آلية التظلم. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| | تحديد ما إذا كانت عملية إعادة التوطين قد أدت إلى تفاقم المخاوف الصحية للأشخاص المتأثرين بالمشروع. | |
| إعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والوصول. | حدد ما إذا كان أولئك الذين يعيشون بالقرب من المشروع قادرين على تجاوز المواءمة بكفاءة للوصول إلى الخدمات المجتمعية (مثل المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك). | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |
| | حدد مدى رضا الشركات النازحة (الرسمية وغير الرسمية) عن إعادة التوطين. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | كل 6 أشهر (مراقبة خارجية) |

| تكرار المراقبة /الإبلاغ | القياس | المؤشر |
|-------------------------|--|---------------------------------------|
| | حدد مدى رضا ملاك الأراضي عن إعادة التوطين. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | مستوى رضا الأشخاص المتأثرين بالمشروع. |
| | حدد مدى رضا مستخدمي الأراضي (المستخدمين الرسميين وغير الرسميين) عن إعادة التوطين. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | |
| | حدد مدى رضا المجتمعات المجاورة عن تدابير المشروع البيئية والصحية والسلامة والاجتماعية. توفير بيانات مصنفة حسب الجنس. | |

12.3 المراقبة

تتم عملية المراقبة الداخلية من خلال:

- مراقبة قاعدة البيانات - سيتم تخزين جميع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل شخص من الأشخاص المتأثرين بالمشروع وقائمة أصولهم المتأثرة في قاعدة بيانات تقع على عاتق اختصاصي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي ، بدعم من الأخصائي الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع. بالإضافة إلى ذلك ، ستشمل قاعدة البيانات أيضًا معلومات عن حدود كل قطعة أرض متأثرة متاحة في شكل نظام المعلومات الجغرافية (GIS).
- أنشطة المتابعة - ستضمن متابعة تنفيذ خطة العمل الإقليمية هذه أن يتم تنفيذ الأنشطة في المواعيد المحددة في الفصل 13: جدول التنفيذ والميزانية. ستساعد هذه العملية أيضًا في تعديل الأنشطة وإعادة جدولتها حسب الاقتضاء ، لضمان اكتمال تنفيذ خطة العمل الإقليمية في الوقت المحدد وكما هو مخطط له.

12.3.1 المراقبة الداخلية

الأهداف

- لرصد والإبلاغ عن عملية الاستحواذ على الأراضي التي ستؤثر على أنشطة المشروع الأخرى.
- قياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه مقابل الجدول الزمني لخطة إعادة التوطين.
- التحقق من تسليم المستحقات المتفق عليها بالكامل إلى المتضررين.
- لتحديد أي مشاكل أو قضايا أو حالات صعوبة ناتجة عن النزوح المادي والاقتصادي، ووضع الإجراءات التصحيحية المناسبة، أو عندما تكون المشاكل منهجية ، قم بإحالتها إلى فريق الإدارة العليا لـ الهيئة القومية للإنفاق .
- مراقبة فعالية آلية التنظيم (المفصلة في خطة إشراك أصحاب المصلحة). و
- لقياس رضا الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشكل دوري.

الأنشطة

- الاتصال بوحدة إدارة المشروع والمقاول والأشخاص المتأثرين بالمشروع لمراجعة التقدم المحرز في هذا الصدد والإبلاغ عنه.
- التحقق من تسليم استحقاقات التعويض وفقاً لخطة إعادة التوطين.
- التحقق من تنفيذ التدابير المتفق عليها لاستعادة أو تعزيز سبل المعيشة.
- تقييم رضا الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن نتائج إعادة التوطين من خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي.
- مراقبة آلية التنظيم وفقاً لخطة التنظيم. و
- إعداد تقارير موجزة ربع سنوية عن التقدم المحرز لكل من مؤشرات الرصد وتحديثات / تقارير صرف التعويضات للإدارة العليا لـ الهيئة القومية للإنفاق والمقرضين.

التنفيذ

من المقرر أن يتم تنفيذ معظم هذه الأنشطة كل 3 أشهر (ربع سنوي) من قبل أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي في وحدة إدارة المشروع ، مع قيام مستشار المراقبة الخارجية المستقل بمراجعة التقارير خلال زيارتهم التي تستغرق 6 أشهر، ومع ذلك يجوز لبعض المستشارين المحليين / المنظمات غير الحكومية تكون مطلوبة للحصول على الدعم. سيقود مسئول التواصل المجتمعي مشاورات منتظمة مع المجتمعات المحلية من خلال اجتماعات وجهاً لوجه ومجموعات تركيز صغيرة.

مهام إضافية لأخصائي اجتماعي وإعادة توطين خارجي للمراقبة الداخلية:

- الاتصال بالمسؤولين المعيّنين الآخرين حسب الضرورة داخل الهيئة القومية للإنفاق الأوسع لجمع المعلومات المحدثة حول تقدم حياة الأراضي مثل توقيع الاتفاقية ، وصرف التعويضات ، ومعالم الصرف ، ومناطق الأراضي قيد الإنشاء ، ومناطق الأراضي التي أعيد وضعها وما شابه ذلك ؛
- الاتصال مع مسئول التواصل المجتمعي لجمع المعلومات حول التقدم ، القضايا / الحوادث ، المظالم والقضايا. و
- إجراء مقابلات شبه منظمة و / أو استطلاعات ورقية / عبر الإنترنت مع مقطع عرضي للأشخاص المتأثرين بالمشروع للتحقق من استلام الاستحقاقات، ومراجعة فعالية الإجراءات، وتقييم الرضا عن النتائج (وفقاً لمؤشرات الرصد الموضحة في الجدول 12-2).

12.3.2 المراقبة الخارجية

أهداف

- تقييم فعالية عملية حياة الأراضي وكذلك الامتثال لخطة إعادة التوطين هذه.
- للتحقق من أن التدابير لاستعادة أو تحسين نوعية الحياة والمعيشة للأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى مستويات ما قبل المشروع يتم تنفيذها بشكل مرض وفعال. و
- لتقييم مدى استعادة نوعية الحياة وسبل المعيشة للمجتمعات المتضررة باستخدام المعلومات المقدمة من قبل الهيئة القومية للإنفاق وكذلك الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

أنشطة

- مراجعة سجلات التظلم (كما هو مفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة) للحصول على دليل على عدم الامتثال أو الأداء الضعيف المتكرر في تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين.
- المناقشات مع مسئول التواصل المجتمعي لمراجعة التقدم وتحديد القضايا.
- التحقق من صحة المسوح التي أنجزتها وحدة إدارة المشروع للشركات المتضررة على أساس عينة لقياس مدى استعادة أو تحسين معايير معيشة الأشخاص المتأثرين بالمشروع كنتيجة للمشروع.
- تقييم الامتثال العام لمتطلبات خطة إعادة التوطين ومتطلبات المقرض. و
- إعداد تقرير امتثال موجز للإدارة العليا لـ الهيئة القومية للإنفاق والمقرضين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين ، وأي قضايا ناشئة وأي إجراءات تصحيحية ضرورية.

التنفيذ

كل ستة اشهر:

- يجتمع مستشار المراقبة الخارجي المستقل مبدئيًا عن طريق المؤتمرات الهاتفية ، أو عبر الإنترنت / استطلاعات الرأي الورقية ، أو شخصيًا ويناقد جدول أعمال المراجعة؛
- السفر إلى موقع المشروع.
- قضاء 3-4 أيام في مكتب الهيئة القومية للإنفاق لمراجعة تقارير ملخص المراقبة الداخلية ربع السنوية (بما في ذلك الوثائق الداعمة) ، وإجراء مقابلات مع أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي في وحدة إدارة المشروع ، و مسئول التواصل المجتمعي وفرق الدعم (عند الاقتضاء) عند الضرورة لتقييم أداء أنظمة المراقبة والتنظيم ، تقييم التقدم المحرز في مقابل خطة العمل الإقليمية هذه وتحديد القضايا الناشئة؛
- اقض 7-10 أيام في الموقع لإجراء مقابلات مع عينة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، واختصاصي اجتماعي في وحدة إدارة المشروع ، وأخصائي اجتماعي خارجي وإعادة توطين ، ودعم CLOs ؛ و
- وضع الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية على أساس مؤشرات الرصد ذات الصلة المفصلة في الجدول 12 2 وإعداد تقرير مراقبة خارجي.

مهام إضافية لمستشار المراقبة الخارجية المستقلة للمراقبة الخارجية:

- الاتصال مع الاختصاصي الاجتماعي الخارجي وإعادة التوطين لتقديم معلومات عن تنفيذ خطة إعادة التوطين والتقدم المحرز والمراقبة.
- الاتصال مع مسئول التواصل المجتمعي لجمع المعلومات حول التقدم ، القضايا / الحوادث ، المظالم والقضايا. و
- إجراء مقابلات شبه منظمة و / أو استطلاعات ورقية / عبر الإنترنت مع مقطع عرضي للأشخاص المتأثرين بالمشروع للتحقق من استلام الاستحقاقات ، ومراجعة فعالية الإجراءات ، وتقييم الرضا عن النتائج (وفقًا لمؤشرات الرصد الموضحة في الجدول 12-2).

12.4 تدقيق الإنجاز

أهداف

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة إعادة التوطين في أن إجراءات إعادة التوطين والتدابير التخفيفية يجب أن تؤدي إلى استعادة مستدامة أو تعزيز مستويات المعيشة ومستويات الدخل للأشخاص المتأثرين بالمشروع قبل المشروع. في الوقت الذي يمكن فيه إثبات أن جودة حياة الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسبل عيشهم قد تمت استعادتها بشكل مستدام إلى مستويات ما قبل المشروع ، يمكن اعتبار عملية إعادة التوطين "كاملة".

يفترض تخطيط إعادة التوطين للمشروع أن استعادة سبل المعيشة لملاك الأراضي المتضررين سيتم إعادتها بالكامل من خلال استبدال الأراضي أو تدابير أخرى ، وأن برامج الاستثمار المجتمعي والاجتماعي راسخة.

أنشطة

- التأكد من دفع التعويضات النقدية عن الأرض والأصول الأخرى المتضررة بالكامل.

- التأكد من أن المستويات المعيشية للسكان المتضررين قد تم تصورها وتنفيذها واستعادتها بشكل صحيح.
- التحقق من أن المدخلات المادية الملزمة بها في خطة عمل إعادة التوطين قد تم تسليمها وأنه تم توفير جميع تدابير استعادة سبل المعيشة.
- تحديد الإجراءات التصحيحية المتخذة وتقييم ما إذا كان قد تم تبني أسلوب موجه نحو الحلول في الوقت المناسب.
- تقييم إدراج الفئات الضعيفة والمستخدمين غير الرسميين أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين.
- قياس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين مقابل الظروف الأساسية للسكان وفقاً لمؤشرات الرصد المحددة في خطة العمل الإقليمية هذه ، وما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تعديلات أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين.
- تقييم أداء آلية النظم في حل الشكاوى المرفوعة في الوقت المناسب واتباع نهج التشاور مع المشروع.

التنفيذ

بعد الانتهاء من أنشطة تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين (المتوقع 2025/06):

- سيقوم مستشار تدقيق إنجاز خطة إعادة التوطين في البداية بإجراء مراجعة مكتبية من خلال تقييم تقارير المراقبة الداخلية والخارجية لخطة إعادة التوطين بالإضافة إلى الوثائق والسجلات الداعمة الأخرى التي تم تطويرها أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين.
- السفر إلى موقع المشروع.
- قضاء 3-4 أيام في مكتب الهيئة القومية للإنفاق لإجراء مقابلات مع أخصائي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي، والأخصائي الاجتماعي في وحدة إدارة المشروع، و مسئول التواصل المجتمعي وفرق الدعم (عند الاقتضاء) حسب الضرورة لتقييم أداء أنظمة المراقبة والتنظيم ، وتقييم التقدم المحرز في مقابل خطة إعادة التوطين هذه وتحديد المشكلات الناشئة؛
- قضاء 7-10 أيام في الموقع لإجراء مقابلات مع عينة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع. و
- تقييم ما إذا كان تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين يؤدي إلى الاستعادة المستدامة أو تعزيز مستويات المعيشة ومستويات الدخل قبل المشروع للأشخاص المتأثرين بالمشروع وإعداد تقرير تدقيق الإنجاز.

12.5 متطلبات تقديم التقارير

تم تلخيص متطلبات إعداد التقارير الخاصة بخطة عمل إعادة التوطين في الجدول 12-3 أدناه.

جدول 12-3: متطلبات إعداد التقارير الخاصة بخطة عمل إعادة التوطين

| نوع التقرير | التكرار | الإعداد | المراجعة والاصدار | التعليقات |
|------------------------------|----------|-----------------------------------|---|---|
| تقرير المراقبة الداخلية لخطة | ربع سنوي | أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة توطين | أخصائي اجتماعي في وحدة إدارة المشروع والإدارة | تقرير من 10 إلى 15 صفحة (بالإضافة إلى الوثائق الداعمة) يلخص التقدم المحرز في إطار خطة عمل إعادة التوطين |

| التعليقات | المراجعة والاصدار | الإعداد | التكرار | نوع التقرير |
|---|---|--------------------------------------|--|---|
| ؛ الخطوط العريضة لأية قضايا والإجراءات ذات الصلة المتفق عليها ؛ الجدول الزمني الموجز لحالة التظلم ؛ محاضر المشاورات أو الاجتماعات الخاصة بأصحاب المصلحة أو الأشخاص المتضررين. | العليا — الهيئة القومية للأنفاق (صادر للمقرضين) | | | عمل إعادة التوطين |
| تقرير من 25 إلى 35 صفحة (بالإضافة إلى الوثائق الداعمة) يلخص تقييم مدى رضا الأشخاص المعنيين بالمشروع عن تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين وعملية آلية التظلم، والتقدم المحرز نحو استعادة سبل المعيشة؛ الامتثال لمتطلبات المقرض؛ مناقشات أي قضايا تتعلق بخطة عمل إعادة التوطين؛ تحديد أي مجالات لعدم الامتثال والإجراءات التصحيحية المتفق عليها؛ وملخص عن حالة إعادة التوطين. | أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين، الإدارة العليا — الهيئة القومية للأنفاق والمقرضين سيتم إتاحة النتائج للجمهور بعد عرضها على مجلس الهيئة القومية للأنفاق (صادر للمقرضين) | مستشار خارجي مستقل للمراقبة | كل ستة أشهر | تقرير المراقبة الخارجية لخطة عمل إعادة التوطين |
| تدقيق استكمال خطة إعادة التوطين للتحقق من امتثال وحدة إدارة المشروع للتعهدات التي حددها برنامج إعادة التوطين، وأن حياة الأراضي والتعويضات قد اكتملت وفقاً لمتطلبات المقرض. | أخصائي اجتماعي خارجي وإعادة التوطين، الإدارة العليا — الهيئة القومية للأنفاق والمقرضين. سيتم إتاحة النتائج للجمهور بعد عرضها على مجلس الهيئة القومية للأنفاق . | مستشار تدقيق إنجاز خطة إعادة التوطين | عند الانتهاء من البناء (تقرير واحد في المجموع) | تقرير تدقيق إنجاز والمراجعات لخطة إعادة التوطين |

13 جدول التنفيذ والميزانية

13.1 جدول التنفيذ

تعد خطة إعادة التوطين هذه وثيقة عامة حية وستستمر المراجعة بعد الموافقة على المشروع لإبلاغ برنامج إعادة التوطين خلال المراحل المختلفة لتطوير المشروع (الإنشاء والتشغيل). تقع على عاتق اختصاصي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي في وحدة إدارة المشروع مسؤولية مراجعة خطة عمل إعادة التوطين أثناء الإنشاء ، ويتولى الأخصائي الاجتماعي في الهيئة القومية للإنفاق مراجعة خطة إعادة التوطين أثناء التشغيل ، إذا لزم الأمر. توفر خطة عمل إعادة التوطين هذه جدولاً زمنياً للإجراءات (التي تتكون أساساً من تنفيذ خطة إعادة التوطين ومراقبتها) بين 2022-2025 ، عندما يصبح المشروع جاهزاً للعمل بكامل طاقته.

سيتم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين بأسلوب تسلسلي ؛ إن عملية تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين هي عملية متسلسلة تبدأ بتحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتقييم التعويض والتشاور والتفاوض مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وإيداع التعويضات والتظلمات. تمثل خطوات التنفيذ السابقة الخطوات الرئيسية التي يجب اتخاذها قبل تنفيذ الأعمال المدنية ، مع التسليم بأن عملية تنفيذ خطة إعادة التوطين هي عملية مستمرة تبدأ قبل بدء أنشطة البناء وتستمر طوال فترة البناء .

يقدم الجدول 1-13 أدناه التواريخ الرئيسية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية هذه ، والتي تغطي جميع الأنشطة من الكشف عن خطة عمل إعادة التوطين وحتى تنفيذها ومراقبتها وتقييمها وإكمالها. تواريخ الانتهاء إرشادية حيث يمكن الحصول على قطع أرض معينة في وقت لاحق من عملية تنفيذ خطة إعادة التوطين الخاصة بالمشروع، على سبيل المثال بسبب المفاوضات الممتدة وإجراءات المحكمة.

جدول 1-13: الاطار الزمني لتنفيذ خطة إعادة التوطين

| البند | الجهة المسؤولة | التاريخ الاسترشادي للبدء | التاريخ الاسترشادي للانتهاء |
|--|------------------------|--------------------------|-----------------------------|
| الافصاح عن خطة إعادة التوطين | | | |
| الافصاح عن خطة إعادة التوطين | الهيئة القومية للإنفاق | 01/2023 | 02/2023 |
| تنفيذ خطة إعادة التوطين (بما في ذلك حيازة الأرض) | | | |
| تحديث جرد الأصول | الهيئة القومية للإنفاق | 04/2022 | 06/2022 |
| تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | الهيئة القومية للإنفاق | 05/2022 | 06/2022 |

| التاريخ الاسترشادي للانتهاء | التاريخ الاسترشادي للبدء | الجهة المسئولة | البند |
|--------------------------------|-----------------------------|---|---|
| 02/2023 | 09/2022 | الهيئة القومية للأنفاق | الإعلان عن أهلية برنامج إعادة التوطين واستحقاقات الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
| 01/2023 | 10/2022 | الهيئة القومية للأنفاق | تقييم أهلية الأفراد واستحقاقاتهم |
| 02/2023 | 01/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | إعداد مسودات العقود، بما في ذلك مخصصات الميزانية لمبالغ التعويض المقدمة من خلال التشريعات الوطنية وصندوق إعادة التوطين |
| 03/2023 | 01/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | المفاوضات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع (شخصيًا أو افتراضيًا) ومسودة العقود الصادرة إلى الأشخاص المتأثرين بالمشروع |
| 04/2023 | 01/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | إجراءات المحكمة (في حالة عدم الاتفاق على العقود الصادرة) |
| 03/2023 | 02/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | توقيع عقد مع المتضررين |
| 10/2023 | 04/2023 | مقاول البناء المعين من قبل الهيئة القومية للأنفاق | تعيين مقاول البناء |
| 2026 | 01/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | صرف التعويض للأشخاص المتأثرين بالمشروع بموجب التشريعات الوطنية وملاك الأراضي/ المستخدمين من صندوق دعم خطة إعادة التوطين ⁸⁴ |

⁸⁴ سيتم تعويض الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقًا للتشريعات الوطنية و / أو من صندوق خطة إعادة التوطين عند الاقتضاء. راجع الفصل
9: الاستحقاقات والتعويضات لمزيد من التفاصيل.

| التاريخ الاسترشادي للانتهاء | التاريخ الاسترشادي للبدء | الجهة المسؤولة | البند |
|--------------------------------|-----------------------------|---|--|
| 2026 | 03/2023 | مقاول البناء المعين من قبل الهيئة القومية للإنفاق | توقيع بروتوكولات دخول الأرض للأرض التي سيتم نقلها بشكل مؤقت إلى مقاول البناء ⁸⁵ |
| 05/2023 | 04/2023 | الهيئة القومية للإنفاق | الموعد النهائي لتسليم الأراضي المتأثرة بالمشروع والأصول الأخرى (مثل الأشجار والهيكل) إلى المقاول (باستثناء القضايا القضائية الجارية) |
| 2026 | 05/2023 | مقاول البناء المعين من قبل الهيئة القومية للإنفاق | بدء الأعمال الإنشائية |
| 06/2026 | 04/2023 | الهيئة القومية للإنفاق | استمرار تنفيذ برنامج إعادة التوطين |
| 2026 | 05/2023 | | توقيع بروتوكولات خروج الأرض للأرض التي سيتم نقلها إلى مالك الأرض عند الانتهاء من البناء، إذا لزم الأمر ⁸⁶ |
| المراقبة والتقييم | | | |
| 06/2026 | 01/2023 | فريق المراقبة الداخلية بالهيئة القومية للإنفاق | مراقبة أداء خطة عمل إعادة التوطين الداخلية من قبل اختصاصي الشؤون الاجتماعية وإعادة التوطين الخارجي في وحدة إدارة المشروع ، مع مراجعات من مستشار المراقبة الخارجية المستقل |
| 06/2026 | 06/2023 | مستشار خارجي مستقل للمراقبة | مراقبة التأثير الخارجي لخطة عمل إعادة التوطين من قبل استشاري مراقبة خارجي مستقل (كل 6 أشهر) |

⁸⁵ يجب توقيع بروتوكول دخول الأرض لكل قطعة أرض متأثرة سيتم نقلها إلى المقاول قبل 3 أيام على الأقل من الدخول الفعلي لقطعة الأرض. يجب توقيع بروتوكول دخول الأرض بين مالك الأرض / مستخدم قطعة الأرض وممثل المقاول، حيث يتم ذلك من قبل مديرية مساحة الاسكندرية المحلي للأراضي المدرجة في القرار الوزاري، والهيئة القومية لسكك حديد مصر للمحطات ومسار المشروع. لن يدخل المقاول أي قطع أرض لم يتم تسليمها إلى المقاول من خلال بروتوكول دخول الأرض أو التي أنشأوا حقوقاً لها من خلال اتفاقية إيجار مع مالك الأرض ذي الصلة.

⁸⁶ يجب إكمال بروتوكول الخروج من الأرض للأرض التي تم الحصول عليها مؤقتاً وسيتم تسليمها إلى المالك الأصلي من قبل المقاول. سيتم إعادة الأرض بالكامل إلى حالتها السابقة أو بشكل أفضل من قبل المقاول قبل التسليم.

| التاريخ الاسترشادي للانتهاء | التاريخ الاسترشادي للبدء | الجهة المسؤولة | البند |
|-----------------------------------|-----------------------------|--------------------------------|--|
| إشراك أصحاب المصلحة | | | |
| 06/2025 | 10/2022 | الهيئة القومية للأنفاق | إنشاء وتنفيذ آلية التظلم (كما هو مفصل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع). (SEP) |
| 06/2025 | 01/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | اجتماعات استشارية مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع (شهرياً أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين). |
| 06/2025 | 01/2022 | الهيئة القومية للأنفاق | مفاوضات مع ملاك الأراضي والمستخدمين (رسمياً وغير رسمي) للاتفاق على المستحقات ومبالغ التعويض. |
| 06/2025 | 09/2022 | الهيئة القومية للأنفاق | المشاركة المستمرة مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، بما في ذلك الأشخاص المعرضين للخطر، كجزء من تسليم خطة استعادة سبل المعيشة (الفصل 11) و خطة إشراك أصحاب المصلحة. |
| بعد الانتهاء من خطة إعادة التوطين | | | |
| 06/2025 | 02/2023 | الهيئة القومية للأنفاق | استمرار تشغيل آلية التظلم أثناء الإنشاء، كما هو مفصل في خطة إشراك اصحاب المصلحة |
| مستمرة | 06/2025 | الهيئة القومية للأنفاق | استمرار تشغيل آلية التظلم أثناء التشغيل) كما هو مفصل في خطة إشراك اصحاب المصلحة |
| 09/2025 | 07/2025 | مستشار خارجي مستقل للمراقبة | تدقيق الإنجاز (عند الانتهاء من خطة إعادة التوطين المتوقعة في عام 2025). |

13.2 ميزانية برنامج إعادة التوطين

13.2.1 ترتيبات التمويل

يعرض هذا الفصل تكاليف تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. ويشمل:

- جميع تكاليف التعويض.
- تكاليف تدابير سبل المعيشة (بما في ذلك برنامج استعادة سبل المعيشة الموصوف في الفصل 11: خطة استعادة سبل المعيشة)؛ و
- بدلات مساعدة إضافية (مثل الرسوم القانونية وتكاليف النقل).

ويشمل أيضًا تكاليف الموظفين لتقديم خطة إعادة التوطين هذه ، مثل رسوم مستشار المراقبة الخارجية المستقلة.
سيتم تمويل تكاليف تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين المدرجة في هذا الفصل من خلال مصدرين منفصلين للتمويل:

- الأموال المخصصة من وزارة المالية لتنفيذ القانون 1990/10 وتعديلاته في القانون 2015/1 والقانون 2018/24 والقانون 2020/187 (التشريع الوطني): سيقدم هذا المصدر تعويضات للأشخاص المتأثرين بالمشروع بما يتماشى مع القانون المصري. التشريع (انظر الفصل 3: الإطار التشريعي). سيتم صرف التعويض المقدم من خلال التشريعات الوطنية من قبل مديرية مساحة الاسكندرية.
- صندوق خطة إعادة التوطين : سيتم إنشاء صندوق خطة إعادة التوطين منفصل بواسطة الهيئة القومية للإنفاق لضمان تلبية التعويضات النقدية والعينية لقيم الاستبدال الكاملة وفقًا لمتطلبات المقرض. سيتم صرف التعويض المقدم من خلال صندوق خطة إعادة التوطين هذا بواسطة الهيئة القومية للإنفاق .

التعويض (بما في ذلك تدابير استعادة سبل المعيشة) الذي سيتم تقديمه لكل شخص من الأشخاص المتأثرين بالمشروع من كلا مصدرى التمويل سيتم تقديمه بوضوح في العقود الموقعة من قبل الهيئة القومية للإنفاق وكل شخص من الأشخاص المتأثرين بالمشروع. ستكون مبالغ التعويضات المدفوعة بموجب القانون الوطني وصندوق خطة إعادة التوطين بموجب عقود منفصلة.

سيتم دفع التعويضات من خلال التشريعات الوطنية لملاك الأراضي والتعويضات الإضافية المقدمة من خلال صندوق خطة إعادة التوطين لمستخدمي الأراضي (الرسمية وغير الرسمية) في غضون 45 يومًا من معاملة سند الملكية.

سيتم تقديم المبالغ الكاملة لمبالغ التعويض المخصصة إلى المتضررين قبل الحصول على الأرض بشكل دائم و / أو توقيع بروتوكولات دخول الأراضي للوصول إلى الأرض مؤقتًا. فقط بعد تسليم هذا التعويض النقدي أو العيني إلى المتضررين، سيتم نقل الأرض إلى المقاول والوصول إليه. ومع ذلك ، يرجى ملاحظة أنه قد يستمر تقديم بعض التعويضات بعد إخلاء المتضررين من الأرض المصادرة (على سبيل المثال من خلال تنفيذ حزم استعادة سبل المعيشة المحددة).

تعرض الجداول أدناه تفاصيل الميزانية لجميع تكاليف حيازة الأراضي وإعادة التوطين للمشروع والتي سيتم تغطيتها في مصدرى التمويل المنفصلين المذكورين أعلاه. إذا تجاوزت أي من التكاليف المذكورة في الجدول أدناه المبالغ المتوقعة ولا يمكن تغطيتها ضمن مخصصات الطوارئ ، تلتزم الهيئة القومية للإنفاق بتغطية أي تكلفة إضافية إذا نشأت من خلال تخصيص ميزانية إضافية.

13.2.2 منهجية الميزانية

تستند مبالغ التعويضات الموصوفة في هذا الفصل إلى منهجيات التقييم الواردة في الفصل التاسع: الاستحقاقات والتعويضات. ثم يتم حساب المبالغ الإجمالية باستخدام بيانات المتضررين التي تم الحصول عليها أثناء تحديث جرد الأصول والمسوحات الاجتماعية والاقتصادية.

تم تقسيم التكاليف إلى الفئات التالية:

- التعويض عن الأرض التي لا يكون فيها الاستبدال العيني ممكنًا.
- التعويض عن المباني غير السكنية والمباني الثانوية.

- التعويض عن خسائر الدخل (الأعمال).
- التعويض عن خسائر الدخل (الموظفين).
- التعويض عن الأشجار.
- تكاليف برنامج استعادة سبل المعيشة. و
- بدلات المساعدة الإضافية.

تمثل مبالغ التعويض المقدمة لكل فئة من هذه الفئات مجاميع يمكن استخدامها لكل من التعويضات النقدية والتعويضات العينية ، كما هو موضح في الفصل 9: الاستحقاقات والتعويضات. لا يمكن تقديم أرقام دقيقة لعدد من الفئات (مثل برنامج استعادة سبل المعيشة) حيث سيتم الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الأشخاص المتأثرين بالمشروع و الهيئة القومية للإنفاق من خلال المفاوضات والاختيار المحدد لأنشطة استعادة سبل المعيشة - انظر الفصل 4: عملية الاستحواذ على الأراضي والمبادئ. في هذه الحالات ، تم تقديم تقديرات ومنهجيات لهذه المبالغ، جنبًا إلى جنب مع الطوارئ المدرجة في صندوق برنامج إعادة التوطين.

13.2.3 تكاليف التعويض المقدرة

يتم عرض تكاليف التعويض المتوقعة لكل فئة تكلفة، بما في ذلك مصدر التمويل، على النحو التالي:

- الجدول 13-2: تكاليف التعويض عن الأرض (حيث لا يكون الاستبدال العيني ممكنًا)؛
- الجدول 13-3: التعويض عن خسائر الدخل (الأعمال)؛
- الجدول 13-4: التعويض عن خسائر الدخل (الموظفين).
- الجدول 13-5: التعويض عن الأشجار.
- الجدول 13-6: خطة استعادة سبل المعيشة. و
- الجدول 13-7: علاوات المساعدة الإضافية.

جدول 2-13: تكاليف التعويض عن الأرض (حيث لا يكون الاستبدال العيني ممكنًا)

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | إجمالي المساحة بالمتر المربع | عدد قطع الأراضي | فئة الأرض | نوع الأرض ⁸⁷ |
|---------------------------|-----------------------------|----------------|------------------------------|-----------------|------------------|------------------------------|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | | | |
| 41,910,750 | - | 41,910,750 | 788 | 1 | أرض محطة سبورتنج | أرض غير زراعية ⁸⁸ |
| 6,825,600 | - | 6,825,600 | 632 | 1 | أرض محطة باب شرق | |
| 1,310,000,000 | - | 1,310,000,000 | 204,000 | 1 | أرض الورشة | أرض فضاء |
| 1,358,736,350 | - | 1,358,736,350 | 205,420 | 3 | إجمالي | |

⁸⁷ يتم تقدير التعويض عن الأرض في مصر بواسطة مديرية مساحة الاسكندرية ويتضمن التعويض عن المباني / الهياكل الموجودة على قطع الأراضي هذه.

⁸⁸ يتم تحديد قيم قطع الأراضي الفردية غير الزراعية على أساس كل حالة على حدة. الرقم المقدم هو التعويض الإجمالي لجميع أنواع الأراضي السكنية الخاصة المتأثرة، والأراضي الصناعية الخاصة المتأثرة (بما في ذلك تلك المستخدمة حاليًا وغير المستخدمة).

جدول 3-13: التعويض عن خسائر الدخل (الأعمال)

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | الفترة التقريبية لفقدان الدخل | متوسط الدخل الشهري (جنيه مصري) | عدد الاعمال | التعويض عن فقد الدخل - الاعمال |
|---------------------------|-----------------------------|----------------|-------------------------------|--------------------------------|-------------|--|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | | | |
| 192,000 | 192,000 | - | 6 أشهر ⁸⁹ | 4,000 | 8 | الخسارة الدائمة للدخل للأعمال في الموقع الحالي (محل - كشك - كافيتريا داخل المحطات) |
| 302,400 | 302,400 | - | 6 أشهر | 2,400 | 21 | فقدان دائم لسبل المعيشة للبايعين غير الرسميين ⁹⁰ |
| 494,400 | 494,400 | - | 6 أشهر | 2400 - 4000 | 29 | الإجمالي |

⁸⁹ اعتمادًا على مدة انتقال الشركة بعد الانتقال ، يمكن تخفيض التعويض النقدي للدخل الصافي المقترح حتى 6 أشهر لتغطية الفترة المطلوبة فقط لإعادة إنشاء الأعمال واستعادة سبل المعيشة. ومع ذلك، إذا كان هذا هو الحال، يجب أن يستند هذا القرار إلى تقييم لكل صاحب عمل يقوم به مسؤول اجتماعي قبل اتخاذ القرار، وموثق وموافق عليه تمامًا مع صاحب العمل.

⁹⁰ لا يتوقع تصميم المشروع الحالي وأنشطة البناء أي خسارة مؤقتة في الدخل للشركات. لا يمكن تقدير الميزانية بواسطة الهيئة القومية للإنفاق في الوقت الحالي. ومع ذلك، في حالة الخسارة المؤقتة للدخل، سيتم تعويض الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقًا للدخل المفقود نتيجة للمشروع. الشخص الذي تسبب في التأثير سوف يعرض المتضررين، أي إذا تسبب مقاول الانشاء في التأثير، فسوف يقوم بتعويض المتضررين تحت إشراف الهيئة القومية للإنفاق. إذا كان تصميم المشروع يتطلب خسارة مؤقتة في الدخل للأعمال، فسوف تغطي الهيئة القومية للإنفاق التعويض.

جدول 4-13: التعويض عن خسائر الدخل (الموظفين)

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | الفترة التقريبية لفقدان الدخل | متوسط الدخل الشهري (جنيه مصري) | عدد الموظفين | التعويض عن خسائر الدخل - الموظفين |
|---------------------------|-----------------------------|----------------|-------------------------------|--------------------------------|--------------|---|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | | | |
| 24,000 | 24,000 | - | 3 أشهر | 2,000 | 4 | الخسارة الدائمة في الدخل للموظفين ⁹¹ |
| 24,000 | 24,000 | - | 3 أشهر | 2,000 | 4 | الاجمالي |

⁹¹ تم إضافة هذا الرقم بناءً على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي (الفصل السادس). وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي ومجموعات التركيز مع مستأجري المحلات، فإن موظفي المحلات غير ثابتين، وهم يتغيرون من وقت لآخر. لا يتوقع تصميم المشروع الحالي وأنشطة البناء أي خسارة مؤقتة في الدخل للشركات للموظفين. لا يمكن تقدير الميزانية بواسطة الهيئة القومية للإنفاق في الوقت الحالي. ومع ذلك، في حالة الخسارة المؤقتة للدخل، سيتم تعويض الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقاً للدخل المفقود نتيجة للمشروع. الشخص الذي تسبب في التأثير سوف يعرض المتضررين، أي إذا تسبب مقاول الانشاء في التأثير، فسوف يقوم بتعويض المتضررين تحت إشراف الهيئة القومية للإنفاق. إذا كان تصميم المشروع يتطلب خسارة مؤقتة في الدخل للموظفين، فسوف تغطي الهيئة القومية للإنفاق التعويض كما هو موضح في مصفوفة الاستحقاقات.

سيتم احتساب الموظفين من قبل لجنة التعويضات، بعد أقصى شهر واحد قبل بدء تنفيذ خطة إعادة التوطين، من أجل تعويض أولئك الذين سيفقدون دخلهم نتيجة للمشروع. لا يتوقع تصميم المشروع الحالي وأنشطة البناء أي خسارة مؤقتة في الدخل للموظفين.

جدول 5-13: تعويض الاشجار

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | عدد الاشجار | النوع |
|---------------------------|-----------------------------|---------------------|-----------------|----------|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | |
| 10,000 | 2,500 ⁹⁴ | 7,500 ⁹³ | 5 ⁹² | شجر نخيل |
| 10,000 | 2,500 | 7,500 | 5 | الاجمالي |

⁹² تمت إضافة هذا الرقم بناءً على نتائج زيارة فريق خطة إعادة التوطين لموقع المستودع. نظرًا لعدم إصدار تقرير مديرية مساحة الاسكندرية الشامل بعد ، فإن الجرد النهائي لعدد وأنواع الأشجار سيعتمد على تقرير مديرية مساحة الاسكندرية.

⁹³ تم إضافة سعر النخيل حسب قائمة أسعار مديرية زراعة الإسكندرية (سعر شجرة نخيل مثمرة يزيد عمرها عن 5 سنوات 1500 جنيه مصري). سيتم تضمين تعويض الأشجار في القيمة الإجمالية لتعويض الأرض.

⁹⁴ في حال كانت أشجار النخيل مثمرة وستزرع على أرض أخرى تضاف تكلفة نقل الأشجار.

جدول 6-13: خطة استعادة سبل المعيشة⁹⁵

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | نوع المساعدة / البديل | تدبير استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---------------------------|-----------------------------|----------------|--|--|--|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | | |
| 100,000 | 100,000 | - | دعم الأعمال للوصول إلى الأسواق الجديدة والإعلان، إذا لزم الأمر، مقسم كالتالي: • 10.000 جنيه للإعلانات الاعلانية. • 40.000 جنيه للكتيبات. و • 50.000 جنيه مصري للإعلان في الصحف المحلية. | تدبير استعادة سبل المعيشة نوع المساعدة / البديل | المباني التجارية مستأجرو المحلات الموجودة داخل المحطات (محل، كشك، كافيتريا) المستخدمون غير الرسميين في إطار مواصلة المشروع (البائعون الثابتون غير الرسميون، |
| 45,000 | 45,000 | - | دعم قطاع الخبراء التقنيين / الاستشاريين، إذا لزم الأمر، من قبل خبراء قطاع معين لتحليل أنشطة الأعمال الذين سيوصون بالتحسينات. الميزانية على أساس خبير واحد (3000 جنيه في اليوم × 15 يوم) | | |
| 65,000 | 65,000 | - | تكاليف نقل النشاط التجاري للنقل والمرافق والديكور (بما في ذلك الطلاء) للمحل البديل. وتشمل هذه: • 10.000 جنيه مصري للنقل. • 25.000 جنيه للمرافق. و • 30.000 جنيه مصري للديكور. | | |
| 20,000 | 20,000 | - | تقديم الدعم لمبيعات البضائع التي لم يتم بيعها قبل الانتقال أو إغلاق العمل. ⁹⁶ | | |

⁹⁵ يتم تزويد النازحين اقتصاديًا الذين تأثرت سبل عيشهم أو دخلهم سلبًا بفرض تحسين، أو على الأقل استعادة، وسائل قدرتهم على كسب الدخل، ومستويات الإنتاج ومستويات المعيشة وفقًا لمتطلبات المقرض. وبالتالي، هذا بالإضافة إلى التعويض المدفوع عن الأصول المفقودة كما هو موضح في مصفوفة الاستحقاقات.

⁹⁶ نصحت الهيئة القومية للإنفاق بأن هذا التعويض قد ينطبق على السلع التي قد تتلف مثل الخضار والفواكه والمواد الغذائية. تتم عملية إخلاء المستأجرين وأصحاب المحلات بالتنسيق مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع أنفسهم، والذين لديهم فترة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر لإخلاء المباني، ومن ثم تم إضافة 20000 جنيه مصري لتغطية هذا التعويض إذا لزم الأمر.

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | نوع المساعدة / البذل | تدبير استعادة سبل المعيشة | الفئة |
|---|-----------------------------|----------------|---|--|--|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | | | |
| يتم تغطية هذه التكاليف من قبل محافظة الإسكندرية ووزارة التضامن ومراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة. | | | توفير فرص لتنمية المهارات المهنية في المؤسسات التعليمية المحلية مثل وزارة الصناعة (بدون تكلفة على الهيئة القومية للإنفاق). ⁹⁷ | دعم الموظفين (بما في ذلك الفئات الضعيفة) | البائعون المتنقلون (غير الرسميين) |
| 20,000 | 20,000 | - | استباقي تحديد فرص العمل للأشخاص المتأثرين بالمشروع (بما في ذلك الفئات الضعيفة) وتسهيل التوظيف، بما في ذلك توفير فرص العمل أثناء البناء مع مقاول الانشاء وأثناء التشغيل مع الهيئة القومية للإنفاق. المتابعة من قبل الهيئة القومية للإنفاق التي تغطيها الموارد البشرية القومية للإنفاق. الدعم في تسجيل الباحثين عن عمل لمن يرغب في ذلك. | سبل المعيشة البديلة - تطوير ودعم أعمال جديدة | الأعمال المتاخمة خارجياً لمسار المشروع |
| 20,000 | 20,000 | - | مساعدة الشركات غير الرسمية في تسجيلاتها الرسمية لمن يرغبون في ذلك. | إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال | |
| 50,000 | 50,000 | - | توفير الأدوات / الأجهزة لمساعدة الأشخاص المتأثرين بالمشروع مثل الكراسي المتحركة، إذا لزم الأمر. | الأشخاص المتأثرين بالمشروع المعرضين للخطر على النحو المحدد في الجدول 11-2. | مساعدة خاصة للفئات الضعيفة |
| لا توجد تكلفة على الهيئة القومية للإنفاق . | | | المساعدة في إشراك كافة الفئات الضعيفة في برامج الرعاية الاجتماعية ذات الصلة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة. | | |
| 20,000 | 20,000 | - | | | متفرقات ⁹⁸ |
| 340,000 | 340,000 | - | | | الإجمالي ⁹⁹ |

⁹⁷ ستقدم الهيئة القومية للإنفاق هذه المساعدة بالتنسيق مع محافظة الإسكندرية ووزارة التضامن ومراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة. كل هذه الهيئات كيانات حكومية، وبالتالي لن تتطلب مساعدة تنمية المهارات المهنية تكلفة إضافية تتكدها الهيئة القومية للإنفاق .

⁹⁸ تتضمن هذه الميزانية أي تكاليف محتملة مثل أجور العمال (العمال المياومين) أثناء النقل للتحميل، والإصلاح، والتركييب، وما إلى ذلك. وقد تم حساب الميزانية على أساس العدد المحدود للأشخاص المتأثرين بالمشروع المحدد من المسح الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، إذا كانت هناك حاجة إلى ميزانية إضافية لتدابير استعادة سبل المعيشة بموجب خطة إعادة التوطين هذه، فسيتم إعادة تخصيص الميزانية من مبلغ الطوارئ لضمان تغطية جميع المجموعات المتأثرة المؤهلة.

⁹⁹ أكدت الهيئة القومية للإنفاق أن أي مسائل إضافية تنشأ أو سيتم تغطية تكاليف إضافية من بند الطوارئ المدرج في الجدول 13-8.

جدول 7-13: بدلات المساعدة الإضافية

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | نوع المساعدة / البديل ¹⁰⁰ |
|---------------------------|-----------------------------|----------------|--|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | |
| 50,000 | 50,000 | - | <p>بدلات المساعدة الإضافية¹⁰¹</p> <ul style="list-style-type: none"> العناصر والأشياء التي لا يمكن نقلها.¹⁰² التكاليف القانونية لجميع المعاملات المتعلقة بإعادة تأسيس الأعمال في موقع بديل حسب الاقتضاء. تكلفة السداد المتعلقة بالأضرار التي قد تحدث أثناء النقل. |
| 50,000 | 50,000 | - | الإجمالي |

13.2.4 ملخص التكاليف

التكلفة الإجمالية المقدرة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية مبينة في الجدول 13-8. جميع تكاليف التعويضات من المقرر توزيعها قبل بدء أعمال البناء¹⁰³. كما تمت إضافة مخصص طوارئ بنسبة 10% إلى التكلفة الإجمالية المحسوبة للتعويض لضمان توفر التمويل الكافي، إذا لزم الأمر، مثل المزيد من الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد يتم تحديدهم، أو إذا كانت هناك حاجة إلى زيادات كبيرة في التعويض.

¹⁰⁰ ملاحظة: ستغطي الهيئة القومية للأنفاق تكاليف جميع الرسوم القانونية للأشخاص المتأثرين بالمشروع، ولكن هذه التكلفة غير معروضة في هذا الفصل.

¹⁰¹ سيتم تغطية أي مسائل إضافية تنشأ أو تكاليف إضافية بواسطة الهيئة القومية للأنفاق من بند الطوارئ الوارد في الجدول 13-8.

¹⁰² مثل: توصيلات الكهرباء، توصيلات تكييف الهواء، توصيلات المرافق، تجديد الطلاء الذي يمكن أن يتلف في حالة النقل، إلخ.

¹⁰³ يستند هذا إلى افتراض عدم وجود تأخيرات مطولة أثناء مفاوضات العقد. قد يكون الأمر كذلك أن بعض الطرود الفردية قد تتأخر بسبب إجراءات المحكمة.

جدول 8-13: ملخص التكاليف¹⁰⁴

| تكلفة التعويض (جنيه مصري) | | | البند |
|----------------------------|-----------------------------|----------------|---|
| إجمالي | صندوق دعم خطة إعادة التوطين | التشريع الوطني | |
| التعويض | | | |
| 1,358,736,350 | - | 1,358,736,350 | التعويض عن الأرض (حيث لا يكون الاستبدال العيني ممكناً) |
| 494,400 | 494,400 | - | التعويض عن خسائر الدخل (الأعمال) |
| 24,000 | 24,000 | - | تعويض خسائر الدخل (موظفين) |
| 10,000 | 2,500 | 7,500 | تعويض الأشجار |
| 340,000 | 340,000 | - | تكاليف برنامج استعادة سبل المعيشة |
| 50,000 | 50,000 | - | بدلات المساعدة الأخرى |
| طوارئ¹⁰⁵ | | | |
| 135,273,650 | - | 135,273,650 | طوارئ لشراء الأرض • 3.389,250 جنيه مصري لمحطة سبورتنج (8% من تقييم الأرض) • 884.400 جنيه مصري لمحطة باب شرق (13% من تقييم الأرض) • 131.000.000 جنيه مصري للمستودع (10% من تقييم الأرض) |
| 183,600 | 183,600 | - | 20% طوارئ لبقية بنود موازنة التعويضات |
| 1,495,112,000 | 1,094,500 | 1,494,017,500 | الإجمالي¹⁰⁶ |

¹⁰⁴ إذا تجاوزت أي من التكاليف المذكورة في هذا الجدول المبالغ المتوقعة ولا يمكن تغطيتها ضمن مخصصات الطوارئ ، تلتزم الهيئة القومية للإنفاق بتغطية أي تكلفة إضافية إذا نشأت من خلال تخصيص ميزانية إضافية.

¹⁰⁵ يمثل إجمالي الطوارئ 10% من إجمالي ميزانية برنامج إعادة التوطين.

¹⁰⁶ باستخدام سعر صرف 1 جنيه مصري = 0.0411518 دولار أمريكي اعتباراً من 7 نوفمبر 2022. إجمالي ميزانية التعويضات هو 61.526,500 دولار أمريكي (61,481,500 دولار أمريكي على أساس التشريعات الوطنية و45,000 دولار أمريكي مقدمة من صندوق خطة إعادة التوطين).

13.2.5 تحديث تكاليف التنفيذ

ستتغير التكاليف المعروضة أعلاه أثناء تنفيذ خطة العمل الإقليمية ، كنتيجة للمفاوضات ، وأية إجراءات قضائية ، وحيث يختار الأشخاص المتأثرين بالمشروع أرضاً بديلة محددة ، وهياكل ، وأنشطة برنامج استعادة سبل المعيشة ، وبدلات المساعدة. لذلك، ستتم مراجعة التكاليف كل ربع سنة وتحديثها عند الضرورة بما يتماشى مع حقيقة التكاليف التي يتم تكبدها. ستراقب الهيئة القومية للأنفاق التكاليف خلال تنفيذ خطة إعادة التوطين.

13.2.6 إدارة خطة إعادة التوطين والتكاليف الإدارية

ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بتعيين مستشار خارجي مستقل للمراقبة لتقديم تحليل مستقل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين مقابل مؤشرات المراقبة المحددة في الفصل 12: المراقبة والإبلاغ. ويرد لمحة عامة عن تكاليف هذه الخدمات في الجدول 9-13.

جدول 9-13: إدارة خطة إعادة التوطين والتكاليف الإدارية

| الإجمالي (جنيه مصري) | البند |
|----------------------|---|
| | فريق تنفيذ خطة إعادة التوطين (تم إعداده لمدة 3 سنوات) كجزء من وحدة إدارة المشروع |
| 247,500 | المدير البيئي والاجتماعي ووحدة إدارة المشروع من المفترض أن ربع الوقت الذي يقضيه مدير البيئة والأمن بوحدة إدارة المشروع في المشروع سيُقضَى على وجه التحديد في الإشراف على تنفيذ خطة إعادة التوطين على مدار فترة الإنشاء التي تبلغ 3 سنوات. سيتم تعيين مدير البيئة والأمن في وحدة إدارة المشروع داخلياً داخل الهيئة القومية للأنفاق وبالتالي لن يتم دفع رواتبه من ميزانية برنامج إعادة التوطين. ومع ذلك، يتم احتساب البديل اليومي لمدير البيئة والأمن بوحدة إدارة المشروع وتكاليف النقل والإقامة المرتبطة بالسفر إلى الإسكندرية ضمن ميزانية برنامج إعادة التوطين. يفترض أن تكون هذه الميزانية 1500 جنيه مصري في اليوم على مدى 3 سنوات (بافتراض 220 يوم عمل في السنة) مقسومة على 4 |
| 1,260,000 | أخصائي اجتماعي وإعادة توطين خارجي ¹⁰⁷ سيكون هذا منصباً بدوام كامل يتم تعيينه خارجياً بواسطة الهيئة القومية للأنفاق ومقره في الإسكندرية ، إن أمكن. تفترض الميزانية 35 ألف جنيه مصري شهرياً على مدى 36 شهراً. |
| 247,500 | مسئول الاتصال المجتمعي (CLO) سيتم تعيين مسئول التواصل المجتمعي داخلياً داخل الهيئة القومية للأنفاق وبالتالي لن يتم دفع رواتبهم من ميزانية خطة إعادة التوطين . |

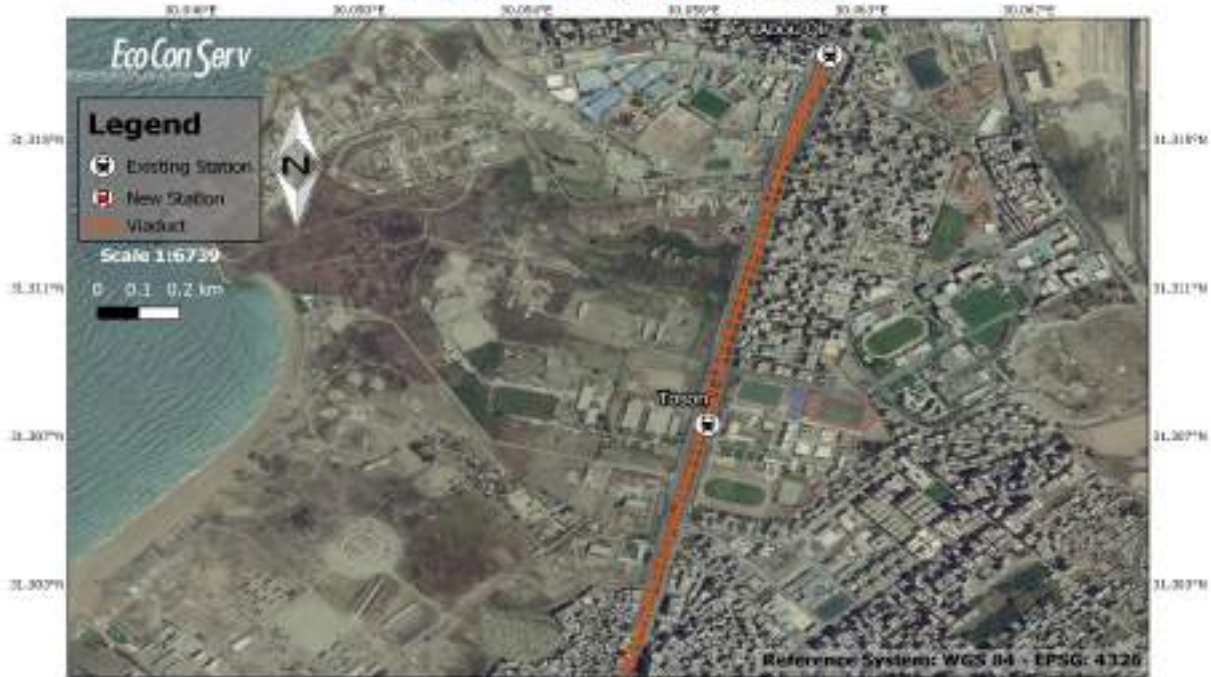
¹⁰⁷ هذه الرسوم هي الحد الأقصى لمبلغ الميزانية المخصص لتعيين أخصائي اجتماعي وإعادة توطين خارجي سيتم توظيفه على أساس التفرغ الكامل طوال فترة البناء .

| الإجمالي (جنيه مصري) | البلد |
|-----------------------------|--|
| | ومع ذلك ، يتم احتساب تكاليف مسئول التواصل المجتمعي اليومية ، وتكاليف النقل والإقامة للوقت الذي يقضيه في الإسكندرية ضمن ميزانية برنامج إعادة التوطين. تفترض هذه الميزانية أن مقر مسئول التواصل المجتمعي سيكون في الإسكندرية لمدة 55 يومًا في السنة لإجراء أنشطة التشاور وإشراك أصحاب المصلحة المتعلقة تحديدًا ببرنامج إعادة التوطين بسعر 1500 جنيه مصري في اليوم على مدار 3 سنوات. سيقدم مسئول التواصل المجتمعي مزيدًا من دعم خطة إعادة التوطين في القاهرة. |
| 100,000 | تكاليف التنفيذ المتنوعة لخطة عمل إعادة التوطين ، بما في ذلك الاستشارات، والاتصالات، واللوجستيات، وإعداد التقارير، وما إلى ذلك، إنتاج المواد. |
| مستشار خارجي مستقل للمراقبة | |
| 840,000 | مستشار خارجي مستقل للمراقبة من المفترض أن يستغرق العمل الذي ينفذه مستشار المراقبة الخارجي المستقل 3-4 أيام في مكاتب الهيئة القومية للإنفاق و 7-10 أيام لإجراء مقابلات في الإسكندرية على أساس 6 أشهر على مدى 3 سنوات من فترة البناء (بافتراض تكلفة قدرها 10,000 جنيه مصري في اليوم). |
| 270,000 | بالإضافة إلى ذلك ، تم توفير ميزانية قدرها 4500 جنيه مصري لتغطية تكاليف المعيشة اليومية والنقل والإقامة لزيارات المراقبة التي تبلغ 10 أيام والتي تحدث كل 6 أشهر على مدار فترة البناء الثلاثة. |
| 370,000 | تدقيق خارجي لإنجاز خطة إعادة التوطين (باستخدام اختصاصي خطة إعادة التوطين محلي من داخل البلد) تم تقديم خيارين للميزانية لإجراء تدقيق خارجي لإنجاز خطة عمل إعادة التوطين للمشروع. |
| 2,150,000 | الخيار 1: الاستعانة بأخصائي كبير في خطة إعادة التوطين داخل البلد وأخصائي خطة إعادة التوطين صغير لمدة 20 يومًا لكل منهما بسعر 10000 جنيه مصري في اليوم و 5000 جنيه مصري في اليوم. بالإضافة إلى مصاريف 70,000 جنيه مصري للبدل اليومي وتكاليف النقل والإقامة في الإسكندرية لمدة 10 أيام. |
| | أو الخيار 2: فريق مشترك من المتخصصين الدوليين والمحليين في برنامج إعادة التوطين لاستكمال تدقيق إكمال خطة إعادة التوطين (إذا طلب المقرضون) بتكلفة تقديرية تبلغ 2,150,000 جنيه مصري تقريبًا. |
| 5,115,000 | الإجمالي (التكلفة القصوى) |

14 الملاحق

ملحق 1: خرائط مسار المشروع

Alexandria Regional Metro - Abou Qir
Section A - Abou Qir to Sidi Bishr (1)

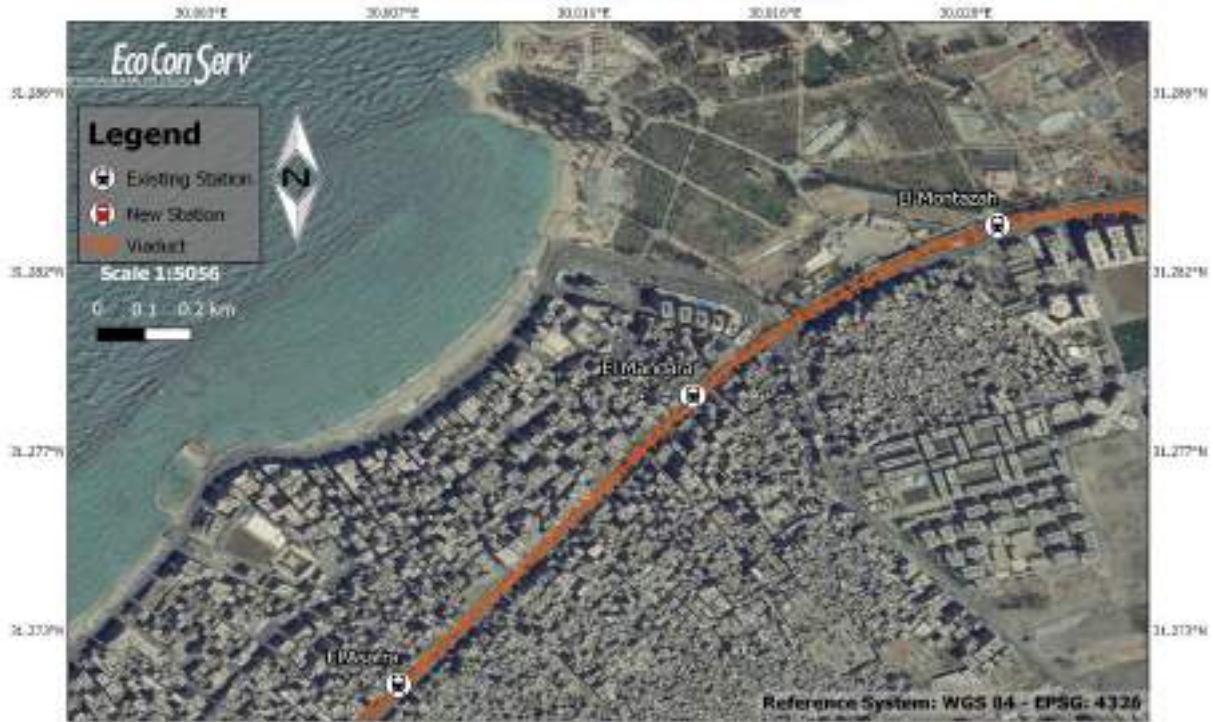


Alexandria Regional Metro - Abou Qir
Section A - Abou Qir to Sidi Bishr (2)



Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section A - Abou Qir to Sidi Bishr (3)

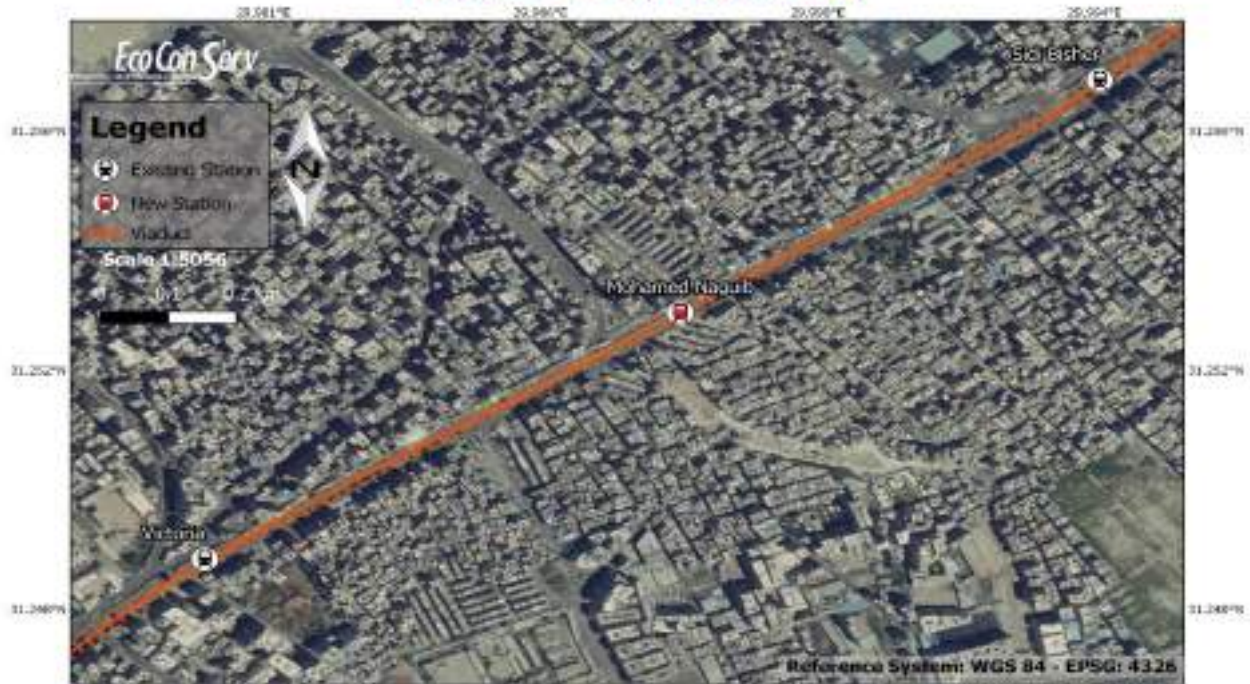


Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section A - Abou Qir to Sidi Bishr (4)



Alexandria Regional Metro - Abou Qir
Section B - Sidi Bishr to Zahiria (1)



Alexandria Regional Metro - Abou Qir
Section B - Sidi Bishr to Zahiria (2)



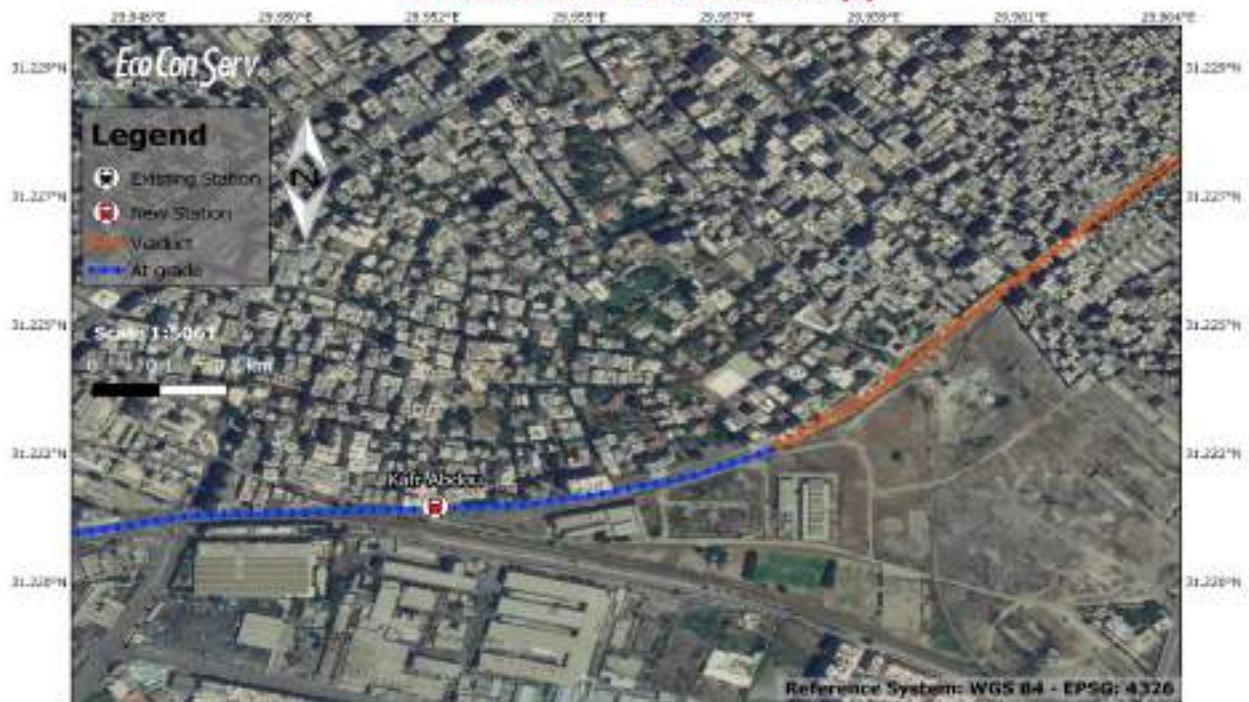
Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section B - Sidi Bishr to Zahiria (3)



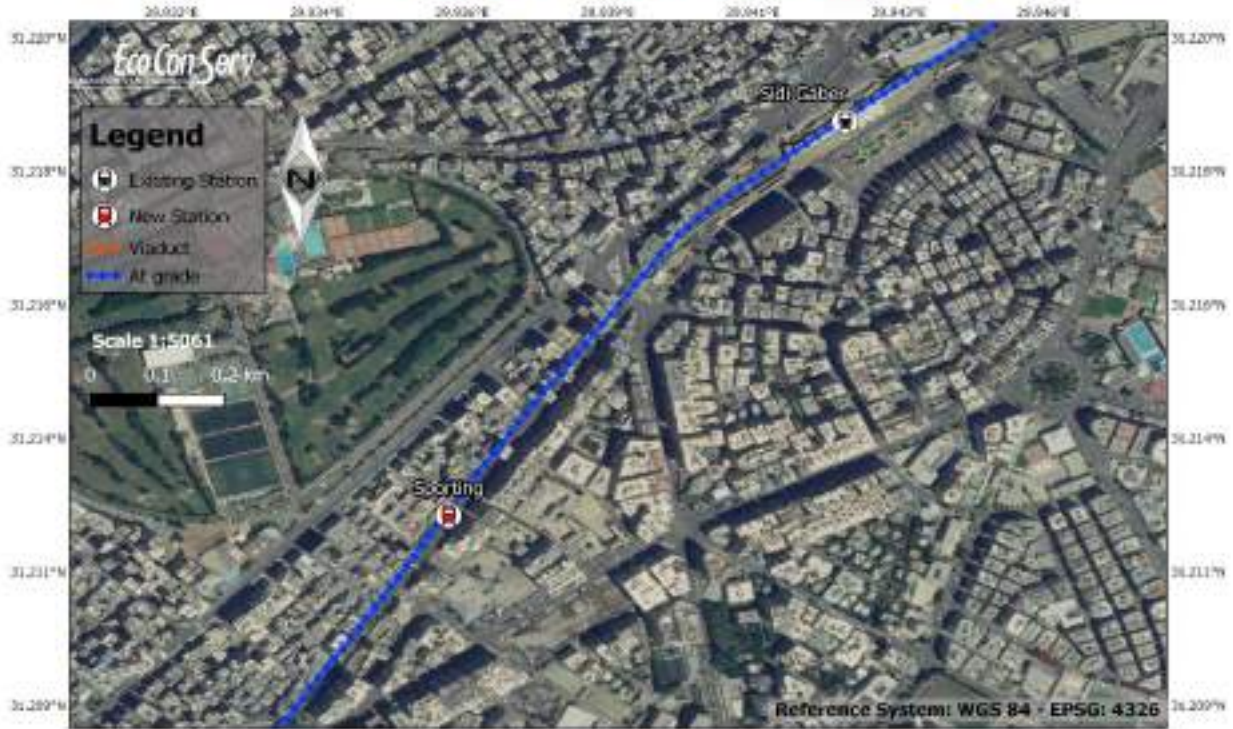
Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section C - Zahiria to Misr Station (1)



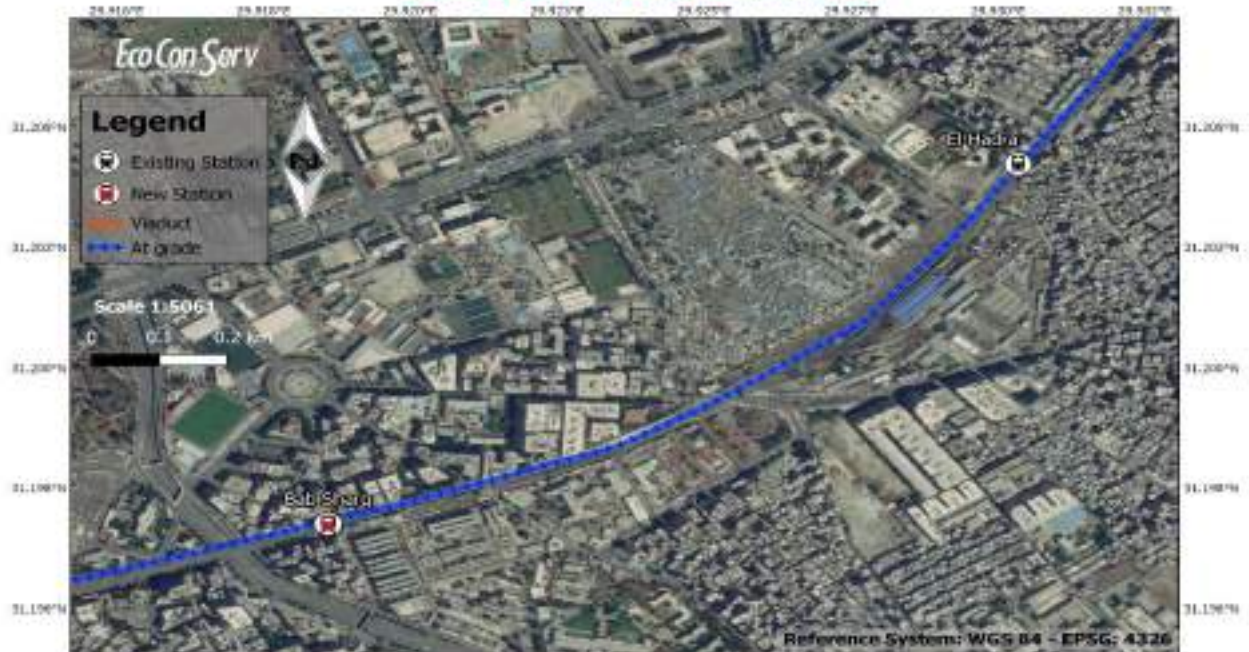
Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section C - Zahiria to Misr Station (2)



Alexandria Regional Metro - Abou Qir

Section C - Zahiria to Misr Station (3)



Alexandria Regional Metro - Abou Qir
Section C - Zahiria to Misr Station (4)



الملحق 2: القرار الوزاري بشأن حيازة الأراضي
الملحق 2 أ: القرار الوزاري بشأن حيازة الأراضي



الجريدة الرسمية

النمن ٤ جنيحات

| | | |
|------------------------|---|--------------------------|
| العدد ٤٧ تابع (أ) | الصدائر في ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٢ هـ الموافق (١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) | السنة الثالثة والستون |
|------------------------|---|--------------------------|

٢ الجريدة الرسمية – العدد ٤٧ تابع (١) في ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض

الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أصل المنفعة العامة مشروع المرحلة الأولى لمетро أبو قير الذي سيتم تنفيذه في ذات مسار خط سكة حديد أبو قير – الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقاً حتى محطة مصر بمحافظة الإسكندرية بجميع منشآته ومرافقه من محطات للركاب بما تحتويه من منشآت لخدمة الجماهير ومحطات القوى الكهربائية والضغط العالي وورشنة للعمرة الجسدية ووحدة التحكم المركزي وأي منشآت أخرى يحتاجها المشروع ، وذلك على النحو الموضح بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة .

(المادة الثانية)

يُسَـتَـوَلَى بطريق تنفيذ المباشر لصالح الهيئة القومية للإنفاق على الأراضي والعقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة ، على النحو المبين بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة .

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ تابع (أ) من ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م ٣

(المادة الثالثة)

يُنهى تخصيص أراضي وعقارات الجهات الحكومية الموضح بيانها بالمسكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة ، وبعد تخصيصها للنفع العام بدون مقابل لصالح الهيئة القومية للإنفاق ،

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال عدوي

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ ثلث (أ) في ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن إضفاء صفة لنفع العام على مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير
بمحافظة الإسكندرية

لكنت دراسة خصائص النقل بمحافظة الإسكندرية على أن تطوير وسائل النقل العام بالإسكندرية هو الحل الوحيد للمشكلات المرورية ، وأوصت الدراسة بتفيذ مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير - محطة مصر بحيث يتمكن من نقل حجم ركاب يقدر بنحو ٦٠ ألف راكب/ ساعة/ اتجاه .

وفي ضوء تكاليف التمدد رئيس الجمهورية بالبدء في تنفيذ مترو الإسكندرية في ذات مسار خط سكة حديد أبو قير - الإسكندرية الحالي وتنفيذ المرحلة الأولى في المسافة من محطة سكة حديد أبو قير حتى محطة مصر بطول ٢١,٢ كيلومتر لتحقيق الأهداف الآتية :

- ١- توفير وسيلة نقل عصرية وسريعة وأمنة وصديقة للبيئة .
 - ٢- مواجهة واستيعاب الطلب المتزايد على حركة النقل بالمناطق التي يخدمها مترو أبو قير بصفة خاصة وبمحافظة الإسكندرية بصفة عامة .
 - ٣- المساهمة في تقليل الاختناقات المرورية بمحافظة الإسكندرية .
 - ٤- تحسين السرعة الفعلية لقطار أبو قير وتحقيق الانتظام المطلوب لمواعيد الرحلات على طول المسار من خلال تقليل زمن القاطن وزمن الرحلة .
 - ٥- تشغيل الخط باستخدام الطاقة الكهربائية النظيفة والأقل تكلفة لتحقيق مستويات ثلوث الهواء والثلوث الضوئية بالمناطق التي يمر بها المترو .
- ويبدأ مسار المرحلة الأولى من محطة سكة حديد أبو قير شرقاً ثم يمتد إلى محطات طوسون ، المعمورة ، الصلاح ، المنتره ، العنترة ، العصاره ، ميامي ، سيدى بشر ، فيكتوريا ، غوريل ، السوق ، الظاهرية ، مروراً بورشة العمرة الجسيمة بمنطقة مصانع النحاس ثم محطات سيدى جابر ، سيورتج ، الحضرة ، باب شرق وصولاً إلى محطة مصر .

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ تابع (أ) في ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٠ ٥

وتتضمن أعمال المشروع إنشاء ورشة الصيانة الجسيمة ومحطة الضغط العالي
ووحدة التحكم المركزي على مساحة ٢٢٧٥٩٧ متر مربع على النحو التالي :

الجزء الأول بمساحة ٢١٧٥٠٠ متر مربع مملوكاً لشركة النحاس المصرية - إحدى
شركات قطاع الأعمال العام التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية - ومطلوب قرع
ملكيتها للمنفعة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته .

الجزء الثاني بمساحة ١٠٠٩٧ متر مربع من أملاك الهيئة القومية لسكك حديد
مصر مطلوب تحليل تخصيصها بدون مقابل لصالح الهيئة القومية للإنفاق .

ونظراً للطبيعة الخاصة لمشروعات تنفيذ خطوط المترو التي تقتضي تحدد مواقع
العمل باعتبارها من المشروعات الطولية فإنه يتعذر حصر جميع مسالك الأراضي
والعقارات المتداخلة مع المشروع ومساحة ما يملكه كل منهم وما قد يتطلبه المشروع
من أجزاء إضافية إلا بعد صدور القرار بتقرير صفة النفع العام وبدء أعمال اللجان
المختصة في الحصر ، ومرفق طيه عدد ١٣ خريطة مساحية توضح التخطيط
الإجمالي للمشروع والمساحات اللازمة نزع ملكيتها لصالح المشروع ولوحة توضح
مسار المرحلة الأولى من مترو أبو قير والمحطات الواقعة عليها .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم توفير الاعتمادات المالية اللازمة للتعبئة
التقديرية للملك الظاهرين بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ضمن موازنة الهيئة القومية للإنفاق
للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وسيتم إيداعها بخزينة الجهة المنفذة لهذا القرار خلال شهر
من تاريخ صدوره طبقاً لما تحدده اللجنة المختصة المشكلة بالمادة (٦) من القانون ١٠
لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته .

وفي ضوء ما تقدم ، نتشرف بأن نرفق طيه مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء
لإضفاء صفة النفع العام على مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير الذي سيتم تنفيذه
في ذات مسار خط سكة حديد أبو قير - الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقاً حتى
محطة مصر بمحافظة الإسكندرية والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي
اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك على النحو الموضح به عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير النقل

د/عبد الحادي النور

الملحق 2 ب: القرار الوزاري بشأن اكتساب الأراضي



الجزء الأول السميّة

التمن ١٠ جنيهات

| | | |
|----------------------|--|--------------------------|
| العدد ٤٧ مكرر (و) | الصادر في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٣ هـ الموافق (٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١ م) | السنة الرابعة والستون |
|----------------------|--|--------------------------|

٢ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٠١ لسنة ٢٠٢١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزح ملكية العقارات للمتفعة العامة
ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتبار مشروع
المرحلة الأولى لمترو أبو قير من أعمال المتفعة العامة ؛
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُضاف إلى أعمال المتفعة العامة الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه بعض مسطحات الأراضي والعقارات اللازمة
 لتنفيذ مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير الذي سيتم تنفيذه في ذات مسار خط
 سكة حديد أبو قير - الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقاً حتى محطة مصر
 بمحافظة الإسكندرية ، وذلك على النحو الموضح بالمذكرة والخرائط المساحية المرفقة.

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر لصالح الهيئة القومية للأنفاق على مسطحات
الأراضي والعقارات الإضافية المشار إليها في المادة السابقة ، والمبين موقعها
 وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والخرائط المساحية والكشوف المرفقة .

٣ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١

(المادة الثالثة)

يُنهى تخصيص الأراضي والعقارات المملوكة لجهات حكومية والموضح بيانها
 وملاكها الظاهرين بالمذكرة والخرائط المساحية والكشوف المرفقة ويعدل تخصيصها
 للتع العام دون مقابل لصالح الهيئة القومية للأنفاق .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
 صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٤٢ هـ
 (الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

٤ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠

الصادر لإضفاء صفة النفع العام على مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩/١١/٢٠٢١

لإقرار صفة النفع العام على مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير الذي سيتم تنفيذه في ذات مسار خط سكة حديد أبو قير - الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقاً حتى محطة مصر بمحافظة الإسكندرية (مرفق رقم ١) .

وقى ضوء الطبيعة الخاصة للمشروع والتي تقتضى تعدد مواقع العمل ، فإنه يتعدّر حصر جميع ملاك الأراضي والعقارات المتداخلة مع المشروع ومساحة ما يملكه كل منهم وما قد يتطلبه المشروع من أجزاء إضافية إلا بعد صدور القرار بتقرير صفة النفع العام ويد . أعمال اللجان المختصة في الحصر ، لذا فقد تطلب تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل إضافة بعض مسطحات الأراضي والعقارات اللازمة لتنفيذ الأتي :

- ١ - إضافة محطتي (محمد نجيب - كفر عبده) إلى مسار المشروع بحيث يكون متوسط المسافة البيئية بين المحطات حوالي (١) كيلو متر .
- ٢ - إضافة مسطحات إضافية من الأراضي لإنشاء محطتي سيورتنج ويا ب شرق حيث إن مسار المشروع عند هاتين المحطتين غير كافٍ لإنشاء المحطتين والسلام الخاصة بهما .

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١ ٥

وجدير بالذكر أنه سيتم تدبير مبلغ (١٠٠) مليون جنيه وفقاً للتأشيرات العامة لموازنة الهيئة القومية للإنفاق للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ اللازمة للتعويضات التقديرية المبدئية للملاك الظاهرين وسوف يتم إيداعها خزانة الجهة المتفذة لهذا القرار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره طبقاً لما تحدده اللجنة المختصة المشكلة بالمادة (٦) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته .

مرفق طيه ما يلي :

١ - عدد (١٠) خزائن مساحية توضح التخطيط الإجمالي للمشروع .
(مرفق رقم ٢) .

٢ - كشوف الملاك الظاهرين وكروت الوصف للأراضي والعقارات المطلوب تعديل تخصيصها / تزج ملكيتها لصالح الهيئة القومية للإنفاق لتنفيذ المشروع .
(مرفق رقم ٣) .

وقى ضوء ما تقدم ، تشرف بأن ترفق طيه مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠ الصادر لإقرار صفة النفع العام على مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير الذي سيتم تنفيذه في ذات مسار خط سكة حديد أبو قير - الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقاً حتى محطة مصر بمحافظة الإسكندرية بإضافة بعض مسطحات الأراضي والعقارات اللازمة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر عليها لتنفيذ المشروع وذلك على النحو الموضح بهاليه .

وتفضلوا بقبول شائق الاحترام

وزير النقل

هريق/ كامل عبد الهادي الوزير

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



معلم

كشوف بيان الملاك الظاهري للأراضي المطلوب نزع ملكيتها لتنفيذ محطات مشروع مترو الإسكندرية

| الفرش من نزع الملكية | وصف العقارات | | العنوان | اسم المالك الظاهر |
|-------------------------------|--------------|------------------------------|--|-------------------------------|
| | نوع المنشأ | المساحة | | |
| تخصيص الأرض لعمل محطة سيورتاج | أرض قضاء | المساحة = ٨٨٧ م ^٢ | قنبي النكة الحدود بالقرب من محطة سيدي جابر - شارع نوت غيم آمون | ملاكة خاصة (المالك غير معروف) |
| تخصيص الأرض لعمل محطة باب شرق | أرض قضاء | المساحة = ١٢٢ م ^٢ | بحري النكة الحدود نهاية شارع بانتون | ملاكة خاصة (المالك غير معروف) |



١٤٥ - ٥١ قرانيا

١٠٦٨
٣

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



كشوف بيان الملاك الظاهري للأراضي المطلوب إعادة تخصيصها لتنفيذ محطات مشروع مترو الإسكندرية

| الفرش من نزع الملكية | وصف العقارات | | العنوان | اسم المالك الظاهر |
|-------------------------------|---|------------------------------|--|-------------------|
| | نوع المنشأ | المساحة | | |
| تخصيص الأرض لعمل محطة سيورتاج | وحدة سكنية | المساحة = ٤٥٠ م ^٢ | بحري النكة الحدود بالقرب من محطة سيدي جابر - نهاية شارع سعد وقرية طلبة | محافظة الإسكندرية |
| تخصيص الأرض لعمل محطة باب شرق | من ٤٠٠ م ^٢ من منطقة انظر الميزاب | المساحة = ٢٨ م ^٢ | بحري النكة الحدود شارع بورتاج | محافظة الإسكندرية |
| تخصيص الأرض لعمل محطة باب شرق | شارع | المساحة = ٨١٦ م ^٢ | قنبي النكة الحدود | وحدة ملكية مصر |



١٠٦٨
٥-١

٨ المجرىة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١

٩ المجرىة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١

كروت الوصف

كروت وصف نزع الملكية

كروت رقم ١

كروت وصف نزع الملكية

تعاون: في المنة الحديد بالقرب من محطة ميدني حابر - شارع نوت علاج
ابون

شعاع نظائر الارض: ملكية خاصة (ملك غير معروف)

نوع المنشأة: ارض قضاء

المساحة التقريبية: ٢م.٨٨٧

| رقم الترخيص/ المساحة لمعطوب نزع ملكيتها | الاستخدام الحالي | المساحة (م ^٢) | القرن من استقامتها بالمشروع |
|--|------------------|---------------------------|----------------------------------|
| ٢م.٨٨٧ | ارض قضاء | ٢م.٨٨٧ | تحتسب الارض المشاعه معطوب نزع |

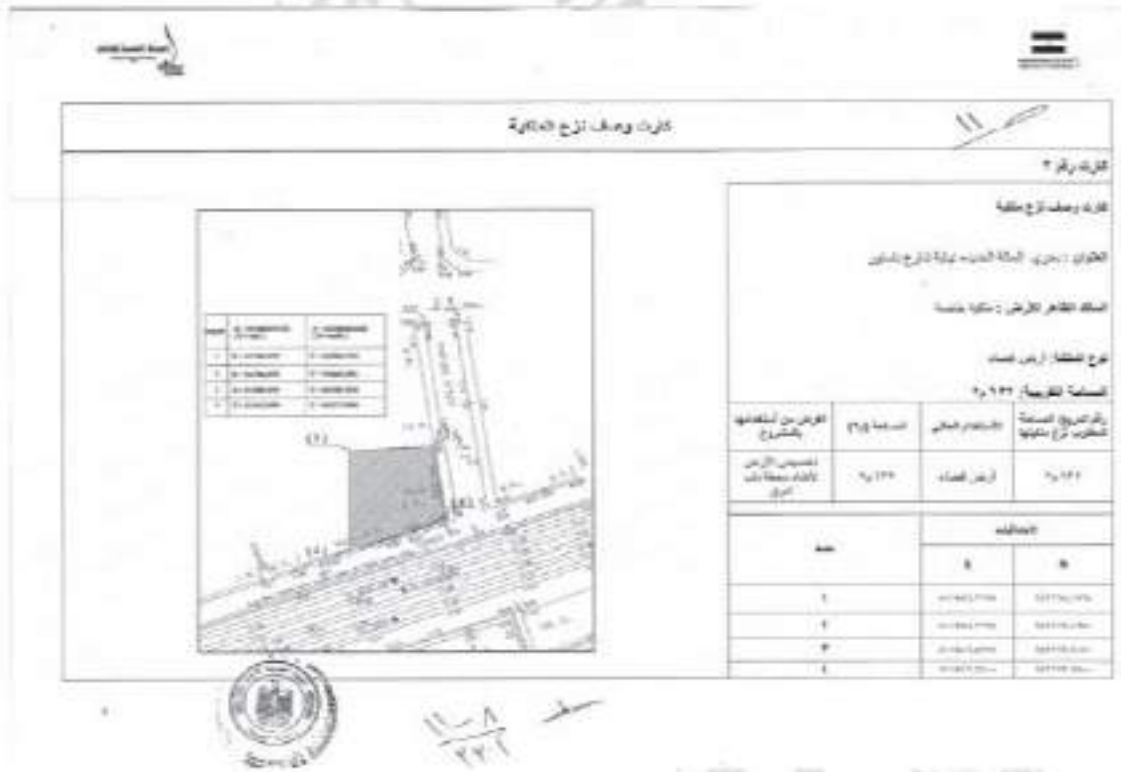
الأحداث

| نقط | الأحداث | |
|-----|-----------|-----------|
| | E | N |
| ١ | ٤٢٧٠٩٩٨٤١ | ٤٤٧٤٠٣٤١ |
| ٢ | ٤٢٧٤٤٨٧٤ | ٤٤٧٧٧٠٤٨٢ |
| ٣ | ٤٢٧٧٩٨٦٩ | ٤٤٨١٣٧٤٣ |
| ٤ | ٤٢٨١٤٨٦٤ | ٤٤٨٥٠٤٨٨ |

١١ - ٢
٢٢٠١

١١ - ٢
٢٢٠١

الجدول الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (أ) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



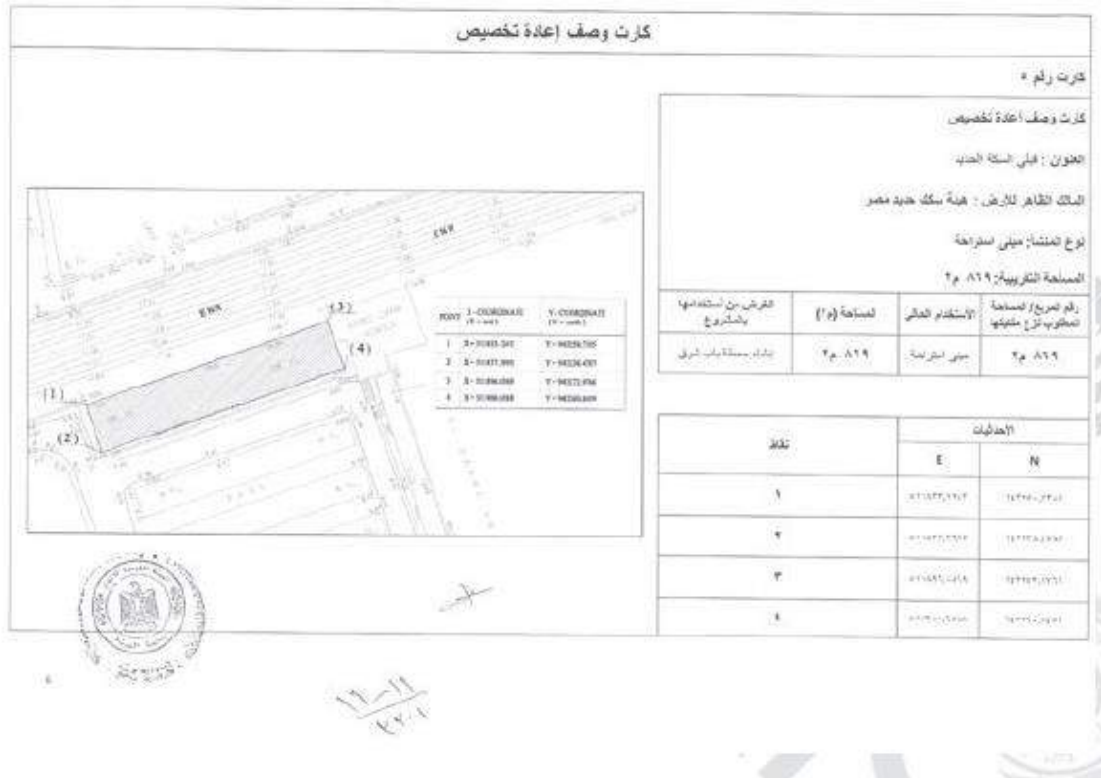
الجدول الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (أ) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



١٢ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



١٣ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (و) في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٢١



ملحق 3: البيانات الديموجرافية، التوظيف، الدخل والبنية التحتية العامة

الملف الديموجرافي

تم استخدام البيانات الديموجرافية المقدمة في هذا القسم لتحديد المجموعات المتأثرة بالمشروع ليتم تضمينها في منهجية المسح الاجتماعي والاقتصادي والموضحة في الفصل الخامس منهجية خطة إعادة التوطين. تم عرض نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في الفصل السادس الأشخاص والأصول المتضررة وتم تحليلها لتحديد آثار المشروع كما تم تلخيصها في الفصل السابع تأثيرات المشروع. تم النظر في تأثيرات المشروع من أجل تحديد معايير الأهلية وتطوير مصفوفة الاستحقاقات (المقدمة في الفصل 9، قسم الاستحقاقات والتعويضات 9.2 من خطة إعادة التوطين هذه).

تعداد السكان

يصف الجدول 1 توزيع السكان المتأثرين بالمشروع وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي.

فيما يتعلق بمالكي الأراضي من القطاع الخاص، لم يكن لدى فريق برنامج العمل الإقليمي بعد بيان رسمي من وكالة الفضاء الأوروبية بشأن عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع. تم إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي مع بعض أصحاب الأراضي وممثليهم.

الجدول 1 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع تبعا لعدد السكان

| عدد أفراد الأسرة | | | عدد المتضررين | فئة المتضررين |
|------------------|------|------|--------------------|---|
| إجمالي | إناث | ذكور | | |
| 38 | 18 | 20 | 8 مستأجرين | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 108 | 59 | 49 | 21 مستخدم غير رسمي | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 300 | 136 | 164 | 65 محل تجاري | المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع |
| 142 | 61 | 81 | 40 وحدة معيشية | الأسر المعيشية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع |
| 588 | 274 | 314 | 134 | إجمالي |

أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي أن العدد الإجمالي للأشخاص المتضررين (588 شخصاً متضرراً من المشروع¹⁰⁸) بما في ذلك عدد أفراد الأسرة لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. ما يقرب من 75% من إجمالي عينة الأشخاص المتأثرين بالمشروع (442 شخصاً من الأشخاص المتأثرين بالمشروع) الذين قد يتأثرون بالمشروع هم المتاجر والأسر المتاخمة خارجياً / القريبة من مسار المشروع. يشكل الأشخاص المتأثرين بالمشروع الأولي حوالي 25% من إجمالي العينة (146 شخصاً من

¹⁰⁸ يتضمن هذا الرقم العدد الإجمالي لأفراد الأسرة لجميع مجموعات الأشخاص المتأثرين بالمشروع المتضمن في عينة الدراسة، بما في ذلك الأسر والمحلات التجارية خارج مسار المشروع.

الأشخاص المتأثرين بالمشروع) (بما في ذلك العدد الإجمالي لأفراد الأسرة). تشير البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة إلى أن 53٪ من إجمالي عينة الأشخاص المتأثرين بالمشروع هم من الذكور مقابل 47٪ من الإناث.

التوزيع حسب الفئات العمرية

يوضح الجدول 2 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الفئة العمرية من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي. 40٪ من الأشخاص المتأثرين بالمشروع يقعون في الفئة العمرية 31-45 عامًا والتي تمثل أكبر نسبة تليها الفئة العمرية 46-60 بنسبة 36٪ تقريبًا. الفئة العمرية الأقل تمثيلاً هي الفئة العمرية 20-30 و 61+ بنسبة 12٪ لكل منهما. وهذا يشير إلى أن غالبية الأشخاص المتأثرين بالمشروع هم في سن العمل.

الجدول 2 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الفئات العمرية¹⁰⁹

| +61 | 46-60 | 31-45 | 20-30 | فئة المتضررين |
|-----|-------|-------|-------|---|
| 1 | 2 | 4 | 1 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 3 | 9 | 7 | 2 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 8 | 23 | 26 | 8 | المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع |
| 4 | 14 | 17 | 5 | الأسر المعيشية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع |
| 16 | 48 | 54 | 16 | الإجمالي |

التوزيع حسب الجنس

حددت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي أن 19٪ من الأشخاص المتأثرين بالمشروع من الإناث (25)، مما يشير إلى أن غالبية الأشخاص المتأثرين بالمشروع هم من الذكور. أشارت نتائج المسح إلى أن النساء اللواتي يستأجرن المحلات سواء داخل المحطات أو المحلات المجاورة لمسار المشروع هن المعيلات لأسرهن، حيث ورثت اثنتان المحل عن والدهما أو الزوج. وهذا لا ينطبق على عينة المسوح الأسرية حيث أن نسبة الإناث المستجيبات ترجع إلى وجودهن في المنزل وقت إجراء المسح.

يصف الجدول 3 التوزيع بين الجنسين وفقاً لكل مجموعة من المتضررين. وهذا يدل على أن النسبة المئوية للذكور المتأثرين بالمشروع أعلى من الإناث (81٪ ذكور مقابل 19٪ إناث). وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد قيود أو قيود تفرضها سكة حديد مصر على الإناث لاستئجار المحلات التجارية داخل وخارج مسار المشروع.

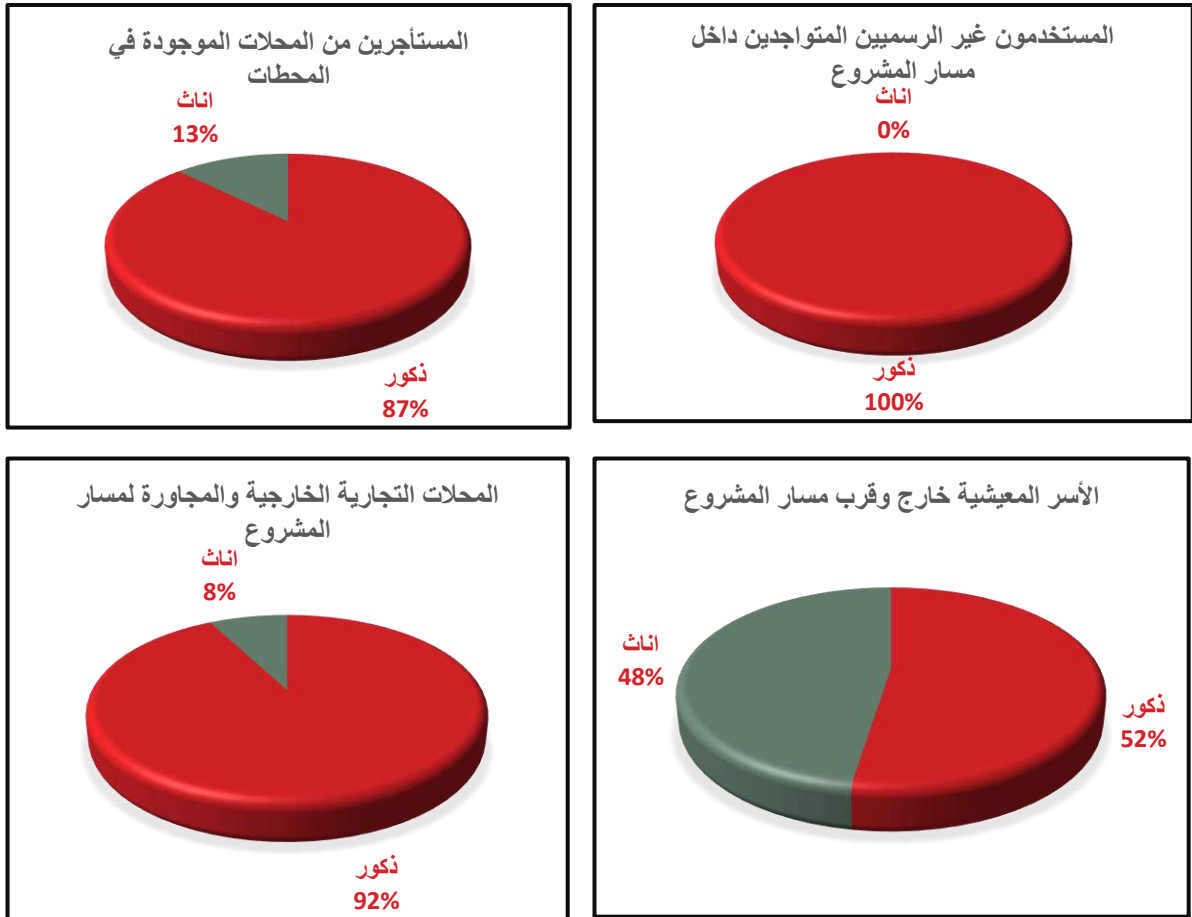
الجدول 3 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الجنس

| إناث | ذكور | فئة المتضررين |
|------|------|---|
| 1 | 7 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| - | 21 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 5 | 60 | المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع |

¹⁰⁹ البيانات الواردة في هذا الجدول لا تشمل ملاك الأراضي لعدم توفرهم أثناء المسح.

| إناث | ذكور | فئة المتضررين |
|------|------|---|
| 19 | 21 | الأسر المعيشية المتاخمة خارجيًا لمسار المشروع |
| 25 | 109 | إجمالي |

يوضح الشكل 1 توزيع مجموعات الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الجنس في كل مجموعة. المستخدمون غير الرسميين في مسار المشروع جميعهم ذكور بدون مستخدمين إناث. يتألف المستأجرون من المحلات الواقعة في المحطات من 87% من الذكور و 13% من الإناث. تتألف المحلات التجارية المتاخمة لمسار المشروع من 92% ذكور و 8% إناث. يتألف أفراد الأسرة حسب الجنس داخل الأسر المتاخمة لمسار المشروع من 52% ذكور و 48% إناث.



الشكل 1 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الجنس

توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب التعليم

أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي تنوع الوضع التعليمي بين الأشخاص المتأثرين بالمشروع. 5% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع (7) يعرفون القراءة والكتابة بنسبة منخفضة. يمثل الأشخاص المتأثرين بالمشروع الحاصلين على تعليم ثانوي / في أعلى نسبة ضمن الأشخاص المتأثرين بالمشروع تعليمهم بنسبة 25.4%، يليهم الأشخاص المتأثرين بالمشروع الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة 19.4% مع مستأجرين من المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع والتي تشكل 65% منهم.

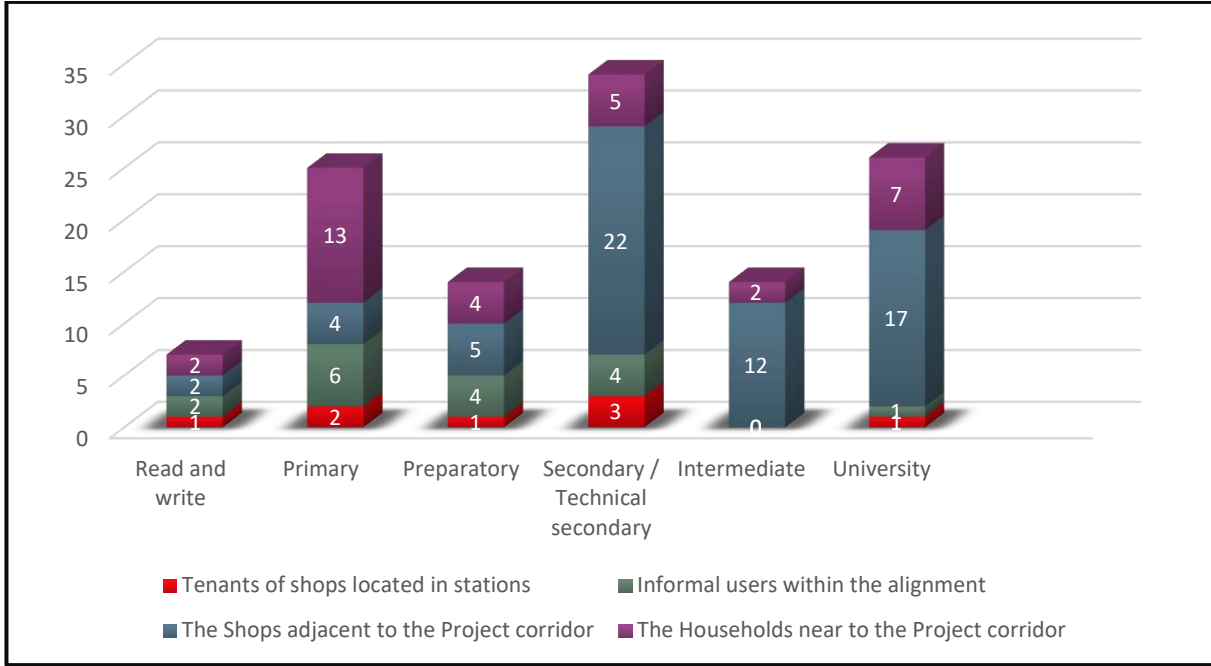
18.6% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع حاصلون على تعليم ابتدائي، بينما يقع 10.4% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع تحت كل فئة من الفئات التالية: غير المتعلمين، والمتوسطين، والإعداديين.

يصف الجدول 4 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الحالة التعليمية، وهو موضح أيضًا في الشكل 2 أدناه.

الجدول 4 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقًا للحالة التعليمية لكل مجموعة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع

| جامعي | متوسط | ثانوي/ تعليم فني | إعدادي | إبتدائي | يقرأ ويكتب | أمي | فئة المتضررين |
|-------|-------|------------------|--------|---------|------------|-----|--|
| 1 | - | 3 | 1 | 2 | 1 | - | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 1 | - | 4 | 4 | 6 | 2 | 4 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 17 | 12 | 22 | 5 | 4 | 2 | 3 | المحلات التجارية المجاورة والقريبة من مسار المشروع |
| 7 | 2 | 5 | 4 | 13 | 2 | 7 | الأسر المعيشية خارج وقرب مسار المشروع |
| 26 | 14 | 34 | 14 | 25 | 7 | 14 | إجمالي |

يلاحظ من مراجعة البيانات الواردة في الجدول 4 أن النسبة المئوية للأشخاص المتأثرين بالمشروع الحاصلين على تعليم جامعي في فئتين: مستأجري المحلات الموجودة في المحطات والمستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع منخفضة جدًا (1 فقط المتضررين في كل فئة). (يمكن مقارنة ذلك بنسبة 65% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين شملهم الاستطلاع من عينة من المحلات التجارية المتاخمة لمسار المشروع الذين خضعوا لتعليم جامعي. يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول 4 للوضع التعليمي للأشخاص المتأثرين بالمشروع المتأثرين مباشرة بالمشروع (أي مستأجري المحلات التجارية الموجودة في المحطات والمستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع) إلى مستوى تعليمي منخفض ، خاصة للمستخدمين غير الرسميين ضمن مسار المشروع . وهذا بدوره يعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمتضررين.



الشكل 2 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب التعليم

توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الحالة الاجتماعية

يصف الجدول 5 نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي يظهر أن الغالبية العظمى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع متزوجون (76% من إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع أو 102 من الأشخاص المتأثرين بالمشروع)، وعلى هذا النحو سيكونون مسؤولين عن إعالة أسرهم مما يزيد من احتياجاتهم الاجتماعية. والالتزامات الاقتصادية. هذا بالمقارنة مع 13.4% من إجمالي المتضررين (18 شخصاً من المتأثرين بالمشروع) غير متزوجين (أعزب). بالإضافة إلى ذلك، هناك نسبة صغيرة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع إما أرامل (7%) أو مطلقيين (2%) أو منفصلين (1%).

الجدول 5 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الحالة الاجتماعية

| أرامل | مطلق | منفصل | متزوج | أعزب | فئة المتضررين |
|-------|------|-------|-------|------|---|
| - | - | - | 8 | - | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 1 | 1 | - | 18 | 1 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| - | 1 | - | 53 | 11 | المحلات التجارية خارجياً بجوار مسار المشروع |
| 8 | 1 | 2 | 23 | 6 | الأسر المعيشية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع |
| 9 | 3 | 2 | 102 | 18 | الإجمالي |

العمالة والدخل

الدخل

• نوع الأجر أو الراتب / الدخل

يصف الجدول 6 نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي من حيث الدخل / الأجر. تظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع لديهم دخل غير مستقر ، حيث أكد 93.6% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع (88) أن الدخل الذي يتلقونه غير مستقر ويختلف من يوم لآخر ومن موسم إلى آخر. يتوافق هذا مع طبيعة هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية التي تشهد دخلاً متغيراً يتعلق بحجم النشاط التجاري (أي الإقبال) والأسعار المفروضة على السلع. صرح 6.4% فقط من الأشخاص المتأثرين بالمشروع (6) أن دخلهم مستقر ودخلهم الشهري ثابت.

الجدول 6 نوع الأجر أو الراتب / الدخل

| فئة المتضررين | مرتب/ دخل ثابت | مرتب/ دخل غير ثابت |
|--|----------------|--------------------|
| المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات | - | 8 |
| المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع | 1 | 20 |
| المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع | 5 | 60 |
| الاجمالي | 6 | 88 |

• قيمة الدخل

يوضح الجدول 7 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب فئات الدخل الشهري. وفقاً لبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي، فإن معظم الأشخاص المتأثرين بالمشروع هم دون مستوى الحد الأدنى للأجور. فئة الدخل 1,501-2,000 جنيه مصري هي الأكثر شيوعاً بين الأشخاص المتأثرين بالمشروع حيث تمثل 26% من إجمالي العينة. يلي ذلك 18% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع بصافي دخل شهري يتراوح بين 2,001-2,500 جنيه مصري، و 15% من المتأثرين بالمشروع مع صافي دخل شهري قدره 3,001 - 4,000 جنيه مصري وصافي دخل شهري 1,001-1,500 جنيه مصري على التوالي.

جدول 7 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب صافي الدخل (بيانات شهرية)

| المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات | 500-1,000 جنيه مصري | 1,001-1,500 جنيه مصري | 1,501-2,000 جنيه مصري | 2,001-2,500 جنيه مصري | 2,501-3,000 جنيه مصري | 3,001-4,000 جنيه مصري | 4,001-5,000 جنيه مصري | 5,001-6,000 جنيه مصري | أكثر من 6,001 جنيه مصري | لا يعرف | رفض الإجابة 110 |
|---|---------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-------------------------|---------|-----------------|
| - | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 | 1 | 1 | 1 | - | - | - |

110 فضل بعض المستجيبين استخدام حقه في عدم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالدخل ، حيث ألمح بعضهم إلى عدم تقنهم بفريق برنامج إعادة التوطين، حيث قد يكون لديهم صلة بمصلحة ضريبة الدخل أو أي هيئة إشرافية حكومية مثل العمل. المكتب أو التأمينات الاجتماعية.

| رفض الإجابة 110 | لا يعرف | أكثر من 6,001 جنيه مصري | 5,001 - 6,000 جنيه مصري | 4,001 - 5,000 جنيه مصري | 3,001 - 4,000 جنيه مصري | 2,001 - 2,500 جنيه مصري | 1,501 - 2,000 جنيه مصري | 1,001 - 1,500 جنيه مصري | 500- 1,000 جنيه مصري | المتضررين s |
|--------------------|---------|----------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------|--|
| - | - | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 6 | 6 | 4 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 2 | 6 | 1 | 1 | 2 | 11 | 15 | 17 | 6 | 4 | المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع |
| 2 | 6 | 2 | 3 | 4 | 14 | 17 | 24 | 14 | 8 | Total |

• مصادر الدخل الأخرى

يعرض الجدول 8 نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بمصادر الدخل الأخرى. من بين 94 من الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع (82%) ليس لديهم مصدر آخر للدخل ، وبالتالي فإن سبل عيشهم تعتمد حصرياً على مصدر الدخل من النشاط الاقتصادي الذي سيتأثر بالمشروع مما يجعلهم أكثر ضعفاً. أشار 18% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى أن لديهم مصدر دخل آخر.

الجدول 8 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب مصادر الدخل الأخرى

| مصادر الدخل الأخرى | فئة المتضررين |
|--------------------|--|
| 2 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 1 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 14 | المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع |
| 17 | الإجمالي |

• الدخل المتولد لأسر متعددة

وفقاً لنتائج المسح الواردة في الجدول 9 ، فإن 50% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع يولدون دخلاً لعائلات / أسر أخرى (47 شخصاً من الأشخاص المتأثرين بالمشروع)، حيث يقوم أحد المتضررين بإعالة عائلة شقيقهم المتوفى، بينما يدعم الآخر أمهم وأخواتهم.

الجدول 9 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب الدخل المتولد لأسر متعددة

| الدخل المتولد لدعم أسر متعددة | فئة المتضررين |
|-------------------------------|---|
| 3 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| 9 | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 35 | المحلات التجارية خارجياً المجاورة لمسار المشروع |
| 47 | الاجمالي |

الموظفين

يتضح من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي أن 50% من المحلات التجارية، سواء كانت موجودة داخل المحطات القائمة أو خارجياً بجوار مسار المشروع ، لديها موظفين. يتم توظيف هؤلاء الموظفين بدون عقود عمل رسمية أو تأمين اجتماعي. وفقاً لأصحاب الأعمال ، تعمل الغالبية العظمى من الموظفين بدوام كامل ، إلا أن معدلات دوران الموظفين مرتفعة. بعض الموظفين موسميون يتراوحون من طلاب الجامعات إلى العمال الانتقاليين الذين قد يعملون لفترة قصيرة من الوقت حتى تظهر فرص أخرى مثل الوظائف ذات الأجور الأعلى أو الوظائف الموجودة في منطقة إقامتهم. يوضح الجدول 10 أن 50% من المحلات التجارية (47 محل تجاري) بها موظفين ويظهر توزيع الموظفين حسب الجنس. تسود عمالة الذكور الإناث المشتغلات بنسبة 78.7% إلى 21.3%. يقتصر عمل الإناث أيضاً على المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع.

بشكل عام ، يقتصر تواجد الموظفين في المحلات الموجودة داخل المحطات على 4 موظفين (8.5% جميعهم ذكور) فقط من إجمالي 47 عاملاً. لا يتم توظيف عمال من قبل مستخدمين غير رسميين (بائعون ثابتون ومتنقلون) ضمن مسار المشروع لأن القوى العاملة تعتمد فقط على صاحب العمل نفسه.

الجدول 10 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب العاملين في المحلات

| عدد الموظفين الإناث | عدد الموظفين الذكور | عدد المحلات التي يوجد بها موظفين | فئة المتضررين |
|---------------------|---------------------|----------------------------------|---|
| - | 4 | 4 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| - | - | - | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 10 | 33 | 43 | المحلات التجارية خارجياً المجاورة لمسار المشروع |
| 10 | 37 | 47 | الاجمالي |

• أجر العامل المنتظم

يوضح الجدول 11 فئات الأجور للمحلات المتأثرة والمحتملة التأثر. يوضح الجدول أن متوسط الأجر الشهري الذي يتراوح بين 1001 و 1500 جنيه مصري لديه أعلى نسبة للأجور المدفوعة على امتداد المشروع بنسبة 47.8%. تليها أجور تتراوح بين 1,501-2,000 جنيه مصري وبين 500-1,000 جنيه مصري بنسبة 21.3% و 15.2% من إجمالي العينة على التوالي.

الجدول 11 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب أجر الموظف المنتظم

| 4,001- 5,000 جنيه مصري | 3,001- 4,000 جنيه مصري | 2,001- 2,500 جنيه مصري | 1,501- 2,000 جنيه مصري | 1,001- 1,500 جنيه مصري | 500- 1,000 جنيه مصري | فئة المتضررين |
|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|----------------------------|--|
| - | 1 | - | 1 | 1 | 1 | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| - | - | - | - | - | - | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |
| 1 | 3 | 3 | 9 | 21 | 6 | المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع |
| 1 | 3 | 3 | 10 | 22 | 7 | الاجمالي |

قيمة الإيجار الشهري

يوضح الجدول 12 قيم الإيجار الشهري المدفوعة كما ورد في المسح الاجتماعي والاقتصادي. غالبية أصحاب الأعمال هم من المستأجرين. تختلف قيم الإيجار وفقاً لمدى حداثة توقيع عقد الإيجار وهي موضحة في الجدول 12 أدناه. تظهر البيانات أن فئة قيمة الإيجار (أقل من 200 جنيه) هي الفئة الأكثر شيوعاً لقيمة الإيجار بنسبة 37.5% من إجمالي العينة بين المحلات المؤجرة. تليها فئة قيمة الإيجار من 2,001-2,500 جنيه بنسبة 23.4%، و 500-1,000 جنيه بنسبة 11%، و 1,001-1,500 جنيه بنسبة 9.3% من إجمالي العينة.

الجدول 12 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب قيمة الإيجار الشهري

| أقل من 200 جنيه مصري | 200 - 500 جنيه مصري | 500- 1,000 جنيه مصري | 1,001- 1,500 جنيه مصري | 1,501- 2,000 جنيه مصري | 2,001- 2,500 جنيه مصري | أكثر من 5,000 جنيه مصري | لا يعرف | فئة المتضررين |
|----------------------------|---------------------------|----------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------------------------|---------|---|
| - | - | 3 | 2 | 2 | 1 | - | - | المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات |
| - | - | - | 1 | - | - | - | - | المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع |

| لا يعرف | أكثر من 5,000 جنيه مصري | 2,001 – 2,500 جنيه مصري | 1,501 – 2,000 جنيه مصري | 1,001 – 1,500 جنيه مصري | 500 – 1,000 جنيه مصري | 200 – 500 جنيه مصري | أقل من 200 جنيه مصري | فئة المتضررين |
|---------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-----------------------|---------------------|----------------------|---|
| 8 | 2 | 14 | 6 | 3 | 4 | 2 | 24 | المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع ¹¹¹ |
| 8 | 2 | 15 | 8 | 6 | 7 | 2 | 24 | الاجمالي |

البنية التحتية والخدمات العامة

69% من المحلات التجارية المتاخمة خارجياً لمسار المشروع التي تم أخذ عينات منها تشمل إمدادات الكهرباء، مع 31% من هذه المحلات (15) تشمل على إمدادات المياه. بالنسبة للمحلات الموجودة داخل المحطات القائمة، فإن 5.3% من المحلات (5) موصولة بالكهرباء، اثنان منها مزودان بعداد كهرباء ودفع الفواتير الشهرية، أما المتاجر الثلاثة المتبقية فتدفع فاتورة شهرية إلى الهيئة القومية لسكك حديد مصر عبر السكك الحديدية. ادارة المحطة للكهرباء. تتراوح قيمة استهلاك الكهرباء للمحلات من 100 إلى 220 جنيهاً مصرياً (يوجد محل واحد داخل المحطات القائمة به إمداد بالمياه).

لا توجد وسائل راحة للموظفين (مراحيض، مرافق غسيل) متوفرة في المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع. يعتمد موظفو المحل على استخدام مرافق الصرف الصحي العامة الملحقة بالمساجد المجاورة. المحلات الموجودة داخل المحطات تعتمد على التسهيلات المتوفرة بالمحطة مقابل أجر شهري (50 جنيهاً مصرياً) يدفعه المحل.

الجدول 13 توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حسب البنية التحتية والخدمات

| المتضررينs | الكهرباء | مصدر المياه | الصرف الصحي |
|--|----------|-------------|-------------|
| المستأجرين من المحلات الموجودة في المحطات | 5 | 1 | - |
| المستخدمون غير الرسميين ضمن مسار المشروع | - | - | - |
| المحلات التجارية خارجيا المجاورة لمسار المشروع | 65 | 15 | - |
| الاجمالي | 70 | 16 | - |

¹¹¹ أكد اثنان من أصحاب الأعمال الذين شاركوا في المسح الاجتماعي والاقتصادي أنهم لا يدفعون إيجاراً للمحلات، لأن هذه المحلات هي ملكهم الخاص.

الملحق 4: المستندات المتعلقة بتعويضات المساجد

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MINISTRY OF TRANSPORT
Minister's Office

جمهورية مصر العربية
وزارة النقل
مكتب الوزير

وزير النقل
مكتب الوزير
17 JUN 2020
ر.م. مصطفى
م. مصطفى

السيد الدكتور مهندس / عصام والي
رئيس مجلس إدارة
الهيئة القومية للإنفاق

تحية طيبة وبعد ...

إحافا لكتاب السيد الفريق / وزير النقل رقم ٥٨٦٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١ لسيد الدكتور / وزير الأوقاف والمبلغ صورته لمساندكم بشأن المساجد المطلوب إزالة معارضتها تنفيذ مشروع مترو أبو قير على الكثافة بمحافظة الاسكندرية والمخطط قوام الوزارة بتكفيده في نفس مسار خط سكة حديد أبي قير الحالي كمرحلة أولى مع امتداده إلى مدينة برج العرب في المرحلة الثانية وذلك في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية الصادرة في هذا الشأن ، والمتضمن عدم التزام وزارة النقل بتوفير أراضي بديلة أو توفير مبلغ ثمن الأرض البديلة للمساجد في ضوء وقوع هذه المساجد داخل إملاك هيئة السكة الحديد واستعداد الوزارة توفير المبالغ المطلوبة لبناء مساجد بديلة للمساجد التي سيتم إزالتها أو تطوير مساجد أخرى فور توفير الأراضي البديلة لهذه المساجد أو تحديد المساجد المطلوب تطويرها وذلك على النحو الوارد بالكتاب المشار اليه بعاليه .

أرسل لمساندكم زفق هذا صورة كتاب السيد الاستاذ الدكتور / وزير الأوقاف رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ بشأن الاجراءات التي تم اتخاذها والمطلوب في هذا الشأن .

وبالعرض على السيد الفريق / وزير النقل أشير سيادته (م / وجدى شحات ، مخاطبة ه الأتفاق لتكبير المبلغ وتسيده لوزارة الأوقاف ومتابعة هدم المساجد والاحتفظ على الأرض) .

فالمرجو التفضل بالإحاطة والتوجيه لاتخاذ اللازم والإفادة بما يتم استكمالاً للعرض على السيد الفريق / وزير النقل في هذا الشأن .

وتفضلوا بسيادتكم بقبول فائق الاحترام...

رئيس الإدارة المركزية
لشئون مكتب الوزير
أ.م. مصطفى
٢٠٢٠/٦/١٧
(أسامة محمد مصطفى)

عصام
والى

٢٠٢٠/٦/١٧

- قطاع عالي
- تخطيط ودراسات
- ش.م. مصطفى
- متابعة

صورة لسيد المهندس / لطفى محمد رمضان - رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر
صورة لسيد المهندس / وجدى شحات - مساعد الوزير لشئون سكك الحديد وشؤون الإنفاق ووسائل النقل المسكن

٦١١٨ ١٩٢٣/٢

NAT
TID
17

٢٠٢٠/٦/١٧
٢٠٢٠/٦/١٧

١٧٠
٢٠٢٠/١٥
٤٣



السيد الفريق / كامل عبد الهادي الوزير
وزير النقل

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وبعد :

فبالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم (٥٨٦٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١ م ، بشأن كتابنا لسيادتكم رقم (٨٧ ص. ز + م) المؤرخ ٢٠٢٠/٤/١٢ م ، والمرفق به مذكرة السيد المهندس / رئيس قطاع الخدمات المركزية ، بخصوص المساجد المطلوب إزالتها لمعارضتها تنفيذ مشروع "مترو أبو قير عالي الكثافة" بمحافظة الإسكندرية ، والمخطط قيام وزاراتكم الموقرة بتنفيذه في نفس مسار خط سكة حديد أبي قير الحالي كمرحلة أولى مع امتداده إلى مدينة برج العرب في المرحلة الثانية ، وذلك في ضوء توجيهات السيد / رئيس الجمهورية في هذا الشأن ، وإيماء لكتابكم سالف الذكر باستعداد وزاراتكم الموقرة لتوفير المبالغ المطلوبة لبناء مساجد بديلة للمساجد التي سيتم إزالتها أو تطوير مساجد أخرى .

واستجابة لطلب معاليكم باستبعاد لمن الأرض كونها في زمام أملاك السكة الحديد فقد تم ذلك بالفعل والتصر التقدير على قيمة المباني فقط ، ولصالح النفع العام فإنني إضافة إلى ذلك قد خفضت مقايمة الإدارة المركزية للشئون الهندسية المرفقة لتكلفة المباني ٢٢ % تقريبا ليصبح إجمالي المبلغ المطلوب موافقتنا به من وزاراتكم الموقرة بشأن الثلاثة عشر مسجداً المبينة بالمذكرة المرفقة (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين مليون جنيه بدتاً من التكلفة المقدرة بالمذكرة المشار إليها بمبلغ (٣٢,١٠٥,٠٠٠) اثنين وثلاثين مليوناً ومائة وخمسة آلاف جنيه ، وطور موافقتنا بالمبلغ المطلوب على الكود المؤسسي لوزارة الأوقاف رقم (١٣٤٠٠١٠١) سيتم تفويض وزاراتكم في هدم المساجد بمعرفتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

وزير الأوقاف

محمد مختار جمعة

أ.د / محمد مختار جمعة

مع فائق الاحترام والتقدير

٢٣ من لوال ١٤٤١ هـ
١٥ من يونيو ٢٠٢٠ م



وزارة الأوقاف

الإدارة المركزية للشئون الهندسية

مذكرة للمعرض على

معالي الأستاذ الدكتور الوزير

الموضوع : بالإشارة إلى تأشيرة معاليكم على الخطاب الوارد من سيادة الفريق أ. ح / كامل عبد الهادي الوزير - وزير النقل والمواصلات ، بشأن المساجد المطلوب إزالتها لمعارضتها تنفيذ مشروع " مترو أبو قير عالي الكثافة " بمحافظة الإسكندرية ، وإحاطاً بالمذكرة المعروضة على سيادتكم في ذات الشأن بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ م ، ردًا على خطاب معالي وزير النقل رقم (٢٩٧٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩ م ، وإيماءً إلى ما ورد بخطاب معاليه رقم (٥٨٦٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١ م .
نتشرف بأن نعرض على معاليكم الآتي :
أولاً : بالنسبة للمساجد الحكومية :
أقامت مديرية أوقاف الإسكندرية بعد حضور الاجتماع التنسيقي الذي تم بمقر الهيئة القومية للاتفاق أن المساجد التي تعترض إقامة المشروع هي مساجد :

| م | اسم المسجد | المساحة | عدد الأدوار | تقدير قيمة الصباني |
|-----|--------------------------------|---------|-------------|--------------------|
| ١. | الفاحين - غربال | ١٥٠ م | - | ١٢٧٥٠٠٠ جنيه |
| ٢. | عيسى بن أبي طالب - سيدي بشر | ٢٨٠ م | ٢ | ٢١٠٠٠٠٠ جنيه |
| ٣. | خالد بن الوليد - الملك الحنفي | ١٨٠ م | - | ١٥٣٠٠٠٠ جنيه |
| ٤. | نور الإسلام - مدينة فيصل | ٢٠٠ م | ٢ | ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه |
| ٥. | دار السلام - المنيرة | ١٥٠ م | - | ١٢٧٥٠٠٠ جنيه |
| ٦. | الهدى | ١٥٠ م | - | ١٢٧٥٠٠٠ جنيه |
| ٧. | نور الإسلام باكوس | ٩٠ م | - | ٧٦٥٠٠٠٠ جنيه |
| ٨. | المؤمنين غربال | ١٢٠ م | - | ٨٢٥٠٠٠٠ جنيه |
| ٩. | قباء - فيكتوريا | ٦٠٠ م | - | ٥١٠٠٠٠٠٠ جنيه |
| ١٠. | الصابرين - سيدي بشر | ٩٠ م | - | ٦٧٥٠٠٠٠ جنيه |
| ١١. | بدر - شارع ٤٥ | ٤٠٠ م | ٢ | ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه |
| ١٢. | أهالي العصاره | ٢٠٠ م | - | ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه |
| ١٣. | الرحيق المختوم - المعهد الديني | ١٢٥ م | ٣ | ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه |
| | الإجمالي | ٣٤٤٥ م | | ٢٢,١٠٥,٠٠٠ جنيه |

وبناء على ما ورد بخطاب معالي وزير النقل بأن جميع المساجد تقع بحرم السكة الحديد تم إلغاء بند مقابل الأرض .

وتعرض على معاليكم الآتي للموافقة على مخاطبة معالي السيد / وزير النقل للتفضل بموافقاتنا بأمر دفع باسم وزارة الأوقاف من وزارة النقل والمواصلات بمبلغ إجمالي (٣٢,١٥,٠٠٠) جنيه وهي قيمة بناء مساجد بديلة ، وفور موافقاتنا بأمر الدفع سيتم إخلاء المساجد من العهد وتفويض وزارة النقل والمواصلات في هدم المساجد بمعرقتها :

رئيس قطاع المقادير المركزية
م/ مسير الشال
١٦/١٥

رئيس الإدارة المركزية للشئون الهندسية
م/ مهدي عبد الله أبو ميد

مدير عام المشروعات والتصميمات
م/ إيمان فاروق

الملحق 5: الإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها لتعويض المساجد

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MINISTRY OF TRANSPORT
Minister's Office

جمهورية مصر العربية
وزارة النقل
مكتب الوزير

السيد الدكتور مهديس / هشام والى
رئيس مجلس إدارة
الهيئة القومية للإنفاق

تلبية طيبة ويهد ...

الحاقاً لكتاب السيد الفريق / وزير النقل رقم ١٠٠٨١ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ للسيد الدكتور / وزير الأوقاف والمبلغ صورته لسيداتكم بشأن توجيهات السيد رئيس الجمهورية باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ مترو على الكثافة بمحافظة الإسكندرية والذي سيتم تنفيذه في ذات مسار قطار أبى قير وصولاً إلى محطة مصر كمرحلة أولى والإجراءات المطلوبة فيما يخص المساجد المتعارضة مع حركة السكة الحديد على طول مسار المشروع وذلك على النحو الوارد بالكتاب المشار إليه بعالية.

أرسل لسيداتكم وفق هذا صورة كتاب السيد الدكتور / وزير الأوقاف رقم ٤٢٦ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢ والمرفق طيه رد السيد المهندس / التوكيل الدائم لوزارة الأوقاف في هذا الشأن وترشيح ممثلين لوزارة الأوقاف للتسيق والتواصل مع المختصين بهيئتكم الموقرة في هذا الشأن .

وبالعرض على السيد الفريق / وزير النقل أشر سيادته (م/ وجدى شحات ، الهيئة القومية للإنفاق ، لاتخاذ ما يلزم بالتسيق مع المختصين بوزارة الأوقاف لإنهاء الإجراءات والعرض بما يتم في هذا الشأن) فالمرجو التفضل بالإحاطة والتوجيه لاتخاذ اللازم والاقادة بما يتم استكمالاً للعرض على السيد الفريق / وزير النقل .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

رئيس الإدارة المركزية
لشئون مكتب الوزير
أ. محمد مصطفى
(أسامة محمد مصطفى)

رئيس الفريق / وزير النقل

م. السيد النائب
م. محمد
م. مصطفى
م. محمد
م. محمد

صورة لسيد المهندس / وجدى شحات - مساعد الوزير لشئون السكة الحديد ومترو الانفاق ووسائل النقل السككي

أحمد الرزق

١٢ أميره للسكك الحديدية مع الاستوليد
السيد مصطفى - املاود كوكه وكسا جبر

| | |
|------|------|
| ٢٩٧٠ | ٢٩٧٠ |
| ٢٩٧٠ | ٢٩٧٠ |
| ٢٩٧٠ | ٢٩٧٠ |

٢٢ سبتمبر ٢٠٢١
١٦٠٦-
مذكرة

وزارة الأوقاف
الوزير

المعظم
معالي السيد الفريق / كامل عبد الغني الوزير
وزير النقل والمواصلات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وبعد :

فبالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم (١٠٠٨١) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ م ، بشأن كتابنا لسيادتكم رقم (١٧٠) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ م ، بخصوص طلب موافاتنا بمبلغ (٢٥) مليون جنيه على الكون المؤسسي لوزارة الأوقاف رقم (١٣٤٠٠١٠١) لإقامة مساجد بديلة بعد إزالة الثلاثة عشر مسجداً المتعارضة مع حرم السكة على طول مسار تنفيذ مشروع مترو عالي الكثافة بمحافظة الإسكندرية ، وطلب سيادتكم الإفادة بما تنفيذه من مساجد بديلة بمعرفة وزارة الأوقاف حتى تاريخه .

يسرني أن أرفق لسيادتكم رد السيد المهندس الوكيل الدائم لوزارة الأوقاف في هذا الشأن مع قرشيحنا لكل من :

١ - المهندس / سمير محمد مصطفى الشال - الوكيل الدائم لوزارة الأوقاف هاتف رقم (٠١٢٣٤٩٦٩٤٠) .

٢ - المهندس / مجدي عبد الله أبو عيد - مدير عام الإدارة العامة للمشؤون الهندسية بديوان عام وزارة الأوقاف هاتف رقم (٠١٢٠٦٥٩٤٥٩٤) .

للتسيق والتواصل مع من تفوضونه سيادتكم من وزاراتكم الموقرة لإنهاء كل الإجراءات المتصلة بهذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

وزير الأوقاف
رأه / محمد مختار جمعة
مع خالص التحية لكم

تحريراً في
٢٢ من سبتمبر ٢٠٢١ م



| | | | | |
|----------|-------------------|----------|-----------|--|
| ١ | استور | الطابية | ٢٤٠,٠٠٠ | تم الانتهاء |
| ٢ | البحر الأحمر | خرور | ١٦٠,٠٠٠ | تم الانتهاء |
| ٣ | البرلس القبلي | العنتره | ١٢٠,٠٠٠ | تم الانتهاء |
| ٤ | مأذنة المعمورة | المعمورة | ٥٠٠,٠٠٠ | تم الانتهاء |
| ٥ | البحر الأحمر | أيس | ٢٤٧,٨٧٢ | تم الانتهاء |
| ٦ | علي بن ابي طالب | العابرية | ٢٧,١٤٤ | تم الانتهاء |
| ٧ | الأناوار المحمدية | المنزه | ٢٤٠,٠٠٠ | جار العمل |
| ٨ | خيرزا | خورشيد | ٢٤٤,٠٠٠ | جار العمل |
| ٩ | الشيخ عمر | الشارية | ١٨٤,٧٠٥ | جار العمل |
| الإجمالي | | | ٢,٢٣٣,٧٢٦ | مشروعين يتألفان من ١٨٤٠٠٠٠ وحدة ومشمولتان بـ ١٠٠٠٠٠ وحدة |

ثانياً : ما تم إنجازه :-

| م | اسم المشروع | الموقع | مؤلف الأعمال |
|----------|--------------|-----------------------|-----------------------------|
| ١ | البحر الكبير | تيج مريوط | تم الإنجاز بجلسة ٢٠٢١/٢٢/١٤ |
| ٢ | الرحمة | العلا الشرقي - النهضة | تم الإنجاز بجلسة ٢٠٢١/١٠/١٤ |
| ٣ | شعب الرية ٦ | ريج العرب | تم الإنجاز بجلسة ٢٠٢١/١٠/١٤ |
| الإجمالي | | | ١٢٥٥٠٥٨٠ |

وبذلك يكون إجمالي مبلغ الأعمال التي تمت بحراسة مبلغاً وقدره (٢٦٣٦١٩٦٦ جنيهًا) وعليه فلا مانع لدينا من إضفاء هذه المساجد بفرقة مديرية أوقاف الإسكندرية وتسجيل كافة المتطلبات كمشروع على المديرية.

بالنسبة للسند رقم (٢) وهو موافقة وزارة النقل يكشف يتضمن حصر جميع الأنشطة داخل كل مسجد ، تحصيل سيادكم أن جميع هذه المساجد لإقامة الشعائر الدينية ولا توجد بها أنشطة أخرى .

بالنسبة للسند رقم ٣ والخاسر بهدم هذه المساجد ، فلا مانع لدى الإدارة الهندسية من قيام وزارة النقل بهدم هذه المساجد التي تعود المشروع بمرافقها وعن طريقها.

وتفعلوا بتحويل وزارة الأوقاف ...

تحريراً لى: ٢٠٢١/١٠/١٤ م

مدير عام

الإدارة العامة للشؤون الهندسية

(م / مجدي أبو عيد)

الوكيل القانوني

(م / سمير الشاذلي)

ملحق 6: محاضر اجتماعات التشاور مع المنظمات غير الحكومية

| | |
|---|------------------------------|
| 9 مارس 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
| جمعية الشبان المسيحيين YMCA | تفاصيل المنظمات غير الحكومية |
| مقر الجمعية بالإسكندرية | مكان الاجتماع / عبر الإنترنت |
| الأستاذ بهجت عزيز - المدير المالي للجمعية | حضور الاجتماع |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|-----|--|--|
| 1.1 | ما العمل الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية وكيف يكون وثيق الصلة بالمشروع؟ | تهدف جمعية الشبان المسيحيين إلى نشر الوعي والثقافة والأخلاق الحميدة بين الشباب ، وتنظم الفرق الرياضية والرحلات المفيدة والمخيمات الصيفية لهم. لا تبحث الجمعية عن الدين ولا تروج له ، ويمكن لأي شخص الانضمام إليها بغض النظر عن معتقداته الدينية. تتعاون الجمعية مع الجمعيات الأخرى العاملة في الإسكندرية في دعم الأسر الفقيرة من خلال المتطوعين الشباب العاملين في الجمعية |
| 1.2 | منذ متى تعمل المنظمة غير الحكومية في منطقة المشروع؟ | تأسست جمعية الشبان المسيحية في لندن عام 1844 من قبل اتحاد الكنائس ، ثم في أمريكا عام 1851 ، وانتشرت في جميع أنحاء العالم بعد ذلك. جمعية الشبان المسيحية لها 3 فروع في مصر في القاهرة والإسكندرية وأسيوط. تأسس فرع الإسكندرية عام 1928. |
| 1.3 | هل تعتبر المنظمة غير الحكومية ممثلة لمجموعة معينة متأثرة بالمشروع؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، كيف يمكن للمنظمات غير | لا |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|--|--|-----|
| | الحكومية أن تساعد أو تدعم المشروع في التواصل مع هذه المجموعات المتأثرة؟ | |
| لم نتعاون سابقًا مع الجمعيات التي تقدم خدمات الرعاية للباة الجائلين أو عائلاتهم ، ولكن هناك العديد من الجمعيات في الإسكندرية التي تقدم خدمات الرعاية للأسر الفقيرة والمعوقة والمرأة المعيلة. مديرية التضامن الاجتماعي بالإسكندرية هي الجهة المعنية بالمنظمات الأهلية بالإسكندرية ولديها قاعدة بيانات لجميع الجمعيات المسجلة بالإسكندرية وأنواع أنشطته. | هل هناك أي مجموعات أو جمعيات غير رسمية ذات صلة (مثل جمعية البائعين المتنقلين ، ومجتمع السوق ، وما إلى ذلك) التي تدرك المنظمة غير الحكومية أنه ينبغي التشاور معها في هذا المشروع؟ | 1.4 |

القسم 2: تصور المشروع

| | | |
|---|--|-----|
| نعم ، نحن كجمعية وسكان الإسكندرية على دراية بمشروع مترو الإسكندرية. | هل أنت على علم بالمشروع الذي سيتم بناؤه في هذه المنطقة؟ | 2.1 |
| نعم ، لقد تمت دعوتنا إلى جلسات التشاور التي عقدت في يوليو 2021 للمشروع. حضرت (السيدة إيمان فهمي) مع المجموعة الممثلة بالمجلس القومي للمرأة بالتعاون مع جمعية المرأة والتنمية بسيدي بشر. كانت المناقشات شديدة الحماسة للمشروع بسبب حاجة مدينة الإسكندرية إلى وسيلة مواصلات جيدة ومتطورة. ومع ذلك، كان هناك جدل كبير حول مسألة توفير وسائل نقل بديلة قبل أن يتوقف قطار أبو قير عن العمل. نأمل أن يكون هذا قد تم حتى يبدأ المشروع. من جانبنا أشرنا إلى أهمية توقيت أعمال البناء حيث أن مدينة الإسكندرية مستهدفة لقضاء الإجازات الصيفية في شهري يوليو وأغسطس وحتى منتصف سبتمبر. يرجى مراعاة الزيادة في الكثافة السكانية في هذا الوقت. | هل تمت دعوتك و / أو حضرت أي اجتماعات متعلقة بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، يرجى تقديم تفاصيل متى وأين وملخص للمناقشات. | 2.2 |

القسم 2: تصور المشروع

| | | |
|-----|--|---|
| 2.2 | هل تم الاتصال بالمنظمة غير الحكومية من قبل أي مجموعة من أعضاء المجتمع فيما يتعلق بأي مخاوف بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | لا |
| 2.3 | ما رأيك في التصور العام لهذا المشروع؟ | التصور العام لمشروع مترو الإسكندرية جيد ، لكننا لاحظنا من خلال المناقشات في جلسات الإفصاح أن المسؤولين في المحافظة وأفراد المجتمع لديهم العديد من الاهتمامات ، والتي تتلخص في: |
| | <ul style="list-style-type: none"> • توفير وسائل نقل بديلة • مشاكل المرور بالإسكندرية وإمكانية زيادة مرحلة البناء لهذه المشاكل • الكثافة المرورية للشوارع الجانبية بالإسكندرية وسوء حالة هذه الشوارع • طول وقت البناء، مما قد يزيد من هذه المشاكل • الحالة الإنشائية للبيوت القديمة على مسار المشروع وإمكانية تأثرها بأعمال الانشاء . | |
| 2.4 | ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو فوائد هذا المشروع ومن تراه هم أكثر مجموعات المجتمع احتمالية للاستفادة من المشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل. | هذا المشروع ذو أهمية كبيرة لسكان مدينة الإسكندرية وخاصة الطبقة الوسطى الذين يبحثون عن وسيلة نقل نظيفة وآمنة وسريعة تتخلص من الازدحام وما يصاحبه من مشاكل وسلبيات. |
| 2.5 | ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو تأثيرات هذا المشروع ومن تراه من المرجح أن يتأثر سلبًا بالمشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل. | من المحتمل أن يتأثر جميع سكان الإسكندرية سلبًا خلال فترة البناء، ولكن بنسب متفاوتة، اعتمادًا على مدى قربهم من موقع المشروع. لكن بعد تشغيل المترو، من غير المحتمل أن تكون هناك آثار سلبية. |
| 2.6 | هل لدى المنظمة غير الحكومية أي مخاوف محددة تتعلق بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | كما ذكرنا سابقًا، فإن الاهتمامات الرئيسية لدينا تتعلق بالفترة التي ستبدأ فيها أعمال البناء وتأثيرها على كثافة حركة المرور. |

ALEXANDRIA REGIONAL METRO – ABOU QIR to MISR STATION

Tender No. 13768597 – EPC-1 Engineering /Detailed Design, Procurement, Construction, Testing and Commissioning of the Works



الشكل 3 صورة الاجتماع مع ممثلي جمعية الشبان المسيحية

| | |
|--------------------------------------|------------------------------|
| 10 مارس 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
| كارياتاس مصر - فرع الإسكندرية | تفاصيل المنظمات غير الحكومية |
| اجتماع Zoom - عبر الإنترنت | مكان الاجتماع / عبر الإنترنت |
| د / هانى موريس - مدير فرع الاسكندرية | حضور الاجتماع |

القسم 1: معلومات أساسية

| | |
|-----|--|
| 1.1 | ما العمل الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية وكيف يكون وثيق الصلة بالمشروع؟ |
| | <p>تتصور كارياتاس مصر مجتمعًا يتم فيه تبادل القيم الإيجابية ويعيش فيه جميع الناس في ظل العدالة والكرامة. عالم يتسم بالمساواة والتسامح فيما يتعلق بالعرق والجنس والدين والمكانة الاجتماعية. مكان نعتني فيه بالضعفاء في مجتمعاتنا.</p> <p>نسعى جاهدين للتغيير الاجتماعي من خلال احترام مبادئ حقوق الإنسان. نحن نبني الوعي ونقدم الخبرة ونقدم الفئات الضعيفة والمجتمعات الهشة. نقوم بتمكينهم وخلق الفرص ، حتى يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. نحن نعمل مع شركاء محليين ووطنيين ودوليين - منظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والحكومات على حد سواء - لتعزيز التنمية المستدامة.</p> <p>في كارياتاس مصر، كل شيء يبدأ بالناس. نحن نؤمن بأن كل شخص هو رصيد قيم للمجتمع. نحن ندعم حق الأشخاص في اتخاذ خياراتهم بأنفسهم من خلال تهيئة الظروف التي تساعد على القيام بذلك. نحن نمكنهم من التأثير على القضايا التي تؤثر على أنفسهم ومجتمعاتهم. نحن شاملون وندرك أن بعض الأشخاص قد يحتاجون إلى دعم إضافي للتغلب على الحواجز التي يواجهونها. نحن نؤمن بالشراكات. من خلال مشاركة خبراتنا ومواردنا مع شركائنا والمستفيدين لدينا، يتم استخدام مواردنا المحدودة بشكل أفضل وخدمة الجمهور بشكل أفضل.</p> |

القسم 1: معلومات أساسية

| | |
|--|---|
| <p>كاريتاس مصر هي منظمة مصرية غير حكومية مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي عام 1967 تحت رقم 1150. تم الاعتراف بها كمنظمة نفع عام في الإسكندرية في عام 1975.</p> | <p>1.2 منذ متى تعمل المنظمة غير الحكومية في منطقة المشروع؟</p> |
| <p>في الوقت الحالي، لا تعتبر كاريتاس ممثلة لمجموعة معينة متأثرة بالمشروع. لم تتصل بنا أي مجموعة متأثرة لتمثيلها.</p> | <p>1.3 هل تعتبر المنظمة غير الحكومية ممثلة لمجموعة معينة متأثرة بالمشروع؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد أو تدعم المشروع في التواصل مع هذه المجموعات المتأثرة؟</p> |
| <p>سمعنا مؤخرًا عن إنشاء جمعية الباعة الجائلين بالإسكندرية¹¹² تحت إشراف المحافظة، بهدف تحسين أوضاع الباعة الجائلين بميدان محطة مصر، حيث أن محافظة الإسكندرية قامت بأعمال تطوير ميدان محطة مصر، المليء بالباعة الجائلين. لكننا لم نعمل مع هذه الجمعية من قبل، أو التقينا بهم في أحد اجتماعات مديرية التضامن الاجتماعي، أو في إحدى الفعاليات التي نظمت بالتعاون مع محافظة الإسكندرية.</p> | <p>1.4 هل هناك أي مجموعات أو جمعيات غير رسمية ذات صلة (مثل جمعية الباعين المتنقلين، ومجتمع السوق، وما إلى ذلك) التي تدرك المنظمة غير الحكومية أنه ينبغي التشاور معها في هذا المشروع؟</p> |

¹¹² بحث فريق خطة إعادة التوطين عن الجمعية المشار إليها باسم "جمعية الباعة المتجولين"، لكننا لم نعثر على هذا الكيان. كل ما وجدناه هو خبر منشور عن التعاون بين محافظة الإسكندرية وهذه الجمعية. اتصل فريق خطة إعادة التوطين بمديرية التضامن الاجتماعي في الإسكندرية للوصول إلى بيانات الجمعية؛ اسم الجمعية هو جمعية الباعة المتجولين بمحطة مصر والنبي دانيال مسجلة برقم 3102 في عام 2012، بالإضافة إلى عنوان الجمعية في منطقة محرم بك. زار فريق خطة إعادة التوطين مقر الجمعية 3 مرات، لكنهم وجدوا أنه مغلق ولم يتمكنوا من التواصل مع هذه الجمعية.

القسم 2: تصور المشروع

| | | |
|---|--|------------|
| <p>نعم، نحن على علم بالمشروع. لقد أطلعنا (الاستشاري) سابقاً معنا على الملخص التنفيذي لدراسة تقييم الأثر ، والذي يتضمن وصفاً للمشروع، ودعينا أيضاً إلى جلسة التشاور التي عقدت في نوفمبر 2021</p> | <p>هل أنت على علم بالمشروع الذي سيتم بناؤه في هذه المنطقة؟</p> | <p>2.1</p> |
| <p>نعم، تمت دعوتنا لحضور جلسة التشاور التي عقدت في نوفمبر 2021. نحن كأشخاص من الإسكندرية نسمع عن المشروع منذ فترة طويلة ، لكن لم نجد أي بوادر للتنفيذ ، ولم نشهد أي تطور في وسائل النقل في الإسكندرية. بل تزداد الأمور تعقيداً كل عام من حيث مشاكل المرور وزيادة عدد الميكرو باصات والتوك توك، والتي أصبحت وسيلة النقل الرئيسية في الإسكندرية. هل سيتم تنفيذ المشروع بالفعل؟ هذا المشروع مهم للغاية وسوف يطور العديد من المناطق في الإسكندرية. لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار المشاكل المرتبطة بالتنفيذ. في بعض مناطق قطار أبو قير يكون ممر القطار ضيقاً. هل ستكون هذه المساحة كافية لبناء المترو، أم سينتج عن ذلك إزالة بعض المباني السكنية؟ لأن هذا يمكن أن يزيد من الآثار السلبية للمشروع. خلال المناقشات في جلسة التشاور، أكد مسؤولون من الهيئة القومية للإنفاق أنه لن يتم إزالة أي مبان سكنية لبناء المشروع. كل ما ستتم إزالته هو مرافق السكك الحديدية، بما في ذلك المحطات والمساجد المقامة على أرض ملكية السكك الحديدية. أمل ألا تحصل على أكثر من ذلك.</p> | <p>هل تمت دعوتك و / أو حضرت أي اجتماعات متعلقة بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، يرجى تقديم تفاصيل متى وأين وملخص للمناقشات</p> | <p>2.2</p> |
| <p>لا</p> | <p>هل تم الاتصال بالمنظمة غير الحكومية من قبل أي مجموعة من أعضاء المجتمع فيما يتعلق بأي مخاوف بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل.</p> | <p>2.2</p> |
| <p>تقريباً كل الناس في الإسكندرية على دراية بالمشروع. تنشر وسائل الإعلام المحلية بالمحافظة العديد من الأخبار حول مشروع مترو الإسكندرية. الغالبية العظمى من التصورات العامة تجاه المشروع إيجابية، لكن المخاوف تتركز على مشاكل المرور التي سنواجهها حتى اكتمال المشروع. لم يتم عرض رؤية واضحة لخطط المرور وكيف سيتم التعامل مع المشاكل المرورية خلال مرحلة البناء .</p> | <p>ما رأيك في التصور العام لهذا المشروع؟</p> | <p>2.3</p> |

القسم 2: تصور المشروع

| | |
|---|--|
| <p>ستستفيد جميع فئات المجتمع من المشروع، حيث إنه مشروع خدمات عامة، لكن هذا يمكن أن يعتمد على سعر تذكرة المترو. إذا كان سعر التذكرة مرتفعاً، فلن يكون هذا المشروع مفيداً للمجموعات غير القادرة على تحمل تكلفة المترو كوسيلة نقل عام</p> | <p>2.4 ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو فوائد هذا المشروع ومن تراه هم أكثر مجموعات المجتمع احتمالية للاستفادة من المشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل.</p> |
| <p>إذا لم يتم التعامل مع قضايا المرور بشكل جيد أثناء البناء، فسندصبح جميعاً مجموعات من المحتمل أن تتأثر سلباً بالمشروع أثناء البناء. أيضاً، في حالة تأثير المشروع على المباني السكنية، سيتعرض سكان المناطق المجاورة لمر المترو لتأثير سلبي من المشروع</p> | <p>2.5 ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو تأثيرات هذا المشروع ومن تراه من المرجح أن يتأثر سلباً بالمشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل.</p> |
| <p>كما ذكرت في إجابة السؤال السابق، فإن الاهتمامات تنحصر في:</p> <ul style="list-style-type: none"> المشاكل المحتملة والاختناقات المرورية أثناء إنشاء المشروع تهجير السكان من المباني السكنية المجاورة لخط المترو | <p>2.6 هل لدى المنظمة غير الحكومية أي مخاوف محددة تتعلق بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل.</p> |

استجابة الاستشاري

- أكد المستشار أنه يتم حالياً إعداد خطة إدارة المرور خلال مرحلة الإنشاء بالتنسيق مع إدارة المرور بمحافظة الإسكندرية وإدارة الطرق والجسور و الهيئة القومية للأنفاق
- أكد المستشار أن تصميم المشروع لا يتطلب إزالة المباني السكنية من أي منطقة تقع في مسار المشروع. يقتصر تصميم المشروع على عقارات الهيئة القومية لسكك حديد مصر الموجودة في المسار الحالي لسكة حديد أبو قير، بالإضافة إلى 3 قطع أرض لا تشمل أي مباني سكنية.

ملحق 7: الإدارات الحكومية - محاضر اجتماعات التشاور

| | |
|---------------|----------------------------|
| 27 أبريل 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
|---------------|----------------------------|

| | |
|------------------------------|--|
| سلطة محلية | مديرية اوقاف الاسكندرية |
| دائرة حكومية | دائرة المساجد بمديرية أوقاف الإسكندرية |
| مكان الاجتماع / عبر الإنترنت | مكتب مدير أوقاف الإسكندرية |
| حضور الاجتماع | معالي الشيخ وكيل الوزارة ومدير مديرية الأوقاف بالإسكندرية المهندس ابراهيم عبد الحميد مدير ادارة المساجد بمديرية الاوقاف بالإسكندرية |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|-----|---|--|
| 1.1 | كيف يتم إشراك درهم في عملية تعويض المساجد (13)؟ (يرجى وصف العملية والإدارات والخبراء والمهام المشاركة / المنفذة) | في مصر، تنتمي جميع المساجد الخاصة أو العامة إلى وزارة الأوقاف. خاطبت وزارة النقل وزارة الأوقاف في مايو 2020 بشأن إزالة (13) مسجداً مقامة على ممتلكات سكة حديدية وغير متسقة مع إنشاء مشروع مترو الإسكندرية الجديد. قامت وزارة الأوقاف بتشكيل لجنة فنية تضم مسئولين من إدارة أوقاف الإسكندرية (الهيئة التي تمثل وزارة الأوقاف بمحافظة الإسكندرية وبالتالي الهيئة المختصة بالمساجد بالمحافظة) لفحص المساجد المراد إزالتها وتقدير حجمها. قيمة التعويض. وقدرت قيمة التعويض النهائي لـ 13 مسجداً (25 مليون جنيه مصري). |
| 1.2 | هل استلم الدرهم قيمة تعويض المساجد التي سيتم إزالتها للمشروع؟ | نعم ، قامت الهيئة القومية للأنفاق بإيداع المبلغ الإجمالي للتعويض في حساب وزارة الأوقاف. |
| 1.3 | حتى الآن ما هي المهام التي أكملها جهاز AED؟ | <ul style="list-style-type: none"> تم إجراء زيارات ميدانية لفحص المساجد المراد إزالتها ووصف حالة المساجد وعدد الطوابق والمساحة والأنشطة التي تتم في المباني الملحقة بالمساجد. تقدير مبلغ التعويض. تحديد البدائل المناسبة لاستبدال المساجد التي سيتم إزالتها في ظل الإمكانيات المتاحة (توافر الأرض لبناء مساجد بديلة وإعادة تأهيل وتوسيع المساجد القائمة). |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|---|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • وجيه أئمة المساجد والتشاور معهم بشأن الإجراءات التي ستتخذ لإزالة المساجد. • وضع خطة تتضمن توسعة / إعادة تأهيل (15) مسجداً قائماً في المناطق المحيطة بمسار المشروع. • تم إخلاء المساجد (سيتم إزالة 13 مسجداً) وسيتم هدمها من قبل شركة الهيئة القومية للإنفاق . • تم الانتهاء من إعادة تأهيل (9) مساجد وجاري العمل على إعادة تأهيل (6) مساجد أخرى. | | |
| <p>في الوقت الحاضر لا توجد أنشطة تجري في المساجد (13) حيث تم إخلاؤها جميعاً بعد استلام التعويض الإجمالي تمهيداً لإزالتها. في وقت إجراء زيارات ميدانية للمساجد ، لم تكن هناك أنشطة أخرى غير الصلاة. توقفت جميع الأنشطة التطوعية التي نفذت في الأبنية الملحقة بالمساجد مثل تحفيظ القرآن والدروس الدينية ومجموعات الدراسة لفترة طويلة بسبب انتشار كوفيد 19، وإجراء احترازي، توقفت جميع الأنشطة التطوعية.</p> | <p>1.4 ما هي حالة المساجد في الوقت الحاضر، وهل ما زالت فيها أنشطة (صلاة، حفظ القرآن ، دروس دينية ... إلخ)؟</p> | |
| <p>نعم ، تمت استشارة أبناء المجتمعات المحلية المحيطة بالمساجد من خلال أئمة المساجد قبل إخلاءهم، وذلك لإبلاغهم بالإجراءات التي سيتم اتخاذها من إغلاق المساجد ثم إزالتها. كما تم توضيح البدائل المتاحة التي سيتم اعتمادها لتعويض المساجد التي سيتم إزالتها.</p> | <p>1.5 هل أكمل جهاز AED أو أجرى أي استشارة قبل أو أثناء عملك في هذا المشروع؟</p> | |
| <p>نعم ، يتم إخطار أفراد المجتمع المحلي خلال فترة صلاة الجمعة في المساجد الموجودة في مناطق المشروع من خلال أئمة هذه المساجد. يتم إخطارهم بالتطورات على أساس منظم.</p> | <p>1.6 هل سيجري جهاز AED أي استشارة لإخطار المجتمع المحلي بالبدائل التي تم تنفيذها؟</p> | |
| <p>نتلقى شكاوى من أفراد المجتمع حول الأمور التي نخصص فيها ، بما في ذلك المساجد. نتلقى التظلمات عبر البريد (عنوان إدارة الأوقاف بالإسكندرية / عنوان وزارة الأوقاف بالقاهرة) عبر الهاتف وشكاوى الحكومة الإلكترونية التي يتم تحويلها إلينا. لا توجد إدارة محددة تختص بمعالجة الشكاوى ، ولكن يتم تقديم الشكاوى إلى سعادة الشيخ وكيل الوزارة ، ويقوم معاليه بإحالتها إلى الإدارة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.</p> | <p>1.7 هل يمتلك جهاز AED آلية للتظلم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل.</p> | |
| <p>ورد نحو 3 شكاوى من أفراد المجتمع في مناطق العصابة وفيكتوريا وباخوس يسألون عن أسباب عدم إزالة المساجد حتى الآن ، حيث تم إخلاء المساجد وتوقفت الصلاة، وأصبحت مهجورة يستخدمها بعض أصحاب المحلات والمقاهي للتخزين. البضائع ، ويستخدمها بعض الخارجين عن القانون ليلاً لممارسة بعض الأنشطة غير الرسمية.</p> | <p>1.8 كم عدد التظلمات التي تلقاها جهاز الدرهم الإماراتي حتى الآن بشأن هذا المشروع؟</p> | |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|--|------|---|
| وبالتالي، أصبحت مباني هذه المساجد مصدر قلق للمجتمع المحلي | | |
| هل ينقل جهاز AED هذه الشكاوى إلى الهيئة القومية للأنفاق ؟ | 1.9 | نعم، تم الاتصال بمسؤولي الجمعية من خلال وزارة الأوقاف لمعرفة موعد إزالة المساجد. صرح مسئولو شركة الهيئة القومية للأنفاق بأن ذلك سيتم فور الانتهاء من جميع الدراسات المتعلقة بالمشروع وبعد تحديد موعد لبدء البناء. |
| هل لديك اجتماعات منتظمة مع الهيئة القومية للأنفاق بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هي وتيرة هذه الاجتماعات. إذا لم يكن الأمر كذلك ، كيف يمكنك تنسيق العمل المتعلق بالمشروع أو المشكلات مع الهيئة القومية للأنفاق ؟ | 1.10 | لا، ليس لدينا اجتماعات منتظمة مع الهيئة القومية للأنفاق بخصوص المشروع، ولكن يتم التواصل من خلال المراسلات الرسمية من خلال الوزارة. |

القسم 2: معايير عملية التعويض

| | | |
|---|-----|---|
| هل توجد تشريعات وطنية تحدد عملية التقييم الواجب اتباعها للمساجد لهذا المشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل. | 2.1 | لا توجد قوانين تحدد عملية تقييم المساجد، ولكن يتم التقييم حسب المنطقة ، وحالة هيكل المسجد ، وعدد الطوابق ، والأنشطة التي تتم في المسجد. |
| هل تم بالفعل بناء مساجد بديلة؟ | 2.3 | لا، لم يتم بناء مساجد بديلة، لعدم توفر الأرض لذلك، ولكن تم الانتهاء من إعادة تأهيل 9 مساجد وجاري العمل على إعادة تأهيل 6 مساجد أخرى كما ذكرت من قبل. |
| هل يعتمد أي من عملك على المعلومات / البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فمن وما نوع المعلومات. | 2.4 | عملنا لا يعتمد على أي دوائر أخرى، كما أوضحت من قبل جميع المساجد هي من مسؤولية المديرية ووزارة الأوقاف فقط. كمديرية للأوقاف ، نعتمد فقط على موافقات الوزارة للتنفيذ والمراسلات الرسمية مع الهيئة القومية للأنفاق . |
| هل يقوم درهم باحتساب أي تعويضات لمستخدمي المساجد؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | 2.5 | لا يوجد مستخدمون للمساجد باستثناء المصلين، ويتم تعويض ذلك من خلال إعادة تأهيل وتوسيع مباني المساجد القائمة لاستيعاب المزيد من المصلين. لذلك، لم يتم احتساب أي تعويضات لمستخدمي المساجد. |

ALEXANDRIA REGIONAL METRO – ABOU QIR to MISR STATION

Tender No. 13768597 – EPC-1 Engineering /Detailed Design, Procurement, Construction, Testing and Commissioning of the Works



الشكل 4 صورة اللقاء التشاوري مع مسنولي أوقاف الإسكندرية

| | |
|---------------------------------------|------------------------------|
| 11 يونيو 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
| جمعية تنمية المجتمع - حي الشرق | تفاصيل المنظمات غير الحكومية |
| بمقر الجمعية بسموحة | مكان الاجتماع / عبر الإنترنت |
| الاستاذ اسامة مصطفى نائب مدير الجمعية | حضور الاجتماع |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|-----|---|---|
| 1.1 | ما العمل الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية وكيف يكون وثيق الصلة بالمشروع؟ | جمعية تنمية المجتمع هي جمعية خيرية تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع في منطقة الشرق والمناطق الأخرى بالتعاون مع المحافظات ورؤساء المديريات. |
| 1.2 | منذ متى تعمل المنظمة غير الحكومية في منطقة المشروع؟ | جمعية تنمية المجتمع منظمة مصرية غير حكومية مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي عام 1976 تم تخصيص قطع أراضي من محافظة الإسكندرية والمجلس المحلي ¹¹³ للجمعية كمنفعة "حق انتفاع" ¹¹⁴ عام 1977 وهي الأراضي التي تقع عليها المحلات حالياً (عدد المحلات 427) في فيكتوريا والعصافرة. المناطق. |

¹¹³ المجالس المحلية كيان حكومي لم يعد موجودا، وقد تم إلغاؤه الآن، وعمله الآن من قبل مجالس المقاطعات.

¹¹⁴ تم تضمين "حق الانتفاع" في القانون المصري ، في المواد 985 إلى 995 من القانون المدني المصري في القسم الخاص بالحقوق التابعة لحقوق الملكية.

خصائص حق الانتفاع:

- حق الانتفاع هو حق تابع لحق الملكية يعطي صاحبه سلطة استخدام الشيء دون الحاجة إلى وساطة من شخص آخر.
- حق الانتفاع ليس دائما كحق الملكية ، بل هو مؤقت وينتهي بانتهاء المدة المحددة له. إذا لم يتم تحديد وقت لانتهائه، فإنه ينتهي بوفاة المستفيد. وفي جميع الأحوال تنتهي بوفاة المستفيد حتى لو لم ينته.
- يحق للمنتفع استخدام الشيء واستغلاله ، الأمر الذي يقتضي عدم تدمير الشيء المنفعة بالاستخدام.

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|--|---|------------|
| <p>نعم ، تمثل الجمعية مستأجري المحلات المجاورة لمسار في منطقتي فيكتوريا والعصافرة، لأن هذه المحلات مستأجرة من الجمعية بعقود انتفاع يتم تجديدها سنويًا، ويقومون بدفع الإيجار سنويًا. هذه المحلات تابعة للجمعية منذ أكثر من 40 عامًا (من 1978). نتواصل مع مستأجري المحلات بشكل منتظم وهم على تواصل معنا أيضًا ، وقد سمعنا منهم أن فريقك قد نفذ استبيانًا وجمع بيانات من بعض مستأجري هذه المحلات مما أثار مخاوفهم ومخاوفهم أنه سيتم إزالتها في أي وقت لصالح مشروع المترو.</p> | <p>هل تعتبر المنظمة غير الحكومية ممثلة لمجموعة معينة متأثرة بالمشروع؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد أو تدعم المشروع في التواصل مع هذه المجموعات المتأثرة؟</p> | <p>1.3</p> |
| <p>ليس لدينا أي فكرة عن وجود هذه الجمعيات أو أي كيان آخر يمثل الباعة الجائلين. ربما لو كانوا مسجلين في مكتب العمل (عمال مياومون)، يكون مكتب العمل هو الكيان الذي يمثلهم.</p> | <p>هل هناك أي مجموعات أو جمعيات غير رسمية ذات صلة (مثل جمعية البائعين المتنقلين ، ومجتمع السوق ، وما إلى ذلك) التي تترك المنظمة غير الحكومية أنه ينبغي التشاور معها في هذا المشروع؟</p> | <p>1.4</p> |

القسم 2: التصور اتجاه المشروع

| | | |
|--|---|------------|
| <p>نعم نحن على دراية كاملة بالمشروع ونتابع كل الأخبار التي تنشر عن المشروع. كما حضرنا جلسة الاستشارة العامة للمشروع التي عقدت في مقر محافظة الإسكندرية في يوليو الماضي 2021. سمعنا أيضًا من رئيس منطقة المنتزه أوال أن ممثلي الهيئة القومية للإنفاق أكدوا في إحدى الجلسات التي عقدت للمشروع أن المشروع سيقام على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، ولن تتم إزالة المحلات التجارية المجاورة لمسار ، وأن جميع أنشطة البناء ستتم داخل ممر السكة الحديد الحالي.</p> | <p>هل أنت على علم بالمشروع الذي سيتم بناؤه في هذه المنطقة؟</p> | <p>2.1</p> |
| <p>نعم ، لقد تمت دعوتنا من قبل محافظة الإسكندرية لحضور الجلسة التشاورية الخاصة بالمشروع والتي عقدت في يوليو الماضي 2021 كما ذكرت من قبل.</p> | <p>هل تمت دعوتك و / أو حضرت أي اجتماعات متعلقة بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، يرجى تقديم تفاصيل متى وأين وملخص للمناقشات.</p> | <p>2.2</p> |

القسم 2: التصور اتجاه المشروع

| | | |
|---|--|-----|
| <p>كانت المناقشات حادة للغاية بين المحافظة و الهيئة القومية للإنفاق حول النقل البديل لقطار أبو قير ، وموعد توقف قطار أبو قير، والمشكلات المتعلقة بإعداد المخططات المرورية وكثافة الشوارع ، بالإضافة إلى بعض النقاشات حول تصميم قطار أبو قير. المحطات والطبيعة الثقافية والتاريخية لمحافظة الإسكندرية.</p> <p>لكننا توقعنا أن تتم مناقشة التنمية العمرانية المستقبلية المرتبطة بإنشاء مترو الإسكندرية، سواء كانت المناطق التي يمر من خلالها مشروع المترو سيتم إعادة ترتيبها بعد الانتهاء من البناء. هل سيتعلق ذلك بإزالة المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع؟ مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المحلات التجارية مبنية على أرض السكك الحديدية.</p> | | |
| <p>كما ذكرت سابقاً ، تم التواصل معنا من خلال مستأجري المحلات الذين يتعاملون معنا ، باعتبارنا الجهة المعنية بهذه المحلات. لدى مستأجري المحلات العديد من الأسئلة حول وضعهم ، هل سيتم استبعادهم من أجل بناء المشروع؟ هل تتعارض المحلات مع إقامة المشروع؟ هل سيتم تعويضهم؟ فهل يأخذ في الاعتبار أن معظمهم يؤجرون هذه المحلات منذ حوالي 40 عامًا وأن هذه المحلات تمثل مصدر دخلهم الرئيسي؟</p> | <p>هل تم الاتصال بالمنظمة غير الحكومية من قبل أي مجموعة من أعضاء المجتمع فيما يتعلق بأي مخاوف بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل.</p> | 2.2 |
| <p>يجب التأكيد على أن إنشاء مشروع مترو الإسكندرية يعد مشروعًا مهمًا لجميع أهالي الإسكندرية ، ولكن يجب أيضًا أن نشير إلى أهمية توضيح جميع المعلومات قبل بدء البناء ، وهل سينتج عن المشروع إزالة المحلات التجارية المجاورة إلى ممر المترو؟</p> <p>قد تكون هذه مشكلة لمجموعة صغيرة ، ولكن يجب أن تؤخذ في الاعتبار.</p> | <p>ما رأيك في التصور العام لهذا المشروع؟</p> | 2.3 |
| <p>لا ننكر أن المشروع له فوائد كثيرة يستفيد منها جميع سكان الإسكندرية ، لأنه سيوفر وسيلة نقل سريعة وآمنة ومتميزة.</p> | <p>ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو فوائد هذا المشروع ومن تراه هم أكثر مجموعات المجتمع احتمالية للاستفادة من المشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل.</p> | 2.4 |

| القسم 2: التصور اتجاه المشروع | | |
|-------------------------------|---|---|
| 2.5 | ما الذي يمكن أن تراه للمجتمع المحلي هو تأثيرات هذا المشروع ومن تراه من المرجح أن يتأثر سلبًا بالمشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل. | كما ذكرت من قبل ، فإن المجموعة الأكثر عرضة للتأثر بالمشروع هم مستأجرو المحلات التجارية المجاورة لممر المترو، وكذلك جمعية تنمية المجتمع المحلي - حي شرق لأن نسبة كبيرة من موارد الجمعية تعتمد على تأجير المحلات التجارية. بموجب نظام حق الانتفاع، وهذه الموارد هي التي تمكن الجمعية من إدارة أنشطتها التنموية. |
| 2.6 | هل لدى المنظمة غير الحكومية أي مخاوف محددة تتعلق بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | الشواغل الوحيدة التي نؤكد عليها هي المحلات التجارية التي قد تتأثر بالمشروع في منطقتي العصابة وفيكوتوريا. |

استجابة الاستشاري

- لا يتطلب تصميم المشروع وكذلك احتياجات المشروع من قطع الأراضي التي تم تحديدها حتى الآن إزالة أي منازل أو محلات تجارية مجاورة لمسار، ولكن سكان المباني السكنية ومستأجري المحلات التجارية لديهم تمت إضافتهم إلى المتضررين نظرًا لاحتمال تأثرهم بالمشروع في مرحلة لاحقة (مرحلة البناء).
- اقتصر تصميم المشروع على عقارات السكة الحديد الموجودة في المسار الحالي لخط سكة حديد أبو قير ، بالإضافة إلى 3 قطع من الأراضي التي صدر بشأنها القرار الوزاري لحيازة الأرض. المحلات التي سيتم ازلتها هي المحلات الموجودة داخل المحطات القائمة وقد تم اخطارهم بذلك بالفعل.
- تم إجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي على عينة عشوائية من المحلات التجارية المجاورة لمسار، وذلك لقياسها من موقع المشروع واحتمال تأثرها أثناء البناء ، وبالتالي تم أخذها في الاعتبار أثناء إعداد دراسة خطة إعادة التوطين . لكن هذا لا يعني إزالة هذه المحلات.
- الهيئة القومية للأنفاق هي مالك المشروع وهي مسؤولة عن تعويض جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقًا للقانون الوطني والمعايير / المتطلبات الخاصة بمقرضي المشروع. في حالة تأثر أي محل تجاري نتيجة لأنشطة البناء، فإن الهيئة القومية للأنفاق مسؤولة عن تعويض الضرر الذي قد ينجم عن أنشطة البناء. سيتم ذلك من خلال مقاول البناء المسؤول عن سلامة المرافق المحيطة بمناطق البناء .
- في حالة أن بناء المشروع يتطلب المنطقة التي توجد بها بعض المحلات التجارية حاليًا ، فسيتم تعويض المحلات وفقًا لتكلفة الاستبدال الكاملة بناءً على المتطلبات الوطنية للقانون المصري وكذلك المعايير والمتطلبات الدولية المقرضين. يجري حاليًا إعداد خطة عمل إعادة التوطين خطة إعادة التوطين لمشروع مترو الإسكندرية ، والذي يتضمن

خطة استعادة سبل المعيشة ومصفوفة استحقاق لتعويض جميع مجموعات الأشخاص المتأثرين بالمشروع المتأثرين والذين من المحتمل أن يتأثروا بالمشروع. تم إعداد خطة عمل إعادة التوطين وفقاً للقوانين الوطنية والمعايير / المتطلبات الدولية للمقرضين.

| | |
|---|------------------------------|
| 10 مارس 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
| هيئة المساحة المصرية | السلطة المحلية |
| قسم التثمين بهيئة المساحة المصرية | دائرة حكومية |
| مكتب مدير إدارة التثمين بهيئة المساحة المصرية | مكان الاجتماع / عبر الإنترنت |
| المهندسة رجاء سالم – مدير إدارة التثمين بهيئة المساحة المصرية | حضور الاجتماع |

القسم 1: معلومات أساسية

| | |
|-----|---|
| 1.1 | <p>كيف تشارك إدارة التثمين في عملية حيازة الأراضي / إعادة التوطين؟ (يرجى وصف العملية والإدارات والخبراء والمهام المشاركة / المنفذة ، بما في ذلك النطاقات الزمنية)</p> <p>حسب القانون رقم 10 لسنة 1990 يتم تقدير التعويض من قبل لجنة مشكلة في كل محافظة برئاسة ممثل عن الهيئة العامة للمساحة المصرية (من دائرة التثمين) وعضوية ممثل عن كل من مديرية الزراعة والإسكان. ومديرية المرافق ومديرية الضرائب العقارية بالمحافظة.</p> <p>ويقدر التعويض حسب الأسعار السائدة بتاريخ صدور القرار الوزاري لحيازة الأرض الخاصة بالمشروع. تودع الجهة المعنية بالمشروع مبلغ التعويض خلال مدة لا تتجاوز شهرًا من تاريخ صدور القرار وتتولى إدارة المساحة (في المحافظة المعنية بالمشروع) كافة إجراءات حصر الأرض.</p> <p>في مشروع مترو الإسكندرية ، تم تشكيل لجنة لتثمين أراضي المشروع من: مدير إدارة التثمين بهيئة المساحة المصرية (رئيس اللجنة والخبير المعتمد للتثمين)، مديرية الضرائب العقارية بالإسكندرية ، مديرية الزراعة بالإسكندرية والشئون القانونية. تعتبر أسماء ومناصب أعضاء اللجنة سرية ، باستثناء رئيس اللجنة.</p> <p>تشكلت اللجنة بناء على قانون نزع الملكية رقم 10 لسنة 1990 كما ذكرت من قبل ، مع مراعاة أن كافة إجراءات تحديد الأراضي الخاصة بالمشروع وتثمين الأراضي والمسح وتقدير التعويض النهائي تتم وفق قانون نزع الملكية المصري للمنفعة العامة.</p> |
|-----|---|

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|---|---|------------|
| <p>صاحب المشروع (الهيئة القومية للأنفاق) الذي يتقدم بطلب إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار بمصادرة العقار هو المسؤول عن إيداع القيمة الإجمالية للتعويض المقدر بالإضافة إلى مصاريف التقييم ومسح الأراضي (تحت الاسم). من أتعاب استشاري التقييم)، لم تكمل الهيئة القومية للأنفاق هذا الإجراء حتى الآن.</p> | | |
| <p>تم تشكيل لجنة تقييم برئاسة مدير إدارة التثمين في هيئة الاستحواذ على الأراضي (هيئة المساحة المصرية) بموجب القانون رقم 1990/10 وتعديلاته بموجب القانون 2020/187 والقانون رقم 2018/24 والقانون رقم 1 / 2015. للجنة مسؤولية عن تحديد الممتلكات المتأثرة بالمشروع ، وكذلك تأكيد موقع الأرض / الأصول وملكية الأرض / الأصول (عامة / خاصة) ، بالإضافة إلى تقدير السعر المبدئي للأرض. عادة ما يتم تحديد التعويض وفقاً للسعر السائد (سعر السوق) للأراضي المجاورة للأرض الخاضعة للمصادرة.</p> <p>تصدر اللجنة التي يرأسها وكالة الفضاء الأوروبية تقرير خبير يتضمن قيمة تعويضات الأراضي. تم الانتهاء من هذا الإجراء لجميع الأراضي الخاصة التي يشملها المشروع (أراضي المستودعات وقطع الأرض المطلوبة لمحطتي باب شرق وسبورتنج). سيتم الانتهاء من إجراءات حساب سعر الأرض من خلال مسح التقييم الذي تقوم به لجنة من مديرية المساحة بالإسكندرية (تم الانتهاء من هذا الإجراء لأرض المستودع فقط) لتحديد الوضع القانوني للعقارات المتأثرة مع مالك العقار.</p> | <p>حتى الآن ما هي المهام التي أكملها قسم التقييم؟</p> | <p>1.2</p> |
| <p>كما ذكرت سابقاً تم تشكيل لجنة التثمين وقامت اللجنة بزيارات ميدانية للأراضي المطلوبة للمشروع وتم تقدير التعويض المبدئي. جرد الأصول والمنشآت والمباني على الأراضي يتم من خلال مديرية مساحة الإسكندرية مديرية مساحة الإسكندرية (تم لأرض المستودع فقط ولم يبدأ بعد لأراضي باب شرق وسبورتنج) ، وبحسب إجراءات الجرد ومسح كافة محتويات الأرض وتقدير القيمة النهائية والإجمالية للتعويض الذي ستصدره الجمعية بعد انتهاء عملها وإيداع المصاريف المطلوبة من قبل الهيئة.</p> | <p>كيف نفذت إدارة التقييم هذه المهام ، على سبيل المثال؟ جرد الأصول والتعداد والمسح وما إلى ذلك؟</p> | <p>1.3</p> |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|---|--|------------|
| <p>نعم مديرية الضرائب العقارية ومديرية المساحة. معلومات مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل الأرض ملك للدولة أم ملكية خاصة؟ • في حالة أملاك الدولة من هو مالك الأرض؟ • مساحة الأرض حسب السجلات الرسمية. | <p>هل يعتمد أي من عملك على المعلومات / البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فمن وما نوع المعلومات.</p> | <p>1.4</p> |
| <p>دائرة التثمين ، بصفتها جهة معنية بتثمين الأراضي الخاصة ، لا تجري أي نوع من الاستشارات مع ملاك الأراضي ، لكن لجنة التثمين تقوم بجمع معلومات عن أسعار الأراضي في نفس المناطق التي تقع فيها الأراضي المراد حيازتها من أجل التقدير. أسعار الأرض في البداية. عادة ما يتم تحديد التعويض وفقاً للسعر السائد (سعر السوق) للأراضي المجاورة للأرض الخاضعة للمصادرة. هذه الأسعار مأخوذة من العقود المسجلة التي تشكل أسبقية في مكاتب العقارات والتوثيق. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي وكالة الفضاء الأوروبية هم خبراء في تقييم أسعار الأراضي.</p> | <p>هل أكملت إدارة التقييم أو أجرت أي استشارة قبل أو أثناء عملك في هذا المشروع؟</p> | <p>1.5</p> |
| <p>إدارة التثمين هي كيان غير معني بتلقي التظلمات أو الاعتراضات على التقييم النهائي من ملاك الأراضي. مديرية مساحة الاسكندرية هو الكيان المسؤول عن تلقي اعتراضات من ملاك الأراضي على: الوضع القانوني ، وسعر الأرض ، وما إلى ذلك) ، ويحق لهم رفع شكوى إلى مكتب مديرية مساحة الاسكندرية على وجه الخصوص نقطة الاتصال المسؤولة عن التظلمات في غضون 15 يوماً من قرار الاستحواذ على الأرض. يحق لكل من ملاك الأراضي والمستخدمين التظلم المتعلق بنتيجة التقييم.</p> | <p>هل لدى إدارة التقييم آلية للتظلم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل.</p> | <p>1.6</p> |
| <p>كما ذكرت في السؤال السابق ، فإن إدارة التقييم غير مسؤولة عن تلقي أي شكاوى.</p> | <p>كم عدد التظلمات التي تلقتها إدارة التقييم حتى الآن بشأن هذا المشروع؟</p> | <p>1.7</p> |
| <p>نظرًا لأن إدارة التقييم لا تتلقى أي شكاوى ، فإننا لا نتخذ هذا الإجراء مع الهيئة القومية للأنفاق</p> | <p>هل تقوم إدارة التثمين بإبلاغ هذه المظالم إلى الهيئة القومية للأنفاق ؟</p> | <p>1.8</p> |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|-----|--|--|
| 1.9 | هل لديك اجتماعات منتظمة مع الهيئة القومية للأنفاق بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هي وتيرة هذه الاجتماعات. إذا لم يكن الأمر كذلك ، كيف يمكنك تنسيق العمل المتعلق بالمشروع أو المشكلات مع الهيئة القومية للأنفاق ؟ | لا نتواصل من خلال الاجتماعات الدورية ولكن من خلال المراسلات الرسمية وعند الضرورة سيعقد اجتماع نقوم بالتحضير له وعلى الأرجح يكون في مكتب مدير ادارة التثمين بهيئة المساحة المصرية . |
|-----|--|--|

القسم 2: عملية التقييم والمعايير

| | | |
|-----|---|---|
| 2.1 | اهل توجد تشريعات وطنية تحدد عملية التقييم التي يجب اتباعها لمصادرة الأراضي لهذا المشروع؟ يرجى تقديم تفاصيل. | تم عملية التقييم وفقاً لسعر السوق السائد في المنطقة وقت إجراءات المصادرة (يحدد القانون ذلك). |
| 2.2 | ما هي مدخلات البيانات (مثل جرد الأصول، والتعداد، إلخ) المطلوبة لتقييم الأرض للمشروع، وما هو مصدر هذه البيانات؟ | جرد الأصول والمباني على الأراضي وتحديد قيمتها هو من مسؤولية مديرية الخدمات العامة، ويتم تضمين قيمتها في إجمالي التعويض التقديري لكل مالك أرض. |
| 2.3 | هل تقوم إدارة التقييم بجمع المدخلات المذكورة أعلاه بنفسها، أم أن الدائرة تعتمد على وكالة أخرى؟ إذا كان القسم يعتمد على وكالات أخرى، فيرجى تقديم التفاصيل. | هذه هي مسؤولية مديرية مساحة الاسكندرية. |
| 2.4 | هل تستخدم عملية التقييم قائمة محددة لأسعار الوحدات لبعض الأصول الثابتة المتأثرة (مثل الهياكل والأشجار والأسوار وما إلى ذلك) لحساب التعويض الذي تحدده الوكالات الحكومية ويتم تحديثه سنوياً، على سبيل المثال تكلفة مواد البناء والمحاصيل / الأشجار المتضررة وما إلى ذلك؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | في حالة تقدير التعويض عن المحاصيل والأشجار يتم ذلك وفق أحدث قائمة أسعار المحاصيل والأشجار الصادرة عن مديرية الزراعة والمعتمدة من وزارة الزراعة. |

القسم 2: عملية التقييم والمعايير

| | | |
|-----|--|---|
| 2.5 | هل لدى إدارة التقييم أي طلبات للتعويض عن أرض غير صالحة للمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، يرجى تقديم التفاصيل ووصف كيفية التحقق من معايير الأهلية لمثل هذا التعويض. | لا |
| 2.6 | كيف يتم حساب التقييم للأشجار المتأثرة بالمشروع؟ | يتم ذلك وفق أحدث قائمة أسعار المحاصيل والأشجار الصادرة عن مديرية الزراعة والمعتمدة من وزارة الزراعة. يتم ذلك من خلال مديرية مساحة الاسكندرية بالتنسيق مع مديرية زراعة الإسكندرية. |
| 2.7 | هل يقوم قسم التقييم بحساب أي تكاليف لمستخدمي الأراضي (مثل المستخدمين غير الرسميين للأراضي)؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | تهتم إدارة التقييم فقط بتقييم أسعار الأراضي / الأصول المملوكة / المستخدمة من قبل الملكية الخاصة الرسمية ، ولا تهتم بحساب أي تكاليف للمستخدمين غير الرسميين للأراضي / الأصول. |
| 2.8 | هل يقوم قسم التقييم بإكمال أي تقييم للمتاجر و / أو البائعين المتنقلين؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | تقع المحلات التجارية على أرض مملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر ، وهي ليست مسئوليتنا أو مسئوليتنا. سيتم إدراج جميع عقارات الهيئة القومية لسكك حديد مصر من قبل إدارة العقارات في السكك الحديد، حيث إنها مالك الوثائق الرسمية لذلك. كما أنها معنية بالمستخدمين غير الرسميين للأراضي المملوكة للسكك الحديد. |

ALEXANDRIA REGIONAL METRO – ABOU QIR to MISR STATION

Tender No. 13768597 – EPC-1 Engineering /Detailed Design, Procurement, Construction, Testing and Commissioning of the Works



الشكل 5 صورة من الاجتماع التشاوري مع مدير إدارة التثمين بهيئة المساحة المصرية

| | |
|---|------------------------------|
| 9 مارس 2022 | تاريخ / وقت اجتماع التشاور |
| | السلطة المحلية |
| مديرية مساحة الإسكندرية مديرية مساحة الإسكندرية | دائرة حكومية |
| مكتب مدير مديرية مساحة الإسكندرية | مكان الاجتماع / عبر الإنترنت |

| | |
|-----------------------------------|---------------|
| المهندس صفاء احمد - مدير المديرية | حضور الاجتماع |
|-----------------------------------|---------------|

| القسم 1: معلومات أساسية | | |
|-------------------------|---|---|
| 1.1 | كيف تشارك مديرية المساحة في عملية حيازة الأراضي / إعادة التوطين؟ (يرجى وصف العملية والإدارات والخبراء والمهام المشاركة / المنفذة، بما في ذلك النطاقات الزمنية) | تتولى إدارة مسح الإسكندرية مسؤولية إجراء حصر الأراضي الخاصة الواردة في قرار نزع الملكية وإصدار قائمة تتضمن قيمة التعويض والمساحة المحددة المزمع نزع ملكيتها وأسماء أصحابها. |
| 1.2 | حتى الآن ما هي المهام التي أنجزتها إدارة المساحة؟ | تم الانتهاء من إجراءات حيازة أرض شركة النحاس |
| 1.3 | كيف نفذت مديرية المساحة هذه المهام ، على سبيل المثال؟ الأصول والتعداد والمسح وما إلى ذلك؟ | تم الانتهاء : • إجراءات المسح • إصدار الخرائط المساحية للأرض • قائمة المالكين الظاهرين |
| 1.4 | هل يعتمد أي من عملك على المعلومات / البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فمن وما نوع المعلومات. | نعم دائرة الضرائب العقارية ، وهي دائرة تابعة لمديرية المساحة |
| 1.5 | هل أكملت أو أجريت أي استشارة قبل أو أثناء عملك في هذا المشروع؟ | لا ، هذا ليس عملي |
| 1.6 | هل لدى مديرية المساحة آلية للتظلم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم تفاصيل. | عندما يطلب مالك الأرض مزيداً من المعلومات فيما يتعلق بمتطلبات حيازة الأرض على الأرض الخاضعة والممتلكات الأخرى (الوضع القانوني ، وسعر الأرض ، وما إلى ذلك) ، فيحق لهم رفع شكوى إلى مكتب مديرية مساحة الإسكندرية على وجه الخصوص نقطة الاتصال المسؤولة للتظلمات في غضون 15 يوماً من قرار الاستحواذ على الأرض. يحق لكل من ملاك الأراضي والمستخدمين التظلم المتعلق بنتيجة التقييم. |

القسم 1: معلومات أساسية

| | | |
|-----|--|--|
| 1.7 | كم عدد التظلمات التي تلقتها المديرية حتى الآن بشأن هذا المشروع؟ | لم يتم الانتهاء من جميع الإجراءات ، وبالتالي لم يتم تلقي أي اعتراضات / تظلمات حتى الآن |
| 1.8 | هل تقوم إدارة المساحة بإبلاغ هذه المظالم إلى الهيئة القومية للأنفاق ؟ | تتم المتابعة مع الهيئة القومية للأنفاق بشكل منتظم ، ولكن يرجى الأخذ في الاعتبار أن جميع هذه الإجراءات يتم تنفيذها فقط لأصحاب الأراضي الخاصة المدرجة في قرار المصادرة ، وإلا فهي ليست من اختصاص مديرية المساحة. |
| 1.9 | هل لديك اجتماعات منتظمة مع الهيئة القومية للأنفاق بشأن المشروع؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هي وتيرة هذه الاجتماعات. إذا لم يكن الأمر كذلك ، كيف يمكنك تنسيق العمل المتعلق بالمشروع أو المشكلات مع الهيئة القومية للأنفاق ؟ | لا نتواصل من خلال اللقاءات الدورية، ولكن من خلال المراسلات الرسمية ، وإذا لزم الأمر، سيعقد اجتماع، وسنقوم بالتحضير له، والأرجح أنه سيكون في الإسكندرية في مديرية المساحة. |

القسم 2: التعداد / جرد الأصول المعلومات اللازمة للمسوحات الاجتماعية والاقتصادية

| | | | | |
|-----|---|--|------------------|--------------------|
| 2.1 | العدد الإجمالي ومساحة الأرض (م 2) لقطع الأراضي التي سيصاهاها المشروع (إجمالي وتوزيع الأراضي العامة والخاصة بشكل منفصل). | المجموع (م 2) | أرض خاصة (م 2) | الأرض العامة (م 2) |
| | | تم توجيهنا فقط لأرض النحاس ومساحتها 204,436 م 2 | إنها ليست وظيفتي | |
| 2.2 | عدد ونوع ومساحة (م 2) قطع الأراضي السكنية المراد مصادرتها (بما في ذلك عدد المنازل)، إن وجدت. | لم يتم الاتصال بنا لإجراء مسح وتقييم لأية أراضي أو منازل سكنية | | |
| 2.3 | عدد ونوع ومساحة (م 2) قطع الأراضي التجارية المراد مصادرتها (مع الإشارة إلى المحطات التي تقع فيها). | لم يتم الاتصال بنا لإجراء مسح وتقييم لأي من قطع الأراضي التجارية المراد مصادرتها | | |
| 2.4 | عدد ونوع ومساحة (م 2) قطع الأراضي التجارية المراد مصادرتها (مع الإشارة إلى المحطات التي تقع فيها). | تم توجيهنا فقط لأرض النحاس ومساحتها 204,436 م 2 | | |

| القسم 2: التعداد / جرد الأصول المعلومات اللازمة للمسوحات الاجتماعية والاقتصادية | | |
|---|--|--|
| 2.5 | عدد ونوع ومساحة (م 2) قطع الأراضي العامة التي سيتم مصادرتها وما يتم استخدامها حالياً من أجله ، وما إذا كان هناك أي استخدام رسمي أو غير رسمي من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشروع (يرجى أيضاً تقديم ما إذا كانت ترتيبات النقل كاملة أو اتفاقيات حق الانتفاع لهذه الأراضي ، إذا كانت متوفرة ، يرجى تقديم أدلة موثقة). | لا شيء ، أكرر ، لقد تم الاتصال بنا فقط حتى الآن لأرض النحاس |
| 2.6 | عدد ونوع ومساحة (م 2) الأراضي الزراعية المطلوب مصادرتها إن وجدت. | لا توجد أرض زراعية |
| 2.7 | تفاصيل الملكية الحالية (بما في ذلك الأسماء وعدد المالكين لكل قطعة أرض) لجميع قطع الأرض المتأثرة - المملوكة لشخص أو شركة أو إدارة حكومية واستخدامها. | ارض شركة النحاس مملوكة لكل من: <ul style="list-style-type: none"> الشركة المصرية للصناعات المعدنية (شركة النحاس). ورثة عائلة جاويش ورثة عائلة البحيري <p>لم يتم إصدار قائمة تتضمن أسماء جميع الورثة المستحقين للتعويض ، وسيتم إعداد هذه القائمة وقيمة التعويض المستحق لكل وريث بعد إيداع الهيئة القومية للإنفاق إجمالي قيمة تعويض الأرض في حساب بنك مديرية مساحة الاسكندرية.</p> |
| 2.8 | عدد قطع الأراضي ومساحة الأرض المستأجرة رسمياً بموجب اتفاقية إيجار (عبر المسار بأكمله) في هذا الوقت ، إن وجدت ، واستخدامها. | لم يتم إخطار مديرية مساحة الاسكندرية بأي أراضي مؤجرة / مستأجرة. تم إخطارنا فقط بمسح النحاس المملوك لثلاثة أطراف كما ذكرنا سابقاً. |
| 2.9 | عدد قطع الأراضي التي من المحتمل أن يتم تأجيرها / تأجيرها للمشروع للاستخدام المؤقت أثناء البناء . | تختص مديرية مساحة الاسكندرية فقط بالأراضي الخاصة المدرجة في القرار الوزاري بنزع الملكية. ما تم إخطارنا به لا يشمل الأراضي المؤجرة / المستأجرة. |

القسم 2: التعداد / جرد الأصول المعلومات اللازمة للمسوحات الاجتماعية والاقتصادية

| | | |
|---|--|------|
| ليس لدينا إجابة أو معلومات عن هذا السؤال ، وقد لا يكون من اختصاصنا. يمكن توجيه هذا السؤال إلى الهيئة القومية للأنفاق | | |
| كما ذكرت سابقاً، لم نتطرق إلا إلى أراضي النحاس ومساحتها 204,436 م ² | عدد ومساحة الأرض (م 2) لأي مناطق ارتفاع دائمة و / أو مؤقتة (عبر المسار بأكمله) ، إن وجدت ، وأي تفاصيل متوفرة حالياً. | 2.10 |
| صدر قرار وزاري آخر لمشروع مترو الإسكندرية في نوفمبر 2021 يتضمن قطعتي أرض في باب شرق والمناطق الرياضية ، لكن لم يتم إخطارنا بعد من قبل هيئة المساحة المصرية بالجيزة حتى نبدأ إجراءات مسح الأرض و تحديد الملاك الظاهريين للأراضي. | مساحة الأرض الإضافية (م 2) المزمع مصادرتها بسبب الزيادة (م 2) إن وجدت. | 2.11 |
| كما ذكرت في السؤال السابق ، لم نبدأ بعد في تعريف ذلك. | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع (المتضررين s) سواء المستخدمين الرسميين أو غير الرسميين الذين يقدمون تفاصيل عن استخدامهم للأرض في محطة باب شرق والمحطة الرياضية وأرض المستودع. | 2.12 |
| تحتوي أرض النحاس على بعض المباني / الهياكل غير المستخدمة حالياً ومنها: مصنع رقائق معدنية ، مستودعات ، منشآت للعمال، مركز تدريب لقيادة القطارات، وملاعب (مملوكة لشركة النحاس). سيتم نشر جميع تفاصيل محتويات الأرض، بما في ذلك المباني والهياكل، في التقرير المفصل الذي سيتم إرساله إلى الهيئة القومية للأنفاق . سيشمل التعويض الإجمالي التعويض عن أي مبانٍ/ منشآت موجودة في الأرض، وسيتم دفع التعويض إلى المالك. | عدد المباني (المباني الأولية وغيرها، مثل الحضائر، والآبار، إلخ) التي سيصادرها المشروع، إن وجدت. | 2.13 |
| لا يهتم مديرية مساحة الاسكندرية بهذا النوع من المعلومات، فنحن نهتم فقط بوثائق ملكية الأرض وعدد الملاك وأسمائهم حسب وثائق الملكية حتى نتمكن من تقديم تعويضات لأصحابها الأصليين. | أي معلومات ديموغرافية عن الأشخاص المتأثرين بالمشروع مثل العمر والجنس وحجم الأسرة والمواليد والوفيات. | 2.14 |

| القسم 2: التعداد / جرد الأصول المعلومات اللازمة للمسوحات الاجتماعية والاقتصادية | | |
|---|--|---|
| 2.15 | أي معلومات اجتماعية واقتصادية ذات صلة، بما في ذلك العرق، والصحة، والتعليم، والمهنة، ومصادر الدخل، من بين الأشخاص المتضررين (أصحاب الأراضي ومستخدمي الأراضي)؟ | لا تهتم مديرية مساحة الاسكندرية بهذا النوع من المعلومات، نحن معنيون فقط بوثائق ملكية الأرض. |
| 2.16 | عدد ونوع الأشخاص المستضعفين المتأثرين بالمشروع، بما في ذلك الأسر التي ترأسها نساء أو أطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة، والفقراء المدقعون، وكبار السن، والفئات التي تعاني من التمييز الاجتماعي والاقتصادي (بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات) والباعة المتنقلون. | لا تعنى مديرية مساحة الاسكندرية بهذا النوع من المعلومات ، فنحن نهتم فقط بوثائق ملكية الأرض كما ذكرت من قبل. |
| 2.17 | هل تجربون أي دراسات تقييمية للمحلات في المحطات المشمولة بالمشروع؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يمكنك تقديم التفاصيل. | لا |
| 2.18 | إذا لم تكن متوفرة في الوقت الحالي، فمتى يمكن تزويدنا بهذه المعلومات؟ | المحلات التجارية في المحطات مملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر ، ولا تقع على عاتقنا. سيتم إدراج جميع عقارات الهيئة القومية لسكك حديد مصر الموجودة في المشروع من قبل إدارة العقارات في سكة حديد الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، لأنها الجهة المالكة للوثائق الرسمية لذلك. مديرية مساحة الاسكندرية معنية فقط بالأراضي الخاصة. |

ALEXANDRIA REGIONAL METRO – ABOU QIR to MISR STATION

Tender No. 13768597 – EPC-1 Engineering /Detailed Design, Procurement, Construction, Testing and Commissioning of the Works



الشكل 6: صورة اللقاء التشاوري مع مدير مديرية مساحة الاسكندرية والمهندس الذي يقوم بمسح أراضي مشروع مترو الإسكندرية

ملحق 8: المجموعات النقاشية مع السيدات من المناطق السكنية المجاورة لمسار المشروع

| | |
|------------------------------|--|
| تاريخ / وقت اجتماع التشاور | 12/05/2022، من 12 ظهرًا إلى 2 مساءً ومن 7 مساءً إلى 8:30 مساءً بالتوقيت المحلي |
| مكان الاجتماع / عبر الإنترنت | عقد فريق خطة إعادة التوطين نقاشي مناقشة مع النساء فقط. أقيمت أول جلسة نقاش في إحدى قاعات الاحتفال (قاعة الأميرة) بمنطقة باكوس بالقرب من محطة غبريال ، وأقيمت المجموعة الثانية في منطقة الظاهرية – عزبة الصافح في الشارع المجاور لمسار المشروع |
| حضور الاجتماع | <p>المجموعة النقاشية الاولى:</p> <p>1. (14) سيدة من منطقتي غبريال وباكوس.</p> <p>2. الدكتور عنان محمد علي، فريق خطة إعادة التوطين ECS؛</p> <p>3. منى أبو بكر، فريق خطة إعادة التوطين ECS.</p> <p>المجموعة النقاشية الثانية:</p> <p>1. (19) سيدة من منطقة الظاهرية.</p> <p>2. الدكتور عنان محمد علي، فريق خطة إعادة التوطين ECS؛</p> <p>3. منى أبو بكر، فريق خطة إعادة التوطين ECS.</p> |

محضر مجموعات النقاش

مقدمة

قدم فريق خطة إعادة التوطين مقدمة حول مشروع مترو الإسكندرية والغرض من مجموعة النقاش، ثم افتتح المناقشة.

أعرب الحاضرون عن سعادتهم بالمشروع ، لكنهم أوضحوا أن لديهم العديد من المخاوف والأسئلة التي يجب الإجابة عليها بوضوح، لأن هذا سيحدد تصوراتهم حول المشروع.

قدم الحاضرون مخاوفهم وأسئلتهم واستجاب فريق خطة إعادة التوطين وفقاً للمعلومات المتاحة. يوضح الجدول التالي الموضوعات التي أثرت خلال مجموعات النقاش المركزة واستجابة فريق خطة إعادة التوطين لها.

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|---|---|
| <p>التصميم النهائي للمشروع لا يشمل إزالة أي منازل. سيتم بناء المشروع على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر داخل ممر القطار، وستقتصر أنشطة البناء على المنطقة المخصصة لممر السكك الحديدية. لذلك فإن خطة بناء المشروع لا تتطلب إزالة أي منازل.</p> <p>في حالة تعرض أي منزل لأضرار نتيجة أعمال البناء (الحفر) ، فإن الهيئة الوطنية للأنفاق هي الجهة المالكة للمشروع وهي المسؤولة عن تعويض الأضرار التي قد تنتج عن أعمال البناء. سيتم ذلك من خلال مقاول البناء المسؤول عن سلامة المرافق المحيطة بمناطق البناء.</p> <p>فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لأي منزل نتيجة أعمال البناء ؛ سيتم تفتيش المنزل وفحصه من قبل لجنة فنية لتقييم الأضرار والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل سلامة السكان ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات يتم اتخاذها بسرعة كبيرة.</p> <p>مقاول البناء مسؤول عن تحديد المخاطر التي قد تنشأ من البناء على المرافق المحيطة، قبل بدء البناء ، لتجنب الضرر قدر الإمكان.</p> | <p>ارض المشروع المطلوب (نزع ملكية منازل) ليس لدينا معلومات واضحة عن المشروع. هل سيتم إزالة المنازل المجاورة لمسار المشروع؟ هل خطة إنشاء المشروع تتطلب إزالة منازل؟ هل سيتم مصادرة ارض البيوت / ما هو وضعنا في حال هدم المنازل؟ ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لمنزل نتيجة أعمال البناء؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس لدينا أي بدائل للتنقل، فهذه البيوت التي نعيش فيها هي السكن الوحيد لنا، وهدمها وإزالتها لصالح المشروع يعني تشرذنا.</p> | 1 |
| <p>سيتم توفير قناة اتصال مباشرة في موقع البناء وستكون آلية التظلم للمجتمع متاحة. قنوات التظلم فيما يلي القنوات الرئيسية التي سيتم من خلالها تلقي التظلمات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ممثل هندسي في الموقع: لم يتم تحديده بعد • موقع الهيئة القومية للأنفاق : اتصل بنا • إرسال بريد مباشر إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق chairman@nat.org.eg • دائرة التخطيط: pld@nat.org.eg • المكالمات الهاتفية (خط أرضي): +20225743070 | <p>ما هي المعلومات التي تريد أن تعرفها؟ ما هي أفضل القنوات لمشاركة المعلومات معك؟ نود أن نعرف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إخطارنا بمواعيد البناء قبل بدايتها بوقت كاف ، خاصة في المناطق التي ستشهد حفريات، - في حال أثر إنشاء المشروع على المرافق القائمة (توصيلات مياه ، كهرباء ، صرف صحي، هواتف) ، يجب إخطارنا بذلك قبل ذلك، - هل ستكون هناك قناة اتصال مباشر لنا في موقع البناء؟ | |

| الموضوع | الاستجابة |
|--|--|
| - كيفية التواصل مع المسؤولين عن المشروع في حالة حدوث ضرر من أي أنشطة إنشائية | <ul style="list-style-type: none"> • الخط الساخن: (16528) لا يوجد خط ساخن باستثناء شكاوى الحكومة العامة • العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للأنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466 • بوابة الشكاوى الحكومية: www.shakwa.eg • يمكن للأشخاص أيضًا إرسال الأسئلة / التعليقات المتعلقة بالمشروع من خلال عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمشروع الذي تم إنشاؤه خصيصًا للمشروع، alexandriametro.nat@yahoo.com. <p>سيتم أخذ جميع المعلومات المطلوبة التي أثيرت في مناقشة اليوم في الاعتبار ومشاركتها مع مسؤولي المشروع من الهيئة القومية للأنفاق.</p> |
| 2 الإجراءات التي يجب أن تتخذها الهيئة القومية للأنفاق للنساء (مستخدمات المترو) أثناء التشغيل هل سيتم حجز سيارة مترو للسيدات أم لا؟ | <p>تتبنى شركة الهيئة القومية للأنفاق حاليًا عدة إجراءات لضمان سلامة جميع ركاب خط مترو القاهرة. حيث توجد كاميرات مراقبة بجميع المحطات. يتضمن خط مترو القاهرة 3 أيضًا كاميرات مراقبة في جميع سيارات المترو الخاصة به، ومن المتوقع أن يقوم خط مترو الإسكندرية بنفس الشيء.</p> <p>هناك العديد من قنوات تقديم الشكاوى للركاب أيضًا ، بما في ذلك الخط الساخن ودعم WhatsApp وصفحة Facebook. بالإضافة إلى ذلك ، توجد أكشاك دعم للشكاوى العامة الموجودة عبر الخط في المحطات.</p> <p>وسيتم اتخاذ نفس الإجراءات بالنسبة لمترو الإسكندرية ، مع دراسة أكثر الإجراءات فعالية لحماية سلامة مسافرات المترو ، والتي قد تشمل تخصيص سيارة للسيدات..</p> |
| 3 بدائل السكك الحديدية أثناء الإنشاء ما هو النقل البديل للقطار أثناء الإنشاء؟ | <p>قامت الهيئة القومية للأنفاق بالتعاون مع هيئة النقل العام بالإسكندرية بدراسة أفضل البدائل التي يتم توفيرها قبل توقف القطار عن العمل. وبالفعل تم توفير وسائل نقل بديلة ، والتي يتم اختبارها حاليًا ، وبدأ العمل في شوارع الإسكندرية في المناطق المحيطة بمسار قطار أبو قير.</p> |

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|---|---|
| <p>نعم المشروع جاد وتقريبا كل الدراسات المطلوب تحضيرها قبل الانتهاء من البناء . لم يتم تحديد تاريخ بدء تنفيذ المشروع ، ولكن سيتم الإعلان عنه على موقع الهيئة القومية للأنفاق على شبكة الإنترنت وكذلك على موقع محافظة الإسكندرية ، قبل بدء البناء بوقت طويل. يجري الآن إعداد دراسة خطة إعادة التوطين للمشروع ، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير / المتطلبات الدولية للمقرضين ، والتي تتطلب إعداد الدراسة وتنفيذ التعويض قبل بدء أي أنشطة بناء للمشروع.</p> | <p>هل المشروع جاد أم لا لأنه تأجل أكثر من مرة؟ ما هو تاريخ بدء تنفيذ المشروع؟</p> | 4 |
| <p>يبلغ ارتفاع المترو عن السطح في منطقة الجسر 6 أمتار حسب البيانات الواردة من المستشار الهندسي للمشروع (SYSTRA).</p> | <p>ما هو ارتفاع المترو فوق السطح (منطقة الجسر)؟</p> | 5 |
| <p>لم تقم الهيئة القومية للأنفاق بإعداد دراسة إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر ، وستقوم الهيئة القومية للأنفاق بإعادة تأهيل ممر السكة الحديد أسفل الجسر بما يتماشى مع إنشاء المشروع وسلامة وأمن الجسر . ستتم مشاركة جميع تعليقاتك وتوصياتك التي أثيرت في مناقشة اليوم مع مسؤولي الهيئة القومية للأنفاق ، لأخذها في الاعتبار كلما أمكن ذلك ، بما يتماشى مع متطلبات إنشاء وتشغيل المشروع.</p> | <p>في الوقت الحاضر، يفصل جدار من الطوب بين منازلنا وممر السكك الحديدية. يستخدم هذا الجدار المبني من الطوب لجمع النفايات التي يتم جمعها من المنازل والتي أصبحت مصدرًا للرائحة الكريهة والحشرات، بالإضافة إلى أن ممر السكة الحديد يستخدم أثناء الليل لبيع المخدرات وتعاطيها من قبل بعض الخارجين عن القانون. ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر؟ هل سيتم إزالة جدار القرميد الفاصل بين المنازل وممر السكة الحديد بعد بناء المترو؟ نأمل أن تتم إزالة الجدار المبني من الطوب وإعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر بحيث تصبح منفذاً للمجتمع. نعاني حالياً في حالة احتياجنا لسيارة إسعاف لدخول المنطقة ، وكذلك من تراكم النفايات اللامتناهي والأنشطة المحظورة التي تتم داخل ممر السكة الحديد ليلاً. كمقيمين في المنطقة ، سيكون بناء المترو ذا فائدة كبيرة لنا ، ليس فقط كوسيلة نقل آمنة ونظيفة، ولكن أيضاً لأنه سيوفر علينا الكثير من المشاكل التي نعاني منها في الوقت الحاضر.</p> | 6 |

| الاستجابة | الموضوع | |
|-----------|--|--|
| | برجاء مراعاة إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت الجسر بناء على طلب من سكان منطقتي غبريال والظاهرية. | |



الشكل 6: صور حلقات النقاش المركزة مع النساء فقط

ملحق 9: المجموعات النقاشية مع مستأجري المحلات التجارية الملاصقة لمسار المشروع

| | |
|--|-------------------------------------|
| <p>20/04/2022 ، 7:30 مساءً - 9 مساءً بالتوقيت المحلي ، و 14/05/2022 ، 12 ظهراً - 1:30 مساءً بالتوقيت المحلي</p> | <p>تاريخ / وقت اجتماع التشاور</p> |
| <p>عقد فريق خطة إعادة التوطين مجموعتين من مجموعات النقاش المركزة مع مستأجري المحلات المجاورة لمسار المشروع. أقيمت أول جلسة نقاش في أحد المحلات التجارية في منطقة فيكتوريا، وأقيمت المجموعة الثانية في مكتب أحد مستأجري المحلات في منطقة العصافرة بالقرب من مسار المشروع.</p> | <p>مكان الاجتماع / عبر الإنترنت</p> |
| <p>أول مجموعة نقاش: 1. (8) مستأجرين من منطقة فيكتوريا. 2. الدكتور عنان محمد علي، فريق خطة إعادة التوطين ECS؛ 3. منى أبو بكر، فريق خطة إعادة التوطين ECS. مجموعة النقاش الثانية: 1. (14) مستأجراً من منطقتي فيكتوريا والعصافرة. 2. الدكتور عنان محمد علي، فريق خطة إعادة التوطين ECS؛ 3. منى أبو بكر، فريق خطة إعادة التوطين ECS.</p> | <p>حضور الاجتماع</p> |

محضر مجموعات النقاش

مقدمة

قدم فريق خطة إعادة التوطين مقدمة حول مشروع مترو الإسكندرية والغرض من مجموعة النقاش، ثم افتتح المناقشة.

وقد عبر الحضور عن سعادتهم باستشارتهم لأن لديهم الكثير من المخاوف والأسئلة التي يحتاجون للإجابة عليها. إنهم قلقون لأنهم ليسوا على علم بالقرارات التي ستتخذ في المرحلة القادمة تجاه محلاتهم. قدم الحاضرون مخاوفهم وأسئلتهم واستجاب فريق خطة إعادة التوطين وفقاً للمعلومات المتاحة. يوضح الجدول التالي الموضوعات التي أثرت خلال مجموعات النقاش المركزة واستجابة فريق خطة إعادة التوطين لها.

| الاستجابة | الموضوع | |
|---|---|---|
| <p>التصميم النهائي للمشروع لا يشمل إزالة أي محلات تجارية مجاورة لمسار المشروع. سيتم بناء المشروع على ممتلكات الهيئة القومية لسكك حديد مصر داخل ممر القطار، وستقتصر أنشطة البناء على المنطقة المخصصة لممر السكك الحديدية. لذلك فإن خطة بناء المشروع لا تتطلب إزالة أي محلات تجارية مجاورة لمسار المشروع.</p> <p>المحلات التي سيتم إزالتها هي المحلات الموجودة داخل المحطات القائمة وقد تم إخطارهم بذلك بالفعل.</p> <p>تم إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي على عينة عشوائية من المحلات التجارية المجاورة لمسار، وذلك لقرئها من موقع المشروع واحتمال تأثرها أثناء البناء، وبالتالي تم أخذها في الاعتبار أثناء إعداد المشروع. دراسة خطة إعادة التوطين. لكن هذا لا يعني إزالة هذه المحلات.</p> | <p>ارض المشروع المطلوبة (مصادرة مساحة محلات) هل ستزال المحلات التجارية لبناء مشروع المترو؟ لماذا تم إجراء مسح اجتماعي واقتصادي لبعض مستأجري المتاجر؟ هل هذه المحلات سيتم إزالتها وتعويضها؟ لقد استأجرنا هذه المتاجر منذ فترة طويلة، وبعضها مستأجر منذ حوالي 40 عامًا. الغالبية العظمى منا تمثل هذه المحلات مصدر رزقنا الوحيد.</p> | 1 |
| <p>في حالة تأثر أي محل تجاري نتيجة لأنشطة البناء ، فإن الهيئة القومية للأنفاق هي مالك المشروع وتكون مسؤولة عن تعويض الضرر الذي قد ينجم عن أنشطة البناء. سيتم ذلك من خلال مقاول البناء المسؤول عن سلامة المرافق المحيطة بمناطق البناء.</p> <p>فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث أي ضرر لأي محل تجاري؛ سيتم فحص المحل وفحصه من قبل لجنة فنية لتقييم الضرر، وسيتم تقييم التعويض المناسب عن جميع الأضرار.</p> <p>مقاول البناء مسؤول عن تحديد المخاطر التي قد تنشأ من البناء على المرافق المحيطة، قبل بدء البناء، لتجنب الضرر قدر الإمكان.</p> | <p>ماذا سيحدث إذا أثرت أعمال البناء على أحد المحلات ، ما هي الإجراءات التي ستتخذ في هذه الحالة؟</p> | |
| <p>في حال تطلب إنشاء المشروع المنطقة التي توجد بها بعض المحلات التجارية حالياً ، سيتم تعويض المحلات التجارية وفقاً لتكلفة الاستبدال الكاملة بناءً على المتطلبات الوطنية للقانون المصري وكذلك المعايير والمتطلبات الدولية للمقرضين ، تلتزم الهيئة القومية للأنفاق بصفتها مالك المشروع بالقيام بذلك.</p> <p>تكلفة الاستبدال هي القيمة السوقية على النحو الذي يحدده عقار خبير ، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة ذات الصلة ؛ مثال على تكلفة العمالة لبناء الهياكل أو الأصول الثابتة الأخرى ، بالإضافة إلى تكاليف المعاملات.</p> | <p>هل من المحتمل أن يتطلب إنشاء المشروع المنطقة التي تقع عليها المحلات حالياً؟ ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذه الحالة؟ يرجى الأخذ في الاعتبار أن العديد من هذه المحلات ليست مملوكة لشركة الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، ولكنها مملوكة لجمعية تنمية</p> | |

| الموضوع | الاستجابة |
|---------|---|
| | يجري الآن إعداد دراسة خطة إعادة التوطين للمشروع ، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير / المتطلبات الدولية للمقرضين ، والتي تتطلب إعداد الدراسة وتنفيذ التعويض قبل بدء أي أنشطة بناء للمشروع. تشمل خطة عمل إعادة التوطين جميع المجموعات المتأثرة بالمشروع بالإضافة إلى أولئك الذين قد يتأثرون في مرحلة لاحقة. |
| 2 | لقد فهمنا منك اليوم ، من خلال تقديم وصف للمشروع ، أن المنطقة التي تقع فيها المحلات التجارية، سيرتفع مسار المترو على ارتفاع لا يقل عن 6 أمتار؛ هل هذا يعني إمكانية إعادة هيكلة المنطقة الواقعة تحت مسار المترو (الجسر) وإزالة المحلات التجارية؟ |
| 3 | أنشطة التشاور مع مستأجري المحلات لم يتم استشارتنا إلا من قبل المستشار الذي دعانا لحضور جلسة الاستشارة العامة منذ حوالي عام ، لكن الهيئة الوطنية للأنفاق لم تتشاور معنا. هل هذا يعني أن المحلات لن يتم إزالتها؟ لماذا لا تتوفر لدينا معلومات كافية عن المشروع واحتياجاته من الأرض؟ هل سيتم إعلاننا في حال هدم المحلات؟ نحتاج إلى معرفة المزيد من المعلومات بشكل منتظم ، من سيتصل بنا من أجل ذلك؟ نود أن نعرف ما يلي: - إخطارنا بمواعيد البناء قبل بدايتها بفترة طويلة، - كيفية التواصل مع المسؤولين عن المشروع في حالة حدوث ضرر من أي أنشطة إنشائية |
| | فيما يلي القنوات الرئيسية التي سيتم من خلالها تلقي التظلمات: • ممثل هندسي في الموقع: لم يتم تحديده بعد • موقع الهيئة القومية للأنفاق : اتصل بنا • إرسال بريد مباشر إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق chairman@nat.org.eg |

| الاستجابة | الموضوع | |
|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • دائرة التخطيط: pld@nat.org.eg • المكالمات الهاتفية (خط أرضي): +20225743070 • الخط الساخن: (16528) لا يوجد خط ساخن باستثناء شكاوى الحكومة العامة • العنوان: القاهرة ميدان رمسيس - مبنى الهيئة القومية للأنفاق - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466 • بوابة الشكاوى الحكومية: www.shakwa.eg • يمكن للأشخاص أيضًا إرسال الأسئلة / التعليقات المتعلقة بالمشروع من خلال عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمشروع الذي تم إنشاؤه خصيصًا للمشروع، alexandriametro.nat@yahoo.com <p>سيتم توفير قناة اتصال مباشرة في موقع البناء وستكون آلية التظلم للمجتمع متاحة.</p> <p>سيتم النظر في جميع المعلومات المطلوبة التي أثيرت في مناقشة اليوم ومشاركتها مع مسؤولي المشروع من الهيئة القومية للأنفاق.</p> | <p>- في حال احتاج المشروع إلى إزالة بعض المحلات التجارية ، يجب إخطار مستأجري المحلات بشكل مسبق بوقت كاف ، وتحديد التعويض الذي يتناسب مع قيمة هذه المحلات، وإعطاء أسباب منطقية لإبعاد هذه المحلات عن غيرها.</p> <p>أفضل قناة للتواصل هي التواصل المباشر مع مستأجري المتاجر ، وكذلك من خلال جمعية تنمية المجتمع والهيئة القومية لسكك حديد مصر، وهما الأطراف التي تم التعاقد معها.</p> | |
| <p>لم يتم تحديد تاريخ بدء تنفيذ المشروع ، ولكن سيتم الإعلان عنه على موقع الهيئة القومية للأنفاق على شبكة الإنترنت وكذلك على موقع محافظة الإسكندرية ، قبل بدء البناء بوقت طويل.</p> <p>أكدت الهيئة القومية للأنفاق ، أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) ، أن مقاول البناء مسؤول عن حماية المتاجر المجاورة لمسار من تأثير أنشطة البناء ، وأن تصميم المشروع لا يتطلب إزالة المحلات التجارية المجاورة لمسار المشروع.</p> | <p>4 ما هو تاريخ بدء تنفيذ المشروع؟</p> <p>هل تم تحديد موعد لتوقف القطار وبدء أعمال البناء داخل الممر؟</p> <p>يرجى الأخذ في الاعتبار أن الجدران الخلفية للمحلات التجارية هي سياج للسكك الحديدية في الوقت الحالي ، ويجب حماية المحلات التجارية من تأثير أنشطة البناء .</p> | 4 |



الشكل 7: صور مجموعات النقاش مع مستأجري المحلات التجارية